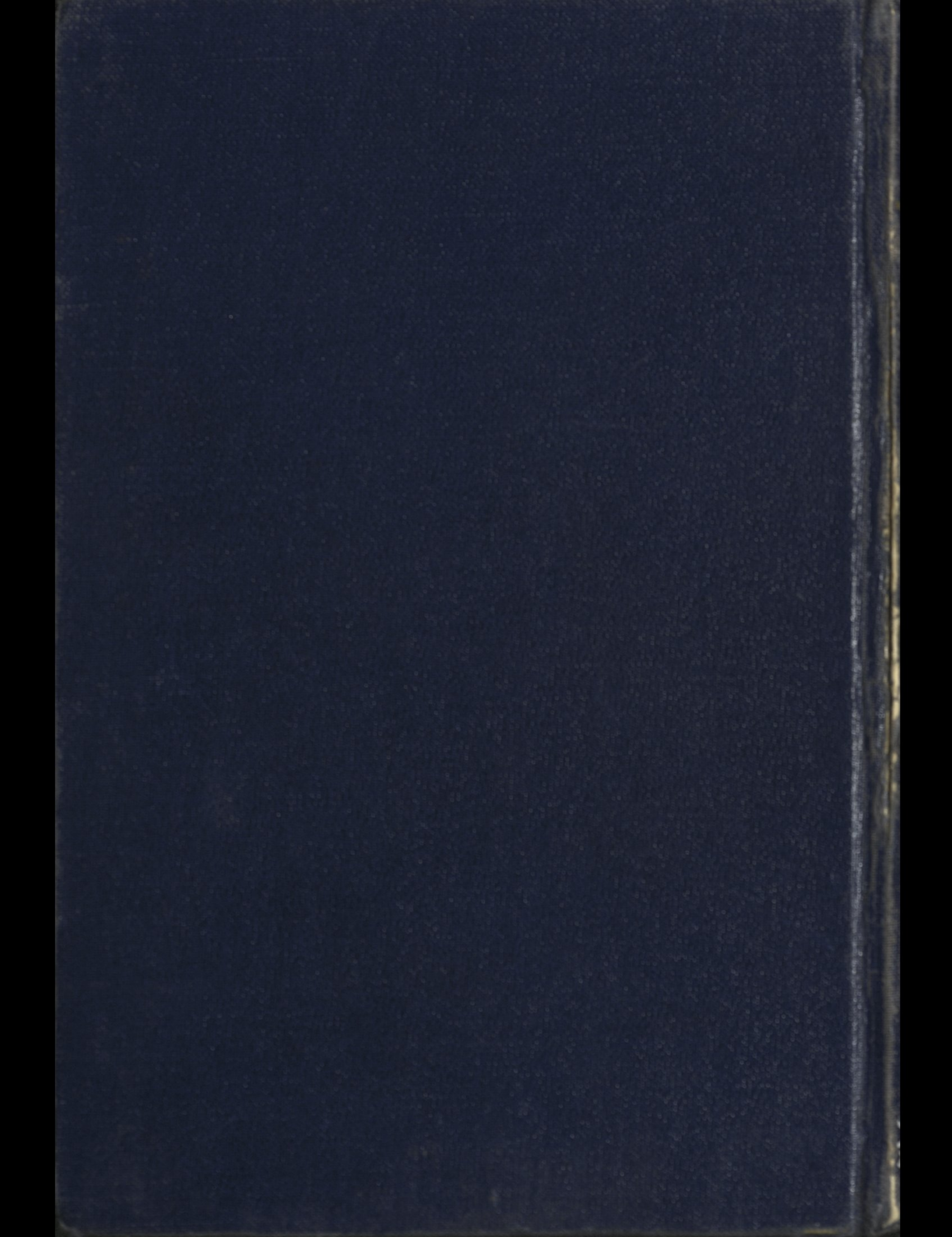
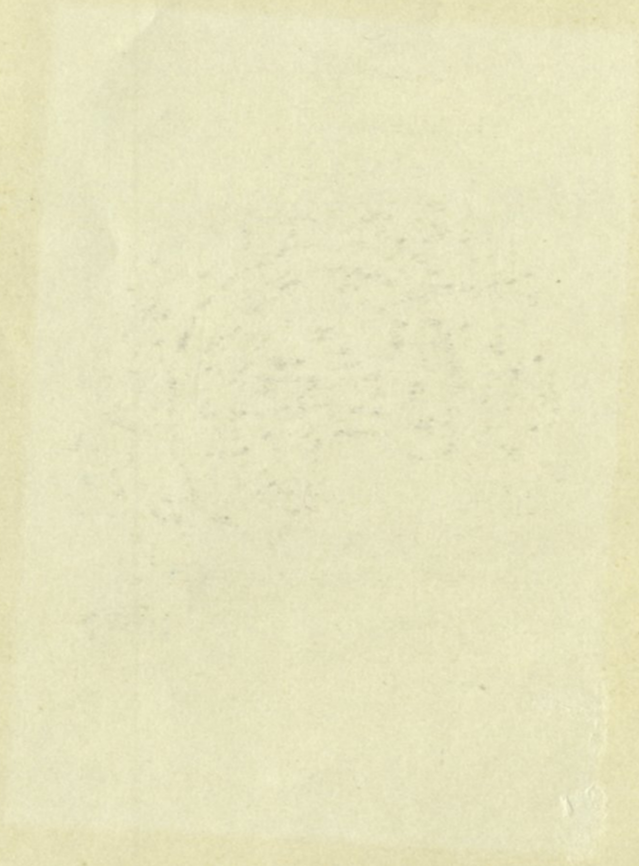












٤١٠٥

أكرم زعيتر

القضيّة الفلسطينيّة

دار المعارف بمصر
١٩٥٥

١

جغرافية فلسطين

حدودها :

فلسطين بلاد عربية يحدها البحر المتوسط غرباً ، وجمهورية لبنان شمالاً ، وجمهورية سورية ونهر الأردن شرقاً ، وشبه جزيرة سيناء المصرية جنوباً ، وقد أطلق عليها اسم « سورية الجنوبية » لأنها تؤلف ، جغرافياً ، الجزء الجنوبى من سورية .

وفلسطين هى قلب البلاد العربية ، وهى الجسر الذى يصل آسيا العربية بإفريقيا العربية والطريق الذى يصل جزيرة العرب بالبحر المتوسط .

وأطلق على فلسطين قديماً اسم « أرض كنعان » لأنها كانت وطن العرب الكنعانيين منذ فجر التاريخ ، أما اسم « فلسطين » فقد أطلق عليها نسبة إلى إحدى القبائل الكريتية التى نزلت شواطئها ، بين يافا وغزة ، قبل الميلاد بنحو ألف ومائتى سنة .

مساحتها :

تبلغ مساحة أراضى فلسطين ٢٦,٣٢٠ كيلومتر مربع ، وهى تعادل مساحة بلجيكا ، أما مساحة بحيرتى الحولة وطبرية ونصف البحر الميت فتبلغ ٧٠٤ كيلومترات مربعة ، وعلى هذا فمساحة فلسطين براً وماءً تبلغ ٢٧,٠٢٤ كيلومتر مربع .

سكانها :

قدر عدد سكان فلسطين قبل خروج بريطانيا منها بمليون وتسعمئة وثمانية وأربعين ألف نسمة منهم نحو مليون وثلاثمئة وتسعة عشر ألف عربى ونحو ستمئة وتسعة وعشرين ألف يهودى .

طبيعتها :

تقسم فلسطين من الوجهة الطبيعية إلى أربعة أقسام ، وهى :

١ ـ السهول الأربعة ، وهى : (أ) السهل الساحلى ويمتد من الحدود المصرية شمالاً حتى ينتهى بجبل الكرمل فى حيفا حيث يضيق فيلامس الجبل المذكور شاطئ البحر ، وتبلغ مساحته ٣,٢١٨,٠٠٠ دونم فلسطينى ، والدونم الفلسطينى ألف متر مربع ، ويطلق على القسم الشمالى الممتد من حيفا جنوباً حتى ضواحى يافا اسم سهل « شارون » وهو خصيب جداً ، (ب) سهل عكا ويمتدُّ من الكرمل شمالاً حتى الناقورة على الحدود اللبنانية ومساحته ٥٥٠,٠٠٠ دونم ، (ج) مرج ابن عامر ويمتد من حيفا جنوباً إلى وادى الأردن (الغور) ، ومساحته ٤٠٠ ألف دونم ، (د) سهل الحولة ويقع شمال بحيرة طبرية ، ومعظمه مستنقعات إذا تمَّ تجفيفها كانت موردَ رزق عظيم ، ومساحته مع البحيرة ١٩١,٠٠٠ دونم .

٢ ـ منطقة بئر السبع وتدعى « النقب » ومعناه الجنوب ، ومساحتها ١٢,٥٧٦ كيلو متر مربع ، أى نحو نصف مساحة فلسطين ، ومعظمها رملية صحراوية ، والأراضى القابلة للزراعة فيها تعتمد على الأمطار .

٣ ـ المنطقة الجبلية وتتألف من سلاسل جبال تمتد من الشمال إلى الجنوب ومساحتها ٦,٥٠٠ كيلو متر مربع ، أي نحو ربع مساحة فلسطين ، وخمساها

صالحان للزراعة ، وسلاسل جبالها هى : (ا) سلسلة جبال الجليل الممتدة إلى ما وراء الحدود السورية وأعلى جبالها الشمالية « الجرمق » المشرف على مدينة صفد (١٢٠٨ متر) ، ومن أشهر جبالها جنوباً جبل تابور أو الطور القريب من مدينة الناصرة والمشرف على مرج ابن عامر ، و (ب) سلسلة جبال الكرمل ، و (ج) سلسلة جبال نابلس وأشهرها جبلا « عيبال وجرزيم » اللذان تقع مدينة نابلس بينهما وعلى سفحيهما ، وأولهما مشهور بفاكهة الصبار ، وثانيهما يُقَدِّم عليه السَّمَرَة الذبائح فى عيد فصحهم ، و (د) سلسلة جبال القدس وأشهرها « جبل الزيتون أو الطور » الذى يشرف على القدس ، و (ه) سلسلة جبال الخليل التى ترتفع قرب مدينة الخليل ثم تنحدر تدريجاً حتى تتلاشى فى الصحراء قرب مدينة بئر السبع .

٤ ــ منطقة وادى الأردن ، ويدعى الغور لغوره فى بطن الأرض ، وتمتد بين بحيرة الحولة والبحر الميت ، وهى تنخفض عن سطح البحر تدريجاً حتى يبلغ الانخفاض ٣٩٢ متر عند البحر الميت وهو أعظم انخفاض فى العالم ، وتطلق كلمة الغور خاصة على الأراضى الواقعة بين بحيرة طبرية والبحر الميت وينساب نهر الأردن فى وسطها ، وتقدر مساحتها بـ ١,٠٦٥,٠٠٠ دونم .

أنهارها :

تقسم أنهار فلسطين إلى قسمين ، الأول يتألف من نهر الأردن وروافده ، والثانى يتألف من أنهار صغيرة تصبُّ فى البحر المتوسط ، فأما الأردن فيتألف من ثلاث روافد كبيرة تخرج من سفوح جبل الشيخ ثم تتحد معاً وتكوّن نهر الأردن الذى يسير نحو بحيرة الحولة فيقطعها ثم ينحدر إلى بحيرة طبرية ويقطعها ثم يتجه نحو مصبه فى البحر الميت ، وتنضم إليه فى الغور قبل وصوله عدة روافد ، أهمها اليرموك الذى ينبع فى حوران بسورية ثم يدخل

فلسطين ، ويبلغ طوله ، أى الأردن ، ٢٥٢ كيلومتر منها خمس كيلومترات ضمن بحيرة الحولة و ٢١ كيلومتراً ضمن بحيرة طبرية ، وهو لا يستفاد منه فى الملاحة لقلة عمقه وكثرة صخوره ، وأهمّ الجسور فوقه : جسر بنات يعقوب على حدود سورية ، وجسر المجامع جنوب بحيرة طبرية، وجسر أللنبى تجاه أريحا .

وأما الأنهار الثانوية فأهمها : المقطع الذى يخرج من جبال الناصرة قاطعاً مرج ابن عامر صابّاً فى البحر المتوسط داخلاً خليج عكا ، ونهر العوجا الذى يخرج من رأس العين فى شمال شرقى يافا ويصب فى البحر على مقربة من تل أبيب شمالاً .

بحيراتها :

الحولة ومساحتها ١٤ كيلومتراً مربعاً ، وطبرية ومساحتها ١٦٥ كيلومتر مربع ، والبحر الميت ومساحته ١,٠٥٠ كيلو متر مربع ، وسمى بالميت لأنه لا تعيش فيه أسماك أو غيرها لكثرة أملاحه ، والماء لا يخرج منه، وإنما يتبخر بكثرة، وهو أعمق بقعة على الأرض .

مناخها :

تقع فلسطين فى المنطقة المعتدلة ، ولكن يتفاوت مناخها على حسب أمكنتها ، فأراضى النقب شديدة الحر صيفاً والبرد شتاء مع قلة فى الأمطار ، والغور (وادى الأردن) حار فى الصيف معتدل فى الشتاء ، والمنطقة الجبلية معتدلة وغزيرة الأمطار ، على حين تمتاز السهول الساحلية بدفئها فى الصيف واعتدالها فى الشتاء .

معادنها :

تمتاز فلسطين بضخامة الثروة المعدنية فى أملاح البحر الميت ، وقيمتها فى الصناعات عظيمة ، وأهمها البوتاس الذى تعتبر فلسطين أغنى بلاد العالم بمادته ، والمغنسيوم والصوديوم والبروم .

وفى فلسطين ينابيع معدنية حارة أهمها ينابيع الحمة ، وطبرية ، وتحتوى من المواد الكبريتية ما هو نافع لأمراض الجلد والروماتزم .

زراعتها :

يعيش معظم سكان فلسطين من الزراعة ، وتقدر مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فيها بـ ٨,٧٦٠,٠٠٠ دونم ، أى ثلثها ، ويمكن تصنيف زراعتها إقليمياً وعلى وجه العموم ، كما يلى :

السهل الساحلى : منطقة الأشجار الحمضية ولا سيما البرتقال ، وهو أهم صادرات فلسطين ، وكانت تصدر منه ١٦ مليون صندوق سنوياً .

السهول الداخلية : كمرج ابن عامر والحولة ، وهى منطقة الحبوب خاصة .

المنطقة الجبلية : اشتهرت بزيتونها الذى هو محصول رئيسى ، يلى الحمضيات أهمية فى التصدير ، ويستعمل فى صناعة الصابون ، كما أنه من أركان مؤنة فلسطين الطعامية ، واشتهرت بفواكهها وأعنابها .

وادى الأردن : منطقة الزراعة الاستوائية ، ولا سيما الموز ، وتزرع الآن حبوباً وخضرة .

سهول بئر السبع : منطقة الشعير خاصة ، وهى تتأثر بمدى غزارة المطر .

ويعتنى الزارع الفلسطينى بمواشيه ، ولكنها لا تكفى السكان ، فتستورد من الخارج .

موانئها :

حيفا أهمّ ميناء فلسطيني ، وقد أنشئ فيه مرفأ عظيم ذهب بأهمية ميناء عكا ، كما أن يافا هو ميناء جنوب فلسطين ، وغزة ميناء أقصى الجنوب .

مدنها :

كانت فلسطين فى العهد العثمانى ثلاث متصرفيات وهى : القدس ، وتضم جنوب فلسطين ، وتتبع الآستانة مباشرة ، ومتصرفيتا نابلس وعكا ، وكانتا تابعتين لولاية بيروت .

أما فى عهد الانتداب البريطانى فقد قسمت إلى ستة ألوية ، يحكم كلّ لواء حاكم بريطانى ، وهذه الألوية منقسمة إلى ١٦ قضاء كما يلى :

١ — لواء القدس ، ومركزه مدينة القدس ، عاصمة فلسطين ، المقدسة لدى الأديان الثلاثة ، وهى قسمان : القديمة ، ويحيط بها السور الذى بناه سليمان القانونى (١٥٤٢) ، وفيها الحرم الشريف الذى يحتوى قبة الصخرة والمسجد الأقصى ، وفيها كنيسة القيامة ، والقدس الجديدة ، وهى القسم الأكبر الممتد خارج السور ، وتتبع لواء القدس الأقضية التالية :

الخليل : وهى جبلية تمتاز بعنبها وتشتهر بحرم إبراهيم الخليل المبنى على المغارة التى دفن فيها هو وزوجته .

بيت لحم : وفيها كنيسة المهد المبنية على المغارة التى ولد فيها السيد المسيح ، وتشتهر بصناعة الصدف وتطريز النسائج .

رام الله : مصيف فلسطين الصحى الجميل .

بيت جالا وأريحا (مشتى فلسطين) والبيرة وبيت ساحور .

٢ — لواء غزة ، ومركزه مدينة غزة ، واشتهرت بتصدير الشعير وصناعة

الفخار وبقبر هاشم بن عبد مناف جد الرسول (صلعم)، ولها مطار جيد ، وهى مفتاح فلسطين الجنوبى ، وتتبع لواء غزة الأقضية التالية :

خان يونس : آخر بلدة فلسطينية جنوبية واشتهرت ببلحها .

المجدل : واشتهرت بحياكة النسائج الحريرية والقطنية ، وعلى مقربة منها أنقاض مدينة عسقلان التاريخية .

بئر السبع : عاصمة النقب وتنتشر حولها قبائل بدوية تعيش على زراعة الشعير وتربية المواشى .

الفالوجة وأسدود وحمامة .

٣ ــ لواء اللد ، ومركزه مدينة يافا مدينة البرتقال والصحافة ، وهى تجارية وصناعية ، وتتبع هذا اللواء الأقضية التالية :

تل أبيب : مدينة يهودية محض ، ولذلك فهى قطب رحى الحركة الصهيونية فى فلسطين .

بتاح تكفا (يهودية) ، واللد ، والرملة التى اشتهرت بموقعها الحربى وبجامعها الأبيض الذى بناه الخليفة الأموى سليمان بن عبد الملك .

ومن أشهر المستعمرات اليهودية فى هذا اللواء : رامات غان ، رحبوت ، ريشون لزيون .

٤ ــ لواء السامرة ، ومركزه نابلس التى اشتهرت بصناعة الصابون، وتقع بالقرب منها قرية سبسطية التاريخية ، وتتبع هذا اللواء الأقضية التالية :

جنين المعروفة بحبوبها ، وطولكرم المعروفة ببطيخها ومدرستها الزراعية وتتبعها قلقيلية وعنبتا ، ومن المستعمرات فيه : أميك هفر وناثانيا .

٥ ــ لواء الجليل، ومركزه مدينة الناصرة التى اشتهرت بأن السيد المسيح نشأ وعاش فيها ، وهى معروفة بأديرتها ، وتتبع هذا اللواء الأقضية التالية :

عكا : المعروفة بمكانتها التاريخية وبسورها وأبراجها وجامع الجزار فيها .

صفد : الممتازة بعلوها ومناظرها .

طبرية : المشهورة بحماماتها المعدنية وبسمكها ، وتقع على شاطئ بحيرة طبرية ، وتقع بالقرب منها « حطين » حيث جرت المعركة المشهورة .

ومن أشهر قرى هذا اللواء : صفورية وترشيحا وسمخ ، ومستعمرة نهلال .

٦ — لواء حيفا : ومركزه مدينة حيفا ، وتمتاز بمرفئها ، وإليها كانت تنتهى أنابيب بترول العراق حيث يصفى فى مصافيه ثم تنقله البواخر إلى أنحاء العالم ، كما أنها تشتهر بمركزها الصناعى والتجارى ، ومن أقضيتها : شفا عمرو ، ومستعمرة هادارا .

٢

تاريخ فلسطين

(ا) الكنعانيون

نزحت من جزيرة العرب ، حوالى ٢٥٠٠ ق . م ، قبائل عربية واستوطنت فلسطين ، ثم رحل فريق منها إلى الساحل أمام جبال لبنان عرفوا بالفنيقيين ، فالفنيقيون والكنعانيون شعب واحد ، وبينما اشتهر الأولون بالملاحة انصرف الكنعانيون إلى الزراعة ، وقد أقاموا لهم فى فلسطين مدناً أحاطوها بأسوار حصينة تعصمهم من المغيرين ، وكوّنُوا حضارة اقتبسها عنهم العبرانيون ، واتخذوا لهم شريعة أخذ العبرانيون كذلك عنهم معظمها ، ولقد عبدوا الأصنام وكان « بعل » أشهرها ، ومعناه رب أو سيد ، وهو عندهم إله الشمس كما أن عشتروت إله القمر ، وكان لكلّ مدينة كنعانية ملكها ، و « كنعان » معناها الأرض الواطئة إذا قورنت بلبنان حيث سكن الفنيقيون ، والكنعانيون قبائل من أهمها اليبوسيون الذين سكنوا القدس وجوارها ، وباسمهم دعيت البلاد « أرض كنعان » ، ولا غرابة ، فقد ظلت لهم السيادة من ٢٥٠٠ ق . م إلى ١٠٠٠ ق . م ، أى نحو ١٥٠٠ سنة تقريباً ، ومن مدنهم أريحا وبيسان وشكيم (نابلس) ومجدو وجازر ، وطالما خضعت مدنهم للغزاة المصريين والبابليين والحيثيين ، وكانت كذلك مسرحاً للحروب بين مصر والعمالقة وبين

مصر والحيثيين ، ولا ريب فى أن الحروب بين مصر وسورية ، وما كان من انشقاق بين ملوك الكنعانيين ، قد مهد للعبرانيين الاستيلاء على البلاد .

(ب) الفلسطينيون

هاجر فريق من الإيجيين، Aegean الكريتيين الذين عرفوا باسم الفلسطينيين، إلى جنوب غزّة، ثم امتلكوا الساحل إلى ما بعد الكرمل (١١٨٤ ق . م) ، وتمكنوا به واستولوا على بعض المدن الكنعانية وتأثروا بالكنعانيين فعبدوا الأوثان وكان «داجون» ، إله القمح ، رئيس آلهتهم ، وقد اشتهروا بالتجارة ، ومن أهمّ مدنهم غزة وعسقلان وأسدود ، وقد نشبت بينهم وبين العبرانيين الذين استوطنوا الداخل حروب عظيمة ، وقهروا العبرانيين (١٠٥٠ ق . م) ، وتغلبوا عليهم إلى أن تغلب عليهم داود ، وحين انقسم اليهود إلى مملكتين أخذوا يحاربون كلتا المملكتين حتى انقرضت مملكتهم ، ولكن بقى اسمهم علماً على البلاد كلّها .

(ج) العبرانيون

أصلهم :

هاجر إبراهيم وجماعته من « أور » الكلدانية فى العراق إلى أرض كنعان حوالى سنة ١٨٠٥ ق . م ، وفيها ولد له إسحق ، ولإسحق ولد يعقوب ، ودعى إسرائيل ، فانتسب اليهود إليه ، وبيع ولده من مصر حيث تبوأ منصباً ، ونزح يعقوب وأولاده إلى مصر (١٦٥٦ ق . م) بسبب القحط فى فلسطين ، وتكاثر الإسرائيليون فيها ، ولما اضطهدوا فى عهد رمسيس الثانى قرّرَ موسى

تحريرهم والنزوح بهم إلى أرض كنعان فعبر هو وقومه الصحراء حوالى ١٢٩٠ ق . م ، وأرسلوا إلى أرض كنعان رسلاً ، كان يشوع أحدهم ، لاستطلاع أحوالها فعادوا يخبرون بأن الأرض يسكنها قوم أشداء ، فخذلوا موسى وجبنوا وظلوا فى التيه أربعين سنة ، وفى أثناء ذلك أوحى إلى موسى بشريعته فى مدين ، الواقعة فى جنوب جزيرة سيناء ، ولقى موسى من قومه كل عنت بسبب إصرارهم على عبادة الأوثان وعلى العودة إلى مصر ، وتولى قيادة اليهود بعد وفاة موسى يشوع ، فعبر بالإسرائيليين نهر الأردن ، واستولوا على أريحا وأحرقوها وما فيها ، وفى سفر يشوعُ : « إنهم أهلكوا جميع ما فى المدينة من رجل وامرأة وطفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف وأحرقوا المدينة وجميع ما فيها بالنار ، إلا الذهب والفضة وآنية النحاس ، فإنهم جعلوها فى خزانة الرب » ، وأخضعوا بعض المدن الكنعانية (١١٨٦ ق . م) ، ولكنهم عجزوا عن إخضاع يبوس (القدس) ، وظل الساحل بيد الفلسطينيين .

القضاة :

ولما مات يشوع تولى أمور العبرانيين رؤساء عرفوا بالقضاة كان عهدهم عهد خصومات مع الكنعانيين ، وقد اختلطوا بهم وتعلموا منهم سكنى المدن وبناءها وعبدوا إلههم « بعل » ، ومن أشهر القضاة جدعون الذى حارب المدينيين ، العرب الساكنين شرقى البحر الميت ، ومن قضاتهم شمشون الذى حارب الفلسطينيين ثم أسروه وعذبوه ، وظل اليهود فى حرب وشقاق إلى أن انضووا إلى قيادة شاؤل (طالوت) فحارب العمالقة والعمونيين والمؤابيين والأدوميين ، ولكن الفلسطينيين هزموه وجرحوه وقتلوا أولاده فى مرج ابن عامر فانتحر خوفاً من الأسر .

المملكة :

تولى بعد شاؤل ، حامل درعه ، داود (١٠٠٠ — ٩٦٠ ق. م) مؤسس المملكة الذى وحد أسباط إسرائيل واستولى على يبوس التى عرفت بأورشليم وجعلها عاصمته ، وسكن سبط يهوذا وبنيامين حولها كما قطن الآخرون سهول الشمال ، وقد أقام للإله « يهوه » فى العاصمة معبداً استعان فى صنعه بمهندسين ونجارين أرسلهم إليه ملك صور الفنيق حيرام ، وانتصر على الفلسطينيين ، وانتهز فرصة اختلاف مصر والعراق وتقسيم سورية فوسع ملكه ، وقهر الآراميين فى دمشق ، ولكن الساحل الفلسطينى من يافا إلى رفح ظل فى يد المصريين ، وكان داود شاعراً مجيداً وسياسيًّا شجاعاً ومغنياً وملحناً ، ولما أحس بدنوٍّ أجله أوصى ابنه سليمان بأن يبنى للرب الهيكل الذى وضع هو رسمه ، ثم مات ودفن فى جبل صهيون .

تولى بعده سليمان (٩٦٠ — ٩٣٥ ق . م) وقد بنى أسطولاً ، صنعه له عمال حيرام ، يرتاد السواحل السورية والإفريقية ويأتيه بمحاصيلها ، كما أقام على البحر المتوسط ميناء تنقل إليه السفن سلع بلاد العرب والهند ، وأمده حيرام بالعمال وبخشب الأرز اللبنانى فبنى فى القدس هيكلاً فخماً على طراز كنعانىّ تجرى فيه الطقوس وتقدم الذبائح ، على أن سليمان كان تحت نفوذ مصر ، مسلماً لها بالسيادة ، وعليه فإن اليهود لم يتمكنوا من السيطرة التامة على جميع فلسطين حتى فى أقوى أيامهم ، وهو ، مع اشتهاره بالذكاء والحكمة ، قد أرهق قومه بالضرائب فنقموا عليه ، وكان هذا بداءة أفول مجدهم الذى لم يدم أكثر من سبعين سنة .

مملكة إسرائيل :

لما توفى سليمان اجتمع ممثلو الأسباط فى شكيم وطلبوا إلى ابنه رحبعام أن

يخفف عنهم نير أبيه وضرائبه فأجابهم : « أبى أدبكم بالسياط وأنا أؤدبكم بالعقارب » ، فهاجت القبائل الإسرائيلية عليه وأسس عشرة أسباط منهم مملكة فى الشمال ، وملكوا عليهم ، مستعينين بملك مصر شيشق ، يربعام ، جاعلين السامرة عاصمتهم ، أما السبطان المواليان (يهودا وبنيامين) فأقاما مملكة يهودا وجعلا أورشليم عاصمتها (٩٣٠ ق . م) ، وهكذا انقسمت مملكة داود إلى مملكتين أخذتا تتخاصمان وتتحاربان وتغرى الواحدة العدو الخارجىّ بالأخرى ، وطبع عهد المملكتين بطابع الفتن والثورات والدسائس والتآمر فى سبيل العرش ، ومن أشهر ملوك إسرائيل (عمرى) ٨٨٥ – ٨٧٤ ق . م . الذى أقام مدينة السامرة [١] وحصنها وجعلها عاصمته ، وابنه (آحاب) الذى تزوج ابنة ملك صور فأدخلت عبادة بعل الفنيقية إلى إسرائيل مما أدّى إلى ثورة (ياهو) رئيس الجيش واستيلائه على العرش وقضائه على أسرة آحاب وقذفه الملكة من النافذة لتأكل الكلاب جثتها ، وإعادته عبادة يهوه .

وقد أخضع الآشوريون مملكتى إسرائيل ويهودا وأجبروهما على دفع جزية باهظة ، وحين حاول ملك إسرائيل الامتناع عن دفعها بادر سرجون الثانى إلى حصارها فالاستيلاء عليها ، واقتاد نحو ثلاثين ألفاً من شبابها أسرى إلى ميديا ، وقضى على مملكة إسرائيل ، وأحلّ محلّ النازحين قبائلَ من بابل وعيلام وسورية وجزيرة العرب فامتزجوا بالإسرائيليين والكنعانيين ، وتألف منهم عنصر جديد قيل إنهم السامريون [٢] ، وقد أقيم على جبل جرزيم هيكل منافس لهيكل القدس.

مملكة يهودا :

أما الدولة اليهودية فقد عاشت أطول مما عاشت إسرائيل ، ومن أهمّ

---

(١) تبعد ٦ أميال من نابلس وتسمى اليوم سبسطية .
(٢) يقول السامريون اليوم إنهم حفدة الأسباط الأصليون وليسوا بالطارئين .

الأحداث التى وقعت عليها هجوم ملك مصر شيشق الليبى (٩٢٠ ق . م) عليها ونهبها ، ولا سيما كنوز الهيكل وقصر الملك ، وبزوال إسرائيل (٧٢١ ق . م) استهدفت اليهودية لهجمات الآشوريين المباشرة ، ولما أراد ملكها (حزقيال) التمرد حاصره سنحاريب الآشورىّ وأخضعه (٧٠١ ق . م) وحمله على دفع الجزية المتأخرة وإرسال بناته ونسائه هدايا من القصر إلى نينوى ، وباستيلاء الكلدانيين على نينوى أقدمت مصر على تخطى حدودها إلى سورية ، وغدت مملكة يهودا تابعة لمصر ، إلى أن زحف نبوخذنصر الكلدانى على فلسطين واستولى على القدس (٥٩٧ ق . م) وبعث بملكها وعائلته وسبعة آلاف من جنوده إلى بابل أسرى ، وأقام صدقيا ملكاً من قبله على يهودا ، ولما حاول هذا التمرد اعتماداً على مساعدة مصر بادر نبوخذنصر إلى حصار القدس ففتحها (٥٨٦ ق . م) فدمرها ودمر هيكلها وحمل ملكها ، بعد ما ذبح بنيه أمامه ، إلى بابل ، كما أرسل خمسين ألف يهودى أسرى إليها ، ودمر المدن اليهودية الأخرى ، وغدت فلسطين ولايةً بابلية .

الاحتلال الفارسى :

وحين احتل الفرس بابل خضعت فلسطين لملوكهم وأدت الجزية إليهم ، وقد سمح قورش (٥٣٩ ق . م) لليهود الذين أسرهم نبوخذنصر بالعودة إلى القدس من بابل وإعادة بناء الهيكل فيها ، وقد آثر الكثيرون منهم البقاء ، أما العائدون فشرعوا فى بناء الهيكل وأتموه فى عهد داريوس .

الإسكندر المقدونى :

وبعد ما قهر الإسكندر الفرس واستولى على سورية ، أخضع غزة بعد مقاومة عنيفة من قبل حاميتها العربية ، ثم شخص إلى القدس حيث استقبله رئيسها (رئيس كهنتها) اليهودىّ ودخلاها معاً وغدت خاضعةً لليونان .

المكابيون :

وحين توفى الإسكندر وانقسمت مملكته بين قواده كانت فلسطين من نصيب انتيغونس ، ثم قهره البطالمة فى غزة (٣١٢ ق . م) وضموا فلسطين إلى مصر إلى أن تغلب عليهم حاكم سورية أنطيوخوس الثالث السلوقى (١٩٨ ق . م) فغدت فلسطين جزءاً من الدولة السورية اليونانية ، وقد أخذ اليهود يتقبلون العادات والألبسة واللغة والأسماء اليونانية ، واضطهدهم أنطيوخوس الرابع وأقام فى هيكلهم مذبحاً للآلهة اليونانية فثار اليهود بقيادة يهوذا المكابى وإخوته ، وقد استولى يهوذا على القدس وأعاد تقديم القرابين اليومية إلى الهيكل على حسب شريعتهم ، ثم عقد الملك السلوقى الصلح مع اليهود وارتد عن أورشليم مبادراً إلى العودة لإنقاذ عرشه من عدوان ابن عمه ، ولم يلبث السلوقيون أن أرسلوا جيشاً حارب المكابيين ، وقتل يهوذا (١٦١ ق . م) فخلفه أخٌ له فقتل ، فاختير أخوه الآخر سمعان (١٤١ ق . م) ، وقد منحهم الملك السلوقى استقلالهم ، ثم خلفه ابنه يوحنا هركانوس الذى هوّد الآدوميين وهجم على السامرة فدمرها ودَمّرَ هيكلها .

الأنباط :

وحاول المكابيون توسيع ملكهم إلى شرقى الأردن ، ولكن العرب الأنباط حاربوهم وحالوا دون تقدمهم ، ثم نشبت فتن بين المكابيين ودب النزاع فيهم حتى لجأ هركانوس إلى ملك بطرا الحارث مستعيناً به على أخيه ، فحاصر هذا أورشليم مدة ، وظلّ الأمر كذلك حتى زحف الرومان على فلسطين ، والحارث هذا هو الذى تغلب على السلوقيين وأصبح حاكم دمشق (٨٥ ق . م) ، وهو الذى قهر بومبى الرومانى وحال دون وصوله إلى البحر الأحمر ، وكان الأنباط

على جانب عظيم من الرقى وعاصمتهم « بطرا » ومعناها فى اليونانية الصخر ، ويسميها العرب « سلع » ، وهى الرقيم الواقع اليوم فى وادى موسى ، وقد وصلت مملكتهم إلى الذروة حين ضمت إليها شرق الأردن وجنوب فلسطين وجنوب سورية الشرقى وشمال جزيرة العرب .

الرومان :

احتل بومبى القدس بعد احتلاله سورية فخضعت اليهودية لروما ودفعت الجزية ، وحين زار يوليوس قيصر سورية سار سياسى أدومى اسمه أنتيباس مع ثلاثة آلاف رجل لنجدته ، وصحبه إلى مصر فكافأه القيصر بمنحه الرعوية الرومانية وبتعيينه نائباً عنه فى اليهودية ، فأصبح صاحب السلطان الحقيقىَّ وراء هركانوس ، وحين تولى مارك أنطونى حكم الشرق نَحَّى المكابيين عن الحكم لمصلحة هيرودتس الكبير ، ابن أنتيباس الأدومى ، وقد أدخل كثيراً مما لا تقره اليهودية كالتمثيل والسباق ، ولكنه أعاد بناء الهيكل إرضاء للكهنة وللشعب اليهودىّ ، ولا تزال آثارٌ منه باقيةً فى مبكى اليهود ، وقد آثر السامرة مقرًّا له وسماها سبسطية تكريماً لأغسطس قيصر ،وسباستوس معناها أغسطس فى اللاتينية ، كما أعاد بناء برج ستراتون فى جنوب الكرمل وسماه قيصرية (قيسارية) التى أصبحت عاصمة فلسطين الرومانية ، وبعد وفاته جُعلت اليهودية ولايةً رومانية يحكمها ولاةٌ رومانيون مقرهم قيصرية ، كما عين ابنه هيرودتس الصغير والياً على الجليل فبنى طبرية تكريماً للقيصر طيباريوس الذى خلف أغسطس ، وطيباريوس هو الذى عين بيلاطس البنطى (٢٤ — ٢٧ م) والياً على اليهودية ، فوقع فى عهده حادث السيد المسيح الذى قبض عليه رؤساء اليهود وحاكموه فى مجمع اليهود الكبير وقضوا بقتله كما هو معروف ... وقد ثار اليهود فى عهد نيرون وقتلوا الحامية الرومانية التى كانت معتصمة بأبراج

القصر فى القدس، فانتقم الرومان منهم شر انتقام ، وحاصر طيطوس القدس واستعان بالعرب الذين أمده بهم ملكُ الأنباط حتى دخلها (٧٠ م) ودمرها وأحرق هيكلها وذبح كهنته وفتك باليهود فتكة قضت عليهم ككيان سياسى فى فلسطين ، ومن نجا منهم تشتت فى العراق ومصر وسورية واليمن وأوربا ، وجرت بعد ذلك محاولة عصيان من قبل زعيم اسمه بركوشبا (١٣٢ — ١٣٥ م) أى ابن الكوكب ، ولكن هادريان سحقها فى معركة بتير [١] ، ودمر القدس وحرث مكان الهيكل وقتل عشرات الألوف من اليهود وفيهم بركوشبا ، وجعل القدس مستعمرة رومانية باسم إيليا كابتيولينا ، ومنع أن يسكنها يهودىّ ، واقتصر ساكنوها على المسيحيين من أصل إغريقى وروماني .

تدمر :

وحدث سنة ٢٦٧ م أن ثارت ملكة تدمر العربية ، الزباء ، على الرومان وقهرت قائدهم هرقليان ثم احتلت فلسطين وسادتها سنوات ، ولكن لم يلبثوا أن قهروها واستردوا فلسطين .

بزنطة :

وحين انشقت الإمبراطورية الرومانية إلى شطرين : الغربية وعاصمتها روما ، والشرقية وعاصمتها بزنطة ، أصبحت فلسطين تابعةً لبزنطة ، ومما يذكر فى العهد البزنطى أن قدمت أم قسطنطين الملكة هيلانة إلى القدس (٣٢٦ م) فبنت فيها كنيسة القيامة ، وبنت فى بيت لحم كنيسة المهد ، ومنذ ذلك الوقت تغلبت النصرانية على أهل فلسطين .

ولما نشبت الحرب بين الفرس والروم البزنطيين كانت فلسطين من أهمّ

(١) قرية تبعد ٧ أميال من جنوب غربى القدس .

مسارحها ، وقد استولى الفرس عليها (٦١٤ م) ،وأغراهم يهود العراق وسورية بالانتقام من المسيحيين ، فهدموا كنيسة القيامة ونهبوا كنوزها وقتلوا ألوفاً من أهلها ، إلى أن بادر إمبراطور بزنطة هرقل الأول إلى محاربتهم والانتصار عليهم (٦٢٨ م) فى نينوى ، ثم استردّ سورية وفلسطين إلى أن حررهما العرب .

حضارة اليهود :

أخذ اليهود معظم حضارتهم من الكنعانيين ، ولا سيما ألفباؤهم ولغتهم ، وقد دخلوا البلاد بدويين ثم تعلموا الزراعة منهم ، كما تعلموا العمارة ، حتى إنهم بنوا الهيكل على غرار معبد كنعانى ، ولم يبرعوا إلا فى الآداب والموسيقا مما هو فن الأمم الفطرية ، وقد رأينا أن الوحدة اليهودية لم تتم إلا فى عهد داود ولكنها لم تدم إلا قليلاً ، ورأينا كذلك أن اليهود طارئون على فلسطين التى لم تكن إلا بيئة مختلقةً لهم ، وغادروها من غير أن يخلفوا فيها آثاراً تذكر ، وأما حضارتهم الإنسانية فتتجلى فى قول إلههم القومى ، « يهوه » ، لشعبه المختار : « إذا دخلت مدينة لا يَفُتْك أن تقتل سكانها بحد السيف وأن تستأصلهم أطلّة الدم وأن تبيد كل ما يكون فى تلك المدينة وأن تذبح حتى بهائمها »[1] .

(د) الفتح الإسلامى

ظهر الإسلام ، وتطلع النبى (ص) إلى شمال الجزيرة ، وكانت معركة « مؤتة » الواقعة شرقَ الطرف الجنوبى للبحر الميت بداءة الصراع بين المسلمين والبزنطيين ، وجهز النبى جيشاً بقيادة أسامة بن زيد لإنفاذه إلى الشمال ، ولكنه توفى (ص)

---

(١) راجع وصية أبى بكر للجيوش الزاحفة إلى بلاد الشام .

قبل سيره فبادر أبو بكر إلى إنفاذه ، وزوده بوصية قال فيها : « لا تخونوا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأةً ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكلة ، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم فى الصوامع ، فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له »، وقد وصل أسامة إلى حدود شرقى الأردن وأحرز نصراً ثم عاد لنجدة الخليفة فى حروب الردة .

وأرسل أبو بكر (٦٣٣ م) عدة جيوش نحو الشمال بقيادة عمرو بن العاص ويزيد بن أبى سفيان وشرحبيل بن حسنة وأبى عبيدة بن الجراح ، وقد اصطدم يزيد بجيش الروم فى وادى عربة بجنوب البحر الميت وكسرهم وتعقب فلولهم حتى جوار غزة (٦٣٤ م) ، ثم أتم هو وعمرو تحرير جنوب فلسطين ، وأسرع هرقل إلى إرسال جيش ضخم بقيادة أخيه تيودورس ، وأمر أبو بكر خالداً بن الوليد أن يشخص من العراق لنجدة جيوش العرب فى الجبهة الشامية ، وقد انتصرت هذه الجيوش بقيادة عمرو بن العاص فى أجنادين (٦٣٤ م) انتصاراً حاسماً تم بعده فتح فحل وبيسان وغزة ونابلس واللد ويافا ، ثم وحدت الجيوش العربية قواتها فى وادى اليرموك ، وبقيادة خالد بن الوليد كتب للعرب النصر فى هذه المعركة الفاصلة التى قتل فيها تيودورس والتى تقرر فيها مصير بلاد الشام ، وقد انصرف فريق من الجيوش لإتمام فتح فلسطين وانصرف آخر لاحتلال سورية ، وثبتت القدس فى وجه المسلمين ، وكان الخليفة عمر بن الخطاب يتفقد قوات المسلمين فى الجابية ويباحث قوادهم ، وقد عين أبا عبيدة قائداً عامـاً ، وفى أثناء ذلك جاءه رسل إيليا (القدس) يعرضون الصلح ويشترطون أن يتولى الخليفة نفسه تسلم القدس ، وفى الجابية أمضى العهد وشهد عليه خالد وعمرو ومعاوية وعبد الرحمن بن عوف ، وفيه أعطى لسكان القدس الأمان فى أنفسهم ودينهم وكنائسهم وصلبانهم ، « ولا يسكن بإيليا معهم أحد من اليهود » ، على أن يدفعوا الجزية ، ومنح وفد الرملة شروطاً كشروط القدس

ثم شخص إلى القدس حيث استقبله بطريركها صفرونيوس ودخلا القدس معاً (٦٣٨ م) وزار كنيسة القيامة ، ورأى مزبلة مكان هيكل سليمان المندثر ، فأخذ هو ومن معه يزيلون الأوساخ ويحفنون التراب بأيديهم ، وأمر ببناء مسجد فوق الصخرة ، ثم فتح معاوية قيسارية وعسقلان بعد مدة ، فتم فتح فلسطين كلها ، وأخذت القبائل العربية تفد إليها وتسكنها ، ومنذ ذلك الحين طُبعت فلسطين بالطابع العربى المحض ، إذ تعرّب من بقى من سكانها ودخلوا فى الإسلام .

وفى العهد الأموى ظلت فلسطين تابعة لدمشق ، ومن أعظم آثاره قبة الصخرة التى أمر عبد الملك بن مروان ببنائها (٦٩١ م) ، وقد أسرى بالرسول (ص) من المسجد الحرام إلى الغرب منها ، فجاءت آية من الآيات فى الفن ، كما أقام قريباً منها المسجد الأقصى فتألف منهما ومن الساحة الواسعة المحيطة بهما الحرم الشريف ، وقد رصد للبناء خراج مصر سبع سنوات .

وقد ولى الوليد بن عبد الملك أخاه سليمان جند فلسطين ، فأحدث مدينة الرملة وبنى فيها قصره والمسجد الأبيض ، وكان فيها حين ولى الخلافة ، فسار به الوجوه والأمراء إلى بيت المقدس وبايعوه هناك قبل شخوصه إلى دمشق .

وفى العهد العباسى غدت فلسطين ولايةً تابعة لهم ، وعند نهر العوجا قرب رأس العين فى فلسطين كانت المعركة الفاصلة بين العباسيين والأمويين ، وفيها قتل معظم أولاد بنى أمية ، وممن زار القدس فى هذا العهد الخليفة المنصور وولده الخليفة المهدى .

وحين قامت الدولة الطولونية فى مصر احتل أحمد بن طولون فلسطين (٨٧٨ م) وضمها إلى مصر ، وظلت فلسطين تابعةً لمصر فى عهد الدولة الإخشيدية ، وفى العهد الفاطمى كذلك تبعت فلسطين مصر بعد أن كسر الجيش الفاطمى جيش والى دمشق الإخشيدى فى الرملة ، واحتل القرامطة فى

زحفهم إلى مصر مدينة الرملة ، ولكن الفاطميين لم يلبثوا أن كسروهم واستردوها .

وقامت الدولة السلجوقية فى آسيا الصغرى ، واستولت جيوشها على الرملة والقدس بعد سورية ، وقاومتهم الحامية الفاطمية فى عسقلان (١٠٧١ م) ، ثم استردها الفاطميون ، وظلت القدس فى يدهم ، واستمرت الخصومة بينهم وبين السلاجقة حتى باغتهم الصليبيون وهم منهوكو القوى .

(ه) الحروب الصليبية

الحرب الصليبية الأولى :

ألقى البابا أوربان الثانى فى نوفمبر سنة ١٠٩٥ فى كليرمون خطاباً نارياً حرض فيه النصارى على إنقاذ القبر المقدس من أيدى المسلمين ، وأعلن غفران ذنوب الخاطئين الذين يلتحقون بهذا الجهاد الدينى ، وراح الراهب بطرس الناسك يطوف فى البلدان ويخطب فى الاجتماعات فيثير أوربا حاثًا على إنقاذ قبر المسيح ، وفعلت عوامل شتى فى حمل الناس على الاستجابة بالإضافة إلى الحماسة الدينية ، فهناك قواد عسكريون يطمحون إلى الفتح ، وهناك تجار فى جنوا والبندقية وبيزا يرون فى ذلك مغانم مادية ، وهناك مجرمون ينشدون التكفير عن خطاياهم بالحج إلى البلاد المقدسة ، وقد زحف فى سنة ١٠٩٧ نحو مئة وخمسين ألف رجل إلى فلسطين ، وكانوا يضعون علامة الصليب على صدورهم وأكتافهم فمروا بالقسطنطينية ، واحتلوا آسيا الصغرى ونيقيا السلجوقية ، ثم احتلوا الرها وطرسوس وأنطاكية والمعرة ، ثم وصلت جموعهم إلى فلسطين فاحتلت الرملة ثم احتلت يافا ودمرتها ، وحين حاصروا القدس كان عددهم أربعين

ألفاً، فلم تلبث الحامية المصرية الضئيلة أن استسلمت بعد شهر من حصارها، فدخلوا القدس فى ١٥ من يوليه (تموز) ١٠٩٩، وذبحوا سكانها غير تاركين طفلاً ولا شيخاً ولا امرأة حتى زاد عدد القتلى على سبعين ألفاً، وأقاموا فيها مملكة لاتينية على رأسها غودفروا الذى استمر حكمه سنة واحدة فاستطاع فى أثنائها أن يناجز الجيش المصرى الفاطمىّ فى عسقلان وأن ينتصر عليه، وأن يحتل بيسان ونابلس، كما توغل فريق من الصليبيين فى الأردن حتى استقروا فى طبرية، ومات غودفروا فنودى بأخيه بلدوين ملكاً فى سنة ١١٠٠ م، وجعلت قبة الصخرة كنيسةً والمسجد الأقصى بلاطاً ملكيًّا، وقد استعان بلدوين بأساطيل بيزا وجنوا فاحتلّ قيسارية، ونقض الفرنج شروط استسلامها، وذبحوا سكانها، واحتلوا عكا بعد حصار ثلاث سنوات كما احتلوا بعد زمن بيروت وصيدا، وخشى بلدوين اتصال سورية بمصر عن طريق شرقى الأردن فبنى، للسيطرة على الطريق فى جنوب البحر الميت، قلعة الشوبك العظيمة والكرك وبنى حصون عتليت وصفد وطبرية وتوفى (١١١٨ م) بعد أن تركها قوية، ولكن هذه المملكة كانت محاطة من كل جانب بالعرب والمسلمين فى مصر وحلب وحماة وحمص والشام، ولم تنقطع المناوشات بينها وبينهم، فالملك الأفضل أرسل ابنه فى جيش صادم الصليبيين قرب يازور وهزمهم، وناوشهم طغتكين حتى دخل طبرية وحال دون توغلهم.

وهب صاحب الموصل وحلب أتابك زنكى يقارع الصليبيين فاستولى على الرها (١١٤٤م)، الأمر الذى أفزع الصليبيين وأدى إلى الحرب الصليبية الثانية (١١٤٧ – ١١٤٩).

الحرب الصليبية الثانية:

خلف نور الدين محمود أباه زنكى فاسترد عدة مدن من أيدى الصليبيين،

ثم استولى على دمشق ، وكانت مهددة من قبل الصليبيين ، واستهدفت مصر لهجمات الصليبيين ، فاستنجد الخليفة الفاطمىّ العاضد بنور الدين فأوفد لنجدته جيشاً تحت إمرة أسد الدين شيركوه ومعه ابن أخيه صلاح الدين بن أيوب ، ولما اقترب الجيش من مصر عاد الصليبيون عنها ، واستطاع شيركوه بمقدرته أن يكون وزيراً للعاضد ، وحين توفى عهد بوظيفته إلى صلاح الدين ، وفى ذلك الحين سار الصليبيون إلى دمياط وحاصروها (١١٦٩ م) فهزمهم صلاح الدين وتعقبهم إلى العقبة وفتحها ، وتوفى العاضد (١١٧١ م) فأمر صلاح الدين بأن يذكر اسم الخليفة العباسى المستضىء فى صلاة الجمعة ، وبذلك انتهت الخلافة الفاطمية ، ثم توفى نور الدين ، ورأى صلاح الدين أن القضاء على الصليبيين لا يتمّ إلا بتوحيد مصر وسورية ، فاستولى على سورية بعد مناوشات ضد جماعة ابن نور الدين ، وكان فى الحادية عشرة من عمره ، وسار من دمشق لقتال الصليبيين فحاصر طبرية حتى سقطت ، ثم تحول إلى حطين حيث نشبت المعركة الكبرى بين ٣ و ٤ من يوليه (تموز) ١١٨٧ م ، وفيها أحاط المسلمون بالفرنج وأمطروهم بوابل من النبال ، فلم يبق من العشرين الألف صليبى إلا القليل ، ووقع ملك القدس غوى وأمير الكرك رينو (أرناط) فى جملة الأسرى ، فاحتفى صلاح الدين بالأول وأطلق سراحه بعد أن أقسم بشرفه ألا يشهر سلاحاً فى وجه صلاح الدين ، أما رينو الذى خالف عهداً سابقاً واعتدى على قوافل الحجاج والتجار المارين بقلعته والذى هاجم الحجاز متوعداً بنبش قبر الرسول (ص) فقد قتله صلاح الدين إيفاءً بنذره .

كانت معركة (حطين) فاصلة عظيمة النتائج ، إذ فتح صلاح الدين بعدها عكا والناصرة وقيسارية وحيفا ونابلس ، وأقبلت جنود العادل ، أخى صلاح الدين ، من مصر ففتحت المجدل ويافا وسار جيشا الأخوين إلى عسقلان ففتحاها ، وحوصرت القدس ثم استسلمت بعد أسبوع ، وذلك فى

أكتوبر (تشرين الأول) ١١٨٧ م ، وكان صلاح الدين نبيلاً فى معاملة أعدائه فقبل الفدية ممن استطاع ، وأطلق كثيرين ممن لم يستطيعوا أداء الفدية وترك للنصارى العرب أملاكهم ، وسمح لهم بأن يشتروا متاع الفرنج ، وعطف على الأسرى ووزع الصدقات على الأرامل واليتامى . وقد أثار ضياع القدس أوربا فكان حافزاً للحرب الصليبية الثالثة .

الحرب الصليبية الثالثة :

اشترك فى هذه الحرب ثلاثة من أقوى ملوك أوربا ، وهم : قلب الأسد ريكاردوس (ملك إنكلترا) وفردريك باربا روسا (ملك ألمانيا) وفيليب أغسطس (ملك فرنسا) ، وفى الطريق إلى فلسطين غرق فردريك فى نهر سالون (قره صو) القريب من أنطاكية حين كان يستحم فيه ، وتلاقت الجيوش حول عكا تُحكِم حصارها ويقودها الملك غوى ناقضاً عهده لصلاح الدين ، وضرب صلاح الدين معسكره فى مواجهة العدو ، واستمر الحصار والقتال سنتين (١١٨٩ — ١١٩١ م) كانت أساطيل الصليبيين فى أثنائهما تحميهم من البحر وتنقل إليهم الأقوات ، كما كان السباحون والحمام وسائل اتصال بين المحاصرين وصلاح الدين الذى كان يشغل الفرنج بالقتال ليفرج عن المحاصرين ، وكان بحارة من مسيحيى بيروت يلبسون ألبسة الفرنج ويحملون الغذاء لمعونة عكا المحاصرة ، كما كان نصارى العرب مأمورى إعاشة صلاح الدين وخزنة أمواله فى حيفا ، ونشد صلاح الدين المدد من الخليفة فى بغداد ومن سلطان مراكش على غير جدوى ، على حين كانت الإمدادات العسكرية تتوالى بالبحر على الفرنج ، ومع أن صلاح الدين أحرز فى أثناء القتال انتصارات باهرة فإن الحامية العسكرية العكية قد اضطرها الجوع ونفادُ العتاد والقتال الطويل المضنى إلى الاتفاق على التسليم وإطلاق سراحها فى مقابل مبلغ

من المال ، و بما أنها لم تستطع دفعه خلال شهر أمر قلب الأسد بذبحها ، وهى تبلغ ٢٧٠٠ أسير، ولكن القتال لم ينته ، وتعددت جبهاته إلى أن اقترح ريكاردوس (قلب الأسد) المهادنة ، فاتفقا على وقف القتال (١١٩٢ م) ، وقضى الاتفاق بترك القدس للمسلمين على أن يسمح للمسيحيين بالزيارة والحج ، ويحتفظ الصليبيون بالساحل من عكا إلى يافا ، ويظل الساحل من عسقلان جنوباً لصلاح الدين ، وغادر ريكاردوس البلاد ، وراح صلاح الدين يتفقد الحصون والقلاع ، وقد سنّ فى فلسطين سنة المواسم الشعبية تقام فى أماكن مختلفة وتواريخ متعددة مع جعلها تابعة لموسم القدس الذى يكون فى عيد الفصح حيث يتوافد الأوربيون لزيارة القدس فيرون مظاهر منعة العرب وقوتهم ، وأن البلاد ثكنة عسكرية ، كما أن صلاح الدين بعد حطين أسكن القبائل العربية بالأماكن الشاغرة وأقطعها لهم ، وغادر صلاح الدين فلسطين إلى دمشق حيث توفى سنة (١١٩٣ م) ودفن فيها ، وكان فى الثالثة والخمسين من سنيه ، وفقد العرب بوفاته الزعيم الموحد .

الحرب الصليبية الرابعة :

انتهز الفرنج ما تلا وفاة صلاح الدين من شقاق بين ورثته وخلفائه فاستردوا بعض المدن كصفد وطبرية ، وأقبل إمبراطور ألمانيا وملك صقلية (فردريك الثانى) لاسترداد بيت المقدس ، وقد تلاقى فى غزة هو والملك الكامل واتفقا على أن يستولى فردريك على القدس وتبقى مدن الشاطئ بيد اللاتين وتعطى الناصرة وبيت لحم للإمبراطور ، وذلك على أن يحتفظ المسلمون بالأماكن الإسلامية المقدسة فى القدس وتبقى سائر أنحاء فلسطين بيدهم ويساعد فردريك الملك الكامل ضد أعدائه ، وقد توج فردريك فى كنيسة القيامة ، ثم غادر القدس فى العام التالى ، على أن المسلمين لم يلبثوا أن استردوا القدس ، وقد استعان ملك

مصر الملك الصالح أيوب بالخوارزميين الهاربين من وجه ملك التتر جنكيزخان في محاربة الفرنج والاستيلاء على غزة واسترداد القدس وفتح دمشق .

التتر :

دمر التتر المغول بغداد وقضوا على الخلافة العباسية ، وراح هولاكو يجتاح حلب وحارم وحماة فى وحشية وتدمير وسفك دماء ، ثم عاد بعد أن عهد إلى القائد كتبغا باجتياح سورية فاحتل دمشق وقتل الملك الناصر وبه انقرضت الدولة الأيوبية .

وانتقل الحكم فى مصر من أيدى الأيوبيين إلى المماليك ، فسارع ملك مصر المملوك قُطُز إلى خوض معركة فاصلة مع التتر فى عين جالوت القريبة من الناصرة ، وكان لقائد طليعته الظاهر بيبرس فضل فى سحق الغزاة وقتل قائدهم كتبغا وتعقب فلولهم وإنقاذ البلاد من وحشيتهم (١٢٦٠ م) ، وقد خلف الظاهرُ قُطُزَ على العرش فأعاد الوحدة بين مصر وسورية وتفرغ للصليبيين حتى تهاوت مدنهم أمامه ، فانتزع الشوبك واحتل الكرك (١٢٦٣ م) وقيسارية وصفد ويافا (١٢٦٨ م) ، وجدد بناء قبة الصخرة ، وظلت عكا بيد الصليبيين إلى أن فتحها الأشرف صلاح الدين بعد حصارها وضربها بالمجانيق (١٢٩١ م) ، ثم تمَّ إخلاء صور وصيدا وبيروت وطرسوس من الصليبيين ، وأسدل الستار على آخر مشهد من تلك الحروب الشعواء بين الشرق والغرب .

(و) العهد العثمانى

بعد ما فتح السلطان سليم سورية أقبل على فلسطين والتقى قرب اللجون بجيش سلطان المماليك طومان باى ، فهزمه وكر على المدن الفلسطينية فاستولى

عليها ثم زحف إلى مصر ففتحها وعاد إلى الآستانة ، وهكذا دخلت فلسطين فى حوزة الدولة العثمانية ، ومن أهم مآثرها ذلك السور الذى بناه سليمان القانونى حول القدس (١٥٤٢ م) ، ومن أهم الأحداث السياسية فى العهد العثمانى ظهور شخصين فى فلسطين مثَّلا على مسرحها دوراً مهمَّاً أولهما : ظاهر العُمَر ، شيخ صفد الذى ضم إليه طبرية وخضعت له نابلس والناصرة ، وعكا (١٧٥٠ م) فحصنها وجعلها مقره مع استمرار أدائه التزاماته المالية إلى الدولة العثمانية ، وحدث أن اشتبكت الدولة العثمانية وروسيا فى حرب فى عهد كاترينا فانتهز على بك ، أحد المماليك بمصر ، الفرصة وأرسل نائباً عنه اسمه أبو الذهب لاحتلال سورية وإعادتها إلى حكم المماليك ، فحالفه ظاهر العمر الذى استعان بدوره بالأسطول الروسى على احتلال صيدا وصور (١٧٧٢ م) ولكن الدولة العثمانية لم تلبث أن أرسلت إلى والى الشام نجدات بحرية وعسكرية استردت صيدا وصور وحاصرت ظاهر العمر فى عكا حصاراً انتهى بالاستيلاء عليها وبقتل ظاهر العمر .

وثانيهما : أحمد الجزار الذى كان مملوكاً لعلى بك وجلاداً استحق لقب الجزار ، فقد هرب من مصر إلى سورية والتحق بالجيش السورى الذى استرد صيدا من ظاهر العمر ، فعين حاكماً لصيدا بسبب بلائه الحسن فى قتال ظاهر العمر ، ثم خلفه على عكا فأجاد تحصينها وأنشأ أسطولاً صغيراً وبنى جامعه المشهور باسمه فيها ، ثم عينه السلطان العثمانى والياً على دمشق (١٨٧٠ م) فشمل نفوذه سورية كلها ولمع اسمه فى رد نابليون عن عكا (١٧٩٩ م) .

نابليون فى فلسطين :

بعد أن احتل نابليون مصر ، صار لا بدَّ له فى طريقه إلى الهند من احتلال فلسطين ، فاحتل العريش فغزة فالرملة ، ثم حاصر يافا التى كانت تدافع عنها

حامية من جنود الجزار ، وبعد تضييق ومجاعة طلبت الحامية تأمينها على حياتها لقاء تسليمها فأجيبت إلى طلبها ، واستأمن لنابليون أربعة آلاف جندى ، ولكنه أمر بقتلهم جميعاً فى ١٠ من آذار (مارس) ١٧٩٩ م ، وراح يحاصر عكا التى كان الجزار يدافع عنها براً ويساعده فى الدفاع عنها بحراً الأسطول البريطانى الذى كان يقوده السر سدنى سميث ، فاستمات المدافعون لعلمهم بمصير حامية يافا على الخصوص ، وفى أثناء الحصار أرسل نابليون فريقاً من جيشه فاحتل الناصرة وصفد ، أما عكا فقد استمر حصارها نحو شهرين اقتحم جنود نابليون فى نهايتها خنادق المدينة وأوشكوا أن يحتلوها لولا استبسال المحاصرين فى الدفاع ، حتى اضطروه إلى فك الحصار عنها والرجوع إلى مصر خائباً يفتك الطاعون بجنده .

إبراهيم باشا فى فلسطين :

وبعد ما أباد محمد على المماليك فى مصر طمع فى توسيع ملكه ، فجهز إلى سورية جيشاً بقيادة ابنه إبراهيم باشا ، ففتح العريش وغزة والرملة ، ونزل إبراهيم باشا يافا بحراً ، ثم فتحت نابلس والقدس وحوصرت عكا (١٨٣١ م) التى فتحت بعد احتلال دمشق وهزيمة الجيش العثمانى فى حمص ، وتوالت فتوحاته حتى ما وراء قونية إلى أن حملته إنكلترا وروسيا والنمسا على الارتداد (١٨٤٠) خشية قيام إمبراطورية عربية .

لقد حكم إبراهيم باشا فى فلسطين عشر سنوات مملوءة بالشدة والبطش وفرض الضرائب الجديدة والتجنيد الإلزامى مما أدى إلى ثورات فى نابلس والخليل امتدت إلى لبنان وشرقى الأردن فاشتغل فى قمعها حتى استعادت الدولة العثمانية فلسطين ، ولكن البلاد لم تتقدم فى عهدها ، وكان لها نصيبها من تلك الفوضى التى ضربت أطنابها فى الدولة العثمانية كلها ، وظل الحكم مطلقاً تقريباً

والوجاهات والروح العشائرية لها نفوذها إلى أن أعلن الدستور فى سنة ١٩٠٨ واشتدت المطالبة بالإصلاح ووضعت الحكومة قانون الولايات وبه منحت الولايات سلطة إنشاء حكومات محلية ، ومهما يكن الأمر فى تطبيق الدستور والقوانين الإصلاحية فإن فلسطين ظلت فى العهد العثمانى محافظة على طابعها العربىّ المحض .

الخلاصة :

مما سردناه من تاريخ فلسطين يتبين لنا أن هذه البلاد العربية توالت عليها الموجات العربية قبل الفتح الإسلامى وبعده ، وأن أربعة عشر قرناً من الفتح الإسلامى حتى دخول الإنكليز كانت كافية لتوطيد عروبتها توطيداً تتلاشى أمامه جميع المزاعم التاريخية الصهيونية .

٣

الحركة العربية وفلسطين

المنظمات العربية:

لقد سرت الروح العربية فى الجزء العربى من الدولة العثمانية فى أواخر القرن التاسع عشر، وجاء إعلان الدستور العثمانى فى سنة ١٩٠٨ وما كفله هذا الدستور من حريات مؤذناً بنشاطها، ومما أذكاها روح العنصرية التركية لدى رجال الترك، وقوة النزعة القومية الطورانية فيهم مما أحدث رد فعل قوى بين مثقفى العرب، فراحوا ينشئون الجمعيات والأحزاب العلنية والسرية، وكانت الحركة فى البدء دعوة إلى الإصلاح ومطالبة بالحكم الذاتى وبجعل اللغة العربية لغة رسمية فى البلاد العربية ولا سيما فى التدريس، ثم تطورت إلى دعوة إلى الاستقلال وعمل فى سبيل الحرية.

فمن المنظمات العلنية « المنتدى الأدبى » فى إستانبول وكان يضم العرب – ولا سيما الطلاب – المقيمين بها، ومنها « حزب اللامركزية الإدارية » وكان يدعو إلى إدارة المملكة على أساس لا مركزى، ومن الجمعيات السرية « العربية الفتاة » التى أسسها فى باريس (١٩١١) الشباب الذين يدرسون فى معاهدها العالية، وهذه كانت تهدف إلى استقلال العرب، وقد دعا مؤسسوها وآخرون إلى مؤتمر عربى عقد فى باريس حضره ممثلون عن سورية ولبنان والعراق والمهجر واتخذت فيه قرارات طالبوا فيها بالإصلاح وبحق العرب فى الاشتراك الفعلى فى إدارة المملكة وباللامركزية وبجعل اللغة العربية رسمية فى الولايات العربية وبأن تكون الخدمة العسكرية محلية فى الولايات العربية

إلا فى الظروف الاستثنائية، ومن الجمعيات السرية جمعية «العهد» التى تأسست فى الآستانة وكانت تضم الضباط العرب فى الجيش العثمانى، وقد اشترك الفلسطينيون باعتبارهم عرباً فى جميع هذه المنظمات وأسهموا فى قسط وافر فى الحركة القومية العربية.

ونشبت الحرب العالمية الأولى واتجهت أنظار أحرار العرب إلى شريف مكة الحسين بن علىّ لتحقيق أمانيهم القومية.

وعود الإنكليز:

اتصل الشريف حسين بالإنكليز سرّاً وجرت مراسلات بينه وبين نائب ملك بريطانيا بمصر، السر هنرى مكماهون، حول الشروط التى يشترطها العرب للقيام بالثورة على الترك والانضمام إلى الحلفاء، وقد طالب الشريف حسين فى رسائله بأن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية من مرسين وأضنة شمالاً حتى البحر الهندى جنوباً، ومن فارس وخليج البصرة شرقاً حتى البحر المتوسط والبحر الأحمر غرباً (باستثناء عدن)، ولكن مكماهون بعد ما وكد رغبة بريطانيا فى استقلال البلاد العربية طلب إرجاء البحث فى الحدود، فأصر الحسين على تعيين الحدود فأجاب مكماهون بأن إنكلترا مستعدة للاعتراف باستقلال العرب فى نطاق الحدود المقترحة على أن تستثنى بعض الأقسام الواقعة فى غرب دمشق وحمص وحماة وحلب بزعم أنها ليست عربية محضة مشيراً إلى مصالح فرنسا فيها، فأجابه الحسين باستحالة التنزل عن بيروت وسائر السواحل السورية لأنها عربية صرفة، لا فرق فيها بين المسلم العربى والمسيحى العربى، فأجاب مكماهون فى ٣٠ من يناير (كانون الثانى ١٩١٥ بأن بريطانيا أحاطت علماً بما ذكره الحسين وجعلته موضع عنايتها الخاصة، كما وكد أن بريطانيا لن تعقد صلحاً ما لم يحو شروطاً تضمن حرية الشعوب العربية.

شهداء القضية العربية :

اختارت الحكومة العثمانية وزير البحرية أحمد جمال باشا قائداً عاماً للجيش الرابع فى البلاد العربية ، وقد توجه إلى فلسطين لاجتياز قناة السويس والحملة على مصر ، ولكن الحملة حبطت ، ولمس أحمد جمال باشا قوة الحركة العربية فعمد إلى إخراج الوحدات العسكرية من سورية وإحلال الوحدات التركية محلها ، ثم أمر بالقبض على عدد وافر من أحرار بلاد الشام (سورية وفلسطين ولبنان) وذوى المكانة فيها وأمر بمحاكمتهم عسكرياً أمام محكمة عرفية انعقدت فى عاليه ، وجرت محاكمتهم شكلا ، ثم قضت بموت الكثيرين منهم ، وفى ٢١ من أغسطس ١٩١٥ علق على أعواد المشانق فى بيروت أحد عشر من رجالات العرب ، وفى ٦ من آيار (مايو) ١٩١٥ شنق واحد وعشرون من أركان الحركة العربية ، سبعة منهم شنقوا فى دمشق وأربعة عشر شنقوا فى بيروت ، وكان بينهم أعضاء من مجلسى النواب والأعيان وقواد وضباط وقضاة وأدباء ، وقد توسط الشريف حسين وابنه فيصل لدى أحمد جمال للحيلولة دون تنفيذ حكم الموت ولكن على غير جدوى ، فكان ذلك من أهم مسوغات الثورة ودواعى الإسراع فى إعلانها .

الثورة العربية :

أعلنت الثورة فى مكة فى ١٠ من حزيران (يونيه) ١٩١٦ م ، (٩ من شعبان ١٣٣٤ هـ) بإطلاق النار على الثكنات العسكرية وضرب الحصار على الحاميات التركية حتى تم الاستيلاء على مكة فجدة فالطائف ، وتولى فيصل بن الحسين قيادة جيش الثورة زاحفاً نحو الشمال ، وأخذ الشباب العرب يلتحقون بالثورة ،

وهرب إليها كثيرون من الكتائب العسكرية التركية كما انضم إليها ضباط العرب وجنودهم الذين وقعوا أسرى بيد الحلفاء وكلهم ينشدون استقلال العرب .

كان احتلال الثائرين ميناء العقبة فى تموز (يوليه) ١٩١٧م إيذاناً بتحول الثورة من ميدان الحجاز إلى بلاد الشام متطلعين إلى دمشق ، متوسلين إلى ذلك بنسف الجسور والقطارات والمحطات وقتال الحاميات التركية وأسرها ، وقد التحقت بالثورة قبائل من شرقى الأردن ثم من فلسطين وسورية ، وغدا جيش الثورة هو الجناح الأيمن لجيش الحلفاء الزاحف من مصر إلى فلسطين بقيادة الجنرال أللنبى ، ولقد اجتاز أللنبى بجيشه سيناء نحو غزة فاحتلها بعد قتال عنيف وزحف شمالاً فاحتل الخليل ويافا وبيت لحم ، ثم احتل القدس فى ٩ من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧ ، وكان المتطوعون العرب فى أثناء ذلك يتدفقون على جيش الثورة بدافع من نزعتهم الاستقلالية واطمئناناً إلى وعود الحلفاء ، واستمرت الحركتان العسكريتان ، البريطانية غربى الأردن والعربية شرقيه ، فاحتلت الأولى ، بعد قتال عنيف ، الناصرة وبيسان فنابلس وحيفا وعكا ، واحتلت الثانية معان وتوالت انتصاراتها حتى درعا ، وفى ١ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ دخل فيصل دمشق على رأس كتيبة من قوات الثورة ، ثم أوغلت قوات الثورة فى سورية ، فاحتلت حمص وحماة وحلب ، على حين احتلت القوات البريطانية القسم الساحلى من عكا فصور فصيدا فبيروت فطرابلس ، وبذلك زال الحكم العثمانى عن بلاد الشام بعد أربعة قرون .

نرى مما تقدم أن الثورة كانت استقلالية عربية ، غير إقليمية ، اشترك فيها ثائرون من العراق وسورية وفلسطين ولبنان ، ويدل على طابعها العربى علمُها ذو الألوان الأربعة التى يمثل كل لون منها شعاراً لعهد من عهود دولة العرب فى إبان مجدها ، وحسبنا فى الإشارة إلى ما أدته الثورة من خدمة عسكرية أن

نذكر ما قاله أللنبى فى تقريره الرسمى إلى وزارة الحربية البريطانية فى ٢٨ من تموز (يوليه) ١٩١٨ : « لقد ساعد الجيش العربى الحلفاء مساعدة كبيرة فى الحصول على نتائج فاصلة فى الحرب » .

المؤامرات الاستعمارية :

بينما كانت المفاوضات تجرى بين العرب والإنكليز على أساس الاعتراف للعرب باستقلالهم فى مقابل ثورتهم على الترك وانضمامهم إلى الحلفاء وتسفر عن تلك الوعود التى أشرنا إليها ، كان الحلفاء يجرون فيما بينهم مفاوضات سرية لاقتسام البلاد العربية وتوزيع ميراث الدولة العثمانية عليهم ، وقد أسفرت عن اتفاقات تناقض ما قطعوه للعرب من عهود ، وكان أوّل هذه الاتفاقات الاتفاق المعروف باتفاق سايكس بيكو[1] الذى أبرم بين فرنسا وبريطانيا فى ٢٦ من آيار (مايو) ١٩١٦ وأقرته روسيا القيصرية ، وهذا الاتفاق يقطع أوصال البلاد العربية ويحول دون قيام دولة واحدة فى البلاد التى تحررت من الحكم العثمانى ، والحدود التى رسمها للتجزئة هى الحدود التى قامت على أساسها الدول العربية فى الهلال الخصيب فيما بعد، ويقضى الاتفاق بأن تكون سورية الساحلية من الناقورة إلى الإسكندرونة ومنطقة الموصل فى العراق حصة فرنسا ، ويكون العراق من شمال بغداد حتى خليج البصرة ، وما بين البصرة والمنطقة الفرنسية ، وميناء حيفا وعكا حصة بريطانيا ، ولفرنسا وبريطانيا أن تحكما فى منطقتيهما مباشرة ، أو بالواسطة ، وأما فلسطين (عدا حيفا وعكا) فتنشأ فيها إدارة دولية ، وتقوم دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية فى داخل سورية تحميها فرنسا وبريطانيا على أن يكون لفرنسا فى شمال هذه الدولة (أى فى دمشق وحلب والموصل) ولبريطانيا فى جنوبها (أى فى شرقى الأردن حتى الشمال الشرقى لبغداد) نفوذ وحق الأولوية فى مشروعاتها الاقتصادية [2] .

---

(١) سمى باسم المفاوض الإنكليزى مارك سايكس والمفاوض الفرنسى جورج بيكو .

(٢) انظر إلى الخريطة - ١

بنود ويلسن :

وحدث بعد أن أبرم هذا الاتفاق الجائر أن انحازت الولايات المتحدة إلى الحلفاء وأعلن الرئيس ويلسن شروطه الأربعة عشر، وفيها ما يفيد تأمين الشعوب المنسلخة عن تركيا على استقلالها (البند ١٢)، وفيها ما يضمن للحكومات الصغيرة والكبيرة استقلالها (البند ١٤) ، فأحيت هذه البنود آمال الشعوب الضعيفة .

الحسين واتفاق سايكس بيكو :

ظل اتفاق سايكس بيكو سريًّا عدة أشهر إلى أن كانت الثورة الروسية واستولى الحزب البلشفى على الحكم فأذاع الوثائق السرية المحفوظة فى وزارة الخارجية القيصرية ومنها اتفاق سايكس بيكو فَضْحاً لتلك المؤامرة الاستعمارية، وقد بادر الترك إلى إرسال الاتفاق إلى الحسين ليروه خديعة حلفائه وليغروه بالصلح المنفرد معهم ، فأسرع الحسين إلى مطالبة بريطانيا بتفسير حكاية اتفاق سايكس بيكو فأجيب رسميًّا : « إنها لا تمثل اتفاقاً تمّ عقده» ، وأبرق إليه وزير خارجية بريطانيا بلفور فى ٨ من تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٨ ببرقية جدّد فيها تعهد بريطانيا السابق للعرب بالحصول على استقلالهم .

٤
الصهيونية

فى أثناء قطع تلك العهود للعرب وبعدها كانت تجرى بين الإنكليز وزعماء الصهيونية ببريطانيا مفاوضات أسفرت عن تصريح بلفور الذى هو ثمرة الحركة الصهيونية ، فما هى هذه الصهيونية ؟ وما تاريخها ؟

الصهيونية حركة سياسية عدوانية الوسائل والغايات تهدف إلى حشد اليهود فى فلسطين وما حولها من البلاد العربية فى دولة واحدة ، وقد سميت باسم « صهيون » أحد التلال التى تقوم عليها القدس .

لقد سبقت الصهيونية بمعناها المذكور حركة يهودية ترمى إلى توطين اليهود المشتتين فى الدنيا بمكان واحد ، وقد أذكت الاضطهادات التى نزلت باليهود فى روسيا وبولونيا ورومانيا هذه الرغبة التى بلغت الذروة على أثر المذابح الروسية سنة ١٨٨٢ مما حفز أحد زعمائهم « بينسكر » إلى تأليف كتاب « التحرير الذاتى » قال فيه : « إن العالم يحتقر اليهود لأنهم ليسوا أمة ولأنهم أجانب فى كلّ بلد يعيشون فيه ، والعلاج الناجع لهذا الداء المستعصى هو إيجاد قومية يهودية لشعب يعيش فى أرض الوطن » ، ثم تألفت جمعية عشاق صهيون غايتها الحث على إحياء اللغة العبرية والدعوة إلى الهجرة إلى فلسطين واستعمار أراضيها ، وقد عاشت هذه الحركة على هبات المحسنين ، ولا سيما البارون إدموند روتشيلد ، فأنشأت بضع مستعمرات ضئيلة ، ولم تكن الحركة ذات خطورة وهدف سياسىّ ، وذلك إلى أن ظهر على المسرح تيودور هرتسل

الذى يعتبر مؤسس الصهيونية الأول ، وهرتسل هذا صحفى يهودى نمسوى تأثر بحادثة دريفوس اليهودى الفرنسى الذى اتهم بالتجسس لأعداء فرنسا ، ثم انتهت قضيته بعد مراحل من المحاكمات بتبرئته كان الرأى العام الفرنسى فى أثناء هذه المحاكمات منقسماً بين مدافع عنه وساخط عليه .

ألّف هرتسل كتاب «الدولة اليهودية» سنة ١٨٩٥ ، وفيه ارتأى أن الحل هو « قيام الدولة اليهودية من أولئك الذين لا يطيقون البقاء فى البلاد التى تضطهدهم ، على رقعة من الأرض متسعة تكفى أمة محترمة » ، وهو فى كتابه لم يعين البقعة المطلوبة ، ولم يحتم أن تكون فلسطين مكان الدولة المنشودة ، واقترح تأسيس وكالة يهودية للتنظيم والمفاوضات السياسية وشركة يهودية تتولى الشؤون الاقتصادية والمالية للحركة ، وعقد المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينة بال فى سويسرا ، فرسم للحركة برنامجها موصياً بأن تكون فلسطين ، التى سماها أرض إسرائيل ، مركز الدولة الإسرائيلية ، وفيه تقرر العلم الصهيونى والنشيد القومى ، وأوصى المؤتمر بتأسيس شركة لشراء الأراضى وأعمال الاستعمار ، وتقرر أن يدفع كلّ صهيونى اشتراكاً سنوياً (الشاقل) يخوله الحقّ بصوت لانتخاب مندوب فى المؤتمر الصهيونى ، وقد قال هرتسل بعد انتهاء المؤتمر : « اليوم أنشأنا الدولة اليهودية » .

اتصل هرتسل بالسلطان عبد الحميد (١٩٠١) ملتمساً منح اليهود امتيازاً بإنشاء مستعمرات يهودية فى فلسطين واعداً فى مقابل ذلك بدفع إتاوة مالية سنوية وبحمل بنك الاستعمار اليهودىّ على تقديم قرض إلى الباب العالى ، ولكن السلطان رفض إجابة ملتمسه ، وحدث أن تملك اليهود بعض مساحات فى مرج ابن عامر فاحتجّ النواب العرب فى البرلمان العثمانى (١٩١٢) على ذلك منبهين إلى الخطر الصهيونى ، ولما استعصى على اليهود أمر فلسطين فكروا فى العريش واتصل هرتسل بالحكومة المصرية فرفضت ذلك ، وعرض الإنكليز

على هرتسل امتيازاً باستعمار أوغندا فى إفريقيا الشمالية ، وتألفت لجنة فنية لدرس حالة أوغندا ، وتوفى هرتسل (١٩٠٢) ، وقرر المؤتمر رفض المشروع ، وأصر على أن يقوم الوطن القومىّ اليهودىّ فى فلسطين أو فيما يجاورها من أراض تمهيداً لها ، وقد لقيت الصهيونية فى بدء حركتها معارضة قوية من فريق كبير من اليهود أنفسهم ، ولكنها خطت خطوة عملية فى المؤتمر الصهيونى المنعقد فى لاهاى (١٩٠٨) ، فقد قرر تأسيس شركة للأراضى الفلسطينية وتخصيص قرض يقدمه البنك الوطنى اليهودى لبناء حى عصرى للمهاجرين بالقرب من يافا (نواة مدينة تل أبيب) ، كما قرر اعتبار العبرية لغة التخاطب الرسمية للصهيونية .

ونشبت الحرب العالمية الأولى ، وقدم الزعيم الصهيونى هربرت صموئيل إلى أعضاء الحكومة البريطانية والنواب مذكرة عرض فيها مشروعاً لتأسيس دولة يهودية فى فلسطين تحت إشراف بريطانيا يأوى إليها ثلاثة ملايين أو أربعة ملايين يهودى من المنتشرين فى أوربا ، « ونكون قد أوجدنا فى جوار مصر وقناة السويس دولة جديدة موالية لبريطانيا » ، وأخذت المفاوضات تجرى بين زعماء الصهيونية وعلى رأسهم أستاذ الكيمياء فى جامعة مانشستر ، الدكتور وايزمن ، وبين المسؤولين البريطانيين ، وكانت كلمة وايزمن نافذة بسبب نجاحه فى إنتاج مادة الأسيتون التى كانت لازمة للمتفجرات ، وقد أسفرت تلك المداولات عن تصريح بلفور الذى لم يصدر إلا بعد جهود بذلت لموافقة فرنسا والولايات المتحدة عليه ، وذلك مع التسجيل هنا أن جمهوراً كبيراً من يهود بريطانيا والولايات المتحدة عارض التصريح خشية أن يؤدى إلى جعل اليهود غرباء فى الديار التى يقيمون بها وإلى تهديد مركزهم الذى ظفروا به كمواطنين.

لقد صدر هذا التصريح ، الذى يعتبر فاتحة الكوارث على العرب ، فى ٢ من تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩١٧ ، أى بعد سنة ونصف سنة من نشوب الثورة

العربية التى قامت على أساس الاعتراف باستقلال البلاد العربية التى تشمل فلسطين ، وفى أثناء حملة الجنرال أللنبى فى فلسطين ، فجاء مناقضاً لما قطعته بريطانيا للعرب ، بل عدواناً يهدد قوميتهم ووجودهم .

وعد بلفور

نص الوعد :

وهذه صورة الكتاب الصادر فى ٢ من تشرين الثانى (نوفمبر ١٩١٧) موقعاً من بلفور وزير خارجية بريطانيا :

« عزيزى اللورد روتشيلد

« يسرنى جداً أن أبعث إليكم باسم حكومة جلالة الملك بالتصريح التالى ، تصريح العطف على الأمانى اليهودية الصهيونية ، الذى رفع إلى الوزارة ووافقت عليه :

« إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومى فى فلسطين للشعب اليهودى ، وسوف تبذل أفضل جهودها لتسهيل بلوغ هذه الغاية ، على أن يفهم جلياً أنه لا يجوز عمل شىء قد يضير الحقوق المدنية والدينية التى للطوائف غير اليهودية فى فلسطين ولا الحقوق أو المركز السياسى الذى يتمتع به اليهود فى أى بلاد غيرها » .

دوافعه :

ويمكن تلخيص الدوافع السياسية التى حفزت الحكومة البريطانية إلى إصداره برغبة بريطانيا فى استمالة العناصر الصهيونية القوية فى ألمانيا والنمسا خاصة ، وفى سائر أنحاء العالم عامة ، واستجلاب عطف يهود أمريكا فى

وقت لم تكن الولايات المتحدة قد قررت فيه خوض الحرب إلى جانب الحلفاء، وقد يكون أهم من هذا ما ارتآه أنصار التصريح من أنه يؤدى إلى جعل فلسطين المتاخمة لقناة السويس منطقة نفوذ بريطانية تحمى مركزها فى مصر وتضمن الاتصال البرى بالشرق وتقيم سدًّا بين موقعها فى قناة السويس وموقع فرنسا المقبل فى سورية ، ثم إن وعد بلفور يمهد السبيل أمام بريطانيا للمطالبة بأن تكون فلسطين من حصتها حتى تتمكن من تنفيذ وعد بلفور لليهود .

تفنيده :

إن وعد بلفور لم يكن فى ذاته التزاماً دوليًّا ، وإنما هو ، كما رأينا ، مجرد عطف وأمنية وتشجيع من جانب واحد ، ولم تكن فلسطين من أملاك بريطانيا حتى يحق لها التصرف فيها ، فهى فى تصريح بلفور تَعِدُ بما لا تملك ، وتهبُ ما ليس لديها ، وتبحث فى مصير بلد لا سيادة لها عليه .

إن الشخص الذى وُجِّه إليه التصريح ، وقُطع الوعد على صورة كتابٍ موجَّهٍ إليه ، لم يكن ذا صفة دولية ، إنه شخص من وجهاء اليهود .

إن عبارة « الوطن القومى » غامضة ولا تفيد معنى محدوداً فى القانون الدولىّ ، وإنما هى اصطلاح اخترعه الصهيونيون وتبنته بريطانيا ، ثم إن اليهود ليس لهم خصائص أمة تجعل منهم ذوى قومية واحدة ، فهم ينتمون إلى دين ، وهناك يهود إنكليز ويهود أمريكان ويهود فرنسيون ، ولقد تشتت اليهود منذ ألفى سنة فى أنحاء الدنيا تشتتاً ذهب بطابعهم القومىّ ، حتى إن معظمهم يجهلون اللغة العبرانية ، وذهب بكل مظهر من مظاهر الانسجام التى يفترض وجودها فى الأمة الواحدة ، وقد أثبت كثيرون من العلماء والمؤرخين أنه لا علاقة لهؤلاء اليهود بالساميين البتة ، وأن الكثرة من يهود أوربا الشرقية يرجعون بجنسهم إلى قبائل الخزر التى اعتنقت اليهودية فى القرن الثامن الميلادى وانتشرت فى شرق

أوربا ووسطها ، فهم لا يمتون إلى الإسرائيليين القدماء إلاّ بالدين ، وهو مما لا يُتخذُ أساساً لبناء قومية .

وفى التصريح اشتراطٌ ألا يضير قيام الوطن القومى الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية فى فلسطين ، فمع أن اليهود فى فلسطين لم يكونوا حين صدور التصريح يزيدون على خمسين ألف نسمة يقابلهم من العرب (٦٥٠) ألف نسمة ، أى إن عدد العرب كان يزيد أكثر من اثنتى عشرة مرة على عدد اليهود ، فإن تصريح بلفور جعل اليهود هم الأصل وتجاهل وجود شعب عربى وتجنب حتى ذكر « عرب » فيه كأنهم هم الأقلية المؤلفة من طوائف متعددة ، وكأن اليهود هم الأكثرية ، ومع أن تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وما يقتضيه من فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتسهيل انتقال الأرض إليهم ، من شأنه أن يلحق الضرر بجميع الحقوق العربية لأنه يهدد كيانهم ، فإن التصريح تعمّد الإشارة إلى «الحقوق المدنية والدينية » مغفلاً « الحقوق السياسية » لما فى لفظة الحقوق المدنية من إبهام مع أنه لم يغفل عن الاشتراط فى التصريح بألا يؤدى إنشاء الوطن القومى إلى الإضرار « بالحقوق السياسية » التى لليهود فى البلدان الأخرى ، فاليهود الأجانب الغزاة يجب أن يشجعوا على المجىء إلى فلسطين وأن يقيموا لهم وطناً قومياً فيها على أنقاض العرب ، على ألاّ يمس ذلك حقوقاً سياسية اكتسبوها فى البلدان الأخرى ، وفى هذا إغراءٌ لليهود على ازدواج الشخصية وحمايةٌ لهم من حرمانهم جنسياتهم ما داموا يعملون للصهيونية ولو هاجروا إلى فلسطين ، ولو أقاموا بها نهائياً ، وأما العرب فيجب أن تُداس حقوقهم السياسية فى وطنهم وفى عقر دارهم ، فوعد بلفور ، إذن ، باطل من جميع نواحيه .

تطمينات وتوكيدات :

أحدث نبأ التصريح استياءً بالغاً لدى العرب ، وأسرع الحسين فطلب تفسيراً لمعنى هذا الوعد ومداه ، فأوفدت الحكومة البريطانية إليه رسولا رسميًّا يوكد له أنه لن يسمح بإسكان اليهود فى فلسطين إلاّ بالقدر الذى يتفق مع حرية العرب السياسية والاقتصادية وحقوقهم .

وبادر فريق من السوريين المشتغلين بالقضية العربية فى القاهرة إلى تقديم مذكرة إلى الحكومة البريطانية يطالبون فيها بإيضاح سياستها بعد انتهاء الحرب ، وقد أقلقتهم وهزتهم وثائق سايكس بيكو وتصريح بلفور ، فتلقوا جواباً رسميًّا فى ١٦ من حزيران (يونيه) ١٩١٨ توكد فيه بريطانيا تعهداتها القديمة للعرب ، « وأنها عاملة على تحقيق حرية العرب واستقلالهم ، كما توكد أن الحكم فى البلاد العربية سيكون وفق رغبات سكانها » .

وزاد فى طمأنينة العرب الخطاب الذى ألقاه الرئيس ويلسن فى ٤ من تموز (يوليه) ١٩١٨ موكداً فيه أن التسوية التى ستقوم بعد الحرب ستكون على أساس حرية الشعوب فى تقرير مصيرها ، وأصدرت القيادة العسكرية البريطانية فى ٧ من تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٨ بياناً رسميًّا عرف بـ «التصريح البريطانى الفرنسى» ووزعته فى البلاد العربية ، وفيه توكيد بأن الغاية التى ترمى إليها فرنسا وبريطانيا من خوض معركة الحرب فى الشرق هى تحرير الشعوب التى ، زحت تحت استعباد الترك تحريراً تامًّا ونهائيًّا ، وتأسيس حكومات وطنية تستمدّ سلطتها من رغبة السكان ومحض إرادتهم الحرة ، وأن فرنسا وبريطانيا اتفقتا على تشجيع ومساعدة إنشاء حكومات وطنية فى الأقطار التى حررت والتى يسعى الحلفاء فى تحريرها والاعترافِ بهذه الحكومات عند ما تؤسس ومساعدتها ، فهل بعد هذا مزيد من التطمينات والتوكيدات ؟

٥

فلسطين بعد الحرب الأولى

اقتسام الغنائم

الإدارة العسكرية :

حينما احتلت القدس أعلن الجنرال أللنبى قيام إدارة عسكرية دعيت باسم « الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة » يديرها مدير عام خاضع للقائد العام أللنبى ، ولما تم احتلال فلسطين فى أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ شملها الحكم العسكرى البريطانى المذكور ، وأما سورية الداخلية ، من العقبة إلى حلب ، فجعلت إدارتها عربية على رأسها فيصل باسم « الإدارة الشرقية لبلاد العدو المحتلة » مع بقائها تابعة للقيادة العامة ، وأما لبنان وسواحل سورية فجعلت إدارتها بيد فرنسا باسم « الإدارة الغربية لبلاد العدو المحتلة » ، فدل هذا التقسيم الإدارى على نيات الحلفاء نحو مصير البلاد ، مع أنهم أعلنوا أنها تنظيمات مؤقتة اقتضتها تدابير عسكرية محضة ريثما يقرر مؤتمر الصلح مصيرها .

اللجنة الصهيونية :

كان من الدلائل الأولى على ما تبيته الحكومة البريطانية لفلسطين زيارة لجنة صهيونية برئاسة وايزمن لفلسطين فى آب (أغسطس) ١٩١٨ بتخويل وإشراف الحكومة البريطانية ، وكان يرافقها الماجور « أورمسبى غور »[١] الموظف البريطانى فى وزارة الحربية البريطانية بصفته ضابط ارتباط سياسى لدى اللجنة ، وقد

---

(١) أصبح وزيراً للمستعمرات سنة ١٩٣٦ .

أخذت تتجول فى فلسطين دارسة باحثة مطالبة بإشراكها فى الحكم وإدارة البلاد فوراً، مع أن اليهود لم يكونوا يبلغون حينئذ ستة فى المئة من مجموع السكان، كما أنها شرعت فى تدريب قوة عسكرية ، وأقامت نظاماً قضائياً مستقلاً ودائرة للاستخبارات ، الأمر الذى استفز العرب وجعلهم يتبينون ما وراء تصريح بلفور .

مؤتمر الصلح :

انتهت الحرب ، وعقد مؤتمر الصلح فى فرساى فى ١ من كانون الثانى (يناير) ١٩١٩، وحضره فيصل ممثلاً لأبيه الحسين ملك الحجاز، وألقى خطاباً طالب فيه باستقلال البلاد العربية فى آسيا ووحدتها ، موضحاً العوامل الثقافية والجغرافية والاقتصادية التى تحتم ذلك ، مذكراً بالوعود المقطوعة لها وضرورة تحقيقها .

وقدم المؤتمر الصهيونى إلى المؤتمر فى شباط (فبراير) مذكرة طالب فيها بإنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين وشرقى الأردن وجنوب لبنان .

واقترح الرئيس ويلسن إرسال لجنة تحقيق إلى سورية كلها مؤلفة من ممثلى الحلفاء للوقوف على رغبات السكان وتقديم تقرير إلى مؤتمر الصلح ، وقد أقر المجلس الأعلى للحلفاء الأربعة (أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا) هذا الاقتراح وترك لكل دولة اختيار ممثليها فى اللجنة ، واختار الرئيس الأمريكى ويلسن الدكتور كنغ والمستر كرين ، ولكن الإنكليز والفرنسيين والصهيونيين لم يلبثوا أن قاوموا فكرة إيفاد لجنة تحقيق ليقينهم بأن نتيجة الاستفتاء لن تكون فى مصلحتهم الاستعمارية ، وامتنعت بريطانيا وفرنسا عن اختيار مندوبيهما ، ولكن الرئيس ويلسن أمر مندوبيه بالسفر مع مستشاريهما ، ودعيت اللجنة باسم عضويها ، أى « لجنة كنغ — كرين » .

المؤتمر السورى :

وعاد فيصل إلى دمشق منتظراً وصول اللجنة ، ودعى إلى دمشق مندوبون عن سورية ولبنان وفلسطين حيث عقدوا مؤتمراً عرف باسم « المؤتمر السورى » وقد اتخذ لنفسه سلطة مجلس نيابى وجمعية تأسيسية .

انعقد المؤتمر السورى فى حزيران (يونيه) ١٩١٩ للإعراب عن رغبات الشعب السورى أمام لجنة الاستفتاء الأمريكية ، ولتعيين شكل الحكومة السورية ووضع دستور لها ، وقد قرّر رفض اتفاق سايكس — بيكو ووعد بلفور وكلّ مشروع يرمى إلى تقسيم سورية وإنشاء دولة يهودية فى فلسطين ، وأعد مذكرة بمطالب الأمة لتقدم إلى لجنة التحقيق وفى مقدمتها الاستقلال التام ورفض الصهيونية والوطن القومىّ اليهودىّ .

لجنة كنغ — كرين :

زارت اللجنة فلسطين وسورية واتصلت بجميع ممثلى الشعب وطبقاته ، ثم عادت فقدمت تقريرها إلى وفد الولايات المتحدة لدى مؤتمر الصلح ، وقد جاء فيه أن الرأى متفق فى سورية كلها على المطالبة بالاستقلال ورفض الحماية فى ثوب الانتداب ، وفيما يتعلق بفلسطين فإن اللجنة أعربت فى تقريرها عن اقتناعها « بأن الصهيونية اعتداء شنيع على حقوق الشعب وشذوذ عن المبادئ التى أعلنها الحلفاء والرئيس ويلسن » ، كما أنها أوصت بأن تحدد الهجرة نهائيًّا وأن تنبذ فكرة جعل فلسطين دولة يهودية ، وطبيعى ألا يروق هذا التقرير أولى الأمر فى مؤتمر الصلح فأمروا بحفظه وأهملوه .

ميثاق عصبة الأمم والانتداب :

راحت بريطانيا وفرنسا تتفاوضان فى توزيع التركة بينهما فاتفقتا فيما بينهما

على أن تتنزل فرنسا عن الموصل لبريطانيا ، وأن توافق على وضع فلسطين تحت سيطرة بريطانيا ، وفى مقابل هذا لا تعارض بريطانيا فرنسا فى السيطرة على سورية ، وفى ٢٨ من حزيران (يونيه) ١٩١٩ تم التوقيع فى مؤتمر فرساى على ميثاق عصبة الأمم ، والذى يتعلق بموضوعنا من هذا الميثاق هو المادة ٢٢ التى بنى عليها صكُّ الانتداب ، وهى :

(ا) إن المستعمرات والأقطار التى قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها من سيادة الدول التى كانت تحكمها والمأهولة بشعوب لا تزال غير قادرة على الوقوف منفردة فى معترك الحياة الجديدة ، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل : إن خير هذه الشعوب وتقدمها وديعة مقدسة فى عنق الحضارة فيجب أن تدرج فى هذا الميثاق الضماناتُ للقيام بحق هذه الوديعة .

(ب) إن الطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عمليًّا هى أن يعهد فى تدريب هذه الشعوب إلى الأمم الراقية التى تمكنها مواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافى من الاضطلاع بهذه المسؤولية أحسن من غيرها ، وتكون هى مستعدة لقبول هذه المسؤولية ، وأن تكون ممارسة هذا التدريب بصفتها منتدبة عن عصبة الأمم.

(ج) ولا بد لصفة هذا الانتداب من أن تختلف بحسب درجة الشعب فى الرقى وموقع القطر الجغرافى وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من مثل هذه الأحوال.

(د) إن بعض الجماعات التى كانت من قبل تابعة للإمبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقى إلى درجة يستطاع عندها الاعتراف بقيامها بصفة أمم مستقلة على أن تتولى إسداء المشورة والمساعدة الإدارية لها دولة منتدبة ، وذلك إلى الوقت الذى تصبح فيه قادرة على الوقوف وحدها ، على أن يكون لرغائب هذه الجماعات اعتبار رئيسى فى اختيار الدولة المنتدبة .

أما الفقرة السابعة فى هذه المادة فتنص على أنه : « فى كلّ حالة انتدابية يجب على الدولة المنتدبة أن تقدم إلى مجلس عصبة الأمم تقريراً سنويًّا عن

القطر الموضوع فى عهدتها » ، وتقضى الفقرة التاسعة بأن « تشكل لجنة دائمة لتتلقى وتفحص التقارير السنوية للدول المنتدبة وتقدم مشورتها إلى المجلس فى جميع الأمور المتعلقة بمراعاة الانتدابات ».

إعلان الاستقلال :

وبما أن الفقرة الرابعة من هذه المادة قد جعلت رغبات البلاد المنسلخة عن الدولة العثمانية فى اختيار الدولة المنتدبة أمراً رئيسيًّا فإن رغبات العرب تجلت أولاً فى استفتاء لجنة كنغ — كرين التى أشرنا إليها ، وتجلت بصورة خاصة فى القرار التاريخىّ الذى اتخذه المؤتمر السورىّ والذى يقضى بإعلان استقلال سورية ومنها فلسطين ، وقد تلى قرار إعلان الاستقلال فى ٨ من آذار (مارس) ١٩٢٠ من شرفة بلدية دمشق باحتفال كبير ، فنودى بفيصل ملكاً على سورية ، والقرار يشير إلى شمول الاستقلال فلسطين باعتبارها جزءاً من سورية كما أنه يعلن « رفض مزاعم الصهيونيين بجعل فلسطين وطناً قوميًّا لليهود أو محلّ هجرة لهم » .

مؤتمر سان ريمو :

إن بريطانيا وفرنسا لم تعترفا بشرعية قرار المؤتمر السورى ، وقدمت الجمعية الصهيونية إلى مجلس الحلفاء مذكرة باختيار بريطانيا دولةً منتدبة على فلسطين ، ثم انعقد المجلس الأعلى للحلفاء فى سان ريمو فى ٢٥ من نيسان (أبريل) ١٩٢٠ ، فقرر وضع سورية ولبنان معاً تحت الانتداب الفرنسىّ ووضع العراق تحت الانتداب البريطانىّ ، أما فلسطين فقد جعلتْ تحت الانتداب البريطانى على أن تلتزم بريطانيا تنفيذ وعد بلفور[١] ، وقد جاءت قرارات مؤتمر سان ريمو مخالفة لجميع العهود والمبادئ التى أعلنها الحلفاء، واستهانةً

(١) انظر إلى الخريطة — ٢

برغبات السكان، وهى على الأقل فيما يتعلق بفلسطين مخالفة للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الذى اعترف مبدئياً باستقلال البلاد المنسلخة عن تركيا عدا كونها تفصل فلسطين عن سورية وسائر البلاد العربية .

وقد أسفر الأمر عن احتلال فرنسا لسورية كلها إثر واقعة ميسلون التى استشهد فيها وزير الدفاع السورى يوسف العظمة فى ٢٤ من تموز (يوليه) ١٩٢٠ .

وأما فى فلسطين فقد جاء هذا القرار الجائر إيذاناً بصراع عنيف مستطيل بين العرب من جهة والصهيونيين والاستعمار البريطانى من جهة أخرى .

٦

صك الانتداب الفلسطيني

مقدمته :

وضعت بريطانيا مشروع صك الانتداب على فلسطين وعرضته على مجلس عصبة الأمم فأقره فى ٢٤ من تموز (يوليه) ١٩٢٢ وهو يكاد يكون صورة عن المشروع الذى كانت الجمعية الصهيونية [١] قد عرضته على مؤتمر الصلح فى شباط (فبراير) ١٩١٩ .

وصك الانتداب هذا يقع فى ثمان وعشرين مادة ، وقد استهل بالإشارة إلى وعد بلفور وموافقة دول الحلفاء الكبرى عليه ، على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولةً عن تنفيذه ، وإلى أن ذلك اعتراف « بالصلة التاريخية » التى تربط الشعب اليهودى بفلسطين ، وإلى أن دول الحلفاء اختارت بريطانيا منتدبة على فلسطين ، وأن بريطانيا قبلت ذلك وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم ، ولذلك فإن مجلس عصبة الأمم قد حدد نصوصه بحسب المادة ٢٢ من ميثاقه .

نصوصه :

ونذكر هنا من مواده ما له علاقة بموضوعنا :

١ — للدولة المنتدبة السلطة التامة فى الاشتراع والإدارة إلا فيما قيدها به هذا الصك .

---

(١) فى مذكرات وايزمن أن اليهودى الأمريكى بنيامين كوهين كان يتولى مع سكرتير اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية وضع صك الانتداب والاتفاق على نصوصه .

٢ ــ تكون الدولة المنتدبة مسؤولةً عن وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومى اليهودى ، كما جاء فى ديباجة هذا الصك ، وعن ترقية مؤسسات الحكم الذاتى ، وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

٣ ــ يعترف بوكالة يهودية صالحة كهيئة عمومية لإسداء المشورة والمعونة إلى إدارة فلسطين فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التى قد تؤثر فى إنشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود فى فلسطين ولتساعد وتشترك فى ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعاً دائماً لمراقبة الإدارة ، ويعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ، وعليها أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة جلالته البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة فى إنشاء الوطن القومى اليهودىّ .

٦ ــ على إدارة فلسطين ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالى الأخرى ، أن تسهل هجرة اليهود فى أحوال ملائمة ، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها فى المادة الرابعة حشد اليهود فى الأراضى بما فيها أراضى الحكومة والأراضى الموات غير المطلوبة للمقاصد العامة .

٧ ــ على إدارة فلسطين أن تتولى مسؤولية سن قانون للجنسية ، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص من شأنها أن تسهل لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم اكتساب الجنسية الفلسطينية .

١٢ ــ تنص على تبعة الدولة المنتدبة فى المحافظة على الحقوق الموجودة بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والمواقع الدينية فى فلسطين وضمان الوصول إليها وحرية

العبادة فيها مع مسؤوليتها أمام عصبة الأمم عن ذلك كله .

١٤ — تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس تحديد وتقرير الحقوق والدعاوى المتعلقة بالأماكن المقدسة ، وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها ، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس المذكور .

٢٢ — يجب أن تكون الإنكليزية والعربية والعبرية لغات فلسطين الرسمية ، وكلّ كلام أو نقش بالعربية على طوابع أو دمغة أو عملة فى فلسطين يجب أن يكرر بالعبرية ، وكلّ كلام أو نقش بالعبرية يجب أن يكرر بالعربية .

٢٥ — يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن تؤجل أو تمتنع عن تطبيق ما قد تعتبره من شروط هذا الانتداب غير قابل التطبيق على الأحوال المحلية القائمة فى البلاد الواقعة بين نهر الأردن والحدّ الشرقى لفلسطين ، ولها أن تتخذ من التدابير لإدارة تلك الأقطار ما قد تعتبره ملائماً لتلك الأحوال .

شرقى الأردن :

واستناداً إلى المادة ٢٥ من صكّ الانتداب وافق مجلس عصبة الأمم فى ١٦ من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢ على استثناء منطقة شرقى الأردن من تطبيق المواد المتعلقة بإنشاء وطن قوميّ يهودىّ فى صكّ الانتداب ، ووافق المجلس فى الوقت نفسه على تصريح من الحكومة البريطانية ينص على أنها تقبل المسؤولية الكاملة بصفتها دولة منتدبة على شرقى الأردن .

لقد جرى هذا مع أن شرقى الأردن كان جزءاً من سورية الداخلية إلى آخر العهد الفيصلى ، ولكن الإنكليز بادروا بعد احتلال الفرنسيين دمشق إلى اعتبار فلسطين التى عهد إليهم فى الانتداب عليها شاملةً لشرقى الأردن وغربه مع اعترافهم بقيام حكومة وطنية فيها بإمارة الأمير عبد الله بن الحسين ، ثم

تطورت العلاقات بين شرقى الأردن وبريطانيا إلى أن انتهت بعقد معاهدة اعترفت فيها باستقلال شرقى الأردن وملكية الملك عبد الله عليها ، وغدت تدعى « المملكة الأردنية الهاشمية » .

تفنيد الصك :

إن جميع ما قلناه فى بطلان تصريح بلفور يصح أن يقال فى بطلان صك الانتداب الذى أدمج فيه التصريح المذكور .

ونأتى إلى ديباجة الصك فنجدها تشير إلى أن دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن تعهد بمسؤولية تنفيذ الوعد إلى بريطانيا ، وقد اختارتها دولة منتدبة على فلسطين ، فالمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم قد جعلت لرغبة السكان الأصليين المقام الأول فى اختيار الدولة المنتدبة ، والعرب الذين هم أصحاب البلاد لم يختاروا بريطانيا منتدبة عليهم ، فاختيار بريطانيا بالذات إنما هو وليد رغبة الجمعية الصهيونية ، تلك الرغبة التى أصرت عليها بريطانيا بحافز من مطامعها الاستعمارية وحققها الحلفاء ووافقت عليها العصبة .

٢ التفنيد التاريخى :

وأشارت ديباجة الصك إلى الاعتراف « بالصلة التاريخية » التى تربط الشعب اليهودى بفلسطين ، باعتبارها أهم الأسباب التى تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومى فيها ، فهذا السند التاريخى أسطورة تكذبها الحقائق التاريخية التى تدل على أن اليهود ليسوا سكان فلسطين الأصليين ، وإنما هم طارئون عليها ، ولم يملكوا إلا جزءاً منها ، ولم تكن لهم فيها ، فى أى وقت من الأوقات ، أكثرية ، وقد رأينا أن مملكتهم ووحدتهم لم تدوما إلا أمداً قصيراً ، أى عهد داود وسليمان ، وأنهما ما كانتا إلا فى فترة ضعف

مصر والعراق والشام ، ثم انشطروا إلى دويلتين كانتا على خلاف ونزاع مستمر ، ورأينا أن مدة إقامة اليهود فى فلسطين قد انقضت بالحروب مع سكانها الأولين الذين أثروا فى اليهود ولم يتأثروا بهم ، وقد غادروا فلسطين منذ ألفى سنة من غير أن يتركوا فيها آثاراً تنم على حضارة .

أجل ، إن العنصر العربى كان موجوداً فى فلسطين قبل مجىء اليهود إليها وفى أثناء وجودهم فيها وبعد نزوحهم عنها ، ومن الحقائق الجديرة بالمعرفة والاعتبار أن العرب فى الفتح الإسلامى الأكبر لم يأخذوا فلسطين من اليهود ، وإنما أخذوها من البزنطيين وكانت خالية من اليهود ، حتى إن بطريرك النصارى فى القدس (صفرونيوس) اشترط على الخليفة عمر بن الخطاب ألا يسمح ليهودىّ ما بسكناها .

ورأينا كذلك أن الطابع العربى المحض لفلسطين قد امتد أكثر من ثلاثة عشر قرناً عدا فترات من الحروب الصليبية لم تستطع أن تذهب به ، مع أن صلة اليهود بفلسطين كشعب قد انقطعت انقطاعاً كليـًا ، وكل ما هناك أن بضعة آلاف من اليهود عادوا فسكنوها متمتعين بحماية وتسامح من الحكومات القائمة بها .

على أن اليهود أنفسهم حين فكروا فى إيجاد وطن أو دولة لم يصروا فى بدء الأمر على أن تكون فلسطين هى القطر المنشود ، فالأرجنتين وأوغندا وليبيا كانت موضوع بحث ودراسة مع أنه لم تكن لهم علاقات تاريخية بها ، حتى إن هرتسل نفسه لم يرد على لسانه فى كتابه « الدولة اليهودية » ذكر لهذا الحق التاريخى المزعوم .

إننا إذا أخذنا بهذا المبدأ واعتبرنا الصلة التاريخية مسوغة ، رغم بطلانها ، لإنشاء الوطن القومىّ اليهودىّ فى فلسطين وجدنا من الواجب أن تبدل خريطة العالم تبديلاً أساسيـًا فتؤول ولاية كليفورنيا الأمريكية مثلاً إلى المكسيك ،

وتؤول المكسيك إلى إسبانيا ، وتؤول إسبانيا إلى العرب الذين مكثوا فيها قروناً طوالاً ، ولوجب ألا تبقى إنكلترا والولايات المتحدة وغيرهما لسكانها اليوم .

عدوان الانتداب :

إن صك الانتداب كله لم يتسع لذكر « العرب » إلا من وراء الطوائف غير اليهودية فى فلسطين مع أنهم كانوا يؤلفون ثلاثة وتسعين فى المئة من سكان البلاد .

إن عرْضاً لصكّ الانتداب يدلّ على أنه اعتداء بشع على حقوق العرب فالمادة الأولى منه تجعل السلطة الاشتراعية والإدارية بيد الدولة المنتدبة ، وهذا يعنى أن تحكم البلاد حكماً بريطانيّاً مباشراً ، مع أن الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من صكّ العصبة اعتبرت البلاد مستقلة مبدئيّاً وجعلت مهمة الدولة المنتدبة مقصوره على إسداء النصح والمشورة ، فأين الاستقلال من هذا الوضع الذى ينيط الاشتراع والإدارة بالأجنبىّ مما لا يوجدُ له مثيل إلا فى أحطّ دركات الاستعمار ؟

وأما المادة الثانية فإنها تجعل الانتداب البريطانىّ كله أداة مسخرة لتهويد فلسطين وتعبئة كلّ سلطة وجهد حكومى لمصلحة الصهيونية ، وهى تحرم العرب حتى حقهم الذى كانوا يمارسونه فى العهد العثمانى بمقتضى الدستور العثمانىّ من تمثيل فى البرلمان ومجالس الإدارة إلى اشتراك فعلىّ فى الإدارة .

وأما المادة الرابعة فقد سوغت إقامة وكالة يهودية تقف إلى جانب الحكومة لتنفيذ الفكرة الصهيونية واعترفت بالجمعية الصهيونية وكالةً ملائمة لهذا الغرض.

وأما المادة السادسة فتهدف إلى تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين .

وأما المادة السابعة فتحتم تسهيل حصولهم على الجنسية الفلسطينية .

وأما المادة الثانية والعشرون فتجعل من لغتهم ، وهم الأقلية الضئيلة ، لغة رسمية فى البلاد .

وخلاصة القول : إن وعد بلفور وصك الانتداب هما اعتداء على حقوق العرب الطبيعية فى بلادهم التى استقروا بها قروناً طويلة ، وهما كذلك اعتداء على حقوقهم السياسية التى نشأت عن زوال السيادة التركية وعن جهودهم وتضحياتهم التى بذلوها فى إزالتها ، وهما كذلك اعتداء على الحقوق العربية التى تعهدت بريطانيا فى اتفاقات وبيانات ومراسلات معهم برعايتها ، وبما أن العدوان لا يرد إلا بالدفاع والمقاومة فإن تاريخ فلسطين منذ الاحتلال البريطانى حتى اليوم هو تاريخ نضال مستمر وقراع عنيف وكفاح دام موصول .

* * *

بدء النضال :

أذاع حاكم فلسطين العسكرى ، الجنرال بولز ، نص وعد بلفور وعزم الحكومة البريطانية على قبول الانتداب على فلسطين مندمجاً فيه ذلك الوعد ، فهبت فلسطين تستنكر ذلك وتحتج عليه ، وتألفت فى مدنها جمعيات باسم « الجمعيات الإسلامية المسيحية » دلالةً على تضامن الشعب فى مناهضته تلك السياسة ، وسارت التظاهرات وتوالى عقد المؤتمرات .

الاضطرابات الأولى :

ونشبت فى القدس فى موسم النبى موسى (٤ — ٨ من نيسان ١٩٢٠) أول اضطرابات فى فلسطين ، إذ انقلب الموسم إلى تظاهر وطنى عنيف أدى إلى الهجوم على اليهود والاصطدام بهم وبالبوليس ووقوع عدة قتلى وجرحى من اليهود والعرب .

أسباب النقمة :

وتألفت لجنة عسكرية للتحقيق ، فحققت وأعدت تقريراً عن أسباب تلك الاضطرابات ، وبما أنه كان مليئاً بالحقائق التى لا ترضى الصهيونيين فإن المندوب السامى السير هربرت صموئيل منع نشره ، ثم علم فيما بعد أن التقرير المذكور عزا الاضطرابات إلى : « يأس العرب من تحقيق الوعود التى قطعت لهم فى أثناء الحرب بالاعتراف باستقلالهم ، واعتقادهم أن تصريح بلفور يتضمن عدواناً على حقوقهم فى تقرير مصيرهم ، وخشيتهم أن يؤدى إنشاء الوطن القومى اليهودى إلى تضخم الهجرة اليهودية تضخماً يسفر عن استعبادهم اقتصادياً وسياسياً من قبل اليهود ، وما أدت إليه تصرفات اللجنة الصهيونية فى فلسطين من استفزاز ، وما سببه تتويج الملك فيصل فى دمشق على سورية المتحدة بما فيها فلسطين من حماسة» .

وأرسل المدير العام الجنرال بولز إلى رئاسة الجيش فى القاهرة تقريراً تحدث فيه عن اللجنة الصهيونية ورفضها الانقياد لأوامر الحكومة وكونها تتطلب المحاباة والتحيز لليهود وصعوبة التفاهم معها صعوبة لا تفوقها صعوبة ، « كما أنها تدعى لنفسها سلطتى وسلطة كل دائرة من دوائر الحكومة وتعتدى عليها ، وعبثاً نقول للمسلمين والنصارى إننا قائمون بما صرحنا به من المحافظة على الحال القديم مما عهدوه وعهدناه يوم دخول القدس ، فالحقائق تشهد بخلاف ذلك ، فمن إدخال اللسان العبرى كلغة رسمية إلى إقامة قضاء يهودى إلى تلك التشكيلات الحكومية التى تتألف منها اللجنة الصهيونية ، وتلك الامتيازات الخاصة الممنوحة لأعضاء اللجنة الصهيونية فى السفر والانتقال ، كل ذلك حمل العناصر غير اليهودية على الاعتقاد الثابت بأننا أهل محاباة» ، وقد أوصى فى نهاية تقريره فى سبيل السلام والتقدم وسبيل الصهيونيين أنفسهم أن تلغى اللجنة الصهيونية فى فلسطين .

هربرت صموئيل :

لم ينفع تقرير اللجنة وتقرير الحاكم العسكرى فى تغيير الوضع ، فإن الحكومة البريطانية أعلنت فى أوائل تموز (يوليه) ١٩٢٠ انتهاء الإدارة العسكرية فى فلسطين وقيام إدارة مدنية وتعيين السر هربرت صموئيل أول مندوب سام لفلسطين ، والمذكور يهودىّ معروف بكونه من أقطاب الحركة الصهيونية .

طراز الحكم :

وقد جعل شكل الحكم على طراز المستعمرات ، فالمندوب السامى هو السيد الأعلى ، وهو المشترع ، ويتصل بوزير المستعمرات باعتباره المسؤول أمام البرلمان البريطانىّ عن سياسة المستعمرات ، ولا بدّ من موافقة الوزير على الموازنة لتصبح نافذة ، وإلى جانب المندوب يقوم مجلس تنفيذى من كبار رؤساء الدوائر البريطانيين ، ولاسيما السكرتير العام للحكومة ، والنائب العام الذى يعد مشاريع القوانين ، وهو المستشار القضائى الأول للحكومة ، والسكرتير المالى ، كما تألف مجلس استشارىّ نصف أعضائه من كبار الموظفين البريطانيين والنصفُ الآخر يعيَّنون من العرب واليهود ، أى أن يجب أنه تكون كثرته إنكليزية يهودية على الرغم من تفاهة مهمته .

وللحكومة البريطانية ولبرلمانها وللملك فى المجلس الخاصّ السلطة فى سنّ قوانين نافذة فى فلسطين ، كما أنه لا ينشر قانونٌ إلا بموافقة ملك الإنكليز .

الشروع فى التهويد :

شرع هربرت صموئيل فى وضع البلاد فى حالات سياسية واقتصادية وإدارية تؤدى إلى قيام الوطن القومىّ اليهودىّ ، فعين أحد غلاة الصهيونية ،

بنتويش ، نائباً عاماً ، وترك له إعداد القوانين والأنظمة ، وكذلك جعل مدير التجارة العام ومديرَ المهاجرة والسفر يهوديين ، وأقيم على رأس كلّ دائرة موظفٌ إنكليزيّ أو يهوديّ ، وكذلك حكام المقاطعات ، واعتبرت اللغة العبرية لغةً رسمية إلى جانب اللغة العربية والإنكليزية ، وترك لليهود أن يستقلوا بإدارة معارفهم ومدارسهم فتشرف عليها وتديرها اللجنة التنفيذية الصهيونية على حين جعلت المعارف العربية بيد إنكليزيّ ومساعدين إنكليز إدارةً وإشرافاً وتفتيشاً وتوجيهاً .

وكتبت على الطوابع والنقود « أرض إسرائيل » بالعبرية ترجمةً لكلمة « فلسطين » بالعربية ، وفى عهد صموئيل هذا بدأت عمليات انتقال الأراضى من أيدى العرب إلى أيدى اليهود [1] ، وأقطعوا أكثر أراضى الدولة كأراضى الكبارة وعتليت وتلال قيسارية حتى بلغ ، فيما بعد ، ما أعطت الحكومة لليهود من أملاك الدولة (١٧٥) ألف دونم ، وأقفلت المصرف الزراعىّ ، وحجزت أراضى الفلاحين ومواشيهم تسديداً للقروض ، ورفعت الضرائب ، فأخذ البعض يعرضون أراضيهم للبيع لدفع تلك الضرائب أو للتخلص من الديون أو لسدّ الرمق .

وفتحت أبواب الهجرة لليهود ، ومنحوا عدة آلاف من شهادات الهجرة .

---

(١) هناك ثلاث منظمات مهمة لشراء الأراضى وتوطين المهاجرين فيها : (ا) جمعية الاستعمار اليهودية لفلسطين (البيكا) ، تأسست سنة ١٨٨٣ بمساعدة وإنفاق البارون إدموند روتشيلد ، وقد اشترت عدة آلاف من الدونمات وأقامت عدة مستعمرات ، وقدر ما أنفقه روتشيلد وما أنفقته على الاستعمار بخمسة عشر مليون جنيه ، (ب) جمعية الرأسمال اليهودى القومى (كارن كايمت) ، تأسست سنة ١٩٠٧ ، ومهمتها شراء الأراضى على نطاق واسع ، فبلغ ما استملكته حتى سنة ١٩٤٤ (٨٦٠) ألف دونم كلفتها نحو ستة ملايين جنيه عدا ما منحتها إياه حكومة فلسطين ، وهى تمتلك الأراضى باسم الشعب اليهودى امتلاكا أبدياً وتؤجرها للمزارعين اليهود بأجور زهيدة جداً لمدة ٤٩ سنة قابلة للتجديد ، (ج) الكارن هايسود ، تأسست سنة ١٩٣١ ، وهى الأداة المالية لبناء الوطن القومى اليهودى ، وبلغ ما أنفقته حتى سنة ١٩٤٥ نحو عشرين مليون جنيه ، فبينما تملك الكارن كايمت الأرض تتولى الكارن هايسود إقراض المزارعين لمدة طويلة وبفوائد زهيدة لإنشاء وترقية المستعمرات .

امتياز روتمبرغ :

وفى أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ منحتْ حكومةُ صموئيل روتمبرغ اليهوديّ امتيازاً لتوليد الكهرباء مدته سبعون سنة وذلك بالاستفادة من نهر الأردن وحوضه وروافده ، ونهر اليرموك وجميع توابعه ، ورخصت له أن يستعمل بحيرة طبرية خزاناً للمياه وأن يبنى ما يشاء من المحطات والمعامل ، كما منح استثمار نهر العوجا ، ويقضى الامتياز بألا يسمح لأحد غيره بتنوير أى بلد من فلسطين ما عدا مدينة القدس التى كان امتياز تنويرها ممنوحاً من قبل الدولة العثمانية سنة ١٩١٤ لأحد اليونانيين ، واسمه مافروماتيس ، وقد حاولت الحكومة نزع هذا الامتياز منه وجعل تنوير القدس لروتمبرغ اليهوديّ لولا أن أقامت حكومة اليونان دعوى أمام محكمة لاهاى الدولية فقضت ببقاء الامتياز القديم.

وسنت قوانين لحماية الصناعات اليهودية ، وقررت إعفاء ما تستورده من موادّ وآلات من الرسوم الجمركية ، ولكنها أطلقت حرية التجارة إزاء ما ينتجه العرب .

الاضطرابات الثانية :

وساد القلق على مصير البلاد حتى اندلعت فى يافا ثورة جديدة فى ١ من مايس سنة ١٩٢١ ، دامت ١٥ يوماً ، انقضّ فيها العرب على مركز المهاجرة الصهيونى حيث قتل بعض اليهود ، ثم هجم الثوار على بعض المستعمرات اليهودية بين يافا وطولكرم ، وكانت القوات العسكرية والبوليس فى جانب اليهود ، فأسفرت المعارك عن مقتل نحو خمسين يهودياً وجرح نحو ١٥٠ يهودى ، وأما العرب فقد قتل منهم نحو خمسين وجرح نحو ٧٥ ، معظمهم

بيد القوات العسكرية والبوليس فضلاً عن غرامات باهظة فرضتها السلطات على العرب ، وقد سارت ، فى أثناء هذه الاضطرابات ، التظاهرات وانتشرت الاضطرابات فى سائر بلاد فلسطين .

لجنة هايكرافت :

وتألفت لجنة للتحقيق برئاسة قاضى القضاة فى فلسطين السير توماس هايكرافت ، قامت بدرس أسباب الاضطرابات القريبة والبعيدة ، ثم قدمت فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ تقريرها إلى مجلس النواب البريطانى ، وفيه أرجعت اللجنة أسباب الاضطرابات إلى شعور القلق والتذمر والكره لليهود والاستياء من محاباة الحكومة لهم ، وخوف العرب على مصيرهم ، وسخطهم من حرمانهم استقلالهم ، وأوردت اللجنة فى تقريرها من أقوال اليهود وشهاداتهم ما يسوّغ تلك المخاوفَ وذلك التذمرَ كقول « الجويش كرونيكل » اليهودية فى افتتاحية لها : « إن الحلّ الوحيد لمسألة فلسطين هو إعطاء اليهود كيهود تلك الحقوق والامتيازات التى تمكنهم من جعلها يهودية ، كما أن إنكلترا إنكليزية ، وكندا كندية » ، ولم تدرك اللجنة إلى أىّ حدّ يوافق الصهيونيون المسؤولون على مثل هذه الأقوال إلى أن سمعت الدكتور إيدر نائب رئيس الجمعية الصهيونية الذى كان معتدلاً بالنسبة إلى غيره ، فهو يقول : « لا يمكن أن يكون فى فلسطين إلا وطن قومى واحد ، هو الوطن اليهودى ، ومن المستحيل أن تكون هناك مساواة فى الشركة بين العرب واليهود ، بل يجب أن تكون هناك سيادة يهودية حالما يزداد عددهم ازدياداً كافياً » ، وقال بصراحة : « يجب أن يسمح لليهود وحدهم بحمل السلاح من دون العرب » .

ومن استنتاجات اللجنة : « ما دام اليهود أقلية لا أهمية لها ، كما كانوا فى عهد الحكومة التركية ، لا يضايقهم أو يكرههم أحد ، ولكن عند ما بدأ

العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا ذوى نفوذ عظيم فى الحكومة ، نشأ فيهم شعور لم يحتج إلا إلى تحرش قليل من جانب عدد ضئيل من اليهود الممقوتين لإضرام نار السخط العام ضد اليهود كافة »، وقالت اللجنة فى التقرير : « إن شعور استياء العرب من اليهود والعداء لهم كان السبب الأساسىّ فى اضطرابات يافا ، وهذا الاستياء ناشئ عن أسباب سياسية واقتصادية ، وله تعلق بالهجرة اليهودية و بالخطة الصهيونية كما يفسرها اليهود »، وأشارت اللجنة إلى تضامن الطوائف المسيحية كلها مع المسلمين فى العداء لليهود ، وعددت بعد ذلك شكاوى العرب التى تعتقد اللجنة أن لها دخلاً عظيما فى الاضطرابات ، وهذه الشكاوى تتعلق بكيفية إدارة فلسطين إدارةً موجهة نحو تأسيس وطن قومىّ لليهود ، « وليس لمنفعة جميع الفلسطينيين على السواء ، وإن حكومة فلسطين ، وفقاً لهذه الخطة ، قد مكنت الجمعية الصهيونية من أن تكون حكومة داخل حكومة » ، وقد أوصت اللجنة بوجوب عمل ما فيه تهدئة لقلق العرب وتطمينهم على حقوقهم ومركزهم ، وإفهام المهاجرين اليهود ، مهما كان ادعاؤهم التاريخىّ والدينىّ ، أنهم إنما ينشدون وطناً لهم فى بلاد أكثريتها الساحقة من العرب ، فيجب عليهم أن يتخذوا موقفاً منصفاً إزاء الشعب الذى يجب عليهم أن يعيشوا معه بسلام .

ولم يكن لهذا التقرير أىّ تأثير فى تغيير سياسة الحكومة وإصرارها على دوس حقوق العرب لحساب الصهيونيين .

٧

بدء النضال السياسى السلبى

مؤتمرات ، وفود

المؤتمرات الوطنية :

عقد المشتغلون بالحركة الوطنية المؤتمر الفلسطينى الأول سنة ١٩١٩ بالقدس وقرر هذا المؤتمر رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب الإنكليزى وحدد مطالب العرب بالوحدة السورية باعتبار فلسطين جزءاً من سورية ، وقرر تسمية فلسطين « سورية الجنوبية » ، وعزمت الجمعيات الإسلامية المسيحية على عقد المؤتمر الثانى ، ولكن السلطات البريطانية منعته بحجة المحافظة على الأمن العام ، فاعتبر ثانى المؤتمرات فى سلسلة المؤتمرات الفلسطينية .

وعلى أثر احتلال الفرنسيين دمشق عقد ممثلو فلسطين مؤتمرهم الثالث فى حيفا فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ ، فوكدوا مقرراتهم فى المؤتمر الأول مع المطالبة بقيام حكومة وطنية مستقلة ، ثم انبثقت عنه لجنة تنفيذية للإشراف على الحركة الوطنية .

وعقد المؤتمر الرابع فى القدس فى حزيران (يونيه) ١٩٢١ ، وفيه وكد العرب أمانيهم الوطنية من رفض وعد بلفور إلى تمسك بالوحدة السورية ومطالبة بحكومة وطنية فى فلسطين .

الوفد الفلسطينى الأول :

وانتخب المؤتمر وفداً للسفر إلى بريطانيا ، وبسط القضية الفلسطينية فيها ،

والمطالبة بالحقوق العربية الشرعية ، فاتصل بالأوساط الإنكليزية ، وكان من أثر ذلك أن قرر مجلس اللوردات فى ٢٠ من حزيران (يونيه) ١٩٢٢ رَفضَ الموافقة على صك ّ الانتداب على فلسطين لمناقضته للوعود التى قطعتها بريطانيا سنة ١٩١٥ ، ولأنه لا يتفق مع رغبات أهالى فلسطين ، طالباً من الحكومة إعادة النظر فى سياستها ، ولكن قرار اللوردات لم يؤثر فى مجرى السياسة ، إذ أن مجلس العموم ، صاحب الكلمة الفاصلة ، أقر سياسة الحكومة ، وقد جرت مكاتبات وأخذ ورد بين الوفد الفلسطينى ووزير المستعمرات المستر تشرشل ، وأطلعت الحكومة البريطانية الوفد على مشروع أعدته لدستور فلسطين ففنده وطلب أن يضمن دستورُ فلسطين حقوق الشعب المدنية والسياسية والاقتصادية ، وأن ينص ّ على إقامة حكومة وطنية مستقلة فى فلسطين ، ولكن المستر تشرشل أجاب : « إن الحكومة البريطانية لا تسمح بوضع دستورى ّ يحول دون تنفيذ عهد خطير كوعد بلفور ، ولا توافق على تأليف حكومة وطنية فى هذه المرحلة ، لأن ذلك يحول دون الإيفاء بعهدها للشعب اليهودى ّ » .

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ :

وأصدر وزير المستعمرات فى ١ من تموز (يوليه) سنة ١٩٢٢ بياناً باسم الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ حاول فيه أن يفسر وعد بلفور تفسيراً يطمئن العرب ، ولكنه خيب آمالهم ويلخص بما يلى : « إن الحكومة البريطانية توكد ثانية ً تصريح بلفور الذى لا يقبل التغيير ، وسيؤسس فى فلسطين وطن قومى ّ لليهود ، ولكن ذلك لا يعنى أن تكون فلسطين برمتها وطناً قومياً لهم ، وسيكون الشعب اليهودى موجوداً فى فلسطين كحق ّ من حقوقه ، لا كِمنة ، ولكن حكومة جلالته لا ترمى إلى جعل فلسطين يهودية ً كما أن إنكلترا إنكليزية ، وهى لا تفكر فى

إفناء الشعب العربى أو اللغة أو الثقافة العربيتين أو جعلهما فى مرتبة ثانوية ، وإن حكومة جلالته تريد أن تعطى قسطاً كاملاً من الحكم الذاتى فى فلسطين وستكون خطوتها التالية تأسيسَ مجلس تشريعى فى الحال تكون أكثرية أعضائه من المنتخبين ، وإن المركز الخاص الممنوح للجنة التنفيذية الصهيونية لا يخولها الاشتراك فى إدارة البلاد ، أما بشأن الهجرة اليهودية فالحكومة ترى من الضرورى زيادة عدد اليهود بالمهاجرة على شرط ألا تزيد على مقدار ما تستطيع مقدرة البلاد الاقتصادية استيعابه من المهاجرين الجدد ».

المجلس التشريعى المقترح :

وبادرت الحكومة البريطانية إلى إصدار دستور فلسطين فى ١٠ من أغسطس ١٩٢٢ ، وهو يقضى بقيام مجلس تشريعىّ يرأسه المندوب السامى ، ويتألف من أحد عشر موظفاً ، ومن اثنى عشر عضواً منتخباً يكون ثمانية منهم من المسلمين واثنان من المسيحيين واثنان من اليهود ، أى أن الإنكليز واليهود يؤلفون أكثريته ، وللمندوب حقّ الترجيح إذا تساوت الأصوات ، ولا يجوز للمجلس أن ينظر فى أية نقطة تخالف سياسة الحكومة الأساسية المتعلقة بتمهيد السبل لإنشاء وطن قومىّ لليهود فى فلسطين ، كما أن قوانينه لا تنفذ إلاّ إذا وافق عليها المندوب السامى ووقعها ، أو اقترنت بموافقة الحكومة البريطانية ، كما أن للمندوب أن يقف أو يعطل المجلس فى أىّ وقت شاء .

المؤتمر الخامس :

وعاد الوفد الفلسطينىّ من لندن ، وحضر المؤتمر الخامس الذى انعقد فى نابلس فى ٢٢ من أغسطس ١٩٢٢ فقرر هذا المؤتمر مقاطعة انتخابات المجلس التشريعى ، وعدم التعاون مع السلطات فى تطبيق الدستور المفروض على الأمة

فرضاً ، وانتخب لجنةً تنفيذية لضمان تنفيذ قراراته ، ثم وَضَع المؤتمر فى ختامه الميثاق الوطنى الآتى :

« نحن ممثلى فلسطين ، أعضاء المؤتمر العربىّ الخامس ، نقسم أمام الله والأمة والتاريخ أن نواصل المساعى المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربى و رفض الوطن اليهودى والهجرة الصهيونية » .

مقاطعة الانتخابات :

وحان موعد الانتخابات فى شباط (فبراير) ١٩٢٣ ، فتجلى إجماع العرب على مقاطعتها مقاطعةً تامة شاملة على الرغم مما بذلته السلطات من وسائل الترغيب والإرهاب ، ولم يسع السلطات إلاّ أن تعلن إخفاق الانتخابات بسبب إجماع العرب على مقاطعتها ، وأن تعطل من الدستور المواد التى تنصّ على وجود المجلس التشريعى .

مقاطعة المجلس الاستشارى :

وجرت محاولة أخرى لحمل العرب على التعاون مع السلطات فى نطاق صكّ الانتداب والسياسة المنطوية فيه ، فعينت للمجلس الاستشارى عشرة أعضاء من العرب ، ولكن هؤلاء استقالوا تضامناً مع الأمة فأخفق كذلك مشروع المجلس الاستشارىّ ، وظلّ مقصوراً على كبار الموظفين البريطانيين .

رفض الوكالة العربية :

وبإيعاز من وزير المستعمرات ، الدوك ديفونشاير ، دعا المندوب السامى فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٣ لفيفاً من رجال فلسطين وتلا عليهم بياناً وكـّد فيه تصريح بلفور الذى تعده الحكومة التزاماً دوليـّاً لا يمكن البحث فى

العدول عنه ، ووكد كذلك أنه ليس من المستطاع إدخال تغيير فى صك الانتداب الذى أقرته عصبة الأمم ، ثم أعلن للحضور أن الحكومة مستعدة لأن تعترف بوكالة عربية يكون لها فيما يختص بالشعب العربى نفسُ المقام الممنوح للوكالة اليهودية ، بموجب صك الانتداب ، فيما يخص الشعب اليهودى ، ويكون لها فيما يتعلق بالمهاجرة حق الاستشارة فى موضوع تنفيذ المادة ٦ من صك الانتداب التى تقول بعدم إلحاق الضرر بحقوق الطوائف غير اليهودية ، ثم أعلن كذلك أن الوكالة لن تكون هيئة تشريعية ، بل استشارية فيما يدخل فى دائرة اختصاصها .

وقد أجمع الحضور على رفض الوكالة العربية لأنها « لا تفى برغائب الشعب العربى ، كما أن العرب لم يعترفوا مطلقاً بمركز الوكالة اليهودية ، ولا يرغبون فى إقامة وكالة عربية على نفس الأساس » .

معاهدة لوزان :

وقد تم فى ٢٤ من تموز (يوليه) ١٩٢٣ توقيع معاهدة الصلح بين الحلفاء وتركيا الكمالية فى لوزان ، وذلك بعد ما أحبطت الثورة الكمالية معاهدة سيفر القاضية بتمزيق تركيا ، وقد تنزلت تركيا بموجب المادة ١٦ من معاهدة لوزان عن جميع حقوقها فى الأقطار المنسلخة عنها (أى البلاد العربية) على أن يتدبر مصيرها ذوو المصلحة فيها .

فترة سكون وما تخللها من أحداث ، زيارة بلفور :

ومضت فى فلسطين فترة سكون امتدت حتى سنة ١٩٢١ ، ولكنه تخللها بعضُ أحداث قد يكون أهمها اضطرابات وقعت فى يافا فى آذار ١٩٢٤ خلال احتفال اليهود بعيد المساخر وتزيى بعضهم بزىّ المساخر وزىّ رجال الدين

الإسلامي مما استفزّ العرب وأدى إلى قتال أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى .

كما أن البلاد أضربت إضراباً شاملاً يوم زار اللورد بلفور القدس لافتتاح الجامعة العبرية فى مارس ١٩٢٥ ، وهى التى أقيمت على أرض عربية فى جبل الزيتون انتزعتها السلطات من أيدى أصحابها العرب بالقوة أى بقانون نزع الملكية ، وأعطيت لليهود ، وقد غادر بلفور فلسطين إلى دمشق فتظاهرت فى وجهه تظاهراً عنيفاً حمل السلطات الفرنسية على تكليفه الخروج مخفوراً إلى بيروت حيث ذهب إلى الميناء رأساً ليركب الباخرة عائداً إلى إنكلترا .

٨

كيف نفذت سياسة التهويد

الأراضى :

نشطت السلطات فى تنفيذ السياسة الصهيونية المرسومة فسهلت لليهود شراء أكثر من مئتى ألف دونم فى مرج ابن عامر من عائلة ليست فلسطينية ولا مقيمة بفلسطين ، وهو مؤلف من اثنتين وعشرين قرية فأدى ذلك إلى إجلاء نحو تسعمئة عائلة عربية من المزارعين المستأجرين من غير أن تفكر فى حمايتهم .

وحدث أن منعت السلطات تصدير الحبوب والزيت ، وهما أساس ثروة البلاد ، على الرغم من وفرة محاصيلها حتى تهبط الأسعار ويعجز الفلاح عن تسديد ديونه وتأدية ضرائبه فيضطر إلى بيع أرضه ليتلقفها اليهود .

الهجرة :

وفتحت أبواب الهجرة وشجعتها حتى بلغ ما دخل البلاد منذ احتلالها حتى سنة ١٩٢٨ نحو ١٠٢,٠٠٠ مهاجر مع تيسير تجنس من يشاء منهم بالجنسية الفلسطينية وحرمان العرب المقيمين بالمهاجر والمولودين فيها حقَّهم فى الجنسية الفلسطينية ، وكان معظم مهاجرى اليهود من الشباب المحاربين ، إذ أعدت الحركة الصهيونية عدداً كبيراً من المعسكرات للتدريب العقيدىّ والإعداد الفكرىّ والجسدىّ فى ألمانيا وإيطاليا والنمسا ودول أوربا الشرقية ، فتتلقف الشاب

اليهوديّ وتجعله ملكاً خالصاً للصهيونية ، إذْ يمكث عدة أشهر بهذه المعسكرات فيتدرب ويتفهم ما سيناط به من عَمل فى فلسطين ، حتى إذا أتمّ هذه الدورة أصبح من « الحالوتسيم » أى « الطلائع » الذين يقام الوطن القومى على سواعدهم .

الحماية الاقتصادية :

وعملت السلطات على تشجيع الصناعات اليهودية وحمايتها ، ولكن على حساب مصلحة العرب ، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لوقاية منتجات الصناعة اليهودية أو إلغاء ، أو تخفيض ، الرسوم عن المواد التى تحتاج إليها الصناعة اليهودية ، مثال ذلك ما صنعته فى سبيل معمل الأسمنت اليهودى « نيشر » ، فقد رفعت ضريبة الجمرك على الأسمنت المستورد أربعة أضعاف ونصف ضعف ما كانت عليه قبل تأسيس المعمل ، حتى يظلّ الأسمنت اليهوديّ وحده سيداً فى السوق ، ومثال ذلك أيضاً ما صنعته فى سبيل معمل استخراج الزيوت اليهوديّ « شمن » ، فقد وضعت ضرائب باهظة على الزيوت المستوردة ، ولا سيما زيوت القطن ، وأما البذور التى تستورد ليستخرج منها الزيت فقد أعفيت من الضرائب ، وقد رفعت الضريبة عن السمسم الخارجىّ لضرب أسعار السمسم الداخلىّ الذى يزرعه العرب ، كما أعفت جميع المواد التى يحتاج إليها ذلك المعمل من الرسوم الجمركية .

امتياز البحر الميت :

ومن أهمّ ما صنعته لمصلحة الصهيونية موافقتها (١٩٢٧) على منح اليهوديين الوكيلين عن شركة البوتاس ، نوفومسكى وطولوخ ، امتيازَ استخراج أملاح البحر الميت ومعادنه ، وقد تم التوقيع على الامتياز فى كانون الثانى

(يناير) ١٩٣٠ لـ « شركة البوتاس الفلسطينية » لمدة ٧٥ سنة ، والبحر الميت منبع ثروات لا تحصى ، ويقدر ما فيه من أملاح البوتاس وحدها بألفي مليون طن ومن بروميد المغنيز بتسعمئة مليون طن ، عدا ما فيه من كميات ضخمة هائلة من ملح الطعام والفوسفات ، وقدر الخبراء ثروة البحر الميت بأربعة عشر ملياراً من الجنيهات ، والامتياز يمنح الشركة أراضي واسعة على حدود البحر الميت ، كما أن الحكومة آجرت الشركة أربعة وستين ألف دونم من أملاكها .

وبهذا الامتياز وبامتياز روتمبرغ تكون السلطات قد سلمت اليهود منبعي الثروة في البلاد : القوة الكهربائية وموارد الصناعة الكيماوية .

هذه كلها عوامل كانت تستفزّ العرب وتهيب بهم إلى الثورة .

٩

ثورة سنة ١٩٢٩

البراق :

حائط المبكى هو الحائط الغربى للحرم الشريف ، وفى الحرم قبةُ الصخرة التى جرت التقاليد الإسلامية على أنها المكان الذى عرج منه النبى (صلعم) ليلة الإسراء إلى السماء ، وهناك داخل ذلك الحائط من جهة ساحة الحرم غرفةٌ يعتقد أنها المكانُ الذى رُبط فيه البراق (فرس النبى) ليلة الإسراء فأصبح الحائط يعرف لدى المسلمين بالبراق .

وحائط المبكى يشكل ، كذلك ، جزءاً من الحائط الخارجى الغربى لهيكل اليهود القديم ، وقد اعتاد اليهود زيارته و إقامة الصلاة فيه .

وقضت المادة ١٣ من صك الانتداب ببقاء الحالة الراهنة فى الأماكن المقدسة على ما هى عليه ، ولكن حصل أن جلب اليهود مساء ٢٣ من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٨ أدوات جديدة إلى المبكى ، وأقاموا ستاراً يفصل بين الرجال والنساء ونفخوا فى الصور ، فأثار هذا المسلمين ، وجعلهم يعتقدون أن الغاية الأخيرة لليهود هى استملاك المسجد الأقصى تدريجاً زاعمين أنه الهيكل ، مبتدئين بالجدار ، وقد ألفوا جمعية « حراسة المسجد الأقصى » ، وعقدوا عدة اجتماعات عامة فى المسجد آلوا فيها على أنفسهم الدفاع عن البراق والمسجد الأقصى ، وصدرت الأوامر الرسمية إلى اليهود بنزع الستار فلم يفعلوا فتولى البوليس رفعه ، فهاج هائجهم واشتد التوتر ، وسارت حشودهم فى ١٥ من

آب ١٩٢٩ (يوم عيد الصيام) فى موكب نحو الحائط حيث رفعوا العلم الصهيونى وأنشدوا نشيدهم الوطنى وهتفوا : « الحائط حائطنا » .

اضطرابات ١٩٢٩ :

وفى اليوم التالى ، الجمعة ١٦ من آب ، وكان يوم المولد النبوى ، خرج المسلمون من صلاة الجمعة من الحرم فى تظاهر نحو البراق حيث قلبوا منضدة للشماس اليهودى وأحرقوا الاسترحامات التى اعتاد المصلون اليهود وضعها فى ثقوب الحائط ، فزاد هذا فى اشتداد التوتر ، وحدث أن طعن عربى فى ١٧ من آب يهودياً دخل حديقته طعنة أودت بحياته فكانت فاتحة اشتباكات واضطرابات ، لكنها أقرب إلى الفردية ، حتى كان يوم الجمعة التالى فى ٢٣ من آب حين غادرت الجموع الهائجة ساحة الحرم وقامت بهجوم على اليهود امتد إلى ضواحى المدينة ، وعم الهياج والتظاهرات فلسطين كلها ، فوقع هجوم على اليهود بالخليل فى اليوم التالى أسفر عن مقتل أكثر من ستين يهودياً عدا الجرحى الكثيرين ، وهجم المتظاهرون على ثكنة البوليس فى نابلس حيث سقط جرحى ، وامتدت الاضطرابات إلى بيسان وحيفا ويافا حيث اقتحم اليهود وعلى رأسهم شرطى يهودى رسمى بيتَ إمام مسجد فقتلوه هو وجميع أفراد عائلته الستة وبقروا بطنه وحطموا رؤوس زوجته وطفله وابن أخيه كما هجم اليهود على مقام عكاشة فى القدس فأتلفوه ودنسوا قبور الصحابة الكائنة فيه ، وبلغت الاضطرابات ذروتها فى ٢٩ من آب حين وقع الهجوم فى صفد على اليهود حيث وقع نحو خمسين يهودياً بين قتيل وجريح .

وقدرت السلطات الرسمية عدد الإصابات فى نهاية الاضطراب بنحو ١٣٥ قتيل و ٣٤٠ جريح من اليهود ، و ١١٦ قتيل و ٢٤٠ جريح من العرب ، وكانت معظم إصابات العرب بأيدى القوات العسكرية والبوليس .

وقرر العرب مقاطعة اليهود ، ولكن السلطات نكلت بكل من حرض على المقاطعة أو أشرف على تنفيذها .

وقد قامت فى البلاد العربية تظاهرات تأييداً للعرب فى فلسطين .

لجنة شو :

عينت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق برئاسة قاضى ملقا السابق المستر شو وعضوية ثلاثة نواب فى البرلمان البريطانىّ ، يمثل كل نائب حزباً من الأحزاب البريطانية الثلاثة ، للتحقيق فى الأسباب المباشرة التى أدت إلى الاضطرابات ووضع التواصى بالتدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها فباشرت مهمتها فى أواخر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٩ واستمعت إلى شهود كثيرين من ممثلى السلطات الحكومية وكبار موظفى الإنكليز ومندوبى الهيئات العربية واليهودية ، وطافت فى البلاد ثم غادرتها إلى لندن بعد شهرين من بدء مهمتها حيث قدمت تقريرها إلى وزير المستعمرات .

بسطت اللجنة فى تقريرها حوادث الاضطرابات وشكاوى الصهيونيين وتظلمات العرب ومشكلتى الهجرة والأراضى والصعوبات التى تواجه تنفيذ صكّ الانتداب وحالة الدفاع والأمن فى فلسطين وخلصت من ذلك كله إلى « أن السبب الأساسى ، الذى لولاه لما وقعت الاضطرابات ، هو شعور العرب بالعداء والبغضاء نحو اليهود شعوراً نشأ عن خيبة أمانيهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادى ، وأن الشعور السائد اليوم بين العرب يستند إلى خوفهم المزدوج من أنهم سيحرمون وسائل معيشتهم ويسيطر عليهم اليهود سياسيًّا ، يوماً ما ، بسبب المهاجرة اليهودية وشراء الأراضى ، وأصبح العرب لا يرون فى المهاجر اليهودىّ خطراً على معيشتهم فقط ، بل يرون فيه ذلك الذى قد يسيطر على البلاد فى المستقبل أيضاً » .

أما الأسباب المباشرة للاضطرابات فأهمها فى نظر اللجنة : تظاهر اليهود بجانب الحائط فى ١٥ من آب سنة ١٩٢٩ ، ودون ذلك أهميةً أعمال جمعية حراسة المسجد الأقصى ، ثم المقالات المهيجة فى الصحف والحملات التحريضية المهيجة بين الأهالى وتوسيع الوكالة اليهودية وعدم كفاية القوات العسكرية ورجال البوليس ، مع القول بأن وجود عدد كبير من القوات ما كان ليحول دون نشوب الاضطرابات فى ٢٣ من آب ، ولكنه كان يمكن السلطات من حصرها فى موقع واحد ، والسبب الأخير والأكثر أهمية هو « حالة الشعور العام الذى نشأ عن الغموض فى السياسة والاعتقاد بأن قرارات حكومة فلسطين يمكن أن تتأثر بالاعتبارات السياسية لمصلحة اليهود » .

وكانت خلاصة توصى اللجنة : « إصدار بيان صريح جلىّ عن السياسة التى تنوى حكومة جلالته اتباعها فى فلسطين تفسر فيه بجلاء المعنى الذى تعلق على أحكام صكّ الانتداب التى تنصّ على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية فى تلك البلاد ، فبيان تشرشل فى سنة ١٩٢٢ لم ينجح فى إزالة الغموض الذى ساد البلاد بشأن سياسة الحكومة » ، وتقترح اللجنة كتدبير عاجل « أن تعود الحكومة فتوكد بأن المركز الخاصّ الذى أعطى للجمعية الصهيونية بموجب صكّ الانتداب لا يخولها الاشتراك بأى درجة كانت فى حكومة فلسطين ، وأن يوضع تفسير دقيق لمعنى المادة الرابعة من صك الانتداب المتعلقة بمهمة الوكالة اليهودية » ، وأوصت اللجنة الحكومة البريطانية « بأن تصدر تصريحاً جليّاً حازماً عن السياسة التى تريد اتباعها فيما يتعلق بتنظيم المهاجرة اليهودية إلى فلسطين ومراقبتها فى المستقبل وإعادة النظر فى النظم الإدارية المتبعة لتنظيم المهاجرة بغية منع تكرار المهاجرة الزائدة التى حصلت فى الماضى ، واستنباط وسيلة أكثر مناسبة لتنظيم التصرف فى شهادات المهاجرة التى تصدر بموجب جدول العمال ، واستنباط طريقة يمكن بواسطتها أخذ رأى

الهيئات غير اليهودية فى مسائل الهجرة » .

أما فى موضوع الأراضى فاللجنة توصى « بتنظيم سياسة الأراضى على ضوء ماينجلى عنه تحقيق علمى بواسطة خبراء حول إمكان إدخال أساليب الزراعة الحديثة فى فلسطين على أن يؤخذ بعين الاعتبار زيادة سكان الأرياف الحاليين الطبيعية ، إذ لا يوجد أرض ميسورة يمكن إسكان المهاجرين الجدد فيها إلا بإحلالهم محلّ الأهالى الحاليين ، فالاستمرار فى إيجاد طبقة مستاءة من الأهالى بلا أرض أمرٌ مفعم بالخطر الشديد على هذه البلاد يفضى إلى الاضطرابات ، فلا مفر من إيجاد طريقة لحماية المزارعين الحاليين للحيلولة دون إجلائهم عن الأراضى التى يزرعونها ، ووضع بعض القيود على انتقال الأراضى » ، كما أوصت اللجنة بإحياء البنك الزراعى ، وإيجاد وسائل أخرى لإقراض فقراء المزارعين فى سبيل تحسين الزراعة .

وأما بشأن الحكم الدستورى فاللجنة قالت إنها لا تود أن تبدى تواصى حوله ، ولكنها ترى أن يؤخذ بعين الاعتبار « شعور الاستياء الواسع النطاق لدى العرب من حرمانهم الحكمَ الذاتىّ ، مع أنهم كان لهم بموجب الدستور العثمانى نواب فى مجلس النواب بالآستانة ، ومع أن إخوانهم فى الأقطار العربية المجاورة يتمتعون بحكومات نيابية وطنية ، والشعب العربى الفلسطينى متحد فى مطالبته بحكومة نيابية ، والفلاحون العرب يهتمون بالأمور السياسية أكثر من كثيرين من أهالى أوربا ، وشعور الاستياء الناشئ عن حرمان العرب قسطاً من الحكم الذاتىّ يزيد فى مصاعب الإدارة ومشاكلها ، وكان سبباً ساعد على وقوع الاضطرابات الأخيرة » .

أما حائط المبكى فقد أوصت اللجنة بالإسراع فى تعيين لجنة دولية من قبل مجلس عصبة الأمم بموجب المادة ١٤ من صكّ الانتداب للفصل فى الحقوق والمطالب المتعلقة به .

الأحكام ضد العرب :

وقد أصدرت المحاكم البريطانية فى فلسطين أحكاماً على عشرين عربياً بالإعدام ، ثم حـُوِّل الحكم عليهم إلى السجن المؤبد ماعدا ثلاثة منهم نفذ فيهم الحكم شنقاً [١] فى سجن عكا فى ١٧ من حزيران (يونيه) ١٩٣٠ فاستقبلوا الموت بشجاعة هاتفين لوطنهم ، كما حكمت على نحو (٨٠٠) عربىّ بالسجن سنوات عديدة ، أما اليهود فقد حكم على واحد منهم بالإعدام ، وهو الشرطى حانكيز ، قاتل العائلة العربية بيافا ، ثم خفض الحكم عليه إلى عشر سنوات قضى بعضها ثم أطلق .

وقد فرضت الحكومة على بعض المدن العربية غرامات باهظة حصلتها بأساليب شتى .

لجنة البراق الدولية :

ووافقت عصبة الأمم على تأليف لجنة ثلاثية لدرس مسئلة البراق مؤلفة من سويدىّ وسويسرىّ وهولندىّ فوصلت إلى فلسطين فى أواخر مايس ١٩٣٠ وباشرت عملها ، وقد قدم إلى فلسطين للدفاع عن البراق والشهادة أمامها رجالات من مصر وسورية والعراق ولبنان وبلاد إسلامية أخرى ، ثم صدر تقرير اللجنة وأرفقته الحكومة البريطانية بكتاب أبيض عنه ، وقد اعترف التقرير بملكية المسلمين للحائط لكونه جزءاً من الحرم الشريف ، وكذلك ملكية الرصيف أمامه على أن تقصر زيارة اليهود له على الوجه الذى كان لهم فى بدء الاحتلال من دون أبواق وستائر ومقاعد وغيرها سوى أدوات عبادة حددها القرار بالنص ، يجلبونها معهم فى أوقات معينة .

---

(١) فؤاد حجازى ، عطاء الزير ، محمد جمجوم .

١٠

القضية بين لندن وفلسطين

التقرير الفنى لمشاكل فلسطين

وفد فلسطين إلى لندن :

على أثر انتهاء ثورة ١٩٢٩ وصدور تقرير لجنة شو انتخبت اللجنة التنفيذية وفداً للسفر إلى لندن فبلغها فى ٣٠ من آذار (مارس) ١٩٣٠ حيث اتصل برئيس الوزراء المستر مكدونالد وبوزير المستعمرات اللورد باسفيلد ، وقدم إليهما مذكرة بمطالب العرب فى فلسطين ، وهى : وقف الهجرة وسن تشريع لمنع انتقال الأراضى التى فى يد العرب إلى اليهود وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابى يشترك فيه أهل البلاد بنسبتهم العددية ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت تلك الطلبات « لأنها تتطلب تغييرات دستورية تعرقل عملها فى التزاماتها بمقتضى الانتداب » ، وأبلغت الوفد أنها سترسل خبيراً لدرس مسألتى الأراضى والهجرة .

وعلى أثر ذلك انقطعت المفاوضات وأبرق الوفد ، قبل عودته ، إلى فلسطين ومصر ببيان وكد فيه اقتناعه باستمرار الحكومة على هضم حقوق العرب إكراماً للسياسة الصهيونية مما يؤدى إلى « إبادتنا كأمة وإجلائنا عن بلادنا ، وإن المسألة عندنا مسألة حياة أو موت ، وبما أن أهل البلاد العربية والإسلامية شركاء فى فلسطين بات واجباً علينا أن نخطرهم بالحالة الخطيرة التى تهدد كيان بلادهم المقدسة وإخوانهم الساكنين فيها » ، ولكن الحكومة البريطانية

أذاعت بياناً فى ٢٠ من مايو ١٩٣٠ وكدت فيه أنها ستعمد إلى صيانة مصالح الطوائف غير اليهودية فى فلسطين ، وعدم تعريضها هى ومستقبلها للخطر ، وأنها عملاً بمشورة لجنة شو أوفدت السر جون هوب سمبسون للتحقيق فى مسألتى الهجرة والأراضى .

تقرير سمبسون :

أوفدت الحكومة البريطانية الخبير العالمى فى مسائل الإسكان والأراضى ، السر جون هوب سمبسون ، كى يدرس مسائل الهجرة والإسكان والأراضى وترقية الشؤون الاقتصادية ، فوصل فى مايو ١٩٣٠ وأقام بفلسطين أشهراً طاف فى أثنائها فى البلاد باحثاً مطلعاً على جميع المصادر الحكومية وغيرها ، ثم رفع تقريره إلى وزير المستعمرات فى أواخر أغسطس ١٩٣٠ ويلخص فيما يلى :

يرى السر سمبسون أن مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى فلسطين ، إذا استثنيت منطقة بئر السبع لاستحالة استعمارها ، ٦,٥٤٤,٠٠٠ دونم ، يملك اليهود منها مليون دونم ، أى أكثر من أربعة عشر فى المئة ، وأن المساحة اللازمة للعائلة الواحدة تبلغ ١٣٠ دونم مع أنه لو قسمت جميع الأراضى المزروعة التى لا تزال بيد العرب على فلاحيها لما لحق العائلة أكثر من تسعين دونماً ، وقد غدا أكثر من تسعة وعشرين فى المئة من العائلات العربية القروية من دون أراضٍ ، كما أن الأراضى الصالحة للزراعة لدى العرب لا تكفى فى حال لضمان معيشة السكان والمحافظة على مستوى للمعيشة ، وبنتيجة سياسة الحكومة فى موضوع الأراضى اضطر قسم كبير من الفلاحين إلى أن يفقدوا عملهم ، وأرغموا على مغادرة أراضيهم ، ثم إن دستور الوكالة اليهودية يحتم أن تبقى الأرض التى تسجل باسم صندوق رأس المال القومىّ اليهودىّ (كارن كايمت) إلى الأبد غير قابلة للانتقال ، كما يحتم استخدام العمال اليهود فقط ، وعلى

المستأجر أن يتعهد بذلك فى العقد ، وإذا خالف الأمر واستخدم غير اليهودىّ فلصندوق رأس المال أن يستردّ الملك المؤجر من دون أن يدفع إلى المستأجر تعويضاً ما ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكارن هايسود التى تشترط قصر الاستخدام على اليهود ، ومعنى هذا أن يغدو العربىّ محروماً الاشتغال فى تلك الأرض إلى الأبد ، وفى الحين ذاته يتعذر على هؤلاء المحرومين الأراضى ، وتبلغ نسبتهم أكثر من تسعة وعشرين فى المئة من مجموع فلاحى العرب ، إيجادُ عمل فى أراض أخرى ، لأن الأراضى العربية فى فلسطين لا تكفى لإعالة فلاحيها كما أسلفنا ، فيجب أن تلغى تلك الشروط والقيود فى عقود مؤسسات الاستعمار اليهودىّ ، وأشار سمبسون إلى حرمان المزارع العربى ما أتيح لمزارعى اليهود من رؤوس أموال وتنظيم واختبارات علمية ، وإلى أنه لم تقدم له المساعدة التى تؤدى إلى تحسين زراعته ومستوى معيشته ، فهو يتزايد عدداً وبسرعة على حين تتناقص الأراضى التى يعيش منها ، وهو الآن يرزح تحت عبء ديون وهو مثقلٌ بالضرائب ، ويتعذر عليه دفعها إلاّ إذا عمد للاستدانة ، وقد تدفق الفلاحون على المدن فتدنت الأجور ، وأصبحت البطالة بين العرب من المظاهر الخطرة فى حياة البلاد الاقتصادية ، ومما قاله : « إن واجب الإدارة على حسب الانتداب أن تتوكد ألا يلحق بالعرب ضرر من الهجرة اليهودية ، ووظيفتها كذلك أن تشجع حشد اليهود على الأراضى تشجيعاً خاضعاً للشرط الأول ، ولا يمكن التوفيق بين الواجبين المتناقضين إلاّ بسلوك سبيل جدىّ فعال ، وذلك لإيجاد نهضة زراعية تهدف إلى استقرار العرب بالأراضى وتوسيع زراعتهم ، أما فى الوقت الحاضر فالبلاد لا تتسع لإنسان جديد » ، وما لم يتخذ العرب أساليب للزراعة خيراً من الحاضرة فإن سمبسون يعارض السماح باستمرار الهجرة اليهودية ، وهو يوصى الحكومة بأن تراعى حقوق الشعب العربىّ فلا تأذن فى إدخال عمال جدد فى الحين الذى لا يجد

فيه العمال الموجودون أشغالاً ، وعليها أن تشدد المراقبة على الحدود لمنع الهجرة غير المشروعة [١] والحيلولة دون التلاعب بتطبيق القوانين ، وحين تضع الحكومة جدول العمال اليهود للهجرة إلى فلسطين عليها أن تستند إلى مدى البطالة بين العرب لا بطالة اليهود وحدهم ، « وإنه لخطأ أن يسمح ليهودى من بولونيا أو لتوانيا أو اليمن أن يشغل مركزاً شاغراً مادام يوجد فى فلسطين عمال قادرون على شغل ذلك المركز ولا يتمكنون من إيجاد أى عمل لهم » .

واقترح سمبسون تعيين لجنة لتحسين الأراضى وعمرانها تهتم بنوع خاص فى برنامجها بإسكان المزارعين العرب واليهود فى الأراضى التى يتناولها التحسين ، وتعرض لامتياز الحولة وأشار ، فى حالة عجز أصحاب امتياز الحولة عن الإيفاء بشروطه ، بأن تتولى الحكومة ذلك باحتفاظها بحق تملك أراضيها لغرض التحسين الزراعى .

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ :

أصدرت الحكومة البريطانية ، على أثر صدور تقرير سمبسون ، بياناً عن خطتها السياسية على ضوء تقريره ، وهو الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ ، وقد أشارت إلى أنها وضعته بعد التدقيق فى تقرير سمبسون واستناداً إلى توصية لجنة شو ، ثم مهدت له بالتوكيد أنها لن تتخلى عن التزاماتها فى صك الانتداب الذى هو تعهد دولى لا يمكن العدول عنه ، وأنها لن تحيد بالضغط والتهديد عن النهج المبينة حدوده فى صك الانتداب ، ثم أشار إلى بيان الحكومة فى سنة ١٩٢٢ ، وأنه الأساس الذى تبنى عليه السياسة البريطانية

(١) الهجرة غير المشروعة هى غير القانونية ، وتكون إما بتهريب المهاجر للبلاد من الحدود واجتناب أعين الرقباء أو عن طريق النزول ببواخر إلى البر نزولا غير قانونى ، أو بدخول البلاد دخولا قانونياً ثم البقاء فيها بعد المدة المؤقتة المسموح لهم بالمكث فيها ، أو عن طريق الزواج الشكلى من يهود فلسطين أو يهود مقيمين إقامة دائمة وليسوا بفلسطينيين .

المقبلة فى فلسطين ، وذلك مع النظر بعين الاعتبار إلى بعض نقائص إدارية ومشاكل اقتصادية خاصة كشف الاختبار عنها القناع فى السنوات الماضية ، واستنتج البيان من موادّ صكّ الانتداب الباحثة فى ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية أن الالتزامين المفروضين فى صكّ الانتداب بشأن فريقى السكان هما من درجة متساوية ، ويمكن التوفيق بينهما مع أن ذلك واجب شاق حينما تتعارض مصلحة الفريقين ، ثم يعرض البيان : (١) مشكلة الأمن العام ، « والحكومة البريطانية تنذر بالعقوبة الشديدة كلّ من يحرض على الاضطرابات ، وهى ستحتفظ فى فلسطين وشرقى الأردن بفرقتين من المشاة وبسربين من الطائرات وأربع فرق من السيارات المسلحة مع زيادة قوات البوليس البريطانىّ والفلسطينىّ ووضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية » ، (٢) مشكلة التطورات الدستورية ، وقد قال البيان : « إن الشكل الدستورى الذى يتطلبه العرب يتنافى مع التزامات حكومة الانتداب ، ولكن حكومة جلالته ترى أن الوقت قد حان للسير فى منح فلسطين درجةً من الحكم الذاتى لمصلحة جميع السكان من دون تأخير ، على أن تلائم أحكام صكّ الانتداب » ، وبعد ما أشار البيان إلى إخفاق الحكومة فى إقامة مجلس تشريعى وآخر استشارى ووكالة عربية بسبب رفض العرب التعاون معها قال : « إن الحكومة تنوى أن تؤلف مجلساً تشريعيًّا على الأصول الواردة فى بيان تشرشل سنة ١٩٢٢ ، وستقمع كل محاولة تقوم دون تنفيذ قرارها ، وستعين من الأعضاء غير الموظفين للمجلس ليشغل مكان أىّ عضو لا يمكن انتخابه بسبب عدم التعاون الذى تقفه أية فئة من السكان أو لأى سبب آخر .

وتطرق البيان إلى مشكلة الأراضى واعترف بأنه « لا يوجد فى فلسطين فى الوقت الحاضر ، نظراً إلى الأساليب الزراعية الحالية ، أية أراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، فإيجاد أراض يمكن وضعها تحت

تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على ما يتمّ من التقدم فى زيادة قوة إنتاج الأراضى المشغولة الآن ، فلا بدّ من إجراء تحسين فعلىّ فى أساليب الزراعة لضمان زيادة الاستفادة من الأرض ، والمرجع القائم بهذا التحسين فى حكومة فلسطين هو الذى تناط به مراقبة التصرف فى الأراضى ، ثم أشار البيان بضرورة تحسين الرىّ وإمعان النظر فى حماية المستأجرين للأراضى لضمان عدم إخراجهم من الأرض ، كما أشار بتأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين .

وبحث البيان فى مشكلة الهجرة وعلاقتها بتحسين الأراضى وبدرجة البطالة قائلاً إن درجة البطالة بين العرب بلغت حدًّا خطراً ، كما أنها ليست لدى اليهود مرضية ، فلا بدّ حين تحضير جدول العمال من التأكد من مقدار العمال العاطلين ، ولا بدّ من الاهتمام بقدرة فلسطين الاقتصادية حين الحكم على مدى استيعابها مهاجرين جدداً ، « فإذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم ، أو إذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر فى مركز العمال على العموم ، تحتم على الدولة المنتدبة خفض المهاجرة أو وقفها إذا استدعت الضرورة ذلك ريثما يتسنى للعاطلين إيجاد عمل » ، ثم أشار بضرورة مراقبة الهجرة والحيلولة دون التهريب .

رد العرب على كتاب سنة ١٩٣٠ :

ومع أن هذا الكتاب لا يحقق أمانى العرب ويتمسك بنصوص الانتداب الممقوت ولم يبدل فى جوهر السياسة البريطانية شيئاً فإنه يوصى بتقييد انتقال الأراضى ويعترف بخطر الهجرة ويشير بتخفيفها أو وقفها ، وقد ردت اللجنة التنفيذية العربية عليه قائلةً : « إن ما ورد فيه عن حقوق العرب الاقتصادية والاجتماعية لا يضمن للعرب حقوقهم القومية ومصالحهم الاقتصادية ، ومع ذلك فإنه إذا كان من شأنه أن يزيل بعض مخاوف العرب فى الأراضى والهجرة

والبطالة فلا يستطاع القول إنه أزالها حقيقةً أو أزال بعضها بسبب ما عرفَ من مقدرة اليهود فى نشر الدعايات المضلة ومن ضعف الحكومة إزاء هذه الدعايات وعلى الرغم من وعد الحكومة بأنها لن تحيد عن تنفيذ سياستها بالضغط أو التهديد ، وتوكيدها فى الكتاب الأبيض أنه لا سبيل لأحد أن يضطرها إلى اتباع سياسة تكون لمصلحة جماعة دون أخرى ، فإن اللجنة تأسف لأن الحكومة البريطانية نقضت هذا الميثاق بكتاب اللورد باسفيلد وزير المستعمرات فى ٦ من نوفمبر ١٩٣٠ إلى جريدة التايمس ، ففيه أنكر أن تشريعاً سيوضع لمنع اليهود من الاستمرار فى تحقيق سياستهم المعروفة بالنسبة إلى الأراضى والأعمال » .

الكتاب الأسود :

لم يكد الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ يُذاع حتى ثارت ثائرةُ اليهود وعبأوا قواهم للحملة على الكتاب الأبيض ، وسارت تظاهراتهم فى سائر أنحاء العالم ، وسخروا الصحافة الإنكليزية والأمريكية للتنديد به ، واستقال الدكتور وايزمن من رئاسة الوكالة اليهودية احتجاجاً وإعلاناً لعدم تعاونه مع الحكومة البريطانية ، وقد أثرت هذه الحملة فى الحكومة البريطانية فتراجعت ، فقد صدر بلاغٌ رسمىّ بريطانىّ يدعو أعضاء الوكالة اليهودية إلى المذاكرة معها حول شكوكها بأن ما ورد فى الكتاب الأبيض مناقض لصكّ الانتداب وما نجم عن ذلك من سوء تفاهم .

وجرت المداولات بين الحكومة البريطانية والصهيونيين فأسفرت عن رسالة وجهها رئيس الوزراء المستر مكدونالد إلى الدكتور وايزمن فى ١٧ من شباط (فبراير) ١٩٣١ يوضح فيها بعض النقاط الغامضة فى الكتاب الأبيض توضيحاً جاء تراجعاً ، بل نسخاً لأكثر ما ورد فيه ضارباً عرض الحائط

بتحقيقات لجنة شو وتواصى سمبسون مما حمل العرب على تسميتها « الكتاب الأسود » ، وقد اعترفت فيه بقيمة تعاون الوكالة اليهودية معها وبقيمة الأعمال الإنشائية التى قام بها اليهود فى فلسطين لعمران البلاد ورفاهيتها ، « وإن الالتزام القائل بوجوب تسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع حشد اليهود فى أراضى البلاد يبقى التزاماً إيجابياً من التزامات الانتداب ، وفى الاستطاعة تنفيذه من دون إلحاق ضرر بحقوق ووضع الفئات الأخرى » ، ثم يقول : « إن البيان لا يتضمن منع اليهود من امتلاك أراض إضافية ، وليس فى النية تقرير هذا المنع وكل ما فى الأمر فرض مراقبة مؤقتة على معاملات التصرف فى الأراضى وفراغها على وجه يكفل عدم الإضرار بانتظام مشروع استعمار الأراضى الذى يُنْوَى القيام به ، وأما الهجرة اليهودية فحكومة جلالته لم تقفها على اختلاف أصنافها كما أنها لا تفكر فى وقفها ومنعها ، وستستمر العادة المتبعة الآن من حيث الموافقة على جدول العمال للمهاجرين الذين يدخلون البلاد للاكتساب بواسطة العمل ، كما أن الحكومة البريطانية تعترف بحق المنظمات اليهودية فى ألا تستخدم سوى العمال اليهود » .

١١

النضال ضد الإنكليز

إمعان فى التهويد وعنف فى المقاومة

تسليح اليهود :

ذهبت تحقيقات اللجان وتواصيها أدراج الرياح واسترسلت الحكومة البريطانية فى سياستها ، فاستمر باب الهجرة مفتوحاً وانتقال الأراضى جارياً ، والبلاد محرومة أى مجلس اشتراعى ما دام اليهود لا يؤلفون أكثريتها ، ولم تكتف السلطات بذلك بل أخذت تغضّ الطرف عن تسلح اليهود على نطاق واسع حتى اكتشفت مصادفة حوادث تهريب ضخمة للسلاح فى براميل عديدة من الأسمنت ، كما أن الحكومة نفسها وزعت على بعض المستعمرات كمية كبيرة من البنادق بحجة استعمالها لقصد الدفاع فى الأحوال الاضطرارية كما زعمت ، وأخذت تمرنهم على استعمالها بإرشاد ضباطها ، فأدى هذا إلى هياج عامّ ، وعقد مؤتمر فى نابلس فى ٣ من أغسطس ١٩٣١ قرر استنكار تسليح اليهود والاحتجاج عليه والتنبيه إلى خطره ومطالبة السلطات باسترداده ، ودعت اللجنة التنفيذية العربية البلاد إلى الإضراب العامّ فى ٢٣ من أغسطس فأضربت إضراباً شاملاً اشترك فيه شرقى الأردن ، وسار أعضاؤها فى اليوم ذاته فى تظاهر من مكتبها إلى سراى الحكومة حيث قدموا احتجاجهم ، وعقبت ذلك اصطدامات بالبوليس فى نابلس وقع فيها جرحى من العرب وأصيب ضابط البوليس البريطانى بجروح فى رأسه ، كما جرت اعتقالات جمة

ط المؤتمر الإسلامى :

ومن أبرز حوادث فلسطين فى سنة ١٩٣١ المؤتمر الإسلامى العام الذى انعقد فى القدس ليلة الإسراء ، أى فى ٢٧ من رجب ١٣٥٠ هجرية (١ من كانون الأول ١٩٣١) وحضره مندوبون عن البلاد الإسلامية والعربية قرروا فيه تأييد قضية فلسطين والعزم على الدفاع عن البراق واستنكار السياسة الإنكليزية الصهيونية فى فلسطين .

سياسة واكهوب التهويدية :

لقد قفزت السياسة الصهيونية فى عهد السر أرثر واكهوب المندوب السامى البريطانى بفضل اندفاعه فى تهويد البلاد قفزات واسعة ، ففى موضوع الأراضى تم فى عهده انتقال امتياز تجفيف أراضى الحولة (البالغة ١٢ ألف فدان) من أيدى العرب إلى أيدى اليهود ، وقد كان هذا الامتياز ممنوحاً من قبل الدولة العثمانية إلى غير فلسطينيين ، ومع أن تقرير سمبسون أوصى بأن تتولى الحكومة القيام به ، وذلك بتسلم الامتياز وتجفيف الأراضى فى مشروعها الإنشائى إذا لم يستطع أصحاب الامتياز الإيفاء بشروط الامتياز فإن الحكومة آثرت أن ينقل إلى أيدى اليهود ، وتم فى عهده كذلك انتقال أراضى وادى الحوارث وتقدر بأربعين ألف دونم إلى أيدى اليهود وهى مسجلة باسم غير فلسطينيين أيضاً ، وطرد مزارعوها العرب ، ولم تتدخل السلطات لحمايتهم .

وأما فى موضوع الهجرة فقد أدى قيام الحزب النازى فى ألمانيا وسياسته ضد اليهود إلى تدفق الهجرة إلى فلسطين ، وبعد ما كانت عناصر المهاجرين اليهود مقصورة على بولونيا ورومانيا وأوربا الوسطى أخذ اليهود الألمان يقدمون إليها بكثرة ، وقد استغل الصهيونيون ما كان من النازية ضد اليهود فحملوا الحكومة

البريطانية على فتح أبواب فلسطين لمهاجريهم على نطاق واسع ، كأن العرب هم المسؤولون عما أصاب اليهود من اضطهاد ، وقد قفز رقم المهاجرين اليهود من ٩٥٠٠ مهاجر فى سنة ١٩٣٢ إلى نحو ٣٣ ألفاً فى سنة ١٩٣٣ .

وفى عهد واكهوب صدر قانون جرائم الفساد ، وهو يحاسب الإنسان على النية ، ويمنع المرء من الدفاع عن نفسه وإثبات صحة ما قاله أو ما كتبه أمام المحكمة .

توجيه الكفاح ضد الإنكليز :

وقد أدت سياسة الاستمرار على تهويد البلاد ، وتجاهل التقارير وخضوع السياسة الإنكليزية للصهيونيين ، إلى توجيه الكفاح الوطنى نحو قراع الإنكليز أولاً باعتبارهم أصل الداء وأساس البلاء ، لأن بيدهم تعديل السياسة أو تبديلها ، وبقواتهم وسياستهم تُهَوَّدُ البلاد ، وقد عقدت فى طول البلاد وعرضها اجتماعات شعبية ، ولا سيما فى المناسبات الوطنية كذكرى حطين واحتلال القدس وذكرى الشهداء ويوم وعد بلفور ، هزت الرأى العام هزاً عنيفاً واشتدت الدعوة إلى عدم التعاون مع السلطات ومقاطعة حفلاتها ولجانها وتحدى قوانينها .

التظاهرات الدامية فى سنة ١٩٣٣ :

تطلعت البلاد إلى عمل إيجابى تمردى فقررت اللجنة التنفيذية العربية القيام بتظاهر عام فى القدس فى يوم الجمعة الموافق ١٣ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣ ، على أن يسير أعضاؤها وزعماء البلاد فى طليعتها مع عدم استئذان السلطات تحدياً لقانونها وعلى أن يرافق ذلك إضراب عام فى فلسطين ، وقد بادرت السلطات إلى إذاعة بلاغ رسمى حظرت فيه القيام بأى تظاهر أو موكب منذرة بمعاقبة من يخالف ، ولكن هذا كان حافزاً إلى الإصرار على تنفيذ

القرار ، إذ خرج فى الموعد المضروب تظاهر صاخب عنيف من الحرم بعد صلاة الجمعة ، اشترك فيه السيدات مع الرجال ، وكان تظاهراً عدائياً للإنكليز ومرّ بكنيسة القيامة ، ولما وصل إلى أحد أبواب السور أنذر البوليس المتظاهرين بالتفرق فأبوا ، فاستعمل القوة فى تفريقهم ، فجرح بعض العرب ورجال البوليس ، ثم عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً فى اليوم ذاته فى بيت رئيسها السيد موسى كاظم الحسينى قررت فيه القيام بالتظاهر الثانى فى يافا فى ٢٧ من تشرين الأول ، وأن تستمر البلاد فى التظاهر حتى تجيب السلطات المطالب الوطنية ، وأسرعت السلطات إلى إعلان منعها التظاهر وعزمها على قمعه بالقوة ، وحين أزف الموعد المضروب ملأت مدينة يافا بقواتها ، ولكن التظاهر سار بعد صلاة الجمعة واشترك فيه وفود من دمشق وشرقى الأردن ، وتصدت له قوات البوليس البريطانى فى عنف وقسوة ، وأطلقت النار على الجمهور الأعزل الذى ردّ على ذلك بالحجارة فوقع ٣٠ شهيداً وأكثر من مئتى جريح عربىّ ، وقتل أحد أفراد البوليس وجرح عدد منهم ، وقبضت السلطات على كثير من زعماء البلاد وشبانها .

وسارت فى اليوم التالى فى جميع أنحاء فلسطين تظاهرات صاخبة قتل وجرح فيها بعض الوطنيين ورافقها إضراب عامّ امتد سبعة أيام ، ولم يحلّ إلا بعد إطلاق الموقوفين .

ثم قررت اللجنة التنفيذية أن يقوم التظاهر الثالث فى جميع بلاد فلسطين يوم عيد الفطر أى بعد شهرين ، وقد سار فى حينه .

وعلى مألوف العادة عين وزير المستعمرات لجنة برئاسة قاضى قضاة ملقا السر موريسون للتحقيق فى « الأسباب القريبة المباشرة للاضطرابات » ، لا البعيدة ، فقاطعها العرب لعدم جدواها ، وقد قررت اعتبارهم المسؤولين عن الاضطرابات ورفع كلّ تبعة عن الحكومة .

١٢

ثورة ١٩٣٦

الإضراب العظيم

الأسباب الأساسية:

الهجرة : استرسل الإنكليز فى سياسة حشد المهاجرين اليهود فى البلاد ابتغاء جعلهم أكثرية السكان ، وقد ارتفع رقم الهجرة اليهودية السنوية من ٩,٥٠٠ مهاجر فى سنة ١٩٣٢ ، إلى ٣٣ ألف مهاجر فى سنة ١٩٣٣ ، إلى ٤٣ ألف مهاجر فى سنة ١٩٣٤ ، إلى ٦٢ ألف مهاجر فى سنة ١٩٣٥ ، وهؤلاء عدا ألوف المهاجرين الذين دخلوا البلاد تهريباً واستقروا بها ثم أذنت السلطات لهم فى البقاء ، فحمل هذا الأمر الشباب العرب على محاولة مراقبة السواحل بأنفسهم ، ولكن السلطات اعتبرت عملهم غير قانونىّ ، وأنذرتهم بالعقوبات الصارمة ، وهكذا دخل إلى فلسطين بعد تقرير سمبسون والكتاب الأبيض ، اللذين اعترفا بأن فلسطين لا تتسع لمهاجرين جدد ، أكثر من ١٥٠ ألف مهاجر فى خمسة أعوام .

الأراضى : على الرغم من تقرير سمبسون بأن الأراضى الموجودة بيد العرب لا تكفيهم فإن السلطات ظلت تشجع انتقال الأراضى إلى أيدى اليهود ، حتى انتقل منذ تقرير سمبسون وتوصيته بوقف انتقال الأرض من العرب إلى اليهود أكثر من ٦٦٧ ألف دونم [1] .

---

(١) بذلت جهود وطنية للاحتفاظ بالأراضى عربية ، فتأسس سنة ١٩٣٥ « صندوق الأمة » لجمع التبرعات والاشتراكات وشراء الأراضى المهددة بالبيع ، وعقد فى القدس فى السنة نفسها مؤتمر =

الحكم الذاتي : ظلت البلاد تحكم حكماً استعمارياً مباشراً ، وحدث أن أبلغ المندوب السامى فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٣٥ زعماء العرب واليهود عزم الحكومة على إقامة مجلس تشريعى وتحدث عن عدد أعضاء هذا المجلس وسلطاته ، على ألاّ يسمح له بنقاش ما يتعارض وصكّ الانتداب ، وعلى أن تبقى للمندوب سلطة الاشتراع فى ظروف معينة ، وعلى أن يحتفظ بحقه فى الاستمرار على تعيين جدول الهجرة ، ولكن هذا العرض على تفاهة شأنه نوقش فى مجلس اللوردات ومجلس العموم وهوجم هجوماً عنيفاً بتأثير اليهود ومن قبل جميع الأحزاب البريطانية من دون أن يجد العرب من يدافع عن وجهة نظرهم حتى تبين من تلك المناقشات البرلمانية أن المشروع قد عُدِل عنه ، فجعل هذا الناس فى فلسطين ييأسون يأساً مطلقاً من إمكان حصول الإنصاف من لندن حتى فى السماح بإقامة مثل هذا المجلس التشريعى الواهى التافه .

التسلح : وتمادى اليهود فى تسلحهم حتى اكتشفت فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥ شحنة ضخمة من الأسلحة والذخائر أتت من البلجيك فى براميل الأسمنت ونقلت من ميناء يافا إلى تل أبيب ، ولم تتخذ السلطات أى تدابير فى هذا الشأن ، ولم تحاول استرداد ما وزعته من الأسلحة ، فاستفز هذا مشاعر الاستياء لدى العرب وحملهم على إضراب شامل احتجاجاً .

الاستهانة : على الرغم من احتجاجات العرب المتوالية وصيحاتهم المستمرة داوم الإنكليز على سياستهم مستخفين بمشاعر العرب ، حتى إن وزير مستعمراتهم المستر ملكولم مكدونالد خطب قائلاً فى حفل صهيونىّ أقيم

= علماء فلسطين الذى أصدر فتوى دينية بتحريم بيع أى شبر من أراضى فلسطين لليهود ، واعتبر البائع أو السمسار مارقاً من الدين تجب مقاطعته والتشهير به وحرمانه الدفن فى مقابر المسلمين .

وأنقذ المجلس الإسلامى الأعلى بعض القطع المعروضة للبيع ، على أنه يجب أن يعرف أن معظم ما بيع من أراضى فلسطين من اليهود لم يكن أصحابه من سكان فلسطين .

لتكريمه وتكريم السير واكهوب المندوب السامى الذى كان يزور لندن « إننى فرح جداً لأن اقتراح هجرة اليهود إلى كينيا قد أخفق ، وبصفتى وزيراً للمستعمرات أشكر الذين رفضوا اقتراح كينيا ، فنبوءة وايزمن قد تحققت وعاد اليهود إلى بلادهم ، ولو لم يعط وعد بلفور منذ ١٨ سنة لأعطيناه اليوم » ، ثم وقف واكهوب يدعو إلى شرب نخب نجاح الصهيونية ، الأمر الذى أثار اشمئزار العرب فى فلسطين ، فقرروا فى اجتماع شعبى عام عقد بنابلس ، لمناسبة ذكرى تصريح بلفور (٢ من نوفمبر ١٩٣٥) أن تضرب فلسطين فى وجه المندوب السامى يوم عودته فى ١٧ من الشهر المذكور ، كما قرروا استنكار خطاب الوزير معلنين « أن العداء يجب يوجه إلى بريطانيا أولاً لأنها المسؤولة عن كارثة فلسطين » ، وقرروا كذلك « أن تسلح اليهود لا يقابل إلا بدعوة العرب إلى التسلح » .

اضطرابات مصر وسورية : وحدث أن حصلت فى مصر فى أواخر سنة ١٩٣٥ اضطرابات وطنية ، ووقوع شهداء من طلاب الجامعات وغيرهم ، فأسفر ذلك عن توحيد الجبهة الوطنية ، وأن اضطرابات نشبت فى سورية وإضراباً استمر فيها شهرين فى مطلع سنة ١٩٣٦ ، فأسفر ذلك عن نجاح سياسى ، فهزت حوادث مصر وسورية الروح الوطنية العربية فى فلسطين الناقمة التى كانت تتحفز للثورة على المظالم النازلة بها .

عصابة القسام :

ولعل أبلغ مظاهر التحفز للثورة تأليف عصابة سرية فى حيفا برئاسة أحد العلماء الشيخ عز الدين القسام هدفها الجهاد عن طريق الفتك بالإنكليز فقتلت (شاويشاً) بريطانياً فى بيسان ، وانتقلت العصابة إلى أحراش يعبد قرب مدينة جنين ، وفى ١٩ من نوفمبر ١٩٣٥ قتل أحد أفرادها حين كان

يراقب الطريق ، وفى فجر اليوم التالى طوقت قوات بريطانية ضخمة تلك الأحراش تساعدها طائرات استكشافية ، وبعد قتال استمر حتى العاشرة صباحاً انتهت المعركة باستشهاد الشيخ عز الدين القسام وأربعة من رفاقه والقبض على أربعة آخرين بينهم جريح مثخن ، وبقتل جندىّ بريطانىّ وجرح بريطانيين جراحاً بالغة ، فأصدرت السلطة بلاغاً بالحادث نعتت به القسام وصحبه بالأشقياء ، ولكن الأمة احتفلت فى حيفا بتشييع جنازاتهم احتفالاً عظيماً جداً جرت فى أثنائه مع قوة بريطانية مناوشة أدت إلى ارتدادها وتحطيم نوافذ دائرة البوليس وأبوابها ، وقد هز هذا الحادث البلاد هزاً عنيفاً وكهربها ، فيصحّ اعتباره مقدمة لثورة ١٩٣٦ .

الشرارة الأولى :

فى ١٥ من نيسان (أبريل) **١٩٣٦** ظهرت عصابة عربية على طريق نابلس — طولكرم وقتلت ثلاثة من اليهود ، وفى الليلة التالية قتل اليهود عربيين قرب مستعمرة بتاح تكفا وانقلبت جنازة أحد قتلى اليهود إلى تظاهر فى تل أبيب أعقبته حركة اعتداءات على العرب قابلها العرب بمثلها ، ووقع من الفريقين عدة قتلى وجرحى ، ففرض نظام منع التجول فى يافا وتل أبيب من المساء حتى الصباح ، وأعلن قانون الدفاع الذى خوّل المندوب السامى وضع قانون الطوارئ موضع التنفيذ .

اللجان القومية :

فى ٢٠ من نيسان (أبريل) تألفت فى نابلس لجنة قومية بادرت إلى دعوة البلاد إلى الإضراب العامّ المستمرّ حتى تقف الهجرة ، وإلى تأليف لجان قومية فى سائر البلاد للإشراف على سير الإضراب وتنظيم الحركة ، فاستجابت البلاد للدعوة وتألفت لجنة قومية فى كلّ مدينة وفى كلّ قرية كبيرة .

الإضراب العام:

وعمّ الإضراب فلسطين كلها ، وتناول جميع مظاهر العمل التجاريّ والصناعيّ والمدرسيّ ، واشترك فيه بحارة ميناء يافا وسائقو السيارات حتى تعطلت حركة السير ، وأضرب المحامون عن المرافعة فى غير القضايا الوطنية ، وبلغ الإضراب من الشدة والشمول ما أضرب معه المساجين عن العمل فى السجون فأطلق مدير البوليس الإنكليزيّ فى سجن نور شمس النار عليهم وقتل أحدهم .

اللجنة العربية العليا:

ثم اتفقت كلمة الأحزاب واللجان القومية على أن تتألف لجنة عربية عليا للإشراف على الحركة وقيادتها ، فتألفت فى ٢٥ من نيسان برئاسة رئيس المجلس الإسلامى الأعلى السيد محمد أمين الحسينى وعضوية ممثلى الأحزاب ، وباشرت عملها بدعوة الأمة إلى الاستمرار فى الإضراب حتى « تبدل الحكومة سياستها المتبعة فى فلسطين تبديلاً أساسيًّا تظهر بوادره فى وقف الهجرة اليهودية » ، وحددت مطالب البلاد الأساسية التى ستعمل على تحقيقها وهى : ١ ــ منع الهجرة اليهودية منعاً باتًّا ، ٢ ــ منع انتقال الأراضى العربية إلى اليهود ، ٣ ــ إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابىّ .

العصيان المدنى:

وتوالت التظاهرات فى جميع أنحاء البلاد واشترك فيها الرجال والنساء ، فكانت هى وما رافقها من اشتباكات واستشهادات عناصر لتغذية حركة الإضراب ومقدمات للثورة ، وتكهرب الجوّ ، وظهر العزم والتصميم لدى

الجانب العربىّ ، وعبثاً حاول المندوب السامى حمل اللجنة العليا على الدعوة إلى السكون والنظام ، ودعت اللجنة إلى مؤتمر للجان القومية عقد فى القدس فى ٨ من مايس وقرر مع الاستمرار على الإضراب إعلان العصيان المدنىّ بالامتناع عن دفع الضرائب اعتباراً من ١٥ من مايس وقد نفذ القرار فى حينه ، ولكن الحكومة أعلنت فى ١٨ من ذلك الشهر جدول العمال للهجرة ، وهو يقضى بدخول ٤,٥٠٠ مهاجر فى النصف الثانى من السنة ، فأدى هذا إلى نقمة شديدة وانتقلت الحركة من نطاق الإضراب العنيف إلى مرحلة الثورة المسلحة الدامية ، فاشتد الهجوم على المستعمرات اليهودية ، وكثرت عمليات تدمير خطوط السكة الحديدية وقلب القطارات ونسف الجسور وتخريب الطرقات وقطع الأسلاك والهجوم على المخافر .

لجنة ملكية :

وفى ١٨ من مايس أعلن وزير المستعمرات أورمسبى غور فى مجلس العموم البريطانى أن الحكومة قررت بعد عودة النظام إلى فلسطين أن توفد إليها لجنة ملكية « للتحقيق فى أسباب القلق الأساسية وشكاوى العرب واليهود من غير تعرض لنصوص الانتداب ولترفع التواصى لإزالة تلك الظلامات ومنع تكررها ».

وأعلن بعد شهر من بيانه هذا ، والثورة فى نشاطها ، أن الحكومة ستنفذ تواصى اللجنة الملكية إذا وجدتها جديرة بالتطبيق من دون رهبة أو محاباة ، ثم تمتْ تسمية أعضاء اللجنة وتعيين مهمتها ، ولكن العرب لم يأبهوا لذلك ، إذ علمتهم التجارب أن كلّ توصية لأية لجنة لا بدّ من إهمالها إذا كانت فى مصلحة العرب ، ثم إن أساس شكواهم هو صكّ الانتداب الذى اشترط على اللجنة ألاّ تتعرض له ، فلا عجب إذا قرروا المضى فى ثورتهم .

التنكيل بالعرب :

وبدأت السلطات عملية تنكيل واسعة النطاق لقمع الثورة زاعمةً أنها تعيد النظام لتهيئ للجنة الملكية الجوّ الملائم لقدومها وتحقيقها ، فقذفت بأركان اللجان القومية فى معتقلات « عوجا الحفير » ، ولما اكتظت بهم هذه المعتقلات نقلتهم إلى معتقلات « صرفند » ، وأصدرت أنظمة تخولها الاستيلاء على الأبنية ووسائل النقل وإبعاد غير المرغوب فيهم ، وفرضت منع التجول من الغروب إلى الشروق فى المدن والقرى ، وبما أن المنع أخذ يمتد إلى ٢٢ ساعة فى اليوم فقد كان لا يسمح للناس بالخروج من منازلهم إلا ساعتين لقضاء حاجاتهم ، وعمدت السلطات إلى فرض العقوبات والغرامات المشتركة على المدن والقرى ونسف ما تشاء من البيوت فيها ، حتى أقدمت على نسف منطقة واسعة فى مدينة يافا مؤلفة من ٢٢٠ منزل بحجة تجميل الشوارع مع أن وزير المستعمرات قال فى مجلس العموم إنها نسفت لكونها مركزاً للمترصدين وملجأ للخارجين على القانون فلم يكن البوليس يستطيع الدخول إليها ، وقد أقام أحد أصحاب البيوت المهدومة الدعوى على الحكومة أمام محكمة العدل العليا التى يرأسها قاضى القضاة البريطانى ، فجاء القرار تأنيباً للسلطة لخدعها الأهالى ، « فقد كان مما يشرفها لو أنها قالت بصدق إن الهدم للدفاع عن فلسطين وتسهيل دخول القوات إلى تلك الأحياء بدلاً من ذرّ الرماد والادعاء بأن المقصود هو تجميل المدينة ورعاية الصحة العامة » ، وقد أحالت الحكومة قاضى القضاة إلى التقاعد (المعاش) قبل انتهاء مدة خدمته .

اشتداد الثورة :

وقد جعل قانون الطوارئ حكم الإعدام والسجن المؤبد لمن يرمى مفرقعة أو

يقطع سلكاً ، وبدأت النجدات العسكرية البريطانية تقدم من مصر ومالطة على نطاق واسع ، ولكن ذلك كله لم يكن ليزيد الثورة إلا ضراماً ، فتألفت العصابات الجهادية فى طول البلاد وعرضها وأخذ المتطوعون يتدفقون على البلاد من سورية والعراق وشرقى الأردن ، وبلغت الثورة ذروتها حين أقبلت من العراق نجدة بقيادة فوزى القاوقجى ، كما انضم إليها متطوعون من سورية ولبنان والأردن ، وأصبحت الثورة مرهوبة لها بلاغاتها ونداءاتها ، ومعاركها الحربية التى امتدت ساحاتها عدة كيلو مترات ، مثل معركة « بلعا » التى استشهد فيها عدا الفلسطينيين عراقيان وسوريان ولبنانيان وثلاثة من شرقى الأردن ، دَعْ عنك إسقاط الطائرات فى مختلف الساحات ، والتدميرات للمرافق الرسمية ، والتفجيرات اليومية المتعددة فى أنابيب البترول بين حيفا والعراق ، وفى مرج ابن عامر ، وشرقى الأردن التى كانت تعيش فى جوّ الثورة وإشعال الزيت المتدفق منها ، وعدا حوادث اغتيالات الضباط والبوليس الذين عرفوا بتنكيلهم بالعرب ، وكانت المساجد والكنائس لا تسمح بالصلاة عليهم ، ويمتنع الأهلون عن دفنهم فى المقابر العامة ، وقد اندمجت الأمة كلها فى الثورة حتى إن كبار الموظفين العرب وقضاتهم قدموا فى ٣٠ من حزيران (يونيه) ١٩٣٦ إلى السلطات مذكرة قالوا فيها : « إن الشعب المظلوم قد فقد ثقته بالوعود الرسمية التى قطعت له بسبب إذعان الحكومة البريطانية للضغط الصهيونىّ ، وإن ما يجرى فى فلسطين هو تعبير عن اليأس ، فكان إضرابه وثورته ، وإن قتل الشعور بالقوة غير ممكن ، وسيظلّ هذا الشعور قائماً ومصدرَ اضطراب وإقلاق حتى تزول العوامل التى ولدته ، وإن إيقاف الهجرة هو الحلّ الوحيد الشريف للخروج من هذا المأزق » ، كما احتجت المذكرة على سياسة العنف التى تسلكها الحكومة ، وقدم موظفو الدرجة الثانية وقضاة المحاكم الشرعية مذكرتين قويتين .

وقد حدا اشتداد الثورة وتنظيمها الحكومة البريطانية على استقدام نجدات عسكرية جديدة كبيرة وأن تعهد بقيادتها إلى أحد كبار قادتها وهو اللفتننت جنرال دل ، مدير العمليات والاستخبارات العسكرية فى وزارة الحربية البريطانية ، وقد قدرت الحملة التى قادها لإخماد الثورة بعشرين ألف جندىّ عدا قوات البوليس البريطانى والفلسطينى الذين لا يقلّ عددهم عن الجنود .

وساطة الملوك :

ولكن ما كان هذا التنكيل والقمع وتلك الصرامة وما تكبدته الأمة من جراء الإضراب المستمرّ لينهى الثورة والإضراب ، لولا أن وردت برقية من الملك السعودى إلى اللجنة العليا يقول فيها إن الحكومة الإنكليزية وافقت على أن يوجه ملوك العرب وأمراؤهم نداء يدعون فيه العرب الفلسطينيين إلى وقف الإضراب وإلى السكون مبدية استعدادها للنظر فى مقترحاتهم فى مصلحة العرب بالنظر اللائق بها ، فاستشارت اللجنة العليا وفود اللجان القومية التى فوضت الأمر إليها ، فأجابت باستعداد الأمة لتلقى النداء إذا كان الملوك والأمراء مطمئنين إلى حسن العاقبة ، وحينئذ وردت نداءات اتفق على نصّها الواحد الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، والملك غازى ملك العراق ، والإمام يحيى ملك اليمن ، والأمير عبد الله أمير شرقى الأردن ، وهذا هو نصها الحرفىّ :

« إلى أبنائنا عرب فلسطين :

« لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة فى فلسطين ، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبدالله ندعوكم للإخلاد للسكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل ، وثقوا بأننا سنواصل السعى فى سبيل مساعدتكم » .

وتف الإضراب والثورة :

أذاعت اللجنة العربية هذا البيان فى ١١ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦ مع بيان أعلنت فيه أنها قررت بالإجماع ، وبعد استشارة مندوبى اللجان القومية وموافقتهم ، تلبية نداء أصحاب الجلالة الملوك وسمو الأمير عبد الله « وأن تدعو الأمة العربية الكريمة فى فلسطين إلى الإخلاد إلى السكينة وإنهاء الإضراب والاضطرابات ابتداء من يوم الاثنين الموافق ١٢ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦ ، وأن يبكر أفراد الأمة فى صباح ذلك اليوم إلى معابدهم لإقامة الصلاة على أرواح الشهداء والشكر لله تعالى على ما ألهم من صبر وجلد ، ثم يخرجون من المعابد لفتح مخازنهم وحوانيتهم ومزاولة أعمالهم المعتادة » .

ففى ذلك اليوم جرى الاحتفال بإنهاء الإضراب والثورة وعاد الناس إلى مزاولة أعمالهم ، فهذا الإضراب العظيم الذى امتدّ ستة أشهر إلا أسبوعاً لم يعرف التاريخ له مثيلاً .

توقف الإضراب والثورة ، وبات الشعب العربى ينتظر ما ستسفر عنه مساعى الوساطة مع بريطانيا ، ولكن قطع على العرب تفاؤلهم تصريح أدلى به وزير المستعمرات فى ٥ من نوفمبر فى مجلس العموم وقبل سفر اللجنة الملكية قال فيه : « إن وقف الهجرة فى أثناء تحقيق اللجنة الملكية لا تسوغه أسباب اقتصادية ولا غيرها ، وإنما يعرقل مهمة اللجنة وفيه استباق لما ستقرره اللجنة التى ستهتمّ بمعالجة مشكلة الهجرة ، ولذلك وبناء على ما وَصَّى به المندوب السامى ، حدد جدول الهجرة للعمال للستة أشهر التى تبتدئ بأول أكتوبر بألف وثمانمئة شهادة ، وذلك غير أصناف الهجرة الأولى التى تستمرّ وفقاً للقانون » .

وقد أدى هذا التصريح إلى مبادرة اللجنة العليا فى اليوم التالى إلى إعلان مقاطعة اللجنة مقاطعة تامة .

إحصاءات رسمية :

وزعمت السلطات تخفيفاً لخسائرها أن عدد القتلى من قواتها نحو خمسة وأربعين وجرحاها نحو ٢٦٠ ، وأن قتلى اليهود ٨٠ وجرحاهم نحو ٣٠٠ ، وأن من اتصلت بها أسماؤهم من العرب القتلى فى المستشفيات ٢٠٠ والجرحى ٨١٠ ، وأما المصادر العربية فتقدر عدد الشهداء بألف شهيد كما بلغ عدد الذين زجوا فى السجون والمعتقلات بثلاثة آلاف عربى .

مزايا ثورة ١٩٣٦ :

امتازت هذه الثورة من سابقاتها بكونها موجهة أولاً ضد الانتداب البريطانى وبكونها عنيفة شديدة ، وباستمرارها ، وبشمولها جميع طبقات الأمة ، وباشتراك العرب غير الفلسطينيين فيها اشتراكاً فعلياً عن طريق التطوع وإمداد المجاهدين بالعتاد والسلاح ، واشتراك حكوماتهم بالتدخل السياسى حتى أصبحت القضية الفلسطينية قضية عربية عامة من الناحية العملية .

١٣

تقرير اللجنة الملكية

التقسيم وموقف العرب منه

وصلت اللجنة الملكية إلى فلسطين فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وقاطع العرب حتى حفلة استقبالها ، وباشرت عملها بالاستماع إلى شهادات رؤساء الدوائر الحكومية ثم شهادات زعماء اليهود وممثلى هيئاتهم ، ومما ورد فى شهادة جابوتنسكى رئيس حزب الإصلاح : « أن شرقى الأردن من مُتَمِّمَات فلسطين وأن اليهود يطالبون به كما يطالبون بفلسطين لتكون مملكتهم » .

الاتصال باللجنة :

ثم ظهر أن حكومات العراق والسعودية وشرقى الأردن ترى أن يتصل عرب فلسطين باللجنة لئلا تضيع عليهم فرصة بسط قضيتهم أمامها ، فأوفدت اللجنة العربية العليا وفداً إلى العراق والسعودية للتفاهم حول الأمر ، ثم عاد يحمل من الملكين ابن السعود وغازى كتابين جاء فيهما : « رأينا أن المصلحة تقضى بالاتصال باللجنة الملكية والإدلاء إليها بمطالبكم العادلة ، لأن ذلك أضمن لحقوقكم وأدعى لمساعدة أصدقائكم فى حسن الدفاع عنكم » ، وقد أذاعت اللجنة العربية العليا فى ٦ من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ بياناً قالت فيه إنه لا يسعها إلا أن تستجيب للطلب السامى فقررت الاتصال باللجنة الملكية وبسط القضية أمامها .

قدمت اللجنة العليا إلى اللجنة الملكية مذكرة مفصلة عن قضية فلسطين كررت فيها مطالب العرب وهى : وقف الهجرة وانتقال الأراضى إلى اليهود وإنهاء الانتداب وعقد معاهدة تقوم بموجبها حكومة دستورية مستقلة ، وسمعت اللجنة شهادات زعماء العرب حول محاباة الإنكليز لليهود وإهمالهم تواصى اللجان والخبراء ، وما تعرض له العرب من خطر يهدد كيانهم حتى نزلت نسبة العرب من ٩٣ فى المئة إلى ٧٠ ، وما تكبدوه بسبب سياسة الحكومة ومشاكل الهجرة والأراضى والعمال والتعليم وأسلوب الحكم الاستعمارى المباشر ، وطافت اللجنة فى البلاد ثم عادت لتضع تقريرها .

تقرير اللجنة الملكية :

قدمت اللجنة الملكية تقريرها فأعلنته الحكومة البريطانية فى ٧ من تموز سنة ١٩٣٧ مرفقاً ببيان عن سياستها استناداً إلى ذلك التقرير ونتيجةً له ، وهذه هى خلاصة التقرير :

أسباب الاضطرابات :

لقد كانت الأسباب الأساسية لاضطرابات ١٩٣٦ : (١) رغبة العرب فى نيل الاستقلال القومى ، (٢) كرههم لإنشاء الوطن القومى اليهودى وتخوفهم منه ، وهو كره تجاوز فلسطين إلى البلاد العربية الأخرى وكان من آثاره أن قامت مظاهرات عدائية فى القاهرة وبغداد وغيرهما ، وهذان السببان ذاتهما سبّبا الاضطرابات التى وقعت فى ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ، وهناك عوامل ثانوية أخرى ساعدت على نشوب الاضطرابات أهمها :

١ — انتشار الروح القومية خارج فلسطين ، فقد ظفر العراق باستقلاله ، وإلى مدى أقلّ منه شرقى الأردن ، ثم مصر ، وأخيراً سورية ولبنان ،

و ٢ - ازدياد الهجرة اليهودية منذ سنة ١٩٣٣ ، و ٣ - الفرصة المتاحة لليهود، دون العرب ، للتأثير فى الرأى العام البريطانى و ٤ - عدم ثقة العرب بإخلاص الحكومة البريطانية ، وعدم قدرتها ، إن لم نقل عدم إرادتها ، أن تنفذ وعودها ، و ٥ - فزع العرب من استمرار شراء الأراضى من قبل اليهود، و ٦ - عدم وضوح المقاصد النهائية التى ترمى إليها الدولة المنتدبة .

وتحدث التقرير عن الروح القومية وشدتها لدى العرب واليهود واتساع شقة الخلاف بين العنصرين اتساعاً سيستمر ازدياداً فيما لو ظلّ الانتداب الحالى معمولاً به ، « وهذه شهادات زعماء الفريقين متضادة لا تترك أملاً فى إمكان التوفيق بين وجهتى نظرهما ، فالحلّ الوحيد فى نظر العرب هو تأليف حكومة عربية مستقلة حالاً وأن يترك لهذه الحكومة أمر معاملة الأربعمئة ألف يهودى الموجودين فى البلاد على الوجه الذى تستصوبه ، ولن تزيد الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية فى أية ناحية من أنحاء العالم فيما إذا سلم الآن أمر الوطن القومى إلى الحكم العربى ، والحلّ فى نظر اليهود ألاّ يوضع قيد على الهجرة حتى يصير اليهود أكثرية فى فلسطين مع مرور الزمن ، وهذه سياسة لا يمكن تنفيذها إلا باستعمال القوة على الدوام » .

وتطرق التقرير إلى الإدارة فأشار بعدم التردد فى الاستغناء عن خدمات الموظفين الذين يرتاب فى إخلاصهم والاستمرار على الاستعانة بموظفى المستعمرات الإنكليز ، على ألا تقل مدة خدمتهم عن سبع سنوات .

وبحث التقرير فى أمر الوكالة اليهودية التى تتدخل فى جميع فروع الإدارة فتؤلف حكومة موازية لحكومة الدولة المنتدبة موازاة تزيد فى حدة خصومة العرب.

وحمل التقرير اللجنة العربية العليا ورئيسها مفتى القدس مسؤولية مواصلة الإضراب إلى درجة كبيرة .

وبحث فى الأمن العام وكيف ارتفعت نفقاته ارتفاعاً هائلا بسبب

الاضطرابات ، وأشار بتدابير جديدة وألح على ضرورة تشديد العقوبات وجمع الغرامات وإقامة قوة من البوليس التأهيبى فى القرية أو المدينة على نفقة أهلها إلى أن تدفع الغرامة ، كما أشار بعدم كفاية العقوبات المنصوص عليها فى قانون المطبوعات .

ثم قال : « على أن الأثر الفورىّ لهذه التدابير سيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقروناً بردّ فعل قد يتخطى أثره فلسطين ويجاوزها إلى ما هو أبعد منها بكثير » .

الأراضى :

وعالج التقرير موضوعى الأراضى والهجرة فأشار إلى أن الأرض التى يمتلكها اليهود قد ارتفعت مساحتها من ٨٤٤ ألف دونم فى سنة ١٩٢٥ إلى ١,٣٣٢,٠٠٠ دونم فى سنة ١٩٣٦ ، ورأى وجوب تخويل المندوب السامى سلطة منع انتقال الأراضى إلى اليهود فى أى منطقة معينة وإذا جرى البيع وجب المحافظة على حقوق المستأجرين والمزارعين العرب ، وألاّ يسمح بتسرب الأراضى فى حوزة اليهود ، إلا حيثما يمكن إبدال الزراعة الكثيفة من الزراعة الواسعة .

الهجرة :

أما الهجرة فإن مبدأ الاستيعاب الاقتصادى الذى يجعل مقدار الهجرة موقوفاً على قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين هو مبدأ غير ما ثم فى الوقت الحاضر ، فلا بدّ من أن يحسب للعوامل السياسية والاجتماعية والنفسية حسابها فى هذا الشأن ، ويرى التقرير أن يوضع أعلى حدّ سياسىّ للهجرة اليهودية يحدد باثنى عشر ألف مهاجر فى السنة للسنوات الخمس المقبلة على أن يخضع إدخالهم لمقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، وبعد ما

أوصت اللجنة برقابة الهجرة قالت : « والحكومة المنتدبة قد قامت بتمام القيام بتنفيذ الالتزام المترتب عليها لتسهيل إنشاء وطن قوميّ للشعب اليهوديّ فى فلسطين كما يشهد بذلك وجود ٤٠٠ ألف يهوديّ فيها ، ولكن حياة الوطن الاقتصادية تعتمد إلى حدّ بعيد على دوام الهجرة ، ووضع القيود عليها لا يحلّ مشكلة فلسطين ، لأن العرب يرون أن الوطن القومى فى حالته الحاضرة حاجز دون تحقيق أمانيهم القومية فى الاستقلال» ، وتحدث التقرير عن استحالة موافقة العرب فى شرقى الأردن على توسيع الوطن القومى إليه ، وتطرق إلى الشؤون المسيحية ومما قاله : « أما فى المسائل السياسية فقد ربط المسيحيون مقدراتهم بمقدرات إخوانهم المسلمين » ، وانتقل إلى الحكم الذاتىّ فقال : « إن اللجنة تسلم بأن عرب فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كعرب العراق أو سورية ، ثم إن يهود فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كأىّ شعب أوربى ، ولكن منح الحكم الذاتى لكليهما أمر غير عملىّ ، لأنه لا يمكن تسوية النزاع بين العرب واليهود ، ولو أمكن لتمّ إعلان استقلال فلسطين كوحدة غير مجزأة » ، وأما المجلس التشريعى فاللجنة « لا توصى بمحاولة جديدة لتأليفه من جديد ، وترحب بتوسيع المجلس الاستشارىّ بإضافة أعضاء غير موظفين إليه » .

التقسيم :

ثم قالت : « إن جميع التواصى التى تقدمت بها لن تزيل الظلامات ولن تمنع تكررها ، وإنها لن تحلّ المشكلة ، ولكنها أفضل المسكنات لداء فلسطين المتأصل إلى درجة حملت اللجنة على الجزم فى الاعتقاد بأن الأمل الوحيد فى شفائه لا يأتى إلا عن طريق إجراء عملية جراحية ، وقد ثبت مع الزمن أن الالتزامات التى تعهدت بها الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود غير قابلة

للتوفيق ولا أمل فى ذلك فى المستقبل ، وتوطيد السلام فى فلسطين فى ظل الانتداب لا يمكن إلا باللجوء إلى القمع ، والقمع لن يحلّ المشكلة ، بل يؤدى إلى تفاقم الشحناء ، ولن يساعد على إنشاء دولة واحدة فى فلسطين تحكم ذاتها بذاتها ، فلا بدّ من طريقة أخرى ، وهذه هى التقسيم .

« ومصاعب التقسيم مما يمكن التغلب عليه ، وهو سبيل السلام فى النهاية ، فلا يتيحه مشروع آخر ، وترى اللجنة إنهاء أجل الانتداب على فلسطين على أساس التقسيم وإبدال نظام معاهدات منه على غرار ما جرى فى العراق وسورية [1] وذلك مع دولتين إحداهما عربية تضمّ شرقى الأردن مع القسم العربى الفلسطينى الذى حددته اللجنة ، وثانيتهما دولة يهودية فى القسم الفلسطينى الذى ارتأت اللجنة أن يكون لليهود ، وذلك على أن تتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الأقليات فى الدولتين ، وأن تلحق بهما مواثيق عسكرية حول إقامة القوات البحرية والعسكرية والجوية والمحافظة على الموانئ والطرق والسكك الحديدية وأنابيب البترول .

« وعدا الدولتين لا بدّ من منطقة ثالثة تشمل القدس وبيت لحم ، وتمتد حدودها من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم ، وييسر لها الاتصال بالبحر بواسطة ممرّ يمتدّ من القدس إلى يافا شاملاً مدينتى اللد والرملة ، وهذه المنطقة تظلّ تحت الانتداب على ألا يسرى عليها تصريح بلفور ، وتكون اللغة الإنكليزية اللغة الرسمية الوحيدة فيها ، ويجب أن يشمل هذا الانتداب الناصرة وشواطئ بحيرة طبرية لقداستهما » .

---

(١) كانت سورية قد ارتبطت فى ذلك الحين فى معاهدة مع فرنسة ، ثم لم تلبث فرنسة أن نقضتها وعاد الحكم الفرنسى حتى تم إجلاء الفرنسيين عنها سنة ١٩٤٦ من غير قيد أو شرط .

الحدود :

أما حدود الدولتين فقد اقترحت اللجنة خطًّا تقريبيًّا مع التوصية بتعيين لجنة حدود لتخطيطها بصورة قاطعة ، وبموجب تخطيط اللجنة تشمل الدولة اليهودية جميع ألوية حيفا والجليل (بما فيها صفد وعكا) وجميع السهل الساحلى من أسدود إلى الشمال (بما فيه سهل شارون ومرج ابن عامر) على أن توضع مدن طبرية وصفد وحيفا وعكا تحت إدارة الدولة المنتدبة مؤقتاً قبل إلحاقها بالدولة اليهودية ، وأما الدولة العربية فتشمل عدا شرقى الأردن مناطق غزة وبئر السبع وصحراء النقب والخليل ونابلس والقسم الشرقى من مناطق طولكرم وجنين وبيسان وبلدة يافا (١).

ويجب أن تشمل المعاهدة اليهودية نصًّا يضمن حرية نقل البضائع (فى الاستيداع) بين الدولة العربية وحيفا ، ويجب أن تشمل المعاهدة العربية نصًّا يضمن حرية نقل البضائع (فى الاستيداع) فى السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية ، وتترك منطقة خاصة على ساحل خليج العقبة تحت إدارة الدولة المنتدبة .

ويشمل نظام المعاهدات المقترح عقد ميثاق تجارىّ يرمى إلى تقرير تعريفة جمركية مشتركة على أكبر عدد ممكن من أصناف البضائع وتسهيل حرية تبادل بين بضائع المناطق الثلاث بقدر المستطاع .

واقترح فى مقابل ما يخسره العرب من البلاد التى يعتبرونها بلادهم ، ولأن مساحة الدولة اليهودية أوسع من مساحة ما يمتلكه اليهود الآن من أراض ، أن تدفع الدولة اليهودية إعانة مالية إلى الدولة العربية عند ما ينفذ التقسيم ، كما يجب أن يطالب من البرلمان الإنكليزى أن يوافق على دفع منحة إلى الدولة العربية قدرها مليونا جنيه بسبب تأخر أحوال شرقى الأردن المالية وما يأخذه

(١) انظر إلى الخريطة — ٣

سنويًّا من إعانات من بريطانيا ، ومن الواجب أن يشرع فى تبادل السكان والأراضى بين الدولتين .

ومن إحصاء سكان ومساحة الدولتين يتبين أن الدولة اليهودية المقترحة يسكنها نحو (٣٢٥) ألف عربى يمتلكون ثلاثة ملايين وربع دونم فى مقابل (٣٠٠) ألف يهودى يمتلكون مليونًا وربع المليون دونم على حين يبلغ اليهود فى القسم العربى ١٢٥٠ يهودى فقط .

دور الانتقال :

وبما أنه لا بدّ من فترة انتقال قبل أن ينفذ النظام الجديد فإن اللجنة توصى فى دور الانتقال بمنع شراء الأراضى من قبل اليهود فى المنطقة العربية ومنع شراء الأراضى من قبل العرب فى المنطقة اليهودية ، وكذلك لا يسمح بهجرة اليهود إلى المنطقة العربية ، أما فى المنطقة اليهودية فيقرر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية فيها ، هذا ويعمل فى أثناء فترة الانتقال بالتواصى الثانوية التى أشرنا إليها .

بيان الحكومة :

أما بيان الحكومة البريطانية فى ٧ من تموز (يوليه) ١٩٣٧ الذى نشرته مع تقرير اللجنة فينص على : « أن حكومة جلالته على اتفاق مع اللجنة الملكية فيما أوردته من الاستدلالات وانتهت إليه من الآراء وأنها ، بعد اختبارات سبعة عشر عاماً وتجاربها العديدة ، مسوقة إلى الاستنتاج بأن هنالك تعارضاً غيرَ قابل للتوفيق بين أمانى العرب وأمانى اليهود فى فلسطين ، وأن هذه الأمانى لا يمكن بلوغها بموجب شروط الانتداب الحاضر ، وأن مشروع التقسيم الذى أوصت به اللجنة مبينة أسسه العامة يمثل أفضل حلّ لهذه المعضلة المستعصية

وأدعى الحلول إلى الأمل فى النجاح ، وحكومة جلالته تنوى القيام بما يلزم من الإجراءات لتنفيذ مشروع التقسيم ، وتأمل جداً أن يظفر بقسط فعال من الموافقة عليه من لدن الجماعات التى يخصها الأمر . ، وستتخذ الحكومة مؤقتاً ، فى أثناء تقارير تفاصيل المشروع ، إجراءات لمنع المعاملات فى الأراضى التى قد تمس المشروع بسوء وترى أن يسمح بهجرة ثمانية آلاف يهودى خلال ثمانية أشهر من آب سنة ١٩٣٧ إلى آذار سنة ١٩٣٨ مع رعاية مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين » .

تفنيد التقرير :

إن التقرير يجعل التقسيم حلا للقضية ، والتقسيم يؤدى إلى قيام دولة يهودية ، وهذا ما لا يرضى عنه العرب ويقاومونه .

والتقرير يعين الحصة التى منحها لليهود تعييناً مخالفاً للحق والإنصاف وتأباه الأخلاق ، وهو أكثر ظلماً من الحال التى ثار العرب عليها ، ففى الدولة اليهودية المقترحة يسكن ٣٢٥ ألف عربى و ٣٠٠ ألف يهودى ، فاعجبْ لدولة يهودية كثرة سكانها من العرب . . . بل إن سكان العرب فى منطقة عكا وطبرية وحيفا وصفد التى أدخلت إلى الدولة اليهودية يبلغون ثلاثة أضعاف سكان اليهود ويملكون من الأراضى أربعة أضعاف ما يملكه اليهود ، والأراضى الصالحة للزراعة فى الدولة اليهودية أربعة ملايين ونصف مليون دونم لا يملك اليهود منها سوى ١,٢٥٠,٠٠٠ دونم ، فتكون اللجنة قد أهدتهم ٣,٢٥٠,٠٠٠ دونم صالحة للزراعة يملكها العرب .

وأدهش وأسخف ما فى التقرير اقتراح اللجنة تبادل السكان بين الدولتين ، وهذا يعنى أن يجرى التبادل بين ٣٢٥ ألف عربى فى الدولة اليهودية وبين ١,٢٥٠ يهودى فقط فى الدولة العربية ! . . .

وأما حصة منطقة الانتداب الدائم فقد زعم التقرير أنه استند فى تخطيطها إلى الاعتبارات الدينية ثم الاقتصادية ، والواقعُ أنه استند إلى الاعتبارات الاستعمارية العسكرية ، فمطار اللد والرملة والمحطة الرئيسية لسكك الحديد حيث تلتقى خطوطها من مصر وحيفا والقدس ويافا جعلت فى منطقة الانتداب الدائم ولا علاقة لها بالأماكن المقدسة ، والعقبة ، وأهميتها فى السيطرة على البحر الأحمر لا تخفى ، جعلت فى المنطقة الانتدابية ، مع أنه لا علاقة لها بالأماكن المقدسة ، وأما مدينة يافا ، فقد فصلت جغرافياً عن الدولة العربية فصلاً تاماً .

ومن أدهش نصائح اللجنة تلك التى وجهتها إلى العرب واليهود معاً بأن يضحوا ويقبلوا هذه التسوية ، ومعنى هذا أنها تطالب العرب بتضحية حقيقية مادية ضخمة ، وهى التنزل عن وطنهم وترك ما يملكونه وما بذلوا ويبذلون دماءهم فى سبيل الاحتفاظ به ، كما تطالب الصهيونية بتضحية وهمية . . . هى التضحية بشىء لا يملكونه ولا حقّ لهم فيه ولكنهم طامعون فى اغتصابه .

موقف الأمة العربية :

لم يكد ينشر تقرير اللجنة الملكية وبيان الحكومة حتى عمّ البلاد استياء عظيم وأصيبت بخيبة أمل مرة ، وبادرت اللجنة العليا إلى إرسال مذكرة شديدة إلى الحكومة البريطانية وإلى لجنة الانتدابات الدائمة فى جنيف فندت فيها قرار التقسيم واستنكرته وطالبت بالاعتراف بحق العرب فى الاستقلال التامّ فى وطنهم والعدول عن تجربة الوطن القوميّ اليهودىّ وإلغاء الانتداب البريطانىّ وأن تبدل منه معاهدة شبيهة بمعاهدات العراق ومصر وسورية ، ووقف الهجرة وبيع الأرض فوراً ريثما تجرى المفاوضات ويتمّ عقد المعاهدة .

وتصاعدت أصوات الاستنكار فى سائر الأقطار العربية ، وأبرق رئيس وزراء العراق ببرقية إلى فلسطين أعلن فيها رفض حكومته للتقسيم وعزمها على

مقاومته ، كما أعلنت الحكومة المصرية موقفها فى تأييد عرب فلسطين ورفضها للتقسيم ، وأعلن ملكا اليمن والسعودية استنكارهما للتقسيم ، كما ندد به رئيس وزراء سورية باسم حكومته ، وسارت التظاهرات الاستنكارية فى البلدان العربية ورافقها إضراب فى معظمها .

وتظاهر مسلمو الهند ساخطين على التقسيم .

وظهرت بين العرب فى فلسطين روح التصميم والعزم على مقاومة التقسيم ، ووقعت فى أواخر أغسطس اشتباكات بين العرب والقوات البريطانية وقع فيها كثيرون من القتلى والجرحى ، فعادت السلطات إلى الاعتقال والقمع ، وأخذ الجو ينذر باستئناف الثورة مما حمل الحكومة البريطانية على تعيين أحد كبار قوادها ، الجنرال ويفل ، قائداً للقوات الإنكليزية فى فلسطين .

موقف اليهود :

أما اليهود فقد اختلف رأيهم ، فمن محبذ راض إلى طامع فى المزيد غير راض ، إلى متوجس خيفةً على مصير الدولة اليهودية ، ولكن المؤتمر الصهيونيّ المنعقد فى زوريخ فى أغسطس صرح بأن مشروع التقسيم الذى تقدمت به اللجنة الملكية غير مقبول ، وهو يخول اللجنة التنفيذية الصهيونية سلطة مفاوضة الحكومة البريطانية للتحقق من الشروط التى تعرضها حكومة جلالته لإنشاء الدولة اليهودية المقترحة .

مؤتمر بلودان :

ودعت لجنة الدفاع عن فلسطين فى سورية إلى مؤتمر عربى عامّ ، عقد فى ٨ من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ فى بلودان (المصيف السورى) حضرته وفود من مصر والعراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين ، وفوض أحرار المغرب من

ينوب عنهم لاستحالة السماح لهم بالشخوص إليه، واتخذت فيه قرارات تعلن: (١) أن فلسطين جزء لا ينفصل عن الوطن العربى ، (٢) رفض ومقاومة تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها ، (٣) الإصرار على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربى استقلاله وسيادته ، وأن تكون حكومته دستورية فيها للأقليات ما للأكثرية من الحقوق وفقاً للمبادئ الدستورية العامة ، (٤) تأييد طلب وقف الهجرة عاجلاً وإصدار تشريع يمنع انتقال الأراضى من العرب إلى اليهود .

فى عصبة الأمم :

وفى ١٤ من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ تولى وزير الخارجية البريطانية ، المستر إيدن عرض سياسة حكومته فى مجلس عصبة الأمم معلنا باسمها أنها قبلت مقترحات اللجنة الملكية وأنها مستعدة لإرسال لجنة فنية خاصة إلى فلسطين لوضع خطة مفصلة لمشروع التقسيم وتخطيط الحدود ، وفى الاجتماع ذاته وكد وزير خارجية مصر اهتمام مصر حكومة وشعباً بمسألة فلسطين إلى أقصى حدّ بسبب ما يربطها بفلسطين وأهلها من روابط الجوار والتاريخ واللغة والدين والحضارة ، وفند مشروع التقسيم وبرهن على أنه ينافى حقوق العرب الطبيعية ، « ويستحيل » أن يوافقوا على إلغاء سيادتهم عن قسم من بلادهم التى يقطنونها منذ «قرون عديدة » ، وأنذر بتفجر عواطف الحقد والعداء بشدة عظيمة يوم تقوم الدولة اليهودية ، وطالب بحلّ مشكلة فلسطين على أساس قيام دولة مستقلة مع المحافظة على حقوق اليهود المقيمين بها ، وتبعه وزير خارجية العراق سائلاً : إذا كانت أوربا تريد أن تكافئ اليهود على خدماتهم فلماذا لا تمنحهم ولاية أو ولايتين منها ، بل تتطلع إلى ملك آخرين فى آسيا ؟ وأعلن « أن العراق لن يتوانى فى استنكار السياسة البريطانية والتوسل

بكلّ وسيلة للدفاع عن إخواننا الذين يراد إنزال الظلم فيهم بلا مبرر » ، وأيد بيان مصر فى استنكار التقسيم ، وقد قرر المجلس تكليف بريطانيا بمتابعة دراسة مشكلة فلسطين مع حصر انتباهها فى حلّ ينطوى على تقسيم البلاد ، وهو يؤجل النظر فى جوهر المسألة حتى يصبح فى وضع يمكنه من معالجتها فى مجموعها محتفظاً حتى ذلك الوقت كلّ الاحتفاظ برأيه وقراره فيها .

١٤
الثورة الكبرى ضد التقسيم

اشتعال الثورة :

فى ٢٦ من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ أطلقت النار على حاكم لواء الجليل الإنكليزى، المستر أندروز، فقتل هو وحارسه البوليس البريطانى، فقامت قيامة السلطات وشرعت فى حركة تنكيل عنيف وبطش شديد ، إذ اعتقلت من استطاعت القبض عليهم من أركان الحركة الوطنية وأعضاء اللجان القومية وقضاة الشرع ، وحلت اللجنة العربية العليا واللجان القومية كلها ، واعتبرت كلها غير مشروعة، وعزلت رئيس المجلس الإسلامى الأعلى من منصبه، وأبعدت إلى سيشل من وقع بيدها من أعضاء اللجنة العليا وبعض زعماء الحركة، أما من استطاع الاختفاء والخروج سرًّا من البلاد فحظرت عليه العودة إليها .

أضربت البلاد ، ثم أخذت بوادر الثورة تبدو على شكل تدمير للمخافر العسكرية والبوليس وتفجير أنابيب البترول وتقطيع الأسلاك التلفونية والسكك الحديدية ونسف القطارات والجسور، ثم أخذت شكل الثورة القوية حين انبثت العصابات فى أنحاء البلاد، واتسعت المعارك حتى كانت تمتد أحياناً عشرين كيلومتراً ، وأبدى فيها المجاهدون من البسالة والبراعة ما وصفهم بلاغ رسمى معه بأنهم « اختفوا كإبرة فى كيس من القش » ، وفى الإحصاءات الرسمية أن قتلى السلطة فى الأشهر الثلاثة الأخيرة لسنة ١٩٣٧ نحو مئة عدا أضعافهم من الجرحى، وقد عينت السلطات خمسة آلاف بوليس لحماية المستعمرات من الهجمات التى أخذت تتوالى عليها .

لجنة التقسيم :

فى غمرة هذه الحوادث المتصاعدة شدة ، وفى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧ ، أذيع بيان الخطة السياسية لبريطانيا فى فلسطين على شكل رسالة من وزير المستعمرات إلى المندوب السامى فى فلسطين وفيه «بالنظر إلى الاهتمام الذى أبداه الرأى العام فى انتظار تواصى مشروع التقسيم التجريبى فى تقرير اللجنة الملكية أودّ أن أبين بجلاء أن حكومة جلالته غير مقيدة بوجه من الوجوه بالموافقة على ذلك المشروع ، وأنها بصورة خاصة لم تقبل اقتراح اللجنة القائل بوجوب اللجوء فى النهاية إلى نقل العرب إجباريـّا من المنطقة اليهودية إلى العربية» ، وأذيع كذلك نبأ تأليف لجنة فنية تنظر بعين الاعتبار إلى بيانات سائر الجماعات فى فلسطين وشرقى الأردن وتدرس مشروع التقسيم المقترح من قبل اللجنة الملكية وتخويلها الحرية فى اقتراح تعديلات عليه والتوصية بحدود فاصلة بين المنطقتين العربية واليهودية المقترحتين وحدود المناطق الواجب الاحتفاظ بها دائماً أو مؤقتاً تحت الانتداب البريطانىّ ، من شأنها أن تنطوى على أمل معقول فى إقامة دولة عربية ودولة يهودية تستطيع كلّ منهما فى النهاية أن تسدّ نفقاتها بذاتها مع توفر أسباب الطمأنينة وألا تستوجب إلا إدخال أقلّ عدد ممكن من العرب والمشاريع العربية إلى المنطقة اليهودية والعكس بالعكس ، وأن تبحث فى المسائل الاقتصادية والمالية التى ينطوى عليها التقسيم ، وإذا أسفرت أعمال اللجنة عن مشروع عادل وعملى للتقسيم فإن الحكومة البريطانية تحيله إلى مجلس عصبة الأمم للنظر فيه .

ولكن هذه اللجنة لم تقدم إلى فلسطين فوراً ، إذ تريثت لعلّ الثورة فى فلسطين تقف وتهدأ الحال ، ولكن الثورة ازدادت سعيراً ، فلم تقدم اللجنة إلى فلسطين إلا بعد أربعة أشهر ، أى فى أواخر نيسان ، حين يئست من إمكان إخماد الثورة .

التنكيل والبطش :

وبذلت السلطات فوق الجهد للقضاء على الثورة ، ولكن على غير جدوى ، وقد استمرت الإمدادات العسكرية تقدم من مصر وإنكلترا على فلسطين حتى أنافت القوات التى أنيطت بها مقاومة الثورة على خمسين ألف جندىّ وبوليس وخول قانون الطوارئ المحاكم العسكرية الحكم بالموت على كلّ من أطلق رصاصة ولو لم تصب ، بل على كلّ من حمل رصاصة أو قطعة من سلاح أو مفرقعة حتى بلغ عدد الذين أعدموا شنقاً فى سجن عكا ١٤٨ شهيد[١] وقد كان فى مقدمتهم الشيخ فرحان السعدى الذى كان فى الثمانين من عمره ، فقد شنقه الإنكليز فى سجن عكا فى رمضان وهو صائم ، وقد بلغ عدد المحكوم عليهم بالسجن المديد أكثر من ألفين من الشيوخ والشباب والنساء ، وما أكثر ما كانت تعمد السلطات العسكرية إلى هدم الدور انتقاماً حتى نسفت أكثر من خمسة آلاف بيت ، وكان يرافق ذلك تعذيب فظيع من كىّ الأجسام إلى تقليع الأظافر وهبر اللحوم وحرق اللحى والشوارب ، وتسليط الكلاب الجائعة لنهش لحوم الأحرار ، وبلغ عدد من اعتقل لمدد مختلفة نحو خمسين ألفاً ، وفرضت غرامات تأديبية باهظة كانت تحصل بأقسى وسائل العنف ، وقد أقامت السلطات مخافر فى القرى والمدن على نفقة السكان ، ولكنها كانت عرضة لهجمات الثوار وتدميرهم .

وما أكثر ما كانت القوة البريطانية تأتى قرية يشتبه أنها آوت ثواراً فتجمع رجالها فى العراء ثم ينتقى الضابط البريطانى منهم عدة شباب ويطلق عليهم النار على مشهد من سكان القرية العزل ، وقد جاوز عدد الشهداء ثلاثة آلاف

---

(١) صرح وزير المستعمرات كريتش جونز أن المحاكم العسكرية البريطانية حكمت على ١٤٨ عربى بالإعدام لحيازتهم أسلحة أو ذخيرة .

كما جاوز عدد الجرحى سبعة آلاف ، وبسبب تشريد الزعماء واعتقالهم أصبحت سورية ولبنان نقطتي الارتكاز للحركة ، كما كانتا مع شرقي الأردن مصادر رئيسية للتموين بالسلاح والمال والمتطوعين .

وكانت السلطات قد استقدمت اختصاصيين لمكافحة الإرهاب وللحيلولة دون هذه الاتصالات ، فأشار أحدهم ، وهو السر تشارلز تيغارت ، بفكرة سدّ حدود لبنان وسورية وشرقي الأردن بسور من الأسلاك الشائكة وسلسلة من القلاع المحصنة تقوم على امتداده ، وبادرت السلطات إلى إنشائه على طول ثمانين كيلومتراً على حدود سورية ولبنان وأربعين كيلومتراً على حدود شرقي الأردن في عرض وارتفاع ثلاثة أمتار ، ووضعت على طوله ، في مسافات متقاربة ، مصائد من الألغام ، وكلف المشروع نصف مليون جنيه ، ولكن الثوار والوا مهاجمته وتخريبه في أماكن عديدة وفتحوا من الثغرات فيه ما جعله عديم الجدوى .

وما كانت جميع التدابير التنكيلية لتخفف من حدة الثورة ، فالمعارك ظلت مشبوبة اللظى يرافقها تدمير في طرق المواصلات حتى بلغ التخريب مرةً في طرق السكة الحديدية ستين كيلومتراً طولاً ، وبلغ ما انساب على الأرض في شهرين من زيوت بسبب تفجير الثوار لأنابيب البترول اثنين وثلاثين ألف طن فحدا هذا شركات البترول على تعميق أنابيبها في كثير من الأماكن .

سيطرة الثورة :

وأخذ الثوار يحتلون المدن وينهبون ما في مخافرها من سلاح ويدمرون المنشآت الحكومية ، فيصحّ القول إنهم سيطروا على البلاد سيطرة تامة حتى اضطرت السلطات إلى إغلاق دور البرق والبريد والمحاكم والمخافر في كثير من المدن والأقضية لعجز السلطات عن حمايتها ، وبلغ شمول الروح القومية والوطنية

مبلغاً عجزت السلطات معه عن أن تجد شاهداً عربيًّا ، بوليساً أو غير بوليس ، فى أية قضية اتهم فيها ثائر عربىّ ، وقد أعلنت عن مكافآت مجموعها عشرون ألف جنيه لمن يساعد على اعتقال المتهمين بالقيادة للثوار فلم يتقدم أحد ، وبما أن الكوفية والعقال كانتا غطاء الرأس للقرويين وللثوار فقد أخذت السلطات تختصهم بالمطاردة والتنكيل ، فأوصى قادة الثورة باتخاذ هذا الزىّ زيًّا عامًّا فنزع جميع الناس طرابيشهم وتزيوا به فاستحال على السلطات التفريق بين الثوار وغيرهم ، فأمرت السلطات أن يحمل كلّ فرد بطاقة هوية ، ولكن الثوار حظروا على الناس ذلك فلم يرْضَ أحد أن يحملها .

قدوم اللجنة :

ورأت الحكومة البريطانية عدم جدوى انتظار الهدوء ، فأوعزت إلى اللجنة الفنية للتقسيم برئاسة السر جون ود هيد بالسفر إلى فلسطين فى ٢٧ من نيسان (أبريل) ١٩٣٨ فاستقبلها العرب فى فلسطين بالإضراب العامّ والتظاهرات وقاطعوها مقاطعة تامة ، « إذ ليس فى الوطن العربى أقسام للمنح ، فمن شاء فليهب من ماله ، ومن أراد فليمنح من ملكه الخاص » كما ورد فى بيان اللجنة العليا ، وقد طافت اللجنة فى فلسطين وشرقى الأردن ، فى حراسة شديدة جدًّا والمعارك بالغة أوجها ، ومكثت بفلسطين حتى ٣ من أغسطس من دون أن يتقدم إليها أى شاهد عربىّ لتأدية الشهادة أمامها ثم عادت إلى لندن لتصدر تقريرها فى ٩ من نوفمبر ١٩٣٨ .

الثورة فى الذروة :

وفى أثناء وجود لجنة التقسيم احتلت العصابات مدينة القدس القديمة ونشطت فى مختلف الساحات فاستبدلت الحكومة البريطانية الجنرال هيننج بالجنرال ويفل فى منصب القائد العام ، ولكن تفاقم الحال استمر بعد سفر اللجنة ،

وحدث أن قدم وزير المستعمرات ، المستر ملكولم مكدونالد، إلى القدس فى آب ليذاكر المندوب والقائد العامّ فى الحال التى ازدادت عنفاً ، فرأى بنفسه قوة الثورة ، ثم عاد وأذاع فور عودته خطاباً قال فيه : « إن فلسطين أسوأ بلد فى العالم، وإن مركز المندوب والقائد أسوأ وأتعب مركز رجلين فى الإمبراطورية، وإن قمع الثورة ليس بالسهولة المظنونة » .

وأخفقت جميع التدابير الزجرية فى تخفيف حدة الثورة ، ففى ٢٠ من أغسطس احتل الثائرون مدينة الخليل، وفى ٢٤ من ذلك الشهر دخل أحد الثوار سراى الحاكم البريطانى فى جنين ، المستر موفات ، على الرغم من احتشاد قوات البوليس والحراس فيها ، وأطلق النار عليه وأرداه قتيلاً ثم خرج ناجياً بنفسه ، وفى ٩ من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨ احتل الثوار مدينة بئر السبع وأطلقوا المساجين واستولوا على مركز البوليس ، ثم انسحبوا منها ، ثم عادوا فى أواخر الشهر فدمروا عمارات الحكومة والبوليس فيها وأحرقوها وتوالت النجدات العسكرية حتى استطاعت السلطات بعد جهود احتلال القدس القديمة ثانيةً ، وفى ٥ من أكتوبر احتل الثوار مدينة طبرية وغزوا أحياءها اليهودية ، فقتل وجرح عشرات من اليهود ، عدا ما حرق ودُمر من البيوت والمنشآت الرسمية .

وقد أحصت السلطات الرسمية حوادث العنف مدة الثورة فقدرتها بنحو عشرة آلاف ، منها نحو ألف وخمسمئة ضد الجيش والبوليس ، وقدرت الإصابات من الإنكليز بمئتى قتيل وأحد عشر قتيلاً وبنحو خمسمئة جريح وقدرت إصابات اليهود فى سنتى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ بثلاثمئة وخمسين قتيلاً ونحو ستمئة جريح ، وأما العرب فعدد شهدائهم فى هذه الفترة ليس أقل من ألفين مع التحفظ فى التقدير ، لأن العرب اعتادوا أن يخفوا جثث شهدائهم عن أعين السلطات لئلا تنكل بأهليهم وبقُراهم .

الأمة العربية والثورة :

وفاق اهتمام الأمة العربية بالثورة كلّ اهتمام سابق ، وتألفت فى العواصم والمدن العربية لجان باسم لجان الدفاع عن فلسطين أخذت تمدّ الحركة الثورية بالعون المادىّ والتأييد السياسىّ ، وكانت سورية ولبنان مصدرين رئيسيين من مصادر تموين الثورة ، وكانتا ، مع شرقى الأردن ، تتجاوبان مع أحداث فلسطين اليومية بالإضراب والتظاهرات عدا النجدات المادية ، كما كان العاملون فى الثورة موضع الرعاية فيها ، وكان العراق مصدراً أساسيًّا من مصادر إمداد الثورة بالسلاح والعتاد عدا ما تجلى لدى ملكه وحكومته وشعبه من تأييد قوىّ للقضية ، حتى إن إذاعة القصر الملكىّ كانت تنشر بيانات الثورة وتعلق عليها بإيعاز من الملك غازى ، وكان للمملكة السعودية واليمن ومليكيهما مواقف تأييد قوية ، وكانت مؤازرة المغرب فى النطاق المستطاع قوية .

المؤتمر البرلمانى :

ووقفت مصر من الثورة فى فلسطين موقف الظهير ، وقد دعت لجنة برلمانية مصرية إلى مؤتمر برلمانى عربى عقد فى القاهرة فى ٧ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨ اشترك فيه ممثلون للبرلمانات العربية فى مصر والعراق وسورية ولبنان وممثلو فلسطين ومندوبون عن المغرب واليمن ووفد من الهند ، وقد أيد فلسطين فى نضالها ونادى ببطلان وعد بلفور ، واستنكر التقسيم ، وطالب بوقف الهجرة وانتقال الأراضى إلى اليهود ، كما ندد بالمظالم النازلة بعرب فلسطين ، وأوفد إلى لندن وفداً يبثُّ ظلامتهم ويدعو إلى قضيتهم .

المؤتمر النسائى :

وبدعوة من رئيسة الاتحاد النسائى المصرى (١) عقدَ أول مؤتمر نسائىّ عربىّ

---

(١) المرحومة السيدة هدى شعراوى .

فى التاريخ ، وذلك من أجل فلسطين ، وقد اشتركت فيه مندوبات عن سيدات مصر وسورية ولبنان والعراق وفلسطين والأردن ، واتخذت فيه مقررات فى تأييد قضية فلسطين ومقاومة التقسيم ودعوة إلى مظاهرة حركتها ماديًّا ومعنويًّا .

تأثر اليهود :

وقد تأثر اليهود فى فلسطين من الثورة والجو الإرهابىّ الذى خلقته فى أوساطهم والمقاطعة المحكمة تأثراً شديداً تجلى فى أزمة اقتصادية قوية كسدت معها بضائعهم وصناعاتهم وكثر عدد العاطلين من عمالهم حتى بلغت نسبتهم خلال سنة ١٩٣٨ ستين فى المئة من مجموعهم ، وقال وايزمن : « إن اليهود يقفون فى أخطر ساعة من تاريخ حركتهم » ، ولكنهم انتهزوا الفرصة فطالبوا الإنكليز بالسلاح فسلموهم نحو خمسة آلاف بندقية ، ثم نشطوا فى أعمال الغدر متجنبين القتال فكانوا يختارون أماكن ازدحام العرب كسوق الخضرة فى حيفا ويضعون فيها قنبلة مؤقتة فى سلة بيض أو صندوق خضرة ، وقد قتلت إحدى قنابلهم فى حيفا ٧٤ عربيًّا وجرحت ١٣٠ . . .

١٥

تقرير لجنة التقسيم

الثورة تحقق غرضها

خلاصة التقرير :

مهدت اللجنة لتقريرها باستعراض الموقف السياسىّ فى فلسطين وخلصت منه إلى أن العرب لا يزالون يقفون من التقسيم موقفاً عدائيـًّا لا تلين له قناة ، « ففى أثناء إقامتنا بفلسطين لم يتقدم إلينا أىّ شخص عربىّ لأداء الشهادة أو التعاون معنا على أى وجه من الوجوه ، بل كانت مقاطعتهم لنا تامة شاملة ، وقد وجدنا الجوّ مشبعاً بالبغضاء والمرارة الشديدتين ، وقمنا بتحقيقاتنا فى هذا الجو المظلم الذى ساد فيه العداء العنصرىّ وأعمال العنف والاضطراب الشامل ».

وفى هذا التقرير كان لا بد للجنة فى تخطيط الحدود على ضوء مشروع اللجنة الملكية من مراعاة مقتضيات الدفاع والاستنارة فى ذلك برأى العسكريين ، وقد راعت السلطات العسكرية ، حين أبدت مشورتها فى شأن الحدود الدفاعية ، الاعتبارات العامة وهى : أن فلسطين بلاد صغيرة تقرب مساحتها من مقاطعة ويلز أو بلاد البلجيك ، وأنه يتعذر تقسيم بلاد بهذه المساحة والشكل إلى مناطق يكون لحدودها أية قيمة عسكرية حقيقية إذا أخذت وسائل الحرب الحديثة بعين الاعتبار ، وليس فى غربى نهر الأردن أى حد ذى قيمة حربية ، فجلّ ما يمكن عمله بمقتضى أى مشروع للتقسيم هو تعيين خطّ يمكن الدفاع عنه عسكريـًّا ضدّ غارات الأشخاص المسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة .

مشروع (ا) :

وفحصت اللجنة مشروع اللجنة الملكية ورأت ضرورة إدخال تعديلات عليه لأغراض دفاعية تناولت منطقة القدس وبيت لحم والناصرة ، والحدود الفاصلة بين يافا وتل أبيب ، والحدود بين الدولتين المقترحتين ، وسمت مشروع اللجنة الملكية بعد التعديل مشروع (ا) ، وبعد دراسة هذا المشروع دراسة فنية إحصائية مستفيضة خلصت إلى أن عدد اليهود فى الدولة العربية لن يتجاوز سبعة آلاف نسمة ، أى نحو واحد فى المئة من عدد السكان مع أن عدد السكان العرب فى الدولة اليهودية يكاد يساوى عدد من فيها من اليهود ، وأما الأراضى فما يملكه اليهود فى الدولة العربية ضئيل ، أى يقرب من ٩٢ ألف دونم على حين يملك العرب فى الدولة اليهودية نحو ثلاثة ملايين وثمانمئة وخمسة وخمسين ألف دونم (٣,٨٥٥,٠٠٠) مع أن اليهود أنفسهم لا يملكون فى دولتهم المقترحة أكثر من مليون ومئة وأربعين ألف دونم (١,١٤٠,٠٠٠) ، أى أنه سيكون للعرب أربعة أخماس الأراضى فى الدولة كلّها .

فلا مجال والحالة هذه مطلقاً لتبادل الأراضى والسكان ، يضاف إلى هذا « أن العرب لا يرضون بالنزوح عن أراضيهم وأراضى آبائهم ، ثم إن الأراضى التى يطلب منهم مغادرتها هى أخصب أراضى فلسطين وأحسنها ريّاً ، وذلك إلى أراض قاحلة يندر فيها سقوط المطر وتتوقف مواسمها الزراعية على الريّ ، وكلّ ذلك لإيجاد متسع لليهود » ، وحين بحثت فيما يطالب به اليهود من وجوب ضمّ جزء من مدينة القدس على الأقل إلى الدولة اليهودية ذكرت الأسباب الفنية التى تدعو إلى رفض ذلك الطلب وقالت : « ونحن مقتنعون بأن المسلمين يستنكرون أشد الاستنكار إقامة دولة يهودية فى جوار مدينة القدس القديمة مباشرة ، ويعتبرون إقامتها مقدمة لغارة يشنها اليهود على المدينة القديمة نفسها ، وستنجم عن

هذا عواقب وخيمة جداً ، ويصبح أمر المحافظة على النظام بين العرب واليهود فى القدس وجوارها من أشقّ الواجبات وأصعبها » .

وأشارت إلى المنطقة الواقعة فى أقصى جنوب الدولة اليهودية قائلة : « إن سوادها الأعظم من العرب ، فهم يبلغون تسعين فى المئة من مجموع السكان ، ويملكون أكثر من تسعة وتسعين فى المئة من أراضيها ، فلا يجوز إدخالها إلى الدولة اليهودية ، وكذلك الشأن فى موضوع إدخال الجليل إلى الدولة اليهودية ، فسكانه كلهم عرب تقريباً وأراضيه كلها عربية تقريباً ، ولأن عرب الجليل يقاومون بشدة إلحاق منطقتهم بالدولة اليهودية ، ولا شكّ فى أنهم سيلجأون إلى القوة للحيلولة دون ذلك ، وليس هنالك ما يسوغ استعمال القوة لإرغام هذا العدد الكبير الذى يقطن فى منطقة عربية محضة على قبول سيطرة اليهود ، وإذا أمكن سحق مقاومة العرب بالقوة فالهدوء سيكون مؤقتاً ، وستظلّ هذه المنطقة بسبب عروبتها وصعوبة مسالكها قرحة دامية فى جسم الدولة اليهودية ، ويظهر أن اللجنة الملكية اعتقدت أن إدخال منطقة الجليل العربية إلى الدولة اليهودية لن يؤدى إلى صعوبة كبيرة ، لأن سكان الجليل العرب كانوا فى أثناء الاضطرابات الماضية (١٩٣٦) أقلّ انقياداً من عرب السامرة والجنوب الذين تركزت فيهم روح المقاومة القومية ، ولكن الحوادث الأخيرة أثبتت خطاء هذا الرأى ، وذلك أن الحالة تغيرت سريعاً على أثر نشر تقرير اللجنة الملكية ، فمنذ ذلك الحين والجليل يتمخض بالثورة فإلحاق الجليل بالدولة اليهودية سيؤدى إلى ثورة عامة ، وسيتطلب توطيد السلام والنظام فيه احتلالاً عسكريّاً » .

وبناء على ذلك كله فاللجنة لا توصى بقبول المشروع الذى أوصت به اللجنة الملكية .

مشروع (ب) :

ثم تحدثت اللجنة عن مشروع آخر سمته مشروع (ب) وهو عين المشروع (ا) على أن يستثنى من المنطقة اليهودية أقصى جنوب الدولة اليهودية ويضمّ إلى الدولة العربية ، ويستثنى الجليل ، على أن يكون فى منطقة الانتداب ، وتدخل حيفا وميناؤها فى الدولة اليهودية ، وقد فندت اللجنة هذا المشروع ، ثم قالت : « وترى اللجنة أن أىّ مشروع للتقسيم يقضى بوضع عدد كبير من العرب تحت سيطرة اليهود السياسية فى منطقة ليس لليهود فيها أكثرية سيقاومه العرب بالقوة ، ولن يؤدى للسلام ، وعليه فالمشروع (ب) لا يمكن قبوله أيضاً ».

مشروع (ج) :

وقدمت اللجنة مشروعاً ثالثاً سمته مشروع (ج) قائلة إنه خير مشروع توصلت أكثريتها إلى استنباطه ، ولكنها قالت : «إن العرب سيقاومونه بكلّ ما أوتوا من قوة ، أو بعبارة أخرى سيقاومون التقسيم بثورة علنية ، ولا يمكن تنفيذه إلا بإخمادها بقوة تفوق قوتهم ، وأما عدد القوات اللازمة لهذا الأمر ، والمدة التى ستصرف فى إخمادها ، والنفقات التى ستبذل ، والخسائر التى تلحق بالبلاد وعدد الأرواح التى ستزهق ، ومقدار ما ستخلفه هذه الأعمال من شعور الكراهية للبريطانيين واليهود بعد عودة النظام إلى نصابه ، فهى أسئلة لا نستطيع أن نكلف أنفسنا عناء الإجابة عنها ، وأما أن يؤدى التقسيم على شكله هذا إلى إقامة دعائم السلام فى فلسطين فهو أمر لا نستطيع أن نعلق الآمال على إمكان حدوثه ، ومع ذلك فواجبنا يحتم علينا أن نعرض أفضل مشروع للتقسيم يمكننا استنباطه » .

إن المشروع (ج) يقسم فلسطين إلى ثلاثة أقسام : (الأول) القسم الشمالى ، فيجب أن يبقى تحت الانتداب حتى يتمّ الاتفاق بين أكثرية السكان العرب وأكثرية السكان اليهود فيه على طلب إلغائه ومنح المنطقة استقلالها ، وذلك مع العلم بأن حيفا وعكا لا يمكن منحهما الاستقلال إلا ضمن حدود مناسبة لا يكون منها خطر على مسؤولية الدولة المنتدبة لحماية الأماكن المقدسة والدولتين الجديدتين تجاه كلّ اعتداء خارجىّ ، (الثانى) القسم الجنوبىّ أى النقب ويحتفظ به تحت الانتداب أيضاً لأن الدولة العربية لا تستطيع تخصيص المال اللازم لإعماره ولأن إدخاله إلى الدولة العربية يقطع أمل اليهود فى استيطان أىّ قسم منه ، كما أن تسليمه إلى اليهود محال ومخالف لشروط اختصاصنا ، (الثالث) أو القسم الأوسط ويقسم إلى : (ا) دولة عربية و (ب) دولة يهودية و (ج) منطقة القدس التى تكون تحت انتداب دائم .

ودرست اللجنة ما ستكون عليه موازنة المناطق الثلاث وقررت عدم استطاعة الدولة العربية موازنة إيراداتها مع مصروفاتها فى أى حال ، وهذا العجز يتزايد بضمّ شرقى الأردن إليها بحيث يبلغ ٧١ فى المئة من إيراداتها ، وحملت اللجنة على فكرة دفع الدولة اليهودية إعانة إلى الدولة العربية واعتبرتها غير عملية وفيها ذلّ يرفضه العرب ولا يمكن أن تكون أساساً لتسوية دائمة ، كما أن العجز أكبر من أن يسدد بإعانة ، وأما المساعدة من بريطانيا فإذا اتخذت شكل إعانة سنوية تدفع مباشرة إلى الدولة العربية فلا مندوحة عن فرض الرقابة المالية عليها ، وعندئذ لا يمكن اعتبار الدولة العربية مستقلة وقائمة بمصروفاتها بذاتها ، وإنه يستحيل أن تتمكن الدولة العربية فى الحاضر وفى المستقبل من القيام بنفقاتها من إيراداتها الخاصة ، ولم نستطع استنباط وسيلة تذلل هذه الصعوبة ، وعليه « فليس فى وسع اللجنة أن توصى بحدود تنطوى على أمل معقول بإنشاء

دولة عربية تكون قادرة فى النهاية على سدّ نفقاتها بذاتها » .

ومن رأى اللجنة أن إنشاء اتحاد جمركىّ بين الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب من الأمور التى لا مفر منها لأسباب اقتصادية ، ولكن هذا لا يتفق مع منح الاستقلال المالىّ للدولتين العربية واليهودية .

الخلاصة :

وكان أهم ما استنتجته اللجنة قولها : «وإذا غضضنا الطرف عن الاعتبارات السياسية نرى أن مسئلة كون التقسيم عمليًّا أو غير عملىّ تدور فى الغالب حول المسائل المالية والاقتصاديات ، وبالنظر إلى الاعتبارات الأخيرة ترى اللجنة أنها لو ترتب عليها أن تتمسك بحرفية شروط اختصاصها لما وجدت مناصاً من أن تقرر أنها لم تتمكن من الإيصاء بحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تنطوى على أمل معقول بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كلّ منهما فى النهاية قادرة على سدّ نفقاتها بذاتها» .

تحفظ مهم :

وقد نشرت مع التقرير مذكرة تحفظية وضعها أحد أعضاء اللجنة ، المستر ريد ، استنكر فيها التقسيم على أشكاله وقال : « إذا تركنا الآراء جانباً جابهتنا الحقيقة الواقعة التالية وهى : « أن إعلان سياسة التقسيم قد حول الاضطرابات فى فلسطين إلى ثورة عربية قومية أسهم فيها العرب المقيمون ببعض الأقطار العربية » ، ومما قاله : « لقد أوفى الانتداب بوعد أعطى تحت ضغط ناجم عن الحرب ، أما اقتراح تقسيم البلاد فهو أمر آخر بالمرة ، أى إنه انقلاب لا يجوز أن يجريه الأوصياء من دون موافقة شعب فلسطين الذى ليس بالساذج المفتقر إلى الوصىّ ولا هو بالعاجز عن اتخاذ قرار بهذا الشأن » .

إخفاق التقسيم :

ورافق صدور تقرير لجنة التقسيم بيان رسمى من قبل الحكومة البريطانية فى ٩ من نوفمبر ١٩٣٨ قالت فيه : « وقد قر رأى حكومة جلالته بعد إنعام النظر والتدقيق فى تقرير لجنة التقسيم أن هذا التحقيق الإضافىّ قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التى ينطوى عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هى عظيمة إلى درجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملى ، ولذلك فإن حكومة جلالته ستواصل الاضطلاع بمسؤوليتها فى حكم فلسطين بأجمعها ، وهى تواجه الآن مشكلة إيجاد وسائط أخرى تمكنها من تلافى ما تطلبه الحالة الشاقة التى أتت اللجنة الملكية على وضعها ، وتكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب واليهود ، وتعتقد حكومة جلالته أن هذه الوسائط ليس من المتعذر إيجادها »، ثم قالت : « ومن الجلى أن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الأسس لإقامة دعائم السلام والتقدم فى فلسطين ، وحكومة جلالته مستعدة بادئ بدء لأن تبذل جهداً أكيداً لترويج مثل هذا التفاهم ، وتحقيقاً لهذه الغاية تنوى أن توجه الدعوة فى الحال إلى ممثلين من عرب فلسطين والدول المجاورة من جهة ومن الوكالة اليهودية من جهة أخرى ، للتداول معهم فى أقرب فرصة ممكنة فى مدينة لندن حول السياسة المقبلة بما فيها مسئلة الهجرة إلى فلسطين ، أما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين فى مثل هذه المباحثات فإن حكومة جلالته يجب أن تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تعتبرهم مسؤولين عن حملة الاغتيال والعنف » ، وختمت بيانها بقولها : « وإذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول إلى اتفاق خلال مدة معقولة من الزمن فإن حكومة جلالته ستتخذ قرارها الخاص على ضوء درسها للمعضلة ومباحثات لندن ثم تعلن السياسة التى تنوى اتباعها » .

انتصار الثورة :

وإذا كان بيان الحكومة لم يحقق من أغراض الثورة وقف الهجرة ومنع انتقال الأراضى لليهود وإقامة حكومة وطنية فإنه حقق غرضها المباشر وهو القضاء على التقسيم ، وهذا نصر للثورة غير منكور ، يضاف إلى ذلك أن اضطرار الإنكليز إلى دعوة الأقطار العربية للمذاكرة فى هذا الشأن هو اعتراف عملى منهم بأن قضية فلسطين قضية عربية عامة لا تخص أهل فلسطين وحدهم .

١٦

مؤتمر لندن

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩

حقائق :

أعلن وزير المستعمرات أن العراق ومصر والسعودية واليمن وشرقي الأردن مدعوات للاشتراك في المفاوضات في مؤتمر لندن وأن فرنسا ستستشار بصفتها منتدبة على سورية ولبنان ، وأن الحكومة البريطانية ستظلّ على اتصال مستمر بالولايات المتحدة لإبلاغها نياتها ، أما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين في المؤتمر فإن عرب فلسطين أصروا على أن يختاروا هم ممثليهم وأن اللجنة العليا التي اعتبرتها الحكومة منحلة هي التي تمثلهم ، وأنه لا بدّ من إطلاق معتقلي سيشل ، وأيدت الدول العربية المدعوة إلى المؤتمر حقّ اللجنة العربية العليا في اختيار ممثليها ، وظلت الثورة في أثناء ذلك على شدتها فحدا هذا بوزير المستعمرات إلى أن يلقي في ٢٤ من نوفمبر ١٩٣٨ في مجلس العموم بياناً دلّ فيه على التأثير القوي الذي أحدثته الثورة في نفوس الساسة البريطانيين المسؤولين ، فقد قال : « إن حملة الاغتيال والعنف التي شهرها العرب قد نمت وأصبحت ثورة عربية منظمة واسعة النطاق ضدّ السلطة البريطانية » ، ثم بين ما قامت به القوات العسكرية وقوات البوليس لتوطيد سلطة الحكومة ، « فأخرجت الثوار من القدس واحتلت جيوشها أريحا واستردت سيطرتها على مدينة غزة واحتلت بئر السبع » ، ثم قال : « باستطاعة جيوشنا أن تعيد النظام

إلى فلسطين ، ولكنها لن تستطيع أن توطد أركان السلام ، فالقضية الأساسية هى قضية سياسية ، وليست عسكرية ، ونحن حين وعدنا اليهود بإنشاء وطن قومى فى فلسطين لم نكن نتوقع أن يجرى ذلك الاضطهاد الرهيب فى أوربا الوسطى ، ولم نقطع عهداً على أنفسنا بأن نجعل فلسطين موطناً لكلّ يهودى هارب من الضغط ، وفلسطين لا تستطيع أن تحلّ مشكلة اللاجئين ، ولو كانت خالية من شعب آخر بالمرة ، بل تحتاج إلى مجال أوسع بكثير من فلسطين ، ولقد دخل العرب فلسطين منذ قرون عديدة ، وهم يعيشون فيها سادة ، ولم يؤخذ رأيهم عند ما أعطى وعد بلفور أو وضع صكّ الانتداب ، وقد ظلوا يحتجون احتجاجاً غاضباً ويتساءلون : هل هناك نهاية لهذه الغزوة قبل أن يقضى عليهم فى بلاد آبائهم وأجدادهم ؟ ولو كنت عربيًّا لتولانى الذعر أيضاً من تدفق الهجرة على ذلك الشكل المخيف ، وعلى الرغم مما انتفع العرب به من اليهود فإنهم لا يقنعون بذلك ، لأنهم يفكرون فى حريتهم المهددة ، ولو كان الشعب البريطانى مكان العرب لضحى بكلّ الماديات فى سبيل حريته المهددة ، وإذا لم نستطع أن نزيل المخاوف التى تساور العرب من أن يصبحوا تحت سيطرة اليهود فإننا نضطر لأن نجابه عداء جميع العرب فى الشرق الأدنى ونضع قسماً كبيراً من الجيوش البريطانية بصورة دائمة فى فلسطين ، وفى هذا ما فيه من المصاعب والأعباء الثقيلة » .

وصرحت الحكومة البريطانية فى ٧ من ديسمبر بعزمها على الإفراج عن معتقلى سيشل لتتيح للعرب حرية تامة فى اختيار ممثليهم ، وقال وزير المستعمرات : «إن الحكومة إذا تدخلت فى اختيار مندوبى العرب فيحتمل ألاّ يقبل عربى أن يجىء إلى لندن » ، وقد حملتهم باخرة خاصة إلى مصر ، ثم شخصوا إلى بيروت حيث عقدت اللجنة العربية العليا اجتماعاً اختير فيه الوفد الفلسطينى .

الأسس :

اجتمع ممثلو الحكومات العربية ووفد فلسطين فى القاهرة حيث اتفقوا على ألاّ يجلسوا مع اليهود وألاّ يعتبروهم طرفاً ثانياً، وأن يكون هدف المفاوضات وقف الهجرة وانتقال الأراضى وقيام دولة مستقلة بأكثرية عربية ترتبط فى بريطانيا بمعاهدة تضمن الحقوق السياسية والمدنية لليهود، وتكون اللغة العبرية لغة ثانية فى مناطق الكثرة اليهودية .

المؤتمر :

فى ٧ من شباط (فبراير) ١٩٣٩ افتتح مؤتمر لندن فى قصر سان جيمس وذلك بين الإنكليز والعرب فى الصباح وبين الإنكليز واليهود بعد الظهر ، وذلك لأن العرب رفضوا الاجتماع باليهود، وقد استمرّ المؤتمر بضعة أسابيع بسط العرب فى أثنائها قضيتهم ومطالبهم ، وبعد مناقشات عرضت الحكومة البريطانية على الوفدين العربىّ واليهودىّ أسس تسوية للقضية الفلسطينية تتلخص بموافقة بريطانيا مبدئيًّا على قيام حكومة فلسطينية مستقلة مرتبطة فى معاهدة تضمن لبريطانيا مصالحها العسكرية والاقتصادية، ولكن يجب أن تسبق هذا فترة انتقال تجرى فى أثنائها تطورات دستورية تبدأ بإضافة فلسطينيين إلى المجلس الاستشارى وإلى المجلس التنفيذىّ، ثم ينقلب هذا إلى مجلس تشريعىّ بأعضاء منتخبين ، ويعهد إلى بعض أعضاء المجلس التنفيذىّ الفلسطينيين فى بعض الإدارات الحكومية ، ومرحلة الانتقال هذه قد تتم فى عشر سنوات ، إذا نجحت التطورات الدستورية ، وإذا تعاون أهل فلسطين ، أى العرب واليهود ، وهناك قيود على الهجرة وانتقال الأراضى وردت فى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ .

رفض العرب واليهود هذه التسوية ، وراع الآخرين أن تكون هناك فكرة إعلان استقلال فلسطين فقاموا بحملة إرهابية فى أثناء انعقاد المؤتمر وألقوا على المجتمعات العربية قنابل أسفرت عن مقتل أربعين عربيًّا وجرح خمسة وأربعين .

وكدّت الحكومة البريطانية قبل انفضاض المؤتمر ، وبعد ما تجلّى لها رفض العرب واليهود لهذه التسوية ، أنها ستنفذ ما تراه ملائماً ، ولو لم يقبله الفريقان ، وعادت الوفود إلى بلادها ، ولكن جرت بعد ذلك اتصالات بين الحكومة البريطانية ورئيس الوزارة المصرية لتعديل الشروط المقترحة ، وكلّ ما وافقت عليه الحكومة البريطانية من تعديلات هو التعجيل فى تنفيذ المقترحات الدستورية بتعيين فلسطينيين رؤساء للدوائر فور عودة النظام ، وأما موضوع إعلان الاستقلال الذى جعل فى التسوية موقوفاً على نجاح التطورات الدستورية واتفاق العرب واليهود فكلّ ما وافقت عليه الحكومة البريطانية من تعديل بشأنه هو أنه إذا اتضح لها خلافاً لما ترجوه عند نهاية السنوات العشر أن الأحوال تقضى بتأجيل إنشاء الدولة فسوف تستشير مندوبى فلسطين العرب واليهود وعصبة الأمم والدول العربية قبل البتّ فى التأجيل ، ولكن مندوبى الحكومات العربية والوفد الفلسطينىّ عقدوا فى القاهرة اجتماعاً تذاكروا فيه فى هذه التعديلات وأصروا على أن يجعل التأجيل موقوفاً على موافقة الدول العربية لا على استشارتها ، وأعدوا صيغة معدلة للمقترحات البريطانية لم توافق عليها الحكومة البريطانية .

وفى ١٧ من مايس ١٩٣٩ بادرت الحكومة البريطانية إلى إصدار الكتاب الأبيض فى بلاغ رسمى ، وهذه هى خلاصته :

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ :

بعد ما تحدث التقرير عن تشابك الالتزامات التى يفرضها الانتداب على

الدولة المنتدبة أشار إلى أن اللجنة الملكية ولجان التحقيق الأخرى التى سبقتها لفتت النظر إلى غموض بعض العبارات فى صك الانتداب كعبارة « وطن قومىّ للشعب اليهودىّ » ، ووجدت فى هذا الغموض وفيما نشأ عنه من الارتياب فى أهداف السياسة سبباً أساسياً للقلق والشحناء بين العرب واليهود ، وقالت : « إن حكومة جلالته مقتنعة بأن مصلحة السلام ورفاه جميع أهالى فلسطين تتطلب وضع تعريف صريح للخطة السياسية وأهدافها ، ولقد كان من شأن اقتراح التقسيم أن يوفر مثل هذه الصراحة ، غير أنه وجد أن تشكيل دولة عربية وأخرى يهودية تستطيعان سدّ نفقاتهما بنفسيهما ليس من الأمور العملية ، لذلك كان لزاماً أن تستنبط سياسة أخرى تتفق مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب واليهود ، وحكومة جلالته تصرح بعبارة لا لبس فيها ولا إبهام أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية ، الأمر الذى يخالف التزاماتها نحو العرب بموجب صكّ الانتداب ، كما أنها لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات مكماهون تشكل أساساً عادلاً للادعاء بوجوب تحويل فلسطين إلى دولة عربية مستقلة » ، ثم يقول : « إن حكومة جلالته ترغب فى أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة يشترك فيها العرب واليهود بممارسة الحكم فيها ، ولكن لا بدّ من أن يسبق ذلك نشوء علاقات طيبة بين العرب واليهود ، وعليه لا بدّ من فترة انتقال تحتفظ خلالها حكومة جلالته بالمسؤولية النهائية بصفتها السلطة المنتدبة ، لا بدّ من فترة يزداد فيها نصيب الأهالى من الاضطلاع بالحكم الذاتى ، وتبذل الحكومة فى أثنائها جهدها لتنمية العلاقات الطيبة بين العرب واليهود » .

وعلى ضوء ما مرّ أعلنت الحكومة البريطانية سياستها فى الشؤون الثلاثة الآتية :

(١) الحكم الذاتى :

« إن هدف حكومة جلالته أن تقوم خلال عشر سنوات دولة فلسطينية مستقلة ، وفى أثناء فترة الانتقال يعطى أهل فلسطين نصيباً متزايداً فى حكومة بلادهم ، وحالما يتوطد الأمن والنظام تتخذ التدابير لتولية الفلسطينيين زمام دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين ورقابة المندوب السامى ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيين ، هؤلاء ، أعضاء فى المجلس التنفيذىّ الذى يزوّد المندوب السامى بالمشورة ، ثم ينظر أخيراً فى تحويل المجلس التنفيذى إلى مجلس وزراء مع إجراء ما يترتب على ذلك من التغيير فى وضع رؤساء الدوائر ومهامهم ، ولدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام تقوم هيئة ملائمة من ممثلى أهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر فى كيفية سير الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال وللبحث فى وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التواصى بهذا الشأن ، وإذا ظهر لحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب إرجاء تشكيل الدولة المستقلة فإنها تستشير ممثلى أهالى فلسطين ومجلس عصبة الأمم والدول العربية قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الإرجاء ، فإذا قرّ رأى حكومة جلالته على أنه لا مناص من هذا الإرجاء فإنها تدعو هؤلاء الفرقاء إلى التعاون معها فى وضع خطط للمستقبل » .

(٢) الهجرة :

عالج الكتاب الأبيض مشكلة الهجرة قائلاً : « ليس فى صكّ الانتداب ولا فى بيانات الخطط السياسية التى صدرت بعده ما يؤيد القول بأن إنشاء وطن قومىّ لليهود فى فلسطين لا يمكن تحقيقه إلا إذا سمح بالهجرة إلى ما لا نهاية له ، فإذا كانت الهجرة تؤثر فى وضع البلاد الاقتصادىّ وجب تقييدها ،

وإذا أضرت ضرراً فادحاً بوضع البلاد السياسىّ فذلك عامل لا يجب أن نغفل عنه ، ولا يمكن الإنكار أن خوف العرب من استمرار الهجرة هو الذى أدى إلى هذه الاضطرابات المفجعة خلال السنوات الثلاث الماضية ، فصدمت تقدم البلاد الاقتصادى صدمة عنيفة ، واستنزفت خزينة فلسطين ، ولو استمرت الهجرة إلى الحدّ الأعلى الذى تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب من غير نظر إلى سائر الاعتبارات الأخرى لأدى ذلك إلى تخليد عداوة قاتلة بين الشعبين ، ولأمكن أن تصبح حالة فلسطين مصدراً للاحتكاك الدائم بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط ، فحكومة جلالته لا تستطيع أن تقبل اقتراح وقف الهجرة فى الحال لما يلحقه ذلك من ضرر بنظام فلسطين المالىّ والاقتصادىّ ، ولأنه ليس من الإنصاف للوطن القومىّ وقفها فجأة ، كما أن حكومة جلالته تلمّ بالمحنة القاسية التى يعانيها كثيرٌ من يهود أوربا الذين يلتمسون ملجأ ، ورعايةً لهذه الظروف اتخذت المقترحات التالية : تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزداد سكان اليهود فى فلسطين بما يقرب من ثلث مجموع البلاد ، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك ، وعلى هذا الأساس يسمح بإدخال نحو ٧٥ ألف يهودىّ مهاجر خلال السنوات الخمس التالية اعتباراً من أول نيسان القادم ، وذلك بأن يسمح فى كلّ سنة من السنوات الخمس بدخول حصة من المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها عشرة آلاف شخص ، وكلّ نقص قد يقع فى أية سنة يمكن إضافته إلى حصص السنين التالية خلال مدة السنوات الخمس على أن تسمح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، ومن قبيل الإسهام فى حلّ مشكلة اللاجئين اليهود يسمح بدخول ٢٥ ألف لاجئ حالما يقتنع المندوب السامى بأن الوسائل الوافية لإعالتهم مضمونة ، ولدى انقضاء السنوات الخمس لا يسمح بهجرة يهودية أخرى إلا إذا كان

عرب فلسطين على استعداد لقبولها ، وحكومة جلالته مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة ، وإذا دخل البلاد مهاجرون غير شرعيين على الرغم من ذلك أنزل عددهم من الحصص السنوية » .

(٣) الأراضى :

«لقد دلت التقارير المختلفة للجان الخبراء على أنه ، بالنظر إلى نموّ عدد السكان العرب الطبيعىّ واستمرار بيع أراض عربية من اليهود فى السنوات الأخيرة ، لا يوجد الآن فى بعض المناطق أىّ مجال لانتقال الأراضى من العرب إلى اليهود فى حين أنه لا بد من وضع القيود على انتقال الأراضى من العرب إلى اليهود فى بعض المناطق الأخرى إذا كان يراد الاحتفاظ للمزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالىّ والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أراضى لهم ، وبالنظر إلى هذه الظروف سيمنح المندوب السامى سلطات عامة تخوله منع وتنظيم انتقال الأراضى ، وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان للخطة السياسية » .

تحليل الكتاب الأبيض :

رأينا فى هذا الكتاب الأبيض : (ا) أن بريطانيا اعترفت مبدئيًّا بحقّ فلسطين فى الاستقلال ، (ب) أنها عدلت نهائيًّا عن التقسيم ، (ج) أنها أقامت وزناً للعامل السياسىّ فى موضوع الهجرة اليهودية فحددتها تحديداً نهائيًّا (د) أنها أعارت وزناً لتقارير الخبراء فى موضوع الأراضى فخولت المندوب السامى منع انتقالها وتنظيم هذا الانتقال ، وهذا كله نصر للثورة وثمرة للجهاد والتضحيات ، ولكن الكتاب الأبيض : (ا) جعل تحقيق الاستقلال منوطاً بإسهام اليهود وبنشوء علاقات طيبة بينهم و بين العرب ، وهذا تعليق على

المستحيل ، لأن اليهود ممتنعون عن الإسهام فى دولة لا تكون يهودية ، (ب) والكتابُ الأبيض جعل إعلان الاستقلال أو تأجيله بعد عشر سنوات منوطاً بالظروف ، وهى كلمة مبهمة ، كما أنه ترك لبريطانيا أن تحتفظ لنفسها بالقرار النهائى فى الموضوع ، ومعنى هذا كله أن فترة الانتقال غير محددة تحديداً قاطعاً ، والانتداب نفسه كان فى الأصل فترة انتقال نحو الاستقلال التامّ ، ولكنه هو الذى حال دون استقلال فلسطين ، (ج) وإن الغموض الذى أحاط بصكّ الانتداب وعباراته لا يزال يحيط بنصوص الكتاب الأبيض ، (د) وقد بقيت تبعات الحكم فى البلاد على عاتق الحكومة البريطانية مدة الانتقال التى لا يعرف موعد نهايتها ، ولا يعدو نصيب أبناء البلاد وظائف فى الجهاز الانتدابىّ ، فلا حكومة وطنية نيابية ، ولا دستور وطنى تستند إليه ، (هـ) ولم يقفل باب بيع الأراضى تماماً ، وإنما ترك الأمر لمشيئة المندوب السامى .

موقف العرب :

رفض العرب الكتاب الأبيض للأسباب الآنفة الذكر ، وأصدرت اللجنة العربية العليا بياناً بالردّ عليه كما أصدر قادة الثورة بياناً باستنكاره .

انتهاء الثورة :

واستمرت الحركات الثورية إلى ما بعد نشوب الحرب حيث توقفت لعوامل أهمها : نقص السلاح ونفاد العتاد ، وضخامة التضحيات التى بذلها العرب ، وتبدل موقف الفرنسيين فى سورية ولبنان بسبب الحرب وتحالفهم مع بريطانيا وما نجم عن ذلك من مراقبة الحدود مراقبة شديدة ومن مطاردة المجاهدين ، وإخراج بعض الفلسطينيين من ذينك القطرين والتنكيل بالبعض الآخر ،

ومضاعفة الجهود البريطانية بسبب ظروف الحرب فى التدابير المتخذة للقضاء على الثورة التى نهكت قواها وأخذت تجابه ظروفاً غير مواتية .

ثورة اليهود :

رفض اليهود الكتاب الأبيض وتظاهروا استنكاراً له ثم أعلنوا الثورة عليه ، وقد ابتدأوها بتقطيع خطوط الإذاعة فى ١٧ من مايس حتى لا تذاع منها السياسة الجديدة ، ثم أحرقوا الدوائر الرئيسية للمهاجرة ، ونهبوا الحكومة فى تل أبيب ، وأخذت منظماتهم السرية (١) تدمر المرافق الرسمية وتفتك بالإنكليز من قوات الجيش والبوليس وتضع القنابل الموقوتة فى أماكن احتشاد العرب ، وقد ندد المؤتمر الصهيونى المنعقد فى جنيف بالكتاب الأبيض ودعا إلى مقاومته ، ولم ينقطع اليهود عن العنف ، لفترة قصيرة ، إلا حين نشبت الحرب العالمية الثانية .

---

(١) أهم تشكيلات اليهود السرية :

١ — الهاجانا : وهى منظمة انبثقت ، بصورة غير قانونية ، من منظمة الحرس المسلح لحماية المستعمرات اليهودية ، وقد اتسعت واشترك فيها النساء ، وذكر تقرير اللجنة الأنكلو أمريكية التى سيرد ذكرها فيما بعد أن الهاجانا مقسومة إلى ثلاثة فروع : (أ) قوة ثابتة من سكان المستعمرات والمدن تقدر بأربعين ألفاً ، (ب) وجيش ميدان يرتكز على بوليس المستعمرات اليهودية وهو مدرب على العمليات الآلية ، وتقدر قوته بستة عشر ألف شخص (ج) وقوة دائمة للعمل (بالماخ) قائمة دوماً ومجهزة بوسائل النقل ، ويقدر عددها أيام السلم بألفين وفى الحرب بستة آلاف .

٢ — المنظمة العسكرية الوطنية فى أرض إسرائيل (أرغون زفاى لومى لأرض إسرائيل) : وهذه تألفت من أعضاء منشقين عن الهاجانا (١٩٣٥) وشعارها : خريطة فلسطين وشرقى الأردن تعلوها بندقية يقبض عليها ساعد وكتب فوقها بالعبرية « هكذا فقط » ، ومعنى هذا أنها تهدف إلى الاستيلاء على فلسطين وشرقى الأردن بقوة السلاح .

٣ — شتيرن : حين هادنت الأرغون مؤقتاً على أثر نشوب الحرب انشق عنها فريق من الأعضاء بقيادة شتيرن (١٩٣٩) ، وألف عصابة للاغتيال اسمها « المحاربون فى سبيل حرية إسرائيل » ، وقد اختصت بنهب الأموال والسلاح ، والغاية عندها تبرر كل واسطة .

موقف الحكومة البريطانية :

أما الحكومة البريطانية فقد وكدت عزمها على تنفيذ الكتاب الأبيض وقدمته فى ٢٢ من مايس إلى مجلس العموم فناقشه ووافق عليه كما أقره مجلس اللوردات فى اليوم التالى ، ودافع وزير المستعمرات عن الكتاب الأبيض أمام لجنة الانتداب الدائمة فى ١٥ من حزيران (يونيه) ١٩٣٩ ، فقال أربعة من أعضائها إنهم لا يحسون القدرة على القول بأن السياسة التى رسمها الكتاب الأبيض متفقة مع صك الانتداب على حين قال ثلاثة بتسويغها على ألا يرفضها مجلس العصبة ، ولما جرت فى ٢٠ من تموز (يوليه) ١٩٣٩ مناقشة فى مجلس العموم حول موقف أكثرية لجنة الانتدابات أبان وزير المستعمرات أنها لجنة استشارية مهمتها أن تقدم تقريرها إلى مجلس العصبة ووظيفتها بالنسبة إليه محض استشارية ، « وسنبرهن للمجلس حين يصل إليه التقرير على أن سياسة الكتاب الأبيض هى مشتقة كليًّا من نصوص الانتداب ، وإذا اقتضى الأمر تغيير صك الانتداب فلن نفعل إلا بعد ما نتيح لمجلس العموم فرصة البحث فى الوضع » ، وقد توقف عمل العصبة فى أثناء الحرب فلم يتح لها مناقشة الكتاب الأبيض .

١٧

فلسطين فى الحرب العالمية الثانية

الولايات المتحدة والصهيونية

سياسة الحكومة :

زعمت الحكومة البريطانية أنها ستنفذ الكتاب الأبيض سواء أقبله العرب واليهود أم لم يقبلوا ، وقد حاولت فى مطلع الحرب أن تتقيد بنصوص الكتاب فيما يتعلق بالأراضى والهجرة .

الأراضى :

أما فى موضوع الأراضى فقد أصدرت فى ٢٨ من شباط (فبراير) ١٩٤٠ أنظمة لانتقال الأراضى جعلت فلسطين بموجبها ثلاث مناطق : الأولى وتشمل القسم الجبلىّ الداخلىّ والجليل الغربىّ وجزءاً من منطقة غزة ، وفيها منع انتقال الأراضى إلى غير العرب ، والثانية وتشمل الحولة وسهل بيسان ومرج ابن عامر ، وفيها منع انتقال الأراضى التى يملكها الفلسطينيون العرب إلى غير الفلسطينيين العرب ، أى اليهود ، إلا بموافقة المندوب ، ومعنى هذا جواز انتقال الأراضى التى يملكها غير الفلسطينيين كالسوريين واللبنانيين إلى اليهود ، وفى هذه المنطقة يكثر المالكون غير الفلسطينيين ، والثالثة وتشمل السهل الساحلىّ بين يافا وحيفا وبين عكا وحيفا وجزءاً من السهل الساحلى بين يافا وغزة ، لا قيود فيها على البيع مطلقاً .

والمدقق فى هذه التقسيمات يدرك أنها وضعت على ضوء خطة التقسيم، فقد أبيح الانتقال فى المنطقة التى كانت ستعين للدولة اليهودية ، ومنع فى المنطقة التى كانت ستعين للدولة العربية ، ومما يصح أن يقيد هنا أن اليهود عمدوا إلى الاحتيال على التشريعات فى الأقسام المحظورة فتملكوا كثيراً من الأراضى .

الهجرة :

قالت الحكومة إنها مقيدة فى مدى الهجرة بسياسة الكتاب الأبيض ، وحين ضجّ العرب شاكين من الهجرة غير الشرعية التى تشرف عليها عصابات صهيونية خاصة أعلنت الحكومة أنها لن تُبْقِيَ فى فلسطين من يقع بيدها من أولئك المهاجرين ، وأنها ستقبض عليهم وسترسلهم إلى غير فلسطين من الإمبراطورية ، وقد قبضت فى أوائل نوفمبر على باخرتين جاءتا إلى شواطئ فلسطين تحملان نحو ألف وثمانمئة مهاجر غير قانونىّ ثم قررت ترحيلهم إلى جزائر موريشس قائلةً : إنها ضرورة اقتضتها أحوال الأشغال فى فلسطين من جهة وإنه تدبير عسكرىّ للحيلولة دون تسرب أشخاص قد يعرقلون أعمال الحلفاء العسكرية فى الشرق الأدنى من جهة ثانية ، وحدث أن اقتربت فى أواخر نوفمبر من حيفا باخرة « أتلانتيك » تحمل نحو ألف وثمانمئة يهودىّ قاصدة دخول فلسطين بصورة غير قانونية ، وبينما كانت تنقل قسماً من المهاجرين إلى الباخرة « باتريا » الراسية فى الميناء لترحيلهم فيها إذا بالأخيرة يحدث فيها انفجار فغرقت وغرق معها ٢٥٠ مهاجر غير قانونى وبوليس بريطانى واحد، وتبين فيما بعد أن هذا الانفجار قد أحدثه اليهود أنفسهم . أما من بقى من أولئك المهاجرين فقد أنزلوا إلى البر واعتقلوا مؤقتاً .

وحصل أن وصلت إلى إستانبول الباخرة « ستروما » وعليها ٧٥٠ لاجئ يهودى آتين من رومانيا ، وقالت السلطات فى فلسطين إن أسباباً تتعلق بالسلامة العامة تحظر دخول أشخاص آتين من المحور أو من البلاد التى يسيطر عليها

المحور إلى فلسطين ، وأنها ستسمح بدخول فلسطين للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الحادية عشرة والسادسة عشرة ، ولكن حدث قبل أن يتم ذلك أن أعادت السلطات التركية تلك السفينة إلى البحر الأسود فغرقت نتيجة انفجار وغرق ركابها كافة ، فثار ثائر اليهود وشرعوا فى حملة عنف قوية ضد الحكومة.

وظلت السلطات فى موضوع الهجرة تتجنب على قدر الإمكان إثارة العرب متقيدة بسياسة الكتاب الأبيض إلى نوفمبر ١٩٤٣ ، أى قبل حلول الموعد الذى يقتضى أن تقف الهجرة فيه وقفاً تاماً بخمسة أشهر بموجب الكتاب الأبيض حيث أعلن وزير المستعمرات فى مجلس العموم أن عدد الذين دخلوا فلسطين من أصل الخمسة والسبعين ألف يهودى المنصوص عليهم فى الكتاب الأبيض هو ٤٣,٩٢٢ ، وذلك بسبب ظروف الحرب ، وعليه فإن المدة المعينة فى الكتاب الأبيض لن تعتبر منتهية ، وستظل أبواب الهجرة مفتوحة حتى يتم دخول العدد المذكور ، وعليه فإنه يسمح بدخول ٣١ ألف يهودى آخر إلى فلسطين إذا سمحت مقدرة البلاد الاقتصادية باستيعابهم ، وقد استمرت الهجرة فعلاً حتى دخل العدد المذكور كله فى أواخر ديسمبر ١٩٤٥ ، وتوقع العرب أن يعلن وقف الهجرة وقفاً تاماً ، ولكنها لم تقف ، إذ تقرر أن يستمر معدلها ١,٥٠٠ مهاجر فى الشهر ريثما يصدر تقرير اللجنة الأنكلو أمريكية كما سنرى .

الحكم الذاتى :

لقد بينا موقف السلطات من قضيتى الأراضى والهجرة فى أثناء الحرب وتظاهرها بالتمسك بسياسة الكتاب الأبيض فى شأنهما ، أما التغييرات الدستورية المقترحة فيه فإن السلطات لم تخط خطوة واحدة لتحقيقها على تفاهتها ، فقد ظلت الحكومة البريطانية تمارس الحكم مباشرةً على غرار أدنى دركات المستعمرات ، ولم يتسلم الفلسطينيون رئاسة الدوائر ، وظل أعضاء المجلسين التنفيذى والاستشارى من الموظفين البريطانيين .

موقف العرب :

كان موقف العرب فى أثناء الحرب أقرب إلى المهادنة منه إلى التمرد ، وذلك لأنهم كانوا يأملون أن يتمّ تنفيذ الكتاب الأبيض الذى لم تفتأ الحكومة توكد مضيها فى تنفيذه غير آبهة لتهديدات اليهود ودعاياتهم ، ولأنهم كانوا خارجين من ثورة امتدت ثلاث سنوات ، ومعظم رجال حركتهم مشردون خارج البلاد أو مقيدون أو مراقبون داخلها .

موقف اليهود :

انصرف اليهود إلى مقاومة الكتاب الأبيض بكل ما أوتوا من قوة ، وسلكوا لتحقيق مآربهم كلّ سبيل ، وقد انتهزوا كلّ فرصة سنحت ، واستغلوا ظروف الحرب ، وفيما يلى أهمّ خططهم التى نفذوها :

١ – أدركوا ما للولايات المتحدة من شأن فى هذه الحرب وما سيكون لها من تأثير فى نهايتها فركزوا جهوداً جبارة لحمل الولايات المتحدة على مظاهرتهم .

٢ – بذلوا جهوداً ضخمة لتقوية أنفسهم عن طريق التجند والتسلح .

٣ – استأنفوا ثورتهم الدامية على الإنكليز ليحملوهم على تبديل سياسة الكتاب الأبيض ، وهذا هو تفصيل ما أجملناه :

فى الولايات المتحدة :

لقد استطاعوا أن يجتذبوا أنصاراً كثيرين فى الولايات المتحدة ، وقد جعلوا من معاملة النازية وأوربا الوسطى لليهود موضوعاً للعطف عليهم ، حتى قدم جمهور كبير من الشيوخ والنواب ، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتصريح بلفور ، مذكرةً إلى الرئيس روزفلت مؤرخة فى ٢ من نوفمبر ١٩٤٢ يعلنون فيها

أن الغاية من تصريح بلفور هى فتح أبواب الهجرة لجموع اليهود الذين لا مأوى لهم والتمهيد لإقامة دولة يهودية فى فلسطين ، « وحين تنتهى الحرب يجب أن يكون هدف العالم المتمدن التمهيد للجماهير اليهودية العودة إلى وطنهم » ، وهم يطالبون روزفلت بتبنى القضية الصهيونية والعمل على إلغاء الكتاب الأبيض .

وعقد صهيونيو أمريكا فى مايس ١٩٤٢ مؤتمراً فى فندق بلتيمور بنيويورك اتخذوا فيه مقررات عرفوا فيها الأهداف الصهيونية وهى :

١ – ضرورة قيام سريع لدولة يهودية فى فلسطين كجزء لا يتجزأ من العالم الديموقراطى الجديد .

٢ – رفض الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ .

٣ – إطلاق الهجرة اليهودية واستيطان فلسطين تحت سيطرة الوكالة اليهودية ،

٤ – إنشاء جيش يهودى يحارب تحت رايته الخاصة والاعتراف به .

وقد اعترفت الوكالة اليهودية بمقررات بلتيمور وأيدتها الأحزاب الصهيونية ، وأصبحت برنامج الحركة ، وفيها يعلن اليهود رسميا لأول مرة مطالبتهم بقيام الدولة اليهودية .

وبلغ النشاط الصهيونىّ ونفوذه فى الولايات المتحدة مبلغاً عظيماً عرض معه على البرلمان الأمريكى (الكونغرس) أن يصدر قرار بإطلاق المهاجرة وإقامة دولة يهودية ، ولكن ثارت عاصفة استنكار وتحذير فى البلاد العربية ، وطلب وزير الحربية ورئيس أركان الحرب وقف البحث فى هذا الاقتراح فوقف .

وتنافس الحزبان الديموقراطى والجمهورى فى الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية فى خريف ١٩٤٤ فى استرضاء اليهود وأكثروا لهم من الوعود من أجل أصواتهم ، وفى هذه المعمعة نشر الرئيس ترومان فى ١٥ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤ بياناً دعا فيه إلى فتح أبواب فلسطين للهجرة المطلقة

والاستعمار اليهودى فتحاً يؤدى إلى إقامة دولة يهودية ديموقراطية ، وسنرى أن تدخل الولايات المتحدة قد تطور إلى مساع جدّية مستمرة لمصلحة الصهيونية .

على أن اليهود فى الحين ذاته لم يهملوا العمل فى بريطانيا وتسخير الصحف والكتاب حتى استطاعوا أن يحملوا حزب العمال البريطانىّ على اتخاذ قرار مايس (١٩٤٤) الذى يقضى بإقناع العرب بالخروج من فلسطين فأثار هذا ثائرة الصحافة والهيئات العربية .

تجنيد وتسليح :

واستطاع اليهود أن يقيموا قوة عسكرية كبيرة تابعة للوكالة اليهودية باسم « الهاجانا » واستطاعوا أن يدربوا عدداً وافراً من شبانهم على أيدى ضباط من الإنكليز واليهود ، وأغروا كثيراً من الضباط البولونيين اليهود بالفرار من الجيش بأسلحتهم والاستفادة منهم ومن سلاحهم فى تدريب اليهود والالتحاق بقواتهم ، وعلى رغم القانون فى فلسطين أقيمت دائرة للتجنيد تابعة للوكالة اليهودية فرضت التدريب العسكرىّ ، وجعلت مدة الخدمة سنة للبنات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و١٨ سنة ، وذلك ببيانات وإعلانات نشرت فى الصحف على مسمع ومشهد من السلطات التى رأيناها تحكم بالإعدام شنقاً على العربى إذا وجدت لديه رصاصة واحدة فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ .

وقد تابعت حملتها لنيل موافقة الحكومة البريطانية على إنشاء جيش يهودىّ إلى جانب الحلفاء فأجابتها الحكومة البريطانية إلى طلبها بإصرار رئيس وزراء بريطانيا ، المستر تشرشل ، فى سبتمبر ١٩٤٤ ، وتقرر أن يكون الجيش يهوديّاً بقواده وضباطه وجنوده وحاخاميه ورايته وطعامه وأرصدت أموال ضخمة لتهريب الأسلحة ولشرائها من مخازن الجيش بإغراء جنود وضباط من إنكليز وبولونيين وأمريكان فى فلسطين ، وتعددت حوادث سرقة الأسلحة والمتفجرات

من الجيش البريطانى ، واكتشفت فى مارس سنة ١٩٤٣ سرقة ضخمة قامت بها الهاجانا وزادت على ٣٠٠ بندقية عدا كميات كبيرة من العتاد ، وقد حوكم جنديان بريطانيان أمام محكمة عسكرية بتهمة اشتراكهما فى ذلك العمل وحكم عليهما بالسجن ١٥ سنة ، كما حوكم يهوديان فحكم على أحدهما بالسجن عشر سنوات وعلى الآخر بسبع سنوات ، وأشار رئيس المحكمة فى قراره إلى وجود منظمة واسعة النطاق لها فروع فى جميع أنحاء الشرق الأوسط لتهريب الأسلحة من الجيش تمولها هيئات صهيونية على نطاق واسع ، وقد أنشأت لأجل ذلك مخازن للسلاح تحت الأرض فى المستعمرات ، وما كان ذلك الحكم ليقف سيل سرقة الأسلحة ، فقد سرقت بعد ذلك من مستودع لتدريب الجنود الفلسطينيين فى رحبوت ٢١٨ بندقية و ١٥ مدفعاً رشاشاً ومخزناً كبيراً للذخائر .

ثورة اليهود :

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تخوض غمار حرب يتوقف على نتيجتها مصيرها ، وعلى الرغم من أن خصوم بريطانيا فى الحرب هم النازيون الذين اشتهروا باضطهادهم لليهود والتنكيل بهم ، وعلى الرغم مما حبت به بريطانيا اليهود من عطف على حساب العرب وحقوقهم وكيانهم ، فإن اليهود رأوا أن سبيلهم إلى حمل بريطانيا على الإذعان لمطالبهم ، وإلغاء الكتاب الأبيض الذى كانت تتظاهر بالمحافظة عليه وعلى بعض بنوده إتقاءً لسخط العرب الذين كانت بلادهم مركزاً استراتيجيًّا وتموينيًّا خطراً فى ظروف الحرب الدقيقة ، هو أن يثوروا عليها ثورةً لا هوادة فيها وأن يطعنوها فى ظهرها فى أدقّ الأوقات وأعصب الظروف مصرحين : أن ما أحدثته الثورة العربية يجب أن يزول بثورة يهودية ، وعليه فقد نشطت عصابات الأرغون وشتيرن فى أعمالهما

الإرهابية التدميرية فى مطلع سنة ١٩٤٤ ، ومما حدث أن فوجئ يهوديان يوم الأحد فى ٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ يحاولان وضع آلة تدمير على مدخل كاتدرائية سان جورج الذى سيمر منه المندوب السامى ، كما وضعت فى ١٢ من ذاك الشهر قنابل مجهزة بالساعات فى دوائر المهاجرة بالقدس وتل أبيب وحيفا ودمرتها فى آن واحد ، وتوالت حوادث اغتيال الضباط والأفراد البريطانيين فى الشوارع ، وفى ٢٦ من ذاك الشهر دمرت دوائر ضريبة الدخل فى القدس وحيفا وتل أبيب ، وفى ٢٣ من مارس دمرت عدة دوائر للبوليس واغتيل ثمانية أفراد من البوليس البريطانى رمياً بالرصاص ، وجرت فى ٨ من أغسطس محاولة مدبرة لاغتيال المندوب السامى إذ نصبوا له كميناً حين كان هو وزوجته الليدى مكمايكل ومرافقه فى طريقه إلى يافا لحضور حفلة وداعية أقامتها له بلديتها فأطلقوا عليه الرشاشات وأصابوا مرافقه وسائق سيارته البريطانيين بجراح بالغة ، وكان أقصى ما فرضته السلطات من عقوبة غرامة ٥٠٠ جنيه فرضت على مستعمرة جبعات شاؤل التى آوت العصابة ، ومع ذلك فإن الغرامة لم تحصل فيما بعد .

واستمرت حوادث الاغتيالات ، وفى ٥ من أكتوبر هوجمت مخازن دوائر الصناعات الخفيفة فى تل أبيب من قبل عصابة الأرغون ، وقدرت السلطة تقديراً رسميّاً قيمة النسائج التى نهبوها بمئة ألف جنيه ، وأرسلت عصابة شتيرن اثنين من فدائييها إلى القاهرة حيث اغتالا فى ٦ من نوفمبر وزير الدولة البريطانى فى الشرق الأدنى ، اللورد موين ، وقد حاكمهما القضاء المصرىّ ونفذ حكم الموت فيهما ، ولم يتخذ الإنكليز تجاه هذا الحادث الخطر جزءاً مما كانوا قد اتخذوه من إجراءات يوم اغتيل المستر أندروز فى الناصرة ، وهو لا يقاس بموين أهمية ، مع تباين الظروف ، ومع عدم وجود أدلة قضائية على أن العرب هم الذين اغتالوه ، فقد حلوا اللجنة العليا واللجان القومية وعزلوا رئيس المجلس

الإسلامى الأعلى واعتقلوا وشردوا المئات ونسفوا البيوت وملأوا المعتقلات وفرضوا الغرامات . . .

وهذا كله عدا تفجير أنابيب البترول ونسف الجسور وتدمير أعمدة التلغراف ، وقد اكتشفت فى ١٢ من يونيه ١٩٤٥ بطارية مدافع مورتار مصوبة نحو المنصة التى أعدت لكى يتلقى فيها المندوب السامى اللورد غورت التحية فى العرض الذى أقيم فى القدس لمناسبة عيد ميلاد ملك الإنكليز ، وأما اللهجة اللينة التى خوطب بها اليهود على أثر تلك الحوادث فيدل ّ عليها البيان الرسمى ّ الذى أمضاه القائم بإدارة حكومة فلسطين والقائد الأعلى لقوات الشرق الأوسط ففيه يقولان : « إن الإرهابيين ومؤيديهم إنما يعرقلون المجهود الحربى ّ لبريطانيا العظمى ويساعدون العدو ّ ، وإننا نناشد الطائفة اليهودية أن تساعد القوات على استئصال هذا الشر ّ من بينهم » .

على أن هذا اللين من جانب السلطات أغراهم بالاستمرار والاشتداد حتى بعد ما جنحت الحكومة البريطانية إلى دعوة الولايات المتحدة إلى مشاركتها فى المسؤولية وبعد ما لاحت فى الأفق بوادر العزم على نقض الكتاب الأبيض ، فدمروا دائرة الحكومة فى تل أبيب حتى غدت غير صالحة ، ووالوا اغتيال الإنكليز والهجوم على خفراء السواحل والمستودعات العسكرية والمطارات .

١٨

جامعة الدول العربية وفلسطين

تأسيس الجامعة العربية :

بدأت فى يوليه ١٩٤٣ مشاورات بين الحكومة المصرية والحكومات العربية عرفت باسم مشاورات الوحدة العربية ، فانتهت إلى وضع ميثاق تحضيرى فى الإسكندرية عرف ببروتوكول الإسكندرية وقعه فى ٧ من أكتوبر ١٩٤٤ ممثلو حكومات مصر والعراق والسعودية وسورية ولبنان والأردنية وقد ألحق بالبروتوكول المذكور قرار خاص بفلسطين هذا هو :

« ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية ، وأن حقوق العرب لا يمكن أن تمس من غير إضرار بالسلم والاستقرار بالعالم العربى ، كما ترى اللجنة أن التعهدات التى ارتبطت فيها الدولة البريطانية والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضى العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هى من حقوق العرب الثابتة التى تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب نحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار ، وتعلن اللجنة أنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود فى أوربا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوربية الدكتاتورية ، ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونيين ، إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوربا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم » .

ميثاق الجامعة :

وألف مؤتمر الإسكندرية لجنة لوضع دستور الجامعة ، وقد تمّ وضعه وتوقيعه فى القاهرة فى ١٢ من مارس ١٩٤٥ ، وبموجبه تألفت جامعة الدول العربية من الدول الموقعة عليه ، مع إعطاء الحقّ لكلّ دولة عربية مستقلة أن تنضم إلى الجامعة ، وقد جعل الميثاق الغرض من جامعة الدول العربية « توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر فى شؤون البلاد العربية ومصالحها بصفة عامة » .

ومن أغراضها كذلك تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً فى الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة والجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين والشؤون الاجتماعية والصحية ، وجعلت القاهرة مقرها الدائم ، على أن لمجلس الجامعة أن يجتمع فى أىّ مكان آخر يعينه .

وقد جعل لهذا الميثاق ملحقٌ خاص بفلسطين هذا نصه :

« منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلاّ على أساس الاعتراف باستقلالها ، فوجودها واستقلالها الدولىّ من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شكّ فى استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة ، ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق

الجامعة العربية أنه نظراً إلى ظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً ، يتولى مجلس الجامعة أمر أختيار مندوب عربيّ من فلسطين للاشتراك فى أعماله » .

وعلى هذا يكون لفلسطين مندوب فى مجلس الجامعة وإن لم تكن مستقلة عمليًّا ، وقد أصبحت قضية فلسطين الشاغل الأول للجامعة ، وكان أول ما واجهته حين تأسيسها عزم الحكومة البريطانية والأمريكية على نقض الكتاب الأبيض والاستمرار فى فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، فقدمت المذكرات المتعددة ، ووالت الاتصالات مما سيرد ذكره فى حينه .

المقاطعة :

ومن أهمّ ما اتخذته الجامعة فى مطلع تأسيسها من مقررات بشأن فلسطين القرار الصادر فى ٢ من ديسمبر ١٩٤٥ حول مقاطعة اليهود فى فلسطين اقتصاديًّا وهذا نصه :

١ — إن المنتجات والمصنوعات اليهودية فى فلسطين غير مرغوب فيها فى البلاد العربية ، وإن إباحة دخولها إلى هذه البلاد مما يؤدى إلى تحقيق الأغراض السياسية الصهيونية ، فإلى أن تتغير هذه الأغراض يقرر مجلس الجامعة أن تتخذ كلّ دولة من دول الجامعة الإجراءات التى تتناسب وتتفق مع أصول الإدارة والتشريع فيها بمنع هذه المنتجات من دخول بلادها بعد اليوم الأول من يناير سنة ١٩٤٦ سواء جاءتها من فلسطين مباشرةً أو من طريق آخر .

٢ — يدعو مجلس الجامعة الشعوب العربية غير الممثلة فى مجلس الجامعة أن تتضامن وتتعاون مع دول الجامعة فى هذا القرار فتمتنع الهيئات والتجار والوسطاء والأفراد فيها عن التعامل والتوزيع والاستهلاك للمنتجات الصهيونية فى فلسطين والبلاد العربية .

٣ ـ تؤلف لجنة من الدول الممثلة فى الجامعة للإشراف على التنفيذ.

وعملاً بهذا القرار أخذت الحكومات العربية تسن القوانين التى تفرض العقوبات الزجرية على المخالفين.

وقد كانت هذه الخطوة العملية فى مقاومة الصهيونية اقتصادياً شديدة الوقع على اليهود حتى إنهم حملوا الحكومة على الاهتمام بالأمر وأصدرت حكومة فلسطين بلاغاً رسمياً فى ١١ من يناير ١٩٤٦ قالت فيه إن المندوب السامى يتشاور هو ووزير المستعمرات فى اتخاذ الخطوات تجاه هذا الموقف الذى يهم الدولة المنتدبة المسؤولة عن رفاه الشعوب فى فلسطين.

١٩

اللجنة الأنكلو أمريكية

نسف الكتاب الأبيض

الرئيس ترومان :

كتب ترومان فى ٣١ من أغسطس ١٩٤٥ إلى المستر أتلى رئيس وزراء بريطانيا يؤيد فتح أبواب فلسطين لليهود النازحين من ألمانيا والراغبين فى الذهاب إليها ، ويؤيد الاقتراح بمنح اليهود مئة ألف شهادة هجرة إضافية إلى فلسطين .

وأدلى ترومان بتصاريح عديدة فى هذا المعنى فأثار سخطاً عربياً عاماً ، وحمل الحكومات العربية على أن تقدم إلى حكومة الولايات المتحدة مذكرات رسمية تعرب فيها عن احتجاجها واستنكارها ، فصرح وزير خارجية أمريكا ، المستر بيرنس ، تلطيفاً للجو ، بأن سياسة حكومة الولايات لا تصل إلى نتائج نهائية تتعلق بالمباحثات مع الحكومة البريطانية حول تبديل الوضع الأساسى فى فلسطين من غير التشاور التامّ مع زعماء العرب واليهود ، وأذن بنشر نصّ كتاب الرئيس روزفلت إلى الملك عبد العزيز آل سعود المؤرخ فى ٥ من أبريل ١٩٤٥ ، وقد تضمن توكيداً بأنه لن يتخذ قرارٌ فيما هو خاص بالوضع الأساسى فى فلسطين من غير استشارة تامة مع كل من العرب واليهود ، وقال فيه :

« ولا شكّ فى أن جلالتكم تذكرون أيضاً ، خلال محادثاتنا الأخيرة ، توكيدى لكم أننى لن أتخذ أى عمل بصفتى رئيساً للفرع التنفيذىّ لهذه

الحكومة يبرهن على أنه عدائىّ للشعب العربىّ » .

وعلى الرغم من التوكيدات فإن الاتصالات بين الولايات المتحدة وبريطانيا ظلت مستمرة ، وقد قدمت الجامعة العربية إليهما مذكرة تذكرهما بما ورد فى الكتاب الأبيض وبما جرى على لسان روزفلت وخلفه من« أنه لن يجرى تبديل السياسة إلاّ بمشورة العرب » .

بيان خطير :

وفى ١٣ من نوفمبر ١٩٤٥ أدلى وزير الخارجية البريطانية ، المستر بيفن ، فى مجلس العموم البريطانىّ ببيان جعل فيه الولايات المتحدة شريكة فى مسؤولية معالجة قضية فلسطين ، ولخطورة البيان نلخصه بما يلى :

لقد أعرب المستر بيفن أولاً عن اهتمام الحكومة البريطانية بالمشكلة اليهودية الناجمة عن الاضطهادات النازية فى ألمانيا وعن إسهامها فى التخفيف عن اليهود المضطهدين ، ثم قال : « ومع أن فلسطين قد تسهم فى حلّ المعضلة فإنها لا تستطيع احتمالها كلها » ، وتحدث عن التزامات الدولة المنتدبة نحو اليهود والعرب وقال : « إن فقدان تعريف صريح لهذا الالتزام المزدوج كان السبب الأول للاضطراب فى فلسطين خلال ست وعشرين سنة ، وكلّ جهود بذلت للتوفيق بين الفريقين لم تجد ، وتاريخ فلسطين الحديث فى عهد الانتداب هو تاريخ الاصطدام المستمر بين الجنسين ، وليس من السهل أن يوفق بين الاختلافات فى الدين واللغة والحياة الثقافية والاجتماعية وطرق التفكير والسلوك لديهما ، ففريق يدعى فلسطين بحقّ سكناها ألف عام والآخر يدعيها بحقّ تاريخى مشفوع بتعهد أعطى فى الحرب العالمية الأولى لإيجاد وطن قومىّ له ، والمهمة الواجب أداؤها هى إيجاد الوسائل لتلافى هذه المتضادات ، ولقد امتدت أصداء هذا النزاع إلى أبعد من حدود البلد الصغير الذى نجمت فيه ، فالقضية

الصهيونية لها مؤازروها الأقوياء فى الولايات المتحدة وبريطانيا والدومنيون وغيرها ، وقضية العرب الفلسطينيين يؤازرها العالم العربىّ كله ، وأصبحت مسألة يهتم بها تسعون مليون مسلم فى الهند ، وكلّ حلّ لا بدّ فى نشدانه من أخذ الصداقة الدولية والسلام العالمىّ بعين الاعتبار فضلاً عن ناحيتى الإنصاف والإنسانية » .

اللجنة الأنكلوأمريكية واختصاصها :

ثم قال : « وبعد النظر فى الوضع كله والسبب الذى أدى إلى الاهتمام العالمى قررت حكومة جلالته أن تدعو حكومة الولايات المتحدة إلى التعاون معها فى تأليف لجنة تحقيق أنكلو أمريكية تتحرى المشكلة الأوربية وتعيد النظر فى القضية الفلسطينية على ضوء ذلك التحرى ، وقد قبلت الولايات المتحدة تلك الدعوة ، ووافقت على أن يعهد إليها فى شروط الاختصاص التالية : (١) فحص الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى فلسطين بالنسبة إلى تأثيرها فى مشكلة هجرة اليهود إليها واستيطانها وإلى رفاهية الأهالى المقيمين بها الآن ، (٢) فحص حالة اليهود فى الأقطار الأوربية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازىّ والفاشىّ والتدابير العملية التى اتخذت أو التى ينوى اتخاذها فى تلك الأقطار لتمكينهم من العيش فى نجوة من التحيز والعسف ، وتقدير عدد أولئك الذين يودون النزوح أو الذين تضطرهم أحوالهم إلى النزوح إلى فلسطين أو إلى بلدان أخرى خارج أوربا ، (٣) تقديم التواصى إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية لمعالجة مشاكل فلسطين وإيجاد حلّ دائم لها » .

ثم قال بيفن : « وبعد أن تقدم لجنة التحقيق توصياتها تتداول الحكومة البريطانية مع ذوى العلاقة (العرب واليهود والولايات المتحدة) لاتخاذ التدابير المؤقتة ، ثم تهيء الحكومة مشروع حلّ دائم وتعرضه على الأمم المتحدة

للموافقة عليه ، فهذا التحقيق سوف يسهل إيجاد حلّ يمهد بدوره الطريق لاتخاذ تدابير لوضع فلسطين تحت الوصاية » .

استمرار الهجرة :

وقال : « وإلى أن تقدم لجنة التحقيق تقريرها تتداول الحكومة مع العرب للتوصل إلى تدبير يضمن عدم توقف الهجرة اليهودية عن المعدل الشهريّ الحالى» .

ويستنتج من بيان بيفن أن الحكومة البريطانية تهرب من واجبها فى حلّ القضية منفردة ، وتشرك الولايات المتحدة فى احتمال المسؤولية مع أنه لا حقّ للولايات المتحدة بوجه من الوجوه فى التدخل فى قضية فلسطين ، ولا مسوغ لذلك غير عطفها الخاصّ على الصهيونية ومظاهرتها للصهيونيين كما يستنتج من البيان عزم بريطانيا على الرجوع عن سياسة الكتاب الأبيض الذى أعلنت مراراً أنها لن تحيد عن تنفيذه .

العزم على نقض الكتاب الأبيض :

وأرسل المستر بيفن نصّ بيانه إلى رؤساء الدول العربية مع دعوتهم إلى إبداء رأيهم فى اقتراح استمرار الهجرة بمعدل ألف وخمسمئة مهاجر فى الشهر مع أن الخمسة والسبعين ألفاً المنصوص عليها فى الكتاب الأبيض قد استنفدت ، وذلك ريثما تقدم اللجنة الأنكلو أمريكية تقريرها .

وهكذا نرى أن الحكومة البريطانية نقضت عهدها الذى قطعته على نفسها فى الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ بوقف الهجرة إلى فلسطين نهائيًّا بعد خمس سنوات من صدوره ، والذى قالت فى البند الخامس عشر منه : « إن حكومة جلالته مقتنعة أنه متى تمت الهجرة بعد السنوات الخمس لن يكون لها مبرر ، كما أنها لن تكون تحت طائلة أىّ التزام ، لتسهيل إنشاء الوطن القوميّ اليهوديّ

عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب » .

أحالت الحكومات العربية رسالة المستر بيفن إلى مجلس جامعة الدول العربية الذى كان فى حالة انعقاد ، فقرر إرسال مذكرة باسمه إلى الحكومة البريطانية على أن ترسل إليها الحكومات العربية بدورها مذكرات باسمها .

أجاب الأمين العام للجامعة العربية باسم الجامعة المستر بيفن ، وقد أعرب فى جوابه عن تقديره لفصل المسألة الصهيونية عن المسألة اليهودية ، وقال : « إن انتصار الديموقراطية يسهل لليهود المضطهدين العودة إلى أوطانهم » ، وبعد أن تحدث عن معارضة الصهيونية لمصالح العرب وخطرها على وطنهم سأل عن الأساس الذى وضع عليه رقم ١٥٠٠ مهاجر فى الشهر وأبان أنه مخالف للكتاب الأبيض ولا مسوغ لطلب الهجرة الجديدة إلى فلسطين .

ودعت اللجنة العليا ، وكانت قد أعيد تأليفها بمساع من الجامعة باسم الهيئة العليا ، إلى مؤتمر عربىّ فى فلسطين للنظر فى بيان المستر بيفن ، ثم أصدرت على أثره بياناً فندت فيه التصريح وشرحت ما فى استمرار الهجرة من إجحاف بحقوق العرب ومصالحهم وما فيه من نقض لسياسة وضعتها بريطانيا بنفسها بمحض اختيارها ، وهى تقضى بألا تستأنف الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلا بموافقة السكان العرب ، والآن يقرر المستر بيفن استمرار الهجرة من غير حصول على موافقة السكان مكتفياً باقتراح استشارة العرب ، وقالت : « إن العرب يعارضون بكلّ قواهم دخول مهاجر يهودىّ واحد إلى فلسطين ، وإن فلسطين ملت سياسة إيفاد لجان تحقيق ، ولا تنظر بعين الارتياح إلى إيفاد لجنة جديدة ، والعرب يعتبرون أن قضية فلسطين قضية قائمة بينهم وبين بريطانيا العظمى ولا يعترفون لأى فريق بحقّ التدخل فى هذه القضية ولا يقرون لأىّ شعب آخر أو دولة أخرى بحقّ تقرير مصيرهم ومصير بلادهم ، ولذلك فإنهم يستغربون إشراك بريطانيا العظمى للولايات المتحدة فى هذه القضية ، إذ لا شأن مطلقاً للولايات

المتحدة فى قضية فلسطين ، ولا يوجد أىّ مسوغ شرعىّ أو قانونىّ لإدخالها إلى هذه القضية . . . إن العرب لا يمكنهم أن يرضوا ببيان المستر بيفن معلنين تمسكهم بمطالبهم القومية والإنسانية » .

جهود الولايات المتحدة :

واسترسل ساسة الولايات المتحدة ، وعلى رأسهم الرئيس ترومان ، فى إرسال البيانات لمصلحة الصهيونية وفى بذل المساعى لدى بريطانيا من أجل تحقيق أهدافها فى فلسطين حتى أرسل الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ٤ من ديسمبر ١٩٤٦ مذكرة إلى الحكومة الأمريكية ، بناء على قرار مجلس الجامعة العربية المنعقد فى ذاك الحين ، لفت فيها نظر الولايات المتحدة « إلى ما تحدثه هذه التصريحات والمساعى من انزعاج كبير فى البلاد العربية والعالم الإسلامى ، وإلى ما يترتب عليها من إساءة لطيب العلاقات بين دول الجامعة والحكومة الأمريكية ، كما أن مجلس الجامعة تناول موضوع ما يبذل فى مناطق الاحتلال الأمريكية فى أوربا من تشجيع وتسهيل للهجرة الصهيونية إلى فلسطين ، وهو يرجو أن تعمل حكومة الجمهورية على وضع حدّ لهذه التصرفات التى لا يمكن أن تفسر إلاّ بالتحيز لأحد طرفى النزاع فى القضية القائمة بين العرب واليهود » .

وقد أجابت الحكومة الأمريكية فى ١٧ من يناير ١٩٤٧ عن هذه المذكرة بجواب عجيب يتلخص فى أن الحكومة الأمريكية أحيطت علماً بتقرير مجلس الجامعة وبالقلق الشديد الذى أحدثه اهتمام الولايات المتحدة بقضية فلسطين وتصريحات رئيسها فى سائر الدول العربية والعالم الإسلامى « ولكن الحكومة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عاضدت فكرة الوطن القومىّ اليهودىّ فى فلسطين حكومةً وشعباً ، فتصرفها اليوم جاء مطابقاً لسياستها

التقليدية عند ما تدعو إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى إبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود ، وأما بشأن تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من مناطق الاحتلال الأمريكية فى أوربا فإن الكثيرين من هؤلاء المضطهدين يتطلعون أثر ما أصابهم من اضطهادات إلى فلسطين كملجأ ، وأنه يبدو مخالفاً للمبادئ الإنسانية لجميع الشعوب إنكار حق الباقين الآن فى مراكز المشردين فى أوربا فى البحث عن مأوى لهم فى بلاد أخرى ومنها فلسطين» ، وفى ١٠ من ديسمبر أعلنت أسماء اللجنة الأنكلو أمريكية فى واشنطون ولندن وهى مؤلفة من ستة أعضاء من الإنكليز وستة من الأمريكان ، وقد عرف معظم أعضائها بكونهم من غلاة أنصار الصهيونية ، ولكن حدث قبل أن تبحر اللجنة وأن تباشر عملها وأن تدلى بتواصيها ، أن اتخذ مجلس الشيوخ والنواب فى الولايات المتحدة للتأثير فيها والإيحاء إليها قراراً بمطالبة الحكومة بالتوسط لدى الدولة المنتدبة لفتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية مطلقة فى نطاق الاستيعاب الاقتصادى للبلاد ، وقيام دولة يهودية ديموقراطية فى فلسطين .

نسف الكتاب الأبيض:

وقبل وصول اللجنة إلى فلسطين وتحقيقها فى المشكلة أصدر المندوب السامى البريطانى لفلسطين بياناً قال فيه : « إن الحكومة رأت التشاور مع العرب لوضع نظام من شأنه ضمان عدم وقف الهجرة اليهودية بالمعدل الحالى انتظاراً لتوصيات لجنة التحقيق لأنها لا يمكنها أن تتنصل من واجباتها ومسؤولياتها التى فرضها الانتداب ، وإن المباحثات ظلت جارية مع العرب مدة طويلة ، على حسب بيان المستر بيفن ، ولم تكن النتائج التى أمكن الوصول إليها نهائية ، ولذلك قررت الحكومة البريطانية الآن لأسباب قوية وجوب السماح باستمرار الهجرة بصفة مؤقتة بالمعدل المقترح ، وهو ألف وخمسمئة مهاجر شهرياً » .

ومعنى بيان المندوب أن المشاورة المقصودة كانت للحصول على موافقة العرب ، فيما أنها لم تحصل لم تعبأ الحكومة البريطانية بالرفض ، ونسيت كل ما ورد فى بياناتها السابقة وأمرت باستمرار الهجرة زاعمة أنها لا يمكن أن تتخلى عن واجباتها مع أنها قررت أنها قامت بهذه الواجبات أوسع قيام نحو اليهود بحيث لم يبق عليها واجب .

موقف العرب :

وقد أضربت فلسطين على أثر إعلان المندوب الاستمرار على الهجرة واحتجت وتظاهرت وشاركتها البلاد العربية فى الاحتجاج والتظاهر والإضراب ، وأجمعت برلماناتها على استنكار موقف الحكومة البريطانية الجديد .

وأما اليهود فلم يعجبهم التحديد واستمروا على نشاطهم العظيم فى تهريب المهاجرين أولاً وفى ثورتهم الإرهابية ثانياً .

موقف اليهود :

أما فى موضوع تهريب المهاجرين فقد اشترت المنظمات اليهودية واستأجرت مراكب للسفر من أوربا الجنوبية حيث لا رقابة فعالة على مغادرة البلاد بحراً ، وكانت سفن الحكومة حين ترسو تلك المراكب ، تأسر ركابها وترسلهم إلى معسكرات الاعتقال فى قبرس ، حتى بلغ عددهم خلال سنة واحدة نحو خمسين ألفاً ، وكانت الحكومة الفلسطينية تنفق عليهم هناك من خزانة فلسطين أى من أموال المكلف العربى ، ولم تفكر فى إعادة المراكب إلى الموانئ التى أقلعت منها أو فى طردها ، بل أخذت تختار منهم كل شهر عدداً تسمح له بالدخول إلى فلسطين رسمياً .

أما الثورة اليهودية فقد استمرت على صورة نسف وتدمير وتحريق واغتيالات.

الاتصال باللجنة :

وقد ارتأت الحكومات العربية أن يجرى الاتصال باللجنة مع تسجيل عدم اختصاصها ، لأن ذلك فرصة للدعاية للقضية ، وقررت الهيئة العربية العليا العمل بنصيحة الحكومات والاتصال باللجنة المذكورة .

اللجنة تبدأ عملها :

بدأت اللجنة عملها فى واشنطون فى ٤ من يناير فسمعت شهادات اليهود المطالبين بالدولة اليهودية والهجرة الحرة ضاربين على نغمة الكوارث التى نزلت بهم ، ثم سمعت أنصار العرب ، ولاسيما المهاجرون العرب ، الذين فندوا مزاعم اليهود وأثبتوا الحق العربى الشرعى فى وطنهم ، ثم أبحرت اللجنة إلى لندن ، وفيها سمعت ممثلى الدول العربية لدى هيئة الأمم المتحدة ، وكانت يومئذ تعقد اجتماعاتها فى لندن ، وسمعت أنصاراً للعرب وممثلى هيئات وشخصيات يهودية ، وبارحت لندن فى ٣ من فبراير حيث انقسمت إلى لجان فرعية وتولت التحقيق فى ألمانيا وبولونيا وتشكوسلوفاكيا والنمسا وإيطاليا واليونان ، وفى ٢٨ من فبراير عقدت اللجنة جلساتها فى القاهرة حيث استمعت إلى بيانات الأمين العام لجامعة الدول العربية وغيره ، وفى فلسطين ظلت من ٦ من مارس إلى ٢٨ من هذا الشهر تسمع بيانات الهيئة العربية العليا والمكتب العربى فى القدس وشهادات اليهود ، وقد انشطرت إلى فرقاء : فريق زار دمشق وبيروت ، وآخر زار بغداد والرياض ، وثالث زار عمان ، ثم عادت إلى لوزان حيث وضعت تقريرها فى ٢٠ من أبريل ١٩٤٦ ، واستمعت فى البلاد العربية إلى الهيئات الشعبية والرسمية والنقابات واستمعت إلى رؤساء الدول العربية ، وقد اعتبروا جميعاً أن الدفاع عن عروبة فلسطين دفاعٌ عن الأمة العربية ، وأدلوا بحجج

العرب ، وفندوا أباطيل اليهود ، وطالبوا بحلّ قضية فلسطين من غير نظر إلى المشكلة اليهودية ، وذلك بإقامة دولة مستقلة يتمتع جميع السكان فيها بالحقوق والضمانات الدستورية المعروفة ، وقد قامت فى أثناء وجودها وعلى مشهد منها تظاهرات فى بعض العواصم العربية ولمست بمختلف المظاهر إجماع العرب على المطالبة بالحقّ العربى فى فلسطين والإصرار على وقف الهجرة وانتقال الأراضى وعلى الحكومة الوطنية المستقلة .

أما الصهيونيون فى واشنطون ولندن والقدس فقد جعلوا هدفهم برنامج بلتيمور لسنة ١٩٤٢ مع طلب إصدار مئة ألف شهادة هجرة إلى فلسطين فى الحال .

وقد نشرت الصحف والشركات أن خلافاً وقع بين الجانبين البريطانى والأمريكى فى اللجنة ، ثم نشرت أن الأزمة انتهت بمسايرة الإنكليز للأمريكان وفقاً لتعليمات تلقوها من الحكومة البريطانية .

تقرير اللجنة :

وقد صدر التقرير وهذه هى خلاصته فيما يتعلق بموضوع فلسطين :

قالت اللجنة : « أولا : إننا نوصى بأن يصرح فى الحال بإصدار مئة ألف شهادة لإدخال اليهود ممن كانوا ضحايا للاضطهاد النازى والفاشى إلى فلسطين ، (ب) وأن تمنح هذه الشهادات بالقدر الممكن خلال سنة ١٩٤٦ وبالسرعة التى تسمح بها الظروف » ، وقالت اللجنة تعليقاً على هذه التوصية : « ولسنا نعرف بلاداً غير فلسطين تستطيع الأغلبية الكبرى منهم الذهاب إليها فى القريب العاجل ، أضف إلى هذا أنها البلد الذى يرغب معظمهم تقريباً فى الشخوص إليه » .

« ثانياً : من الضرورة بمكان إصدارُ بيان صريح ينطوى على المبادئ التالية :

(ا) إن اليهود لن يسيطروا على العرب ، ولن يسيطر العرب على اليهود فى فلسطين .

(ب) إن فلسطين لن تكون دولة يهودية أو دولة عربية .

(ج) إن نظام الحكم الذاتى الذى يقام فى النهاية بضمانات وتعهدات دولية يجب أن يحمى ويصون الديانات المسيحية والإسلامية واليهودية فى الأرض المقدسة » ، وفى التعليق على هذا قالت اللجنة : « لا يجوز أن يجعل الدستور الكلمة العليا للأغلبية العددية إذا أريد إقامة حكم ذاتىّ حقيقى لكلا الشعبين » .

« ثالثاً : ريثما تتلاشى الشحناء القائمة بين العرب واليهود ، نوصى بأن تظل حكومة فلسطين قائمةً تحت الانتداب كما هو شأنها الآن إلى أن يتسنى عقد اتفاق توضع بموجبه تحت وصاية الأمم المتحدة » .

« رابعاً : نوصى بأن تعلن الدولة المنتدبة أو الدولة الوصية المبادئ التى تجعل تقدم العرب الاقتصادى والثقافى والسياسى بفلسطين فى نفس المقام من الأهمية كما هى الحال عند اليهود . . . ورفع مستوى المعيشة عند العرب إلى الحدّ الذى يتساوى فيه مع مستوى المعيشة عند اليهود » .

« خامساً : ريثما يرجع فى الأمر عاجلاً إلى هيئة الأمم ويعقد اتفاق الوصاية نوصى بأن تتولى الدولة المنتدبة إدارة فلسطين وفقاً لصك الانتداب الذى تضمن فيما يتعلق بالهجرة نصّاً مآله : « إن على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالى الأخرى أن تسهل هجرة اليهود فى أحوال ملائمة » .

« سادساً : (ا) إننا نوصى بإلغاء نظام انتقالات الأراضى لسنة ١٩٤٠ والاستعاضة عنه بنظام يقوم على سياسة حرية بيع الأراضى وإجارتها واستعمالها بغضّ النظر عن العنصر أو الطائفة أو المذهب ، وأن يتضمن النظام نصّاً يضمن حماية مصالح صغار المالكين والمزارعين المستأجرين حماية وافية » .

(ب) ونوصى باتخاذ التدابير لحظر النصوص التى توضع فى صكوك انتقال الملكية والإجارة التى تشترط بألا يستخدم فى الأرض سوى أفراد عنصر واحد أو طائفة واحدة » ، وقد جاء فى التعليق على هذه التوصية : « إن نظام انتقالات الأراضى لسنة ١٩٤٠ الذى يحظر بيع الأراضى لغير العرب فى منطقة ويقيد بيعها فى منطقة ثانية ويبيحه فى ثالثة هو تحيز ضد اليهود » .

« سابعاً : نوصى بأن تصاغ من جديد نظم التعليم المتبعة لدى العرب واليهود على أن يشمل إدخال التعليم الإجبارى بعد مضى مدة معقولة من الزمن » ، وتقول اللجنة تعليقاً على هذه التوصية : « يجب على الحكومة أن تضمن أن يساعد التعليم ويُسْهِم فى التوفيق بين هذين الشعبين بالإشراف الدقيق على كتب الدراسة ومناهج التعليم وتفتيش المدارس » .

ومما ورد فى التقرير فى معرض البحث عن وضع اليهود فى أوربا قولها : « وإذا قبلت وصيتنا بالتصريح بإصدار شهادات الهجرة كما نأمل فإن الأكثرية الكبرى من اليهود المشردين ، الذين تتطلب حالتهم اتخاذ إجراء سريع ، يضمن أمرها ، وبذلك يتسنى تحقيق الهدف المنشود من إغلاق مراكز اليهود المشردين » .

وفى أثناء البحث عن الوضع السياسى فى فلسطين جاء فى التقرير : « لقد بلغ مجموع المنتسبين إلى سلك البوليس ومصلحة السجون فى سنة ١٩٤٥ نحو خمسة عشر ألف رجل ، وأنفق على المحافظة على الأمن خلال سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ المالية ٤,٦٠٠,٠٠٠ جنيه بينما أنفق على الصحة ٥٥٠ ألف جنيه وعلى المعارف ٧٠٠ ألف جنيه ، وبذلك تطورت فلسطين حتى أصبحت دولة شبه عسكرية أو دولة بوليس » ، وتحدثت اللجنة عن موقف العرب قائلة : « إن أبرز مظاهر السياسة العربية اليوم هو رفض العرب الموافقة على دخول يهودىّ واحد إلى فلسطين رفضاً مطلقاً لا قيد فيه ولا شرط » ، ثم قالت :

« هناك سببٌ آخر لإصرار عرب فلسطين على الاستقلال فوراً ، وهو رغبتهم فى الانتساب إلى عضوية جامعة الدول العربية التى تم تأليفها حديثاً ، فعرب فلسطين يشعرون بأنهم لا يقلون أهلية للحكم الذاتى عن جيرانهم فى سورية ولبنان ، أولئك الذين نالوا استقلالهم خلال الحرب العالمية الثانية ، وعن جيرانهم فى شرقى الأردن الذى أصبح منذ انتهاء الحرب دولة مستقلة » .

وتحدث التقرير عن الوكالة اليهودية وقوتها ونفوذها ، وأن وضعها بكونها حكومةً تقوم إلى جنب الحكومة المنتدبة يصدق عليها اليوم أكثر مما مضى ، وعن ممارسة نفوذها فى الهاجانا التى يقدر عددها بأكثر من ستين ألفاً وأثرها فى توحيد المقاومة اليهودية الفعالة ضد الحكومة والتى أدت إلى تقويض سلطتها الإدارية ، كما تحدث عن حصر المناصب العليا العامة فى فلسطين فى الموظفين البريطانيين قائلاً : « وهم يمارسون السلطة كأنهم فى بلاد لا يزال معظم سكانها فى أول مرحلة من مراحل الحضارة » .

وتحدث عن موقف البلاد العربية قائلاً : « لقد وجد أعضاء اللجنة الذين طافوا فى الأقطار العربية المجاورة أن العداء للصهيونية مستحكم فيها ومنتشر شأنهُ فى فلسطين ذاتها ، فحكومات وشعوب الدول العربية المجاورة تعتقد أن إقامة دولة صهيونية فى فلسطين ينطوى على خطر مباشر عليها ويعرقل المساعى التى تبذل لتوثيق اتحاد العرب ، وقد قال رئيس وفد سورية فى الاجتماع العام لهيئة الأمم المتحدة للجنة فى لندن : إن فلسطين فى أيدى غرباء تكون إسفينا يشقّ جسم العالم العربى فى أهم نقطة حيوية منه ، وقد أعرب الشاهد أيضاً عن خوف العرب من أن تصبح أية دولة صهيونية ميالة حتما إلى التوسع والاعتداء ، وتميل إلى الاتفاق مع أية دولة تتبع فى المستقبل خطة معادية للسياسة الغربية ، وهذا الشاهد كتب لنا يقول : إن الشرق الأوسط منطقة حيوية ، وفيه لجميع الدول العظمى مصالح ، ولن تقوم قائمة لدولة صهيونية فى فلسطين

إلا بمعاضدة الدول الأجنبية ، وهذا لا يعنى نشوء التوتر بين تلك الدول والدول العربية فحسب ، بل يعنى أيضاً احتمال وقوع سلسلة من الحوادث الخطيرة ومناورات قد ينشأ عنها احتكاك دولى شديد الوطأة يحتمل أن ينتهى بنكبة » .

وتحدث التقرير عن المصالح المسيحية فى فلسطين ثم قال : « واستمعت اللجنة إلى ممثلى الكنائس المسيحية ، فالمسيحيون العرب من مختلف الطوائف البالغ عددهم ١٢٥ ألف نسمة أعلنوا تضامنهم التام مع المسلمين العرب فى المطالبة بدولة عربية مستقلة » .

تفنيد التقرير :

إن تواصى هذه اللجنة ترديد لما أبداه المستر ترومان من رغبات ، وإن الرقم الذى اقترحته ، وهو مئة ألف بالذات ، دل على أنها جاءت لإقرار سياسة مرسومة معلومة ، وهى تحقق للصهيونية من الأمانى ما لم يكن الصهيونيون يحلمون بتحقيقه فى مثل هذه السرعة ، حتى إذا سمح لهم بأكثر من هذا العدد لم يستطيعوا نقله فى سنة واحدة .

وهذه التواصى لا ارتباط بينها مطلقاً وبين ما ذكرته اللجنة من حقائق وما وقفت عليه من معلومات ، وهى تنم على تجاهل تامّ لقوة القومية العربية وحقها فى الحياة وتنكر لمصلحة كل دولة عربية .

أما زعم اللجنة بأنه لا يوجد بلد غير فلسطين يلجأ إليه اليهود فهو مخالف لما هو حقيقىّ ومعروف عن وجود مساحات شاسعة فى الإمبراطورية البريطانية الواسعة وفى الولايات المتحدة تكفى لإيواء أى يهودى يرغب فى ترك مقره الحاضر.

وتوصى اللجنة بألا تكون فلسطين دولةً عربية ولا دولة يهودية وألا يقوم أى نظام دستورى يعطى الأغلبية سلطة الحكم ، ومعنى هذا أنها تساوى ظلماً فى الحقّ والمركز بين أصحاب البلاد وأكثرية سكانها وبين أقلية طارئة ، وهى

فى سبيل هذه الأقلية اليهودية الدخيلة تنسف كل ما تعارف عليه البشر وقامت عليه حقوق الدول ودساتيرها ، على أن إنكار لجنة التحقيق لحق عرب فلسطين فى الاستقلال من أجل خاطر الأقلية اليهودية يناقض نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التى تعترف برشد البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية وجدارتها بالاستقلال ، كما أنه يناقض ميثاق هيئة الأمم باعتبارها وثيقة دولية واجبة الرعاية .

وأما الزعم بأن الفرق بين مستوى العرب والمستوى اليهودى يؤدى إلى الاحتكاك والتوصية بسببه برفع مستوى المعيشة لدى العرب فهو زعم باطل ، وتلك نغمة يكثر أعداء العرب من ترديدها تسويغاً لمحاباة اليهود ، فمستوى العرب فى فلسطين لا يقلّ عن مستوى العرب فى مصر وسورية ولبنان والعراق معيشة وثقافةً وصناعة وزراعة ، ولم يقع بين عرب هذه البلاد والطائفة اليهودية فيها احتكاك ما ، وما بين اليهود الطارئين وعرب فلسطين من فرق قليل فى المستوى نتيجة لاختلاف البيئات والأحوال لا يسوغ ما ذهبت إليه اللجنة من وجهات ، ومع ذلك فإن نظام الانتداب هو المسؤول عن ذلك الفرق فى المستوى ، والدولة المنتدبة التى لا تخصص من موازنة البلاد للتعليم إلا أقل من أربعة فى المئة (٣,٩١) ، ومثله للصحة ، على حين تنفق نحو نصف الموازنة على الأمن العام لا يمكن أن تخلى من المسؤولية .

وأما أبلغ المفارقات فى تقرير اللجنة فهو اشتراطها على الدولة المنتدبة ، حين اقتراحها استمرار واجب الإدارة المنتدبة فى تسهيل هجرة اليهود ، مراعاة حقوق باقى السكان وعدَم الإضرار بهم مع أن استمرار الهجرة الذى توصى به قد أدى إلى نزول نسبة العرب من ٩٣ فى المئة إلى ستين فى المئة ، وقد اعترفت جميع تقارير اللجان المختلفة ، كما اعترفت الحكومة البريطانية ذاتها فى كتابها الأبيض لسنة ١٩٣٩ ، بأن الهجرة اليهودية أضرت بمركز العرب وحقوقهم .

أما توصيتها بإلغاء قانون الأراضى وإطلاق حرية بيعها من اليهود فهو تجاهل فظيع معيب لتلك الدراسات الفنية التى قامت بها اللجان المختلفة والخبراء والتى بينت مدى الخطر المحدق بالعرب فى حاضرهم ومستقبلهم من جراء استمرار البيع وأن من الواجب وقف الخطر عند الحد الذى وصل إليه .

وخلاصة القول : أن هذه التواصى نسفت الكتاب الأبيض نسفاً تاماً وتنكرت لجميع الحقائق الفنية التى أوردتها اللجان فى موضوعى الهجرة والأراضى ، وقضت على فكرة الاستقلال ما دام اليهود ليسوا أكثرية ، واستخفت بالأمة العربية وإرادتها .

وبما أن اللجنة حققت رغبات المستر ترومان فلا غرابة فى أنه سارع إلى إعلان سعادته القلبية لتلبية اللجنة طلبه ، كما أنه ألف لجنة وزارية ذات سلطة واسعة للقيام بالاتصالات والمفاوضات لتنفيذ تواصى التقرير ، وهذه اللجنة الوزارية بادرت بدورها إلى إيفاد لجنة فنية إلى لندن من أجل ذلك .

٢٠

مؤتمر إنشاص

اجتماع بلودان

صدى التقرير :

أثار تقرير اللجنة الأنكلو أميريكية سخط العرب ونقمتهم فأضربت فلسطين وتصاعدت أصوات الاستنكار والاحتجاج فى جميع البلاد العربية ، ونددت برلماناتها بهذا التقرير الجائر وطالبت حكوماتها بالموقف الحاسم ، وهذه بادرت إلى الاحتجاج لدى الدولتين كما أبرق ملوك العرب ورؤساؤهم إلى ملك الإنكليز والرئيس ترومان بالاستنكار الشديد ، وأضرب مسلمو الهند وتظاهروا معربين عن نقمتهم .

مؤتمر إنشاص :

وعقد فى إنشاص (مصر) فى ٢٨ من مايو ١٩٤٦ مؤتمر حضره ملكا مصر والأردن ورئيسا جمهوريتى سورية ولبنان والوصى على عرش العراق ، وولى عهد المملكة العربية السعودية ، ونجل ملك اليمن بالنيابة عن والديهما ، وتذاكروا فى قضية فلسطين وفى هذا الجور البالغ الذى يراد إنزاله بها بعد تقرير اللجنة الأنكلو أمريكية ، ثم اتخذوا مقررات أعلنوا فيها إجماعهم على أن فلسطين قطر عربى لا يمكن أن ينفصل عن الأقطار العربية الأخرى « إذ هو القلب فى المجموعة العربية » وأن مصيره منوط بمصير دول الجامعة

كافة ، وأن ما يصيب عرب فلسطين يصيب شعوب الجامعة العربية ذاتها ، وأن الصهيونية خطر دائم ليس على فلسطين وحدها بل على البلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعاً ، وأن أقل ما ترتضيه فى سبيل حماية فلسطين هو : وقف الهجرة الصهيونية وقفاً تامًّا ومنع تسرب الأراضى العربية فى الأيادى الصهيونية منعا باتًّا والعمل على تحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين من غير تفريق بين عنصر ومذهب ، وأن الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق تعتبره دول الجامعة عملاً عدائيًّا موجهاً ضدّها ، وأنه يقضى أن تتخذ كلّ الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذى هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى .

وقد أجمعوا كذلك على ضرورة مساعدة عرب فلسطين بالمال لأغراض الدعاية وحفظ الأراضى بيد العرب ، وغير ذلك مما يقوى الكيان العربى فى فلسطين ، ودعم عرب فلسطين فيما إذا اضطروا إلى الدفاع عن أنفسهم عند استمرار الغزو الصهيونى ومساعدتهم بكلّ الوسائل الممكنة ، ثم أصدروا بياناً رسميًّا عن اجتماعهم جاء فيه : «ثم تداولوا فى قضية فلسطين من شتى نواحيها فرأوا أن قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هى قضية العرب جميعاً ، وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها ، وأنه ليس فى إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أىّ هجرة جديدة ، ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذى ارتبط به الشرف البريطانى ، ولهم عظيم الأمل ألاّ يعكر صفو علائق المودة ، القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى ، أى تشبث من جانبيهما يرمى إلى إقرار تدابير ماسة بحقوق العرب فى فلسطين حرصاً منهم على دوام هذه الصداقة وتفاديا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضى إلى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر فى السلم العام ، أما فيما رأوا

زيادة على ذلك فقد كلفوا الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم فى هذا الشأن ليتخذ أفضل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب أجمعين » .

وساد البلاد العربية هياج عظيم وقلق بالغ فأسرع رئيس الوزارة البريطانية إلى إلقاء بيان قال فيه : « إن التقرير فى حاجة إلى دراسة ومشاورة متعددة النواحى ، وإن التواصى ذات صفة استشارية وغير ملزمة ، وإن حكومته أرسلت التقرير إلى الحكومات العربية واللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية لتبدى آراءها فيه قبل أن تتخذ أية خطوة » .

ووكدت حكومة الولايات المتحدة للعرب أنها ستعير احتجاجهم وآراءهم اهتماماً كافياً ، وأنها لن تخطو خطوة قبل التشاور معهم .

اجتماع بلودان :

وعقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً فوق العادة فى بلودان فى ٨ – ١٢ من يونيه ١٩٤٦ للنظر فى تقرير لجنة التحقيق الأنكلو أمريكية وما يجب على العرب نحوه واتخذت فيه مقررات علنية وأخرى سرية .

أما المقررات العلنية فمنها :

(ا) نقد لجنة التحقيق وتحيزها وتواصيها فى مذكرة من الجامعة ومن كل حكومة على انفراد إلى الحكومتين الأمريكية والإنكليزية ، وقد قدمت المذكرتان وفيهما تفنيد لتوصيات اللجنة واعتبار الأخذ بها عملاً غير ودى موجهاً إلى الحكومات العربية يقصد به القضاء على كيان الشعب العربى الفلسطينى ويعرض البلاد إلى مشاكل لا حد لنتائجها وإلى اضطرابات تعكر صفو السلم والعلاقات الطيبة بين أمريكا وإنكلترا وبين البلاد العربية .

(ب) طلب المفاوضة مع الحكومة البريطانية لأجل إنهاء الحالة الحاضرة

فى فلسطين حتى إذا لم تنته المفاوضة مع بريطانيا إلى حلّ مرض عرضت القضية على هيئة الأمم المتحدة ، لأن ميثاقها يقضى بألا يرفع إليها من المسائل إلا ما يتعذر حله مباشرةً وحلا سلمياً .

(ج) إنشاء مكاتب للمقاطعة فى كلّ دولة ومنع تصدير المواد الأولية المساعدة للإنتاج اليهودىّ الصهيونىّ واتخاذ الإجراءات الجمركية الكفيلة بالتأكد من جنسية البضائع المستوردة ومقاطعة المؤسسات الصهيونية كالمصارف والشركات والوكالات والبيوت التجارية ووسائل النقل والمقاولين والخبراء اليهود .

(د) وضع تشريع فى كلّ دولة عربية يعتبر بموجبه بيع العقار من الصهيونيين وتهريب اليهود إليها والمساعدة على ذلك جرماً جنائياً .

(ه) رفض أىّ شكل من أشكال التقسيم من حيث المبدأ كحلّ للقضية الفلسطينية .

(و) إنشاء لجان دفاع عن فلسطين فى كل دولة عربية وإصدار طابع باسم فلسطين يرصد ريعه للقضية الفلسطينية .

وأما المقررات السرية التى علمت فيما بعد فكانت ترمى بصورة خاصة إلى تهديد مصالح بريطانيا والولايات المتحدة الاقتصادية والنفطية ، باعتبار أن تنفيذ تواصى اللجنة الأنكلو أمريكية يؤدى إلى سوء العلاقات بين إنكلترا وأمريكا من جهة والبلاد العربية من جهة أخرى ، فيجب على البلاد العربية أن تدافع ، إذن ، عن نفسها باتخاذ بعض التدابير الضرورية التى منها :

(ا) عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو رعاياهما بأىّ امتياز اقتصادى جديد .

(ب) عدم تأييد مصالحهما الخاصة فى أية هيئة دولية .

(ج) مقاطعتهما مقاطعة أدبية .

(د) النظر فى إلغاء ما يكون لهما من امتيازات فى البلاد العربية .

(ه) شكواهما إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة .

موقف اليهود :

رحب اليهود بالتقرير وطالبوا بسرعة تنفيذ توصياته المتعلقة بالهجرة والأراضى ، ولكنهم أصبحوا لا يرضون بديلاً عن قيام دولة لهم فى فلسطين ، وقد استرسلوا فى أعمال العنف والبطش والإرهاب ، فخطفوا ستة ضباط بريطانيين من أحد الأندية واعتقلوهم ، وفى ١٧ – ١٨ من يونيه نسفوا الجسور العشرة التى تربط فلسطين بسورية ولبنان وشرقى الأردن ومصر تحدياً لمجلس الجامعة الذى اجتمع قبل أيام فى بلودان وإعلاناً لعزل فلسطين عن سائر البلاد العربية ، وهاجموا القطارات والمخافر والمستودعات ثم نسفوا فندق الملك داود وكان مركزاً للحكومة فقتل وجرح نحو ١٣٠ إنكليزي وعربى ويهودى من الموظفين ، وقد أصدرت الحكومة البريطانية بلاغاً رسمياً أثبتت فيه اشتراك الوكالة اليهودية فى الحركات الثورية مبرهنة على أن الهاجانا والعصابات التابعة لها (البالماخ) كانت تعمل تحت إشراف الوكالة وباسمها ، وذلك تسويغاً لما اتخذت من إجراءات بحقها إذ احتلت دارها وصادرت بعض أوراقها واعتقلت بعض زعمائها ، ولكنها لم تحلها كما فعلت باللجنة العربية العليا التى لم يثبت يومئذ اشتراكها فى الأعمال الإرهابية ، وقد ألقى رئيس الوزارة البريطانية ، المستر أتلى ، فى مجلس العموم فى ٢ من يوليه بياناً قال فيه : « إن الثورة اليهودية مدبرة مرسومة تنفذها هيئة عسكرية مجهزة » ، وقد تحدث فى بيانه عن الهاجانا فقدر عدد أفرادها بسبعين ألفاً ، وذكر أن لها قوة آلية متحركة هائلة ، كما تحدث عن البالماخ والأرغون وشتيرن ، ثم ردّ وايزمن على أتلى ، ومما قاله : « إن توصيات لجنة التحقيق الأنكلو أمريكية هدأت غليان اليهود بعض الشىء ، ولكن التباطؤ فى التنفيذ هو الذى أثارهم ، فالوسيلة الوحيدة للتهدئة هى الإسراع فى إدخال المئة الألف وتسريح المعتقلين » .

وعلى مألوف عادة السلطات فى الاستخذاء للصهيونية لم تلبث حتى أطلقت معظم معتقليهم وأخلت دار وكالتهم ودفعت نفقات ترميم ما خرب منها فى أثناء تفتيشها ، واستمرت المحاباة لليهود حتى فى رخص الاستيراد ، ونذكر هنا مثالاً لما يدلّ عليه الإحصاء الرسمىّ ، وهو أن موظفى دائرة الصناعات الخفيفة كانوا ٢٥٠ موظف منهم ٢٤٠ يهودى .

٢١

المفاوضات بين بريطانيا والعرب

مؤتمر لندن ، مشاريعه ، إخفاقه

مؤتمر لندن :

طلبت الحكومات العربية عملاً بقرار مجلس الجامعة من الحكومة البريطانية المفاوضة لحلّ قضية فلسطين ، فأجابت فى أوائل أغسطس ١٩٤٦ بموافقتها على ذلك الطلب وعينت ١٠ من سبتمبر موعداً لانعقاد المؤتمر فى لندن .

وعقد وزراء خارجية الدول العربية فى الإسكندرية اجتماعاً قبل موعد المؤتمر قرروا فيه ألا يجلس العرب مع اليهود على مائدة واحدة ، وألا يعترفوا لهم بحق فى المفاوضة ولا لأمريكا بحق فى التدخل ، وألا يقبلوا أى مشروع يؤدى إلى التقسيم .

وجرت اتصالات رسمية مع الحكومة البريطانية أسفرت عن موافقتها على ألا يكون اليهود جانباً فى هذه المفاوضات ، وأن تكون الأبحاث حرة غير مقيدة بأى مشروع .

مشروع موريسون :

انعقد المؤتمر فى ١٠ من سبتمبر وامتدّ إلى ٢ من أكتوبر ١٩٤٦ ، وفيه عرضت الحكومة على العرب مشروعاً سمّته مشروع النظام الاتحادىّ أو مشروع موريسون ، نائب رئيس الوزارة العمالية ، وهو يقسم فلسطين إلى

أربع مناطق إدارية وهى :

١ ـ اليهودية ، وتشمل معظم الأراضى التى حل فيها اليهود حتى الآن ، ومقاطعة كبيرة بين المستعمرات اليهودية وحولها .

٢ ـ القدس ، وتشمل القدس وبيت لحم والأراضى القريبة منهما .

٣ ـ النقب .

٤ ـ العربية ، وتشمل ما تبقى من فلسطين .

ويقوم فى المنطقتين العربية واليهودية استقلال ذاتى ،أى حكومة محلية ومجلس تشريعى ، ويحق لهما تعيين عدد الأشخاص الذين يحق لهم السكنى فى أراضيهما ، ويجب أن تنص شرائعهما الدستورية على ضمانة الحقوق المدنية والمساواة لكل إنسان أمام القانون ، وحرية التنقل بين المناطق وحرية التجارة ، وتقوم حكومة مركزية مختلطة شاملة للمنطقتين ، لها السلطة فى شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك وكل ما له صفة عامة تتناول فلسطين كلها ، وما هو غير معين للمقاطعات فى حق الاشتراع ، وتقوم فى كل منطقة هيئة تشريعية منتخبة ، ويختار منهم المندوب السامى بعد استشارة زعماء المنطقة الوزير الأول ومجلس الوزراء ، وموافقة المندوب السامى ضرورية لكل قرار تقرره الهيئة التشريعية ، ويقوم المندوب فى بدء الأمر بالأمور الإدارية والتشريعية فى الحكومة المركزية تعاونه هيئة تنفيذية معينة .

وتبقى السيطرة على الهجرة فى يد الحكومة المركزية على أن تكون فى نطاق الاستيعاب الاقتصادى للمقاطعات وعلى ألا يجوز للحكومة المركزية الإذن بهجرة تزيد على الحدود التى تقترحها الحكومة المحلية ، فيحق لحكومة المقاطعة العربية منع الهجرة اليهودية إليها ، كما يحق لحكومة المقاطعة اليهودية إدخال ما تشاء من المهاجرين ، وعلى هذا تمكن هجرة المئة الألف يهودى التى وصت بها لجنة التحقيق الأنكلوأمريكية إلى المقاطعة اليهودية ، «على أن يكون نقلهم

وضمان معيشتهم شهرين فى فلسطين على نفقة الحكومة المركزية المشتركة » .

وهذا المشروع لا يختلف عن تقرير لجنة التحقيق الأنكلو أمريكية ، فلا عجب إذا رفضته الوفود العربية وقررت عدم صلاحه ليكون أساساً لحل قضية فلسطين ، وذلك أنه يقوم على أساس تقسيمى ويناقض الكتاب الأبيض ، وقال الإنكليز حينئذ إنهم لا يتمسكون بالمشروع وإن كانوا يرونه خير حل عملى للمشكلة ، وقد حمل وزير الخارجية ، بيفن ، على الكتاب الأبيض قائلاً : « على العرب ألا يتجاهلوا خطوات الزمن » ، وتناسى أن الإنكليز هم الذين وضعوه وتعهدوا بتنفيذه .

المشروع العربى :

وطلب الإنكليز حلاً من العرب يكون بديلا من مشروع موريسون فتشاوروا وقدموا مشروعاً يتلخص فى إعلان استقلال فلسطين دولةً موحدة تنشأ فيها حكومة ديموقراطية بمقتضى دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة ، وتنشأ حكومة انتقالية برئاسة المندوب السامى من سبعة عرب وثلاثة يهود مع ضمانة تمتع اليهود بحقوقهم المشروعة والمحافظة على حقوق الأقليات ، وتقف الهجرة من الآن على أن يترك أمرها فى المستقبل للحكومة المستقلة الآتية ، وتعقد معاهدة تحالف بين حكومه فلسطين وبريطانيا ، وتعطى الضمانات لاحترام قدسية الأماكن المقدسة وحرية زيارتها .

قدم العرب مشروعهم وتألفت لجنة عربية إنكليزية لوضع تفصيلات هذا المشروع وصيغته الفنية وكيفية تنفيذه على مراحل ، وقدمت الصيغة إلى المؤتمر فى ٢ من أكتوبر فطلب الوفد الإنكليزى إتاحة الفرصة له لدرسه ، واقترح تعليق جلسات المؤتمر فعلق شهرين ونصف شهر .

استمرار الإرهاب اليهودى :

لم يكد اليهود يطلعون على مشروع موريسون حتى هبوا ينددون به وراحوا يشتدون فى أعمالهم الإرهابية، فهجموا على القيادة العامة وخطفوا ضباطاً من الإنكليز وجلدوهم على قوارع الطرقات ، ولغموا باخرة إنكليزية كانت تراقب سفن التهريب اليهودية وأغرقوها فى ساحل حيفا ، وبدلاً من أن يأخذهم الإنكليز بالشدة أطلقوا بقية زعمائهم المعتقلين ، وعادوا عن مقاطعة الوكالة اليهودية واتصلوا بها .

اندفاع ترومان :

ونشط اليهود كذلك فى تسخير سياسة الولايات المتحدة لأغراض الصهيونية فأصدر ترومان بيانا قال فيه : « إن تنفيذ توصية هجرة المئة الألف يهودى لا يجوز أن يعلق على نتيجة مؤتمر لندن » ، فأثار هذا التصريح استنكاراً واحتجاجات شديدة من قبل الحكومات والجامعة والهيئات العربية ، وأضربت البلاد العربية فى ٢ من نوفمبر لمناسبة ذكرى تصريح بلفور استنكاراً وسخطاً .
ولقد أرسل ترومان بيانه إلى أتلى فأجابه هذا بأنه لا بد من انتظار نتيجة مؤتمر لندن ورجا منه عدم نشر بيانه ، ولكن ترومان لم يبال برجاء أتلى ونشر بيانه .

مجلس الجامعة :

وعقد مجلس الجامعة دورته الخامسة فى ٣٠ من أكتوبر — ١٢ من ديسمبر ١٩٤٦ وقرر الاحتجاج على الحكومة البريطانية لسماحها باستمرار الهجرة وتهاونها فى مكافحة الهجرة الغير القانونية ، والاحتجاج على حكومة الولايات المتحدة لتدخلها فى قضية فلسطين تدخلاً يهدد كيان العرب ، ومطالبة

بريطانيا بالحزم أمام الإرهاب اليهودى المستمر ، وبإمداد عرب فلسطين بوسائل الدفاع عن أنفسهم أو السماح للحكومات العربية بإرسال حرس مسلح يحميهم منه ، ثم اتخذ القرار التالى : « إن مجلس جامعة الدول العربية يوكد من جديد عزم دول الجامعة العربية على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين حتى يرجع الحق إلى نصابه ، وإن مجلس الجامعة لن يلين ولن ينثنى عن عزمه على رفض أىّ مشروع من شأنه أن يؤدى إلى تقسيم فلسطين أو تأسيس رأس جسر صهيونى فيها ، كما أنه لن يدخر وسعاً فى القيام بكلّ ما تتطلبه الأحوال للاحتفاظ بصبغة فلسطين العربية وباعتبارها جزءاً حيوياً من الوطن العربى الأكبر » .

وأوصى مجلس الجامعة حكوماته بالإسراع إلى مساعدة عرب فلسطين بما خصصته فى موازنتها لهذه الغاية .

نشاط الفلسطينيين :

ونشط عرب فلسطين فى تنظيم المقاطعة والدعاية والجباية الوطنية وأوفدوا الوفود إلى لندن ونيويورك والبلاد الإسلامية وأمريكا اللاتينية .

المؤتمر يستأنف عمله :

واستأنف مؤتمر لندن انعقاده فى دورته الثانية فى ٢٨ من يناير ١٩٤٧ ، ودعيت الهيئة العربية العليا إليه ، فاشترك وفدها مع وفود الدول العربية ، أما الوكالة اليهودية فرفضت الاشتراك إلا على أساس قيام الدولة اليهودية .

أعلن الوفد الإنكليزى عدم قبول الحكومة البريطانية المشروع العربى ، وأنها تعتبر مشروع موريسون خير حل ، وقد أدخلت عليه بعض تعديلات لمصلحة اليهود إذْ ضمت إلى منطقتهم بعض أقسام النقب فكرر العرب رفضه .

مشروع بيفن :

وعندئذ عرضت الحكومة البريطانية مشروعاً جديداً عرف بمشروع بيفن ، وهو لا يختلف عن مشروع موريسون كثيراً ، وهو إذا كان لا يحتم التقسيم فإنه يقوم على أساس استمرار الانتداب خمس سنين أخرى تنشأ خلالها حكومات ومجالس محلية عربية ويهودية تتمتع بالاستقلال الذاتى على ألا يؤدى ذلك إلى التقسيم ، وعلى أن تكون الهجرة منحصرة ً فى المنطقة اليهودية على حسب قاعدة الاستيعاب الاقتصادى ، ثم يعاد درس الموقف بعد انقضاء السنين الخمس ، فرفض العرب هذا المشروع متذرعين بحقهم فى تقرير مصير بلادهم وعدم مسؤوليتهم عن مشكلة اليهود منددين بالأثر الذى يحدثه استمرار الهجرة مهما كان عددها ، فأعلن حينئذ انتهاء المؤتمر وعزم الحكومة على رفع الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة من غير اقتراح حل ّ معين .

٢٢

بريطانيا تتخلى عن القضية لهيئة الأمم

بيان بيفن :

ألقى المستر بيفن فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ فى مجلس العموم البريطانى خطاباً أشار فيه إلى أن القضية الفلسطينية معقدة كل التعقيد بسبب ما فى نظام الانتداب من وعود متناقضة إذ يسمح لليهود بغزو فلسطين على حين يحتم عدم الإضرار بسكانها الآخرين ، وأشار إلى ما كان لتصريحات ترومان وموقف حكومته من أثر فى تعقيد القضية ، وأن الأمر لو كان يقف عند إدخال المئة ألف لأمكن تسويته ، ولكن اليهود يتحدثون عن الملايين ، وليس من الحق التسوية بين مصالح العرب أصحاب البلاد واليهود الطارئين « غير أن بريطانيا لا تستطيع أن تفرض حلا نهائياً بالقوة لأنها منتدبة انتداباً ولذلك أصبح واجبها رفع الأمر إلى هيئة الأمم لتقرر وتفرض الحل الذى تراه » .

وانعقد مجلس الجامعة العربية فى القاهرة فى ١٧ من مارس ١٩٤٧ وتذاكر فى وضع قضية فلسطين بعد إخفاق مؤتمر لندن وفيما أذيع من أن أمانة السر العامة لهيئة الأمم المتحدة تفكر فى تعيين لجنة تحقيق بناء على إعلان بريطانيا عزمها على عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة على أساس إعلان استقلال فلسطين ، كما تقرر الاحتجاج الشديد مجدداً لدى

بريطانيا على استمرار الهجرة مع أنها سمحت بها لمدة مؤقتة ، وعلى ضعف الوسائل المتخذة لمنع الهجرة غير الشرعية .

لجنة دولية :

وأرسلت بريطانيا فى أول أبريل ١٩٤٧ مذكرة إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تطلب منه أن يعرض القضية الفلسطينية فى دورة خاصة ، فدُعيت الدول إلى اجتماع غير عادىّ لانتخاب لجنة تحقيق جديدة ، فانعقدت فى ٢٨ من أبريل ، وطلبت الوكالة اليهودية أن تمثل فى الاجتماع فتقرر منحها حق الكلام أمام اللجنة السياسية للهيئة وُحرمت الهيئة العربية العليا هذا الحق ، فأعلن مندوبو الدول العربية عزمهم على عدم الاشتراك فى المناقشات ما لم يصحح الموقف ، فتقرر حينئذ منحها مثل ذلك الحق الممنوح لليهود .

بَسط ممثلا الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية وجهتى نظرهما فى القضية ، ومما أعلنه مندوب العرب أنهم سيعارضون جميع السلطات التى تمنح للجنة التحقيق ونتائج هذا التحقيق إذا كانت معارضة لأمانيهم وحقهم فى بلادهم ، ولكن على الرغم من معارضة مندوبى الدول العربية تقرر انتخاب لجنة تحقيق ، ثم حاول المندوب جعل إعلان استقلال فلسطين من مهامّ اللجنة ، فعارض الاقتراح مندوبو إنكلترا وأمريكا وفرنسا ، ثم تقرر منحها سلطات واسعة للتثبت من الحقائق .

تأليف اللجنة :

وتألفت اللجنة من ممثلين عن أستراليا وكندة وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وغواتيمالا والهند وهولندا وإيران وبيرو والسويد وأوروغواى .

وقررت الهيئة العربية العليا مقاطعة لجنة التحقيق لأن مهمتها لا تتضمن

إعلان استقلال فلسطين ، ودعت الهيئة إلى الإضراب يوم وصولها إلى القدس ، وأما موقف الحكومات العربية من اللجنة فإن اللجنة السياسية للجامعة العربية قررت أنه لا يسعها مقاطعة اللجنة لأن حكوماتها أعضاء فى منظمة الأمم ، ورأت أن يقابل ممثلوها اللجنة مجتمعين وأن يقدموا لها مذكرة واحدة .

موقف العرب :

وصلت اللجنة إلى القدس فى ١٧ من يونيه ١٩٤٧ فأضربت فلسطين وبعض البلاد العربية يوم وصولها ، وقضت اللجنة فى فلسطين أياماً استمعت فيها إلى مختلف الهيئات والشخصيات اليهودية وطافت فى أنحاء البلاد وكان العرب يرحبون بها ولا يتحدثون إليها ، ثم زارت عمان ، وجاءت إلى لبنان حيث تلا عليها وزير خارجية لبنان فى ٢٢ من يوليه ١٩٤٧ مذكرة إجماعية باسم ممثلى الحكومات العربية استنكروا فيها التحقيق بعد أن شبعت القضية تحقيقاً ، وتضمنت الحجج والمستندات الدولية والتاريخية والطبيعية حول عروبة فلسطين وحقها فى الاستقلال والسيادة ، كما فندت مزاعم الصهيونيين وأنذرت بالأخطار التى تنجم عن مسايرتهم فى مزاعمهم وما يؤدى إليه ذلك من اضطراب فى الأمن ، وقررت أن الحل الوحيد هو قيام حكومة مستقلة يتمتع فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية .

استمرار الإرهاب اليهودى :

أما اليهود فعلى الرغم من أن الأمور كانت تسير وفق مصلحتهم ، وعلى الرغم من التحيز الذى كان يبديه بعض أعضاء اللجنة بتصريحاتهم وتصرفاتهم المختلفة ، فإنهم استمروا على ثورتهم وعنفهم فى أثناء وجود لجنة التحقيق الدولية ، فقد دمروا نادياً للضباط الإنكليز ونسفوا قطاراً عسكرياً واقتحموا سجن عكا

وأطلقوا المسجونين فيه ، وقد قُتل وجرح فى هذه العمليات كثير من الضباط والجنود الإنكليز ، وحدث أن حكمت المحكمة على ثلاثة من الإرهابيين اليهود بالإعدام لفظاعة جرائمهم ونتائجها ، ولم يكد ينفذ فيهم حكم الإعدام حتى أسرع اليهود إلى اختطاف (شاويشين) إنكليزيين من مقهى فى تل أبيب فى ٣١ من أغسطس ١٩٤٧ وشنقوهما على شجرة فى غابة وعلقوا فى عنقيهما بياناً يقول إنهما أعدما لأنهما عدوان مسلحان فى وطن اليهود الشرعى ، وفى اليوم التالى ذهب ضابط لنقل الجثتين إلى المعسكر تمهيداً لدفنهما ، فلما قطع الحبل هوت الجثة على الأرض فانفجر تحتها لغم فتمزقت الجثتان إرباً إرباً وجرح الضابط فى وجهه وكتفه ، وقد أثار هذا هياجاً وحقداً لدى الإنكليز فى بلادهم ، فحدث هجوم على الأحياء اليهودية وحرقت بعض المنازل والحوانيت والمعابد اليهودية فى لندن وغيرها ، ولكن حسبنا للدلالة على المقارنة بين الهوادة التى عومل بها اليهود تجاه جرائمهم الفظيعة وبين سياسة البطش والتنكيل التى عومل بها العرب فى نضالهم أن نشير فى هذه الظروف إلى تقرير للمندوب السامى قال فيه : « لو سمح للقوات الإنكليزية على اختلافها بالتدخل لأمكن القضاء على الإرهاب اليهودى فى ساعات » .

تقرير اللجنة الدولية :

غادرت اللجنة لبنان إلى جنيف حيث وضعت تقريرها ، ثم قدمته إلى هيئة الأمم فى سبتمبر فجاء مخيباً لآمال العرب .

فقد احتوى التقرير : (١) توصيات عامة وافق عليها جميع أعضاء اللجنة ، وتتلخص فى ضرورة انتهاء الانتداب على فلسطين ومنحها الاستقلال على أن تتقدمه مرحلة انتقالية قصيرة تكون السلطة فى أثنائها مسؤولة أمام منظمة الأمم المتحدة ، مع بقاء الصبغة الدينية للأماكن المقدسة ، وعلى أن يبنى النظام

السياسىّ للدولة أو للدولتين الجديدتين ، والدستور ، على أساس ديمقراطى تمثيلى يضمن حقوق الإنسان الأساسية والمحافظة على حقوق الأقليات ، وعلى أن تسجل المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فى الدستور بما فيها واجب تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية من غير لجوء إلى التهديد ، وعلى وجوب قبول مبدأ المحافظة على الوحدة الاقتصادية فى فلسطين كبناء أساسىّ وضرورىّ لحياة البلاد وسكانها .

(٢) انقسمت اللجنة إلى أكثرية قدمت مشروعاً وإلى أقلية قدمت مشروعاً آخر .

مشروع الأكثرية :

يقضى مشروع الأكثرية بأن تقسم فلسطين إلى دولتين : الدولة العربية[١] وتتألف من الجليل الغربى ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الساحلى الممتد من أسدود فى الجنوب إلى الحدود المصرية ، وفى هذا تدخل منطقة الخليل وجبل القدس وغور الأردن ، والدولة اليهودية[٢] وتتألف من الجليل الشرقى ومرج ابن عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلى ومنطقة بئر السبع التى تضم النقب ، وتصبح الدولتان مستقلتين بعد مرحلة انتقال تدوم سنتين تبدآن من أول سبتمبر ١٩٤٧ ، ويجب عليهما الموافقة على دستور كلّ منهما وتوقيع معاهدة توطيد النظام والتعاون الاقتصادىّ وإحداث اتحاد اقتصادىّ يهدف إلى استثمار المرافق العامة كالسكك الحديدية والطرق ضمن نطاق المصلحة العامة المشتركة ، وإلى وحدة الرسوم الجمركية والعملة ، وإلى تهيئة

(١) مساحة المنطقة العربية ١٢,٠٠٠ كيلومتر مربع ليس فيها إلا أحد عشر ألف يهودى يقابلهم ٦٥٠,٠٠٠ عربى ، ولا يملك اليهود فيها إلا نحو ١٠٠,٠٠٠ دونم .

(٢) مساحة المنطقة المخصصة لليهود ١٤,٢٠٠ كيلومتر مربع فيها نحو ٤٦٠,٠٠٠ عربى على حين لا يزيد عدد اليهود فيها على ٥٣٠,٠٠٠ ، ويملك العرب ثلثى أراضيها وعقاراتها ، فتأمل ! ..

الأسواق العالمية لصادرات فلسطين كلها ، وتتابع بريطانيا فى مرحلة الانتقال إدارة الحكم فى فلسطين تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، وعليها فى مرحلة الانتقال أن تتخذ التدابير لتحقيق هذا المشروع ، وبصورة خاصة قبول ١٥٠ ألف مهاجر فى الدولة اليهودية المقترحة بمعدل خمسة آلاف فى كلّ شهر ، ويكون من بينهم ٣٠ ألفاً يتم اختيارهم لدخول فلسطين لأسباب إنسانية ، وإذا امتدت مرحلة الانتقال أكثر من سنتين يحدد عدد المهاجرين بستين ألفاً فى السنة الواحدة تنتقيهم الوكالة اليهودية ، وينتخب فى كل من الدولتين مجلس تأسيسىّ لوضع الدستور ، والمجلس التأسيسىّ لكلّ من الدولتين يعين حكومة مؤقتة تمنح حق توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادى وتوقيع بيان بنصوص حماية الأماكن المقدسة والحقوق الدينية وحقوق الأقليات .

وأما منطقة القدس فتوضع تحت نظام الوصاية الدولية ، ويعين مجلس الوصاية لهيئة الأمم حاكم القدس العام على ألا يكون عربيًّا أو يهوديًّا ، وعلى أن تدخل القدس فى الاتحاد الاقتصادى المشترك .

مشروع الأقلية :

أما أقلية اللجنة المؤلفة من ممثلى الهند وإيران ويوغوسلافيا فقد اقترحت أن تقوم فى فلسطين حكومتان مستقلتان استقلالاً ذاتيًّا وتتألف منهما دولة اتحادية مستقلة عاصمتها القدس ، وينتخب مجلس تأسيسى لوضع الدستور ، وتتناول سلطة الحكومة الاتحادية قضايا الدفاع الوطنى والشؤون الخارجية والمصالح الاقتصادية المشتركة ، وينتخب رئيس الدولة من قبل مجلس الاتحاد ، وتنحصر الهجرة اليهودية فى المنطقة اليهودية على أن تكون فى نطاق استيعاب تقرره لجنة مشتركة مؤلفة من تسعة أعضاء يكون منهم لكل من العرب واليهود والأمم المتحدة ثلاثة مندوبين .

عرب فلسطين والتقرير :

لم يكد تقرير اللجنة الدولية ينشر حتى بادرت الهيئة العربية العليا إلى رفضه واستنكاره وإعلان العزم على مقاومة تنفيذه ، وسارت التظاهرات فى البلاد العربية وتصاعدت فيها الأصوات تدعو إلى إنقاذ فلسطين واتخاذ خطوات عملية للحيلولة دون تنفيذ تقرير اللجنة ، وفى الفصل التالى نرى كيف استجابت الحكومات العربية لتلك الأصوات .

٢٣

الجامعة العربية تتولى القضية الفلسطينية

اجتماع صوفر :

على أثر صدور تقرير لجنة التحقيق الدولية أسرعت اللجنة السياسية للجامعة العربية إلى الانعقاد فى صوفر فى ١٦ من سبتمبر ١٩٤٧ والمذاكرة فى ذلك التقرير ودرس محتوياته، ثم اتخذت القرار التالى : أولا : ترى اللجنة السياسية أن مقترحات لجنة التحقيق تنطوى على إهدار فاضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية فى الاستقلال كما تنطوى على خرق لجميع العهود التى قطعت للعرب ولذات المبادئ التى تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة، وهى ترى فى تنفيذ هذه المقترحات خطراً محققاً يهدد أمن فلسطين والأمن والسلام فى البلاد العربية جمعاء، ولذلك فقد وطدت العزم، تحقيقاً لاستقلال فلسطين وحريتها ودفاعاً عن ذات كيان الدول العربية، على أن تقاوم بجميع الوسائل العملية الفعالة تنفيذ هذه المقترحات وتنفيذ كلّ تدبير آخر لا يحقق استقلال فلسطين كدولة عربية .

ثانياً : لقد سبق لحكومات الدول العربية أن حذرت لجنة التحقيق من مغبة التوصية بإقامة دولة يهودية فى فلسطين وكاشفتها بما سيؤدى إليه ذلك حتماً من اضطرابات تعمّ الشرق الأوسط بأسره، وذلك أن عرب فلسطين لن يسلموا بأىّ تدبير من شأنه أن يقضى على وحدة بلادهم واستقلالهم، بل

إنهم سيعلنون حرباً لا هوادة فيها لدفع ذلك العدوان عن بلادهم ، ولا سيما أنهم يعرفون أن البلاد العربية جميعاً ستقف من ورائهم تناصرهم وتمدهم بالرجال والمال والعتاد للدفاع عن كيانهم ، وأن الحكومات العربية نفسها لا تستطيع أن تكبت شعور شعوبها الثائرة من جراء الظلم الواقع عليها ، ولا أن تقف مكتوفة الأيدى أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعها ، بل إنها ستضطر إلى مباشرة كلّ عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه ، ولن يكون مثل هذا الموقف من جانب الشعوب العربية أو حكوماتها أمراً شاذّاً بعد أن ثبت لديها فى مناسبات عديدة أن الصهيونيين يعتمدون فى تسلحهم وحركاتهم الإرهابية ونشاطهم الحربى للتنكيل بعرب فلسطين على مساعدة مادية ومعنوية تقدمها لهم بعض تلك الحكومات الأجنبية وبعض الهيئات والمنظمات التى تشجعها تلك الحكومات ، وذلك فضلاً عن أن مسألة نزع السلاح من اليهود ومقاومة نشاطهم الإرهابى قد كانت موضع طلبات واحتجاجات متكررة من جانب الحكومات العربية لدى الحكومات الآنفة الذكر ، وذلك من غير أن تكلل هذه المساعى بأية نتيجة حاسمة .

ولذلك ترى اللجنة أن تكاشف الشعوب العربية جميعاً بحقيقة المخاطر التى تحيط بقضية فلسطين ، وأن تدعو كل عربى إلى أن يقدر خطورة هذه المخاطر ، وأن يقدم لفلسطين كل ما فى وسعه من معونة وتضحية ، وقد اتخذت اللجنة من جانبها من التدابير الفعالة ما يكفل تحقيق الأهداف العربية .

ثالثاً : قررت إرسال مذكرة إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تعلنهما بأن كل قرار يتخذ فى فلسطين من غير أن ينص على قيام دولة عربية مستقلة فيها يهدد بإثارة اضطرابات خطيرة فى الشرق الأوسط ، وأن الدول العربية عازمة على تأييد عرب فلسطين فى كل ما يقومون به عندئذ من أعمال فى سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحريتهم واستقلالهم .

وأسرعت كل حكومة عربية فى إرسال مذكرة فى ذلك على نص ٍ واحد جاء فيها : « بما أن لجنة التحقيق قدمت مقترحات تهدم فى مجموعها وفى مفرداتها استقلال فلسطين كدولة عربية فإن عرب فلسطين وأهل البلاد العربية جميعاً يستنكرون هذه المقترحات ويرفضونها من أساسها ويعلنون من الآن أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تقتطع جزءاً من فلسطين العربية وتمنحه للصهيونية لتقيم فيه دولة يهودية ، كما يعلنون أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تجيز غزو فلسطين بقوم من اليهود لا صلة لهم بها ولا حق لهم فى دخولها » ، ثم قالت المذكرة : « وأن الحكومات العربية لن تستطيع أن تكبت شعور شعوبها الثائرة من جراء الظلم الواقع عليها ، ولا أن تقف مكتوفة الأيدى أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعاً ، بل إنها ستضطر إلى مباشرة كلّ عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحقّ إلى نصابه ، ولن يكون موقف كهذا من جانب الشعوب العربية أو حكوماتها أمراً شاذّاً بعد أن ثبت لديها فى مناسبات متعددة أن الصهيونيين يعتمدون فى تسلحهم وحركاتهم الإرهابية ونشاطهم الحربى للتنكيل بعرب فلسطين على مساعدات مادية ومعنوية تقدمها لهم بعض الحكومات الأجنبية وبعض الهيئات والمنظمات التى تشجعها تلك الحكومات » ، وختمت المذكرة بالعبارة التالية : « وترى الحكومة أن من واجبها أن تبصر حكومتكم بالخطر المحدق فعلاً ً بالأمن والسلم فى الشرق الأوسط وتحملها مسؤولية كلّ ما يمكن أن يتمخض عنه من أحداث إذا ما اتخذ أىّ قرار من شأنه أن يمس حق فلسطين فى أن تكون دولة عربية مستقلة » .

رابعاً : قررت اللجنة أن توصى دول الجامعة بتقديم أقصى ما يمكن من معونة عاجلة إلى أهل فلسطين ، وذلك من مال وعتاد ورجال ، وتأليف لجنة فنية ، لكل حكومة مندوب فيها ، لتقوم بتعرف حاجات فلسطين ووسائل دفاعها ، وتنظيم وتنسيق المعونة المادية التى يجب على الحكومات

تقديمها على أن تقدم تقريرها الفنى إلى مجلس الجامعة الذى سينعقد قريباً ، «وتوصى اللجنة دول الجامعة بفتح أبوابها لإيواء الأطفال والنساء والعجزة من عرب فلسطين وأن تقوم بالعناية بهم إذا ما وقعت فى فلسطين حوادث تستدعى ذلك» .

موقف اليهود :

هذا هو رد الفعل العربى لتقرير اللجنة الدولية ، أما اليهود فإنه كان مليئاً لديهم بالاغتباط المشوب بالأسف ، وذلك لأن الدولة اليهودية لا تشمل جميع فلسطين ، وقد أخذ اليهود يعبئون قواهم السياسية لتأييد القرار وحمل كثرة أعضاء هيئة الأمم على إقراره مع عدم وقفهم أعمالهم الثورية فى فلسطين .

موقف الإنكليز :

أما الإنكليز فقد أسرع وزير مستعمراتهم إلى الإعلان بأن حكومته توافق بلا تحفظ على إنهاء الانتداب وأنها آخذة بتهيئة أسباب خروجها من فلسطين بأسرع وقت ممكن .

اجتماع عاليه :

وانعقد مجلس جامعة الدول العربية فى بيروت ، ثم والى اجتماعاته فى عاليه من ٧ إلى ١٥ من أكتوبر ١٩٤٧ ، وقد وزع عليه تقرير اللجنة الفنية العسكرية التى قررت اللجنة السياسية تأليفها ، وفيه بحث عما لدى اليهود من منظمات عسكرية تضم ما لا يقل عن ستين ألف مقاتل وعما لديهم من أسلحة جديدة وعتاد وافر ومعامل للذخيرة ولإصلاح السلاح ، وعن وفرة المدربين والضباط المجربين مع ضآلة سلاح العرب وعدم صلاحه وقدمه وقلة عتاده وندرة المدربين لديهم ، ومدى الخطر الذى يتعرض له العرب فى

المناطق التى يكتظ فيها اليهود من فتك وقسوة فور جلاء القوات البريطانية من فلسطين ، ثم قدمت توصياتها التى تقضى بحشد الحكومات العربية بعض قطع من جيوشها على حدود فلسطين الشمالية والشرقية والجنوبية والمسارعة إلى تسليح العرب فى مناطق اكتظاظ اليهود ليستطيعوا الدفاع عن أنفسهم ، والمسارعة إلى تدريب وتنظيم وتجهيز الشباب الذين هم فى الخط الثانى ليكونوا قوة الظهر وأن تشكل قيادة عربية عامة ، وبعد المذاكرة قرر مجلس الجامعة بالإجماع :

أولاً : مقررات بلودان السرية واجبة التنفيذ فى حالة تطبيق أى حل من شأنه أن يمس حق فلسطين فى أن تكون دولة عربية مستقلة .

ثانياً : بالنسبة إلى قرار الحكومة البريطانية المعلن أخيراً عزمها على التخلى عن انتدابها على فلسطين وجلائها عنها مع قواتها العسكرية وجهازها الإدارى ، ونظراً لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الإرهابية التى تهدد سلامة العرب فى فلسطين ، فإن الحالة تستلزم من جانب دول الجامعة العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين ، ولهذا يوصى المجلس الدول العربية بأن تبادر إلى اتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية على أن تيسر الدول المتاخمة لفلسطين سبيل الاشتراك والتعاون فى هذا الواجب بالاتفاق بينها .

ثالثاً : يوصى المجلس دول الجامعة بالمبادرة إلى أداء المساعدات المادية والمعنوية إلى العرب فى فلسطين لتقويتهم وتعضيدهم فى الدفاع عن أنفسهم وعن كيانهم ، وأن ترصد دول الجامعة من فورها الأموال اللازمة لذلك .

وقد تقرر تأليف لجنة فنية عسكرية لتهيئة وتنظيم وسائل الدفاع وتدريب الفلسطينيين وتجنيدهم ، كما تقرر حشد قطع من الجيوش المصرية والسورية واللبنانية والأردنية والعراقية على حدود فلسطين .

واتخذت اللجنة الفنية دمشق مركزاً رئيسيًّا لها ، وبدأت حركة واسعة النطاق للتطوع فى البلاد العربية ، وأنشىء فى (قطنا) القريبة من

دمشق معسكر لتدريب متطوعى البلاد العربية يتولاه ضباط سوريون على حساب الجيش السورى ، وأنشىء فيها كذلك معسكر لتخريج ضباط فلسطينيين ، كما أن الحكومات العربية الأخرى يسرت السبيل للمتطوعين فيها تدريباً وتجهيزاً ، وغلت مراجل الحماسة فى فلسطين فهب بنوها يتطوعون ويشترون السلاح والعتاد من كل مكان استطاعوا أن يجدوه فيه .

٢٤

قرار التقسيم

اجتماع اللجنة الخاصة :

باشرت هيئة الأمم النظر فى قضية فلسطين ، إذ انعقدت على شكل لجنة خاصة تمثل جميع الدول للنظر فى القضية ، وقد فند مندوب الهيئة العربية العليا أمامهم مزاعم الصهيونية وأعلن أن العرب سيقاومون أى مشروع للتقسيم بالدم ، وأنهم يرفضون تقرير لجنة التحقيق بشقيه ، لأن شق الأقلية يدور فى نطاق التقسيم وينتهى إليه وإن كان أقل ظلماً من اقتراح الأكثرية ، ثم أعلن أن الحل الذى يقبله العرب هو دولة ديموقراطية مستقلة تشمل جميع فلسطين .

ثم شرح مندوب الوكالة اليهودية وجهة النظر الصهيونية معلناً قبول توصية التقسيم معترضاً على ترك الجليل الغربى والقدس خارج الدولة اليهودية .

وأعلن مندوب الولايات المتحدة تأييدحكومته لتواصى أكثرية لجنة التحقيق بالتقسيم مع إجراء تعديلات كإلحاق يافا العربية بالقسم العربى ، ثم أعلن المندوب الروسى (السوفيتى) تأييده للتقسيم ، ثم تتابع المندوبون بين مؤيد للتقسيم أو مؤيد للعرب فى رفضه ، وأعلن المندوب البريطانى ، وهو وزير المستعمرات ، تأكيد عزم حكومته على الجلاء عن فلسطين وعدم استعدادها لتنفيذ حل" لا يوافق عليه العرب واليهود معاً ، وعزمه على الامتناع عن التصويت ، وتكلم مندوبو العرب فى الدفاع عن وجهة نظرهم فى حجج بالغة ،

ثم قررت اللجنة تأليف لجنتين فرعيتين لإعداد مشروعات مفصلة، إحداهما تضع المشروعات التى تتفق مع تقرير الأكثرية وتتألف من أعضاء معظمهم من المؤيدين له ، وثانيتهما لإعداد مشروعات تتفق مع تقرير الأقلية، وقد اختير أعضاؤها من المعارضين لتقرير الأكثرية .

وأعدت اللجنة الأولى مشروعاً يتضمن إنهاء الانتداب فى وقت لا يجاوز أغسطس سنة ١٩٤٨ ، وبروز الدولتين بعد الجلاء بشهرين ، وإشراف لجنة انتقال دولية تعينها هيئة الأمم على إدارة فلسطين ، وتنفيذ التقسيم فى فترة الانتقال ،وحددت اللجنة كلا من المنطقتين على حسب ما اقترحته أكثرية لجنة التحقيق على أن تضم يافا وبعض أقسام من منطقة النقب إلى الدولة العربية ، كما صححت الحدود لمصلحة اليهود على شواطئ البحر الميت وفى منطقة صفد من ناحية الجليل الغربى .

وأعدت اللجنة الثانية مشروعاً على أساس قيام الدولة الموحدة فى فلسطين .

واجتمعت اللجنة الخاصة للبحث فى المشروعين فطرح فى ٢٤ من نوفمبر ١٩٤٧ مشروع الدولة الموحدة فرفضته الأكثرية ، وحينئذ اقترح العرب نقل القضية كلها إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى ، فسقط اقتراحهم ، ثم اقترحوا استشارة هذه المحكمة فى صلاحية هيئة الأمم لتنفيذ أىّ نوع من التقسيم من دون موافقة السكان فسقط اقتراحهم أيضاً .

وفى ٢٥ من نوفمبر ١٩٤٧ طرح مشروع التقسيم فقبل بموافقة خمس وعشرين دولة ضد ثلاث عشرة دولة وامتناع سبع عشرة دولة عن التصويت ، وحينئذ انتقلت القضية إلى الهيئة العامة الأصلية للبت فيها مع العلم بأن الأغلبية المطلقة المطلوبة أو النصاب القانونى الذى حصلت بموجبه الموافقة على المشروع فى اللجنة الخاصة لا يكفى فى التصويت لدى الهيئة العامة التى يقضى نظامها بأنه لا بد من ثلثى المصوتين لجعل القرار نافذاً .

فى الهيئة العامة :

وقد استبسل مندوبو الدول العربية والباكستان فى هذه المعركة السياسية ، وكانت لهم فى ميدان الإقناع بضرر التقسيم وجوره وبطلانه جولات ، كما بذل رئيس جمهورية الولايات المتحدة المستر ترومان جهداً جباراً للتأثير فى الأعضاء لمصلحة التقسيم ، ولاح يوم التصويت ، أى فى ٢٦ من نوفمبر ، أن أنصار فكرة التقسيم لا يبلغون الثلثين ، وتبين أن التصويت للتقسيم فاشل فاقترح الوفد الأمريكىّ تأجيل التصويت إلى ما بعد عطلة عيد الشكر الذى سيكون فى اليوم التالى ، وعدم الشروع فى التصويت بحجة وجود عدد كثير من المتكلمين ، فاحتجت الوفود العربية وأعلنت تنزلها عن خطبها توفيراً للوقت وتمكيناً للهيئة من إجراء التصويت فى تلك الجلسة ، ولكن الرئيس (أرانيا البرازيلى) أبى إلا التأجيل ، لأن كفة العرب كانت راجحة ، فأتيحت بذلك الفرصة للمستر ترومان للتأثير فى الدول الصغيرة المستضعفة لتبديل موقفها والعودة عما كانت قد أعلنته من استنكار التقسيم ، وسلك الصهيونيون جميع السبل لضمان أكثرية الثلثين ، حتى عقد اجتماع الهيئة فى مساء ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ ، وجرى التصويت فكان اثنان وثلاثون صوتاً إلى جانب التقسيم وثلاثة عشر صوتاً ضده وامتنع عشرة أعضاء عن إعطاء أصواتهم ، وتغيب واحد ، وقد كان من الدول المصوتة للتقسيم سبع دول كانت قد امتنعت فى اللجنة الخاصة عن التصويت ودولة صوتت ضده ، ولكن التأثير الأمريكى وأساليب الصهيونيين جعلت هؤلاء فى الساعة الأخيرة فى جانب التقسيم ، وتمت بهذا أكثرية الثلثين ، ومن الغريب أن الولايات المتحدة والسوفيت اتفقتا على تأييد التقسيم مع أنهما على خلاف دائم فى كلّ شىء .

لم تكد نتيجة التصويت تعلن حتّى وقف مندوبو العرب ومندوبو الباكستان

ينددون بالقرار الظالم، ويعلنون أنه باطل لمخالفته لميثاق الأمم هيئة المتحدة، ولما جرى فى سبيل أخذه من ضغط وتهديد، ثم انسحبوا جميعاً من الاجتماع فى غضب شديد، واجتمعوا حيث أصدروا بياناً قويًّا للصحف العالمية، وبهذا القرار حكمت الهيئة على شعب برىء بالهلاك والدمار، لا لجرم ارتكبه، بل ليفسح فى دوره وأراضيه لغرباء غزاة آثمين، ومما يصح أن يقيد هنا أن مؤيدى التقسيم الذين ألفوا أكثرية عددية فى دول الهيئة لم يكونوا يمثلون إلا أقلية عددية بالنسبة إلى سكان الدول الممثلة فى تلك الهيئة، فقد كان سكان معظم الدول المخالفة كالهند والباكستان ضخماً، وهذا هو نص القرار :

نص قرار التقسيم :

« إن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بعد أن عقدت دورة خاصة، وبناءً على طلب الدولة المنتدبة، بريطانيا، للبحث فى تأليف وتحديد صلاحية لجنة خاصة يُعهد إليها فى تحضير اقتراح يساعد على حلّ المشكلة، وبعد أن تلقت ودرست تقرير اللجنة الخاصة الذى تضمن عدة توصيات قدمتها اللجنة بموافقة إجماعها، ومشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادى الذى وافقت عليه أغلبية اللجنة، تعتبر أن الحالة الحاضرة فى فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالرفاهية العامة والعلاقات الودية بين الأمم، وتأخذ علماً بتصريحات الدولة المنتدبة التى أعلنت بموجبها أنها تنوى إنهاء الجلاء عن فلسطين فى أول أغسطس ١٩٤٨، وتوصى إنكلترا بصفتها دولةً منتدبة على فلسطين، وكلّ دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة، بالموافقة وتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادىّ لحكومة فلسطين على الشكل الآتى :

أولاً : يجب على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الضرورية المنوه عنها فى المشروع للعمل على تنفيذه .

ثانياً : يقرر مجلس الأمن فى أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة فى فلسطين تشكل تهديداً للسلم ، فإذا قرر أن مثل هذا التهديد موجود فعلاً فيجب عليه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة باتخاذ التدابير اللازمة ، وذلك بإعطاء الصلاحيات الضرورية للجنة الدولية للقيام فى فلسطين بالأعمال الملقاة على عاتقها .

ثالثاً : يجب على مجلس الأمن أن يعتبر كل محاولة ترمى إلى تغيير نظام حققه وقضى به المشروع بواسطة القوة تهديداً للسلم وقطعاً للعلاقات السلمية وعملا عدوانياً » .

لجنة التقسيم :

وقد قررت الجمعية على أثر القرار أن تكون اللجنة الدولية مؤلفة من ممثلى دول بوليفيا وتشكوسلوفاكيا ودانمارکة وبناما والفلبين لتذهب إلى فلسطين تحت إشراف مجلس الأمن وتتسلم الإدارة من الحكومة البريطانية بعد جلائها ، وقد سارع المندوب البريطانى فأعلن عقب القرار أن حكومته توكد بأنها تقبل قرار هيئة الأمم وأنها ستبذل كل المساعدات الممكنة لتطبيقه .

* * *

صدى القرار :

لقد أثار قرار التقسيم ثائرة الأمة العربية وعمتها موجة من السخط والاستنكار تجلت فى إضرابات شاملة وتظاهرات عنيفة صاخبة فى فلسطين وسائر الأقطار العربية ، وفيما أثير فى البرلمانات العربية من حملات شعواء ، وفى إقبال الشباب العربى على التطوع ، وفى هجمات قام بها المتظاهرون على أماكن تخص كبريات الدول التى وافقت على التقسيم ، وفى افتتاح مكاتب للتطوع

فى الأقطار العربية ، وفى اصطدامات دموية أخذت شكل معارك نشبت بين العرب واليهود فى القدس ويافا وحيفا والضواحى أسفرت عن مئات القتلى والجرحى .

اجتماع اللجنة السياسية :

وعقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية فى ٨ من ديسمبر ١٩٤٧ اجتماعات فى القاهرة ، التى كانت تعج بالمتظاهرات الصاخبة ، حضرها رؤساء الوزارات ، وقررت العمل على إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية فى فلسطين ، وقد أذاع رؤساء الحكومات العربية فى ١٧ من ديسمبر بياناً نددوا فيه بقرار الهيئة التى أوصت فيه بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها وقالوا : « وهى بذلك قد هدرت حق كلّ شعب فى اختيار مصيره وتقريره وأخلت بمبادئ الحقّ والعدالة جميعاً ، وهى قد رسمت للتقسيم حدوداً تجعله غير قابل للتنفيذ ، وتجعله أيضاً مصدر الاضطرابات والفتنة ، فأدخلت فيما أسمته بالدولة اليهودية أجود أراضى العرب وأوسعها رقعة ، وأكبر موارد الثروة الاقتصادية فى البلاد وأخطرها شأنا ، ووضعت نصف مليون من العرب من مسيحيين ومسلمين تحت نير الصهيونيين وسيف إرهابهم ، وهم أنفسهم لا يجاوزون عدد العرب الذين يراد وضعهم تحت سلطان الصهيونية الدخيلة ، وذلك بعد أن نزعت الدولة المنتدبة من العرب سلاحهم ومكنت الصهيونية من رقابهم » إلى أن يقولوا : « وحكومات دول الجامعة العربية تقف صفّاً واحداً فى جانب شعوبها فى نضالها لتدفع الظلم عن إخوانهم العرب وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها ، وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات فى اجتماعهم بالقاهرة أن التقسيم باطل من أساسه ، وقرروا كذلك عملاً بإرادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة

ما هو كفيل بعون الله بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب » ، وقالوا فى ختام البيان : « أما وقد تغلبت الشهوات والأغراض حتى فى ساحة الأمم المتحدة وأغلقت أبواب الحق والعدل فى وجوه العرب فإنهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التى حملوا عليها وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة بإذن الله . فتستقر مبادئ الأمم المتحدة فى نصابها السليم وتسود فى الأراضى المقدسة مبادئ العدالة والمساواة بين الناس أجمعين » .

وقررت اللجنة السياسية تقديم أسلحة وتوزيعها على أهل فلسطين حالاً ، وبخاصةٍ من كان منهم أكثر عرضةً للخطر ، واعتماد الأموال اللازمة للإنفاق على حركة المتطوعين وعلى وسائل الدفاع ، وإجراء التسهيلات لإرسال ثلاثة آلاف متطوع على الأقل إلى سورية موزعة على فلسطين وشرقى الأردن وسورية والعراق ولبنان ومصر .

جيش الإنقاذ :

وفى يناير دخل إلى فلسطين أول فوج من جيش الإنقاذ الذى تألف من متطوعين ، وقد أعد فى سورية ، وعسكر فى شمالها ، ودخلها فوج آخر فى فبراير وعسكر فى منطقة بيسان — نابلس ، وفوج ثالث دخلها فى مارس وعسكر فى لواء نابلس فى المثلث الذى كان يدعى بمثلث الرعب .

نضال الفلسطينيين :

ودارت معارك قوية فى الأشهر الخمسة التى تلت قرار التقسيم ، كان المناضلون فيها من مجاهدى فلسطين ومتطوعى الأقطار العربية ومن أفواج جيش الإنقاذ الذى تألف كذلك من فلسطينيين ومتطوعى العرب .

ورافقت القتال أعمال نسف عظيمة قام بها العرب الفلسطينيون من أهمها

شارع بن يهوذا وبنايات الوكالة اليهودية فى القدس ، وقد خسر فيها اليهود مئات من الضحايا عدا الخسائر المادية الضخمة ، وما أكثر ما كان النصر حليف العرب فى معاركهم ، ولا سيما تلك التى نشبت على طريق القدس — يافا حيث أقفل باب الواد وحوصر اليهود فى القدس وراحوا يشكون الجوع والظمأ ، والتى نشبت فى مستعمرات الخليل ويافا والقدس ، ومن أهمها معركة القسطل التى استشهد فيها القائد عبد القادر الحسينى ، ومعركة الدهيشة بين القدس والخليل (١٧ من مارس ١٩٤٨) ، وقد قتل فيها مئات من اليهود وأسر مئات ، واستولى المناضلون على ١٥٠ سيارة وذخائر وأسلحة .

وبدت المقاومة العربية قوية فعالة مؤثرة فى مختلف جبهات النضال ولا سيما منطقة يافا — اللد والرملة ، حيث نسف المجاهدون كثيراً من المعامل والعمارات والمراكز العسكرية والحصون اليهودية ، ومن أهمّ ما دمروه عمارة المطاحن اليهودية الكبرى فى حيفا ، وكانت محولة إلى حصن .

أمام مجلس الأمن :

وبلغت قوة المقاومة العربية فى المعارك والتدمير مبلغاً حمل الوكالة اليهودية على رفع الشكوى ضد الحكومات العربية إلى مجلس الأمن متهمةً إياها بالتآمر ضدّ التقسيم ، وذلك بدعمها القتال الجارى فى فلسطين ، طالبةً أن ينفذ التقسيم بالقوة .

واجتمع مجلس الأمن واطلع على مذكرة الوكالة ، وعلى تقارير لجنة التقسيم التى لم تسمح لها بريطانيا بدخول فلسطين قبل أبريل ، وإنما سمحت لبعض موظفى اللجنة بدخولها للقيام بالدراسات فيها ، وقد قرر رئيس لجنة التقسيم أمام مجلس الأمن استحالة العمل وسط العنف ، وأنه ليس من سبيل أمام هيئة الأمم إلا إحدى طريقين : إما إرسال جيش دولى لتنفيذ التقسيم بالقوة وإما إهماله .

وقد أعلن فى مجلس الأمن هذا بعض المندوبين الذين كانوا قد صوتوا للتقسيم عدولهم الآن عن موقفهم ذلك ، وأخيراً قرر المجلس أن تتشاور الدول الخمس الكبرى ، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى والصين ، فى وسيلة لتنفيذ التقسيم بغير القوة .

تراجع أمريكا :

وفى ١٩ من مارس أعلن مندوب الولايات المتحدة سحب حكومته لتأييدها مشروع التقسيم ، لأنه لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة ، ولا تمكن الموافقة على ذلك ، واقترح وضع فلسطين تحت الوصاية ، وإعادة القضية إلى هيئة الأمم للنظر فيها على هذا الأساس ودعوة العرب واليهود إلى عقد هدنة سياسية وعسكرية انتظاراً للنتيجة .

كان هذا التراجع من الولايات المتحدة نصراً مبيناً للعرب ، وقد رفضت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الوصاية بقرار اتخذته فى أواسط أبريل ، « لأن الوصاية نظام مؤقت سيكسب اليهود منه قوة ووقتاً ، وفيه إضاعة لفرصة تفوق العرب الحاضر فى القتال تفوقاً ظن أنه قضى أو سيقضى على التقسيم » ، ورفض اليهود الوصاية لأن قرار التقسيم أصبح وثيقةً دولية خطيرة لا يرضون أن تفلت من أيديهم .

وأما الهدنة فقد اشترط العرب لموافقتهم عليها حل الهاجانا ووقف الهجرة وتجريد اليهود من السلاح ، واشترط اليهود لقبولهم إياها ألا تحول دون قيام دولتهم ، وإزاء ذلك قرر مجلس الأمن : أولاً : إعادة القضية إلى الجمعية العامة لإعادة النظر فيها على ضوء التطورات ، ثانياً : قبول اقتراح الهدنة ودعوة العرب واليهود إلى التقيد به ، وتعيين قناصل أمريكا وبلجيكا وفرنسا فى

القدس لجنة مشرفة على تنفيذه .

إن هذا كله نصر للعرب وثمرة عاجلة لاستماتة مجاهديهم فى القتال فى فلسطين ، وقد باشرت لجنة الهدنة عملها واتصالاتها على غير جدوى ، حتى إنها أبرقت إلى مجلس الأمن تقول : إنها لم تستطع أن تفعل شيئاً .

ودعيت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لدورة استثنائية خاصة فى ١٦ من أبريل من أجل قضية فلسطين .

كيف أخلى الإنكليز فلسطين :

لقد حدث فى أثناء ذلك كله أن قرر الإنكليز مغادرة فلسطين فى ١٥ من مايس ووقف الإدارة المدنية وتصفيتها قبل ذلك ، وأخذوا يجلون أولاً عن تل أبيب والمناطق اليهودية ليتولى اليهود أنفسهم أداة الحكم والاستيلاء على المطارات والمرافق العسكرية على حين ظلوا محتلين المناطق العربية وقابضين على زمام الإدارة فيها ، عاملين على عرقلة تسليح العرب وتموينهم ومانعين دخول قوات العرب المسلحة إلى فلسطين ، وقال رئيس الوزارة البريطانية ، المستر أتلى ، فى أبريل ١٩٤٨ : « إن القوات البريطانية تتخذ التدابير الممكنة لمنع دخول قوات العرب المسلحة إلى فلسطين ، وإنها ستعيد النظر فى التزاماتها إذا ظهر أن الأسلحة التى تمد بها بعض دول الشرق الأوسط تحول إلى فلسطين » ، أضف إلى هذا أن الإنكليز باعوا معظم مخلفاتهم الحربية فى فلسطين من الوكالة اليهودية ، وفيها طائرات تدريب وغيرها مما ظهر فيما بعد فى المعارك ، وكثيراً ما كان يحدث أن يقع اليهود فى مأزق أو حصار عربى فتبادر السلطات الإنكليزية إلى إنقاذهم منه وتشديد الوطأة على العرب ، ولم تكن تعبأ فى الحين ذاته بما يقع على العرب من اليهود .

مجزرة دير ياسين :

ودهم اليهود فى ١٠ من أبريل قرية دير ياسين التابعة للقدس وفتكوا بأهلها وذبحوا ٢٥٠ نسمة من غير تفريق بين شيخ أو طفل ولا بين امرأة أو رجل، ومثلوا فيهم ببقر البطون وتقطيع الأيدى والأرجل وصلم الآذان وفقء العيون وتحطيم الجماجم ، ثم ألقوا جميع هؤلاء الضحايا فى بئر القرية ومن غير أن تحرك السلطات البريطانية فى القدس ساكناً ، وكانت قواتها قريبةً من مكان الحادث ومسؤولة عن الأمن ، ولكنها فى شغل عن ذلك بإنقاذ المستعمرات والقوافل اليهودية من هجمات العرب .

مجزرة ناصر الدين :

وتكررت مأساة دير ياسين فى قرية ناصر الدين القريبة من طبرية فمحوها من الوجود وأحرقوا بيوتها وقتلوا سكانها ، وكان موقف السلطات البريطانية هنا مثل موقفها من مجزرة دير ياسين .

٢٥

الجيوش العربية تدخل فلسطين

أعمالها ، قيام إسرائيل

هياج الرأى العام :

أخذ الرأى العربىّ العامّ يطالب الحكومات العربية بالتدخل العسكرى لإنقاذ فلسطين ، وحملت مذابح دير ياسين وناصر الدين وعدم التكافؤ فى الأسلحة والعتاد بين العرب واليهود فى فلسطين الشعوب العربية على استعجال حكوماتها فى تخليص فلسطين .

كيف انسحب الإنكليز :

ولكن السلطة البريطانية أعلنت أن أىّ تدخل عسكرىّ قبل ١٥ من مايس ، وهو الموعد الذى حددته لجلاء آخر جندى بريطانىّ من فلسطين ، يعتبر عدواناً عليها تقابله بالقوة ، وكانت تجلو بشكل يؤدّى إلى رسوخ أقدام اليهود فى المدن الكبرى ، إذ كانت تجلو أولاً من الأحياء العربية فى تلك المدن لتمكن اليهود من احتلالها وتمنع فى الحين ذاته دخول إمدادات عربية إليها .

كيف أخليت حيفا :

وحدث فى حيفا أن وكد القائد البريطانى للجنة القومية بأن الجيش سيحافظ على الأمن والنظام فى منطقة حيفا بأجمعها حتى أغسطس ومنع أية قوة عربية

دخول حيفا أو الأحياء اليهودية منها خشية اصطدامها بالجيش ، ولكن حدث أن جلا الجيش فجأةً بعد ما قام بعملية تجريد من السلاح فى الأحياء العربية حتى مكن اليهود من رقاب العرب ، وهكذا كان الأمر ، فلم يحن ١٥ من مايس حتى كانت المنطقة المخصصة لليهود فى التقسيم وقسم كبير من المخصص للعرب كيافا تحت سيطرة اليهود .

سيول النازحين :

وأدت الفظائع اليهودية وأسلوب إخلاء القوات البريطانية للبلاد من دون أن يتمكن العرب من حمايتها إلى نزوح سيول من العرب عنها وتدفقهم على لبنان وسورية ومصر وشرقى الأردن مخلفةً وراءها كل ما تملك من مال منقول وغير منقول ، على أنها مليئة بأمل العودة السريعة حين دخول الجيوش العربية فلسطين فى ١٥ من مايس .

اجتماعات اللجنة السياسية :

وأخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية توالى اجتماعاتها فى دمشق وعمان ، وقد قررت فى اجتماعها فى دمشق فى ١٢ من أبريل ١٩٤٨ تلبية نداء الرأى العربىّ العامّ والزحف على فلسطين ودخولها فى ١٥ من مايس ، أى بعد إتمام الجلاء البريطانى عنها ، كما قررت إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف ومعالجة قضية اللاجئين والتموين ، وبناء على هذا أخذت كتائب العراق ومصر وسورية ولبنان تتحرك نحو حدود فلسطين حين كان اليهود يوالون الصراخ مستنجدين بمجلس الأمن .

مجلس الأمن يتدخل :

وقد أصدر مجلس الأمن فى ١٧ من أبريل قراراً ناشد فيه جميع الأشخاص

والمنظمات فى فلسطين ، وعلى الأخصّ الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية ، أن يتخذوا التدابير التالية ، من دون أن يكون فى ذلك مس بحقوقهم وادعاءاتهم : إيقاف جميع الحركات العسكرية والعنف والامتناع عن إدخال عصابات مسلحة وجماعات محاربة وأسلحة ومهمات حربية إلى فلسطين ، ويطلب إلى الحكومة البريطانية طيلة بقائها كدولة منتدبة أن تبذل جهدها لإقناع الفريقين بقبول التدابير المقترحة والاستفادة من قواتها للإشراف على تنفيذها و إطلاع مجلس الأمن والهيئة العمومية على ما يجدّ فى فلسطين .

تعيين وسيط :

وقبل موعد الزحف بيوم واحد وافقت الهيئة العامة للأمم المتحدة على اقتراح الولايات المتحدة القاضى بتعيين وسيط مفوض من هيئة الأمم المتحدة يختاره ممثلو الدول الكبرى وتكون مهمته بذل مساعيه لدى السلطات المحلية والطوائف فى فلسطين لتنظيم سير المصالح المشتركة الضرورية لسلامة شعب فلسطين وخيره ، وضمان حماية الأماكن المقدسة والتعاون مع لجنة الهدنة القنصلية التى ألفها المجلس فى ٢٣ من أبريل ١٩٤٨ ، كما تقرر وقف لجنة التقسيم عن ممارسة سلطاتها ، على أنه لم يتمّ الاتفاق على الوسيط المفوض إلا فى العشرين من مايس ، أى بعد الزحف العربىّ الرسمىّ بخمسة أيام ، وهو الكونت برنادوت .

وفى منتصف ليلة ١٥ من مايس ١٩٤٨ غادر المندوب السامى البريطانىّ ميناء حيفا معلناً نهاية الانتداب البريطانىّ .

يوم الزحف :

وفى الحين ذاته شرعت الجيوش العربية فى الزحف على فلسطين من الشمال

والشرق والجنوب ، وقد أذاعت الحكومات العربية ساعةَ زحف جيوشها بياناً ذكرت فيه أسباب هذا الزحف وأهدافه ، وبعثت به إلى الدول الأجنبية وإلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ، وقد استعرضت فى هذا البيان أدوار القضية الفلسطينية إلى أن انتهت بالكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ الذى تعهدت بريطانيا بتنفيذه ثم لم تفعل ، وما كان بعد ذلك من تأليف الجامعة العربية وإعلان ميثاقها الذى ينصّ على أن فلسطين بلد مستقل ، وإن ظلت مظاهر استقلاله محجوبةً لأسباب خارجة عن إرادة أهله ، وما كان من جهود لدى الدولة المنتدبة وهيئة الأمم لاستنباط حلّ عادل لقضية فلسطين ، إلى أن كان قرار التقسيم فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ ، وما فيه من مجافاة لحقّ شعب فلسطين ، وللمبادئ الديموقراطية ، وميثاق هيئة الأمم ، وما ولده من اضطرابات عامة وتطاحن حتى أدركت هيئة الأمم خطأ التوصية بالتقسيم ، وهى لا تزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة ، والآن ، «وقد انتهى الانتداب البريطانىّ على فلسطين من غير أن تنشأ فى البلاد سلطة دستورية شرعية تكفل صون الأمن واحترام القانون وتؤمن السكان على أرواحهم وأموالهم ، فإن حكومات الدول العربية تعلن أن حكم فلسطين يعود إلى سكانها طبقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم ، ولقد اضطرب حبل الأمن واختلّ النظام فى فلسطين ، وأدى العدوان الصهيونى إلى نزوح ما ينيف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجائهم إلى البلاد العربية المجاورة ، وكشفت الأحداث الواقعة فى فلسطين عن نيات الصهيونيين العدوانية ومآربهم الاستعمارية ، مما ارتكبوا من فظائع ضدّ السكان الآمنين ، ولا سيما فى قرية دير ياسين وطبرية وغيرهما ، كما أنهم اعتدوا على قنصليات الدول العربية فى القدس ، وبعد أن انتهى الانتداب البريطانى لم تعد السلطات البريطانية مسؤولة عن أمن البلاد إلاّ بالقدر الذى يمسّ قواتها المنسحبة ، مما

جعل فلسطين خالية ً من كل ّ جهاز حكومىّ قادر على إعادة النظام وتأمين السكان على أرواحهم وأموالهم ، وتهدد هذه الحالة بالانتشار إلى البلاد العربية المجاورة حيث الشعور ثائر ، وإن حكومات الدول العربية مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام والسلم فى ساحتها بوصفها أعضاء فى الجامعة العربية ، وهى ترى فى الأحداث الواقعة فى فلسطين تهديداً للسلم والأمن فى ساحتها عموماً ، وبالنسبة إلى كل ّ منها بالذات ، لذلك ، ونظراً إلى أن أمن فلسطين وديعة مقدسة فى عنق الدول العربية ، ورغبة ً فى وضع حد ّ لهذه الحالة وفى منعها من أن تتفاقم وتتحول إلى فوضى لا يعلم مداها أحد ، ورغبة ً فى منع امتداد الاضطراب والفوضى فى فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة ، وفى سد ّ الفراغ الحادث فى الجهاز الحكومىّ بفلسطين نتيجة ً لزوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه ، رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة ً إلى التدخل فى فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون إلى بلادهم وحقناً للدماء » ، ثم قالت : « وتعترف حكومات الدول العربية بأن استقلال فلسطين قد أصبح حقيقة ً واقعة لسكان فلسطين الشرعيين ، وهم وحدهم أصحاب الحق ّ فى تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية بمطلق سيادتهم وسلطانهم » .

وقبل أن تختم الدول العربية بيانها وكدت ما سبق أن أعلنته من أن الحل ّ الوحيد العادل لقضية فلسطين هو إنشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادئ الديموقراطية .

زحفت الجيوش العربية على فلسطين وأعلنت الحكومات العربية الحصار البحرىّ عليها وأخذت تفتش البواخر فى المياه الإقليمية وتصادر ما يكون عليها لليهود ، واستقبلت الشعوب العربية نبأ الزحف بمزيد من الحفاوة والسرور والأمل ، وتبادل ملوك العرب ورؤساؤهم برقيات التهنئة على تنفيذ هذه الخطوة التاريخية .

قيام إسرائيل :

وأعلن اليهود فور خروج المندوب السامى من حيفا قيام دولة إسرائيل ، وبعد دقائق من إعلان قيامها بادر الرئيس ترومان إلى الاعتراف بها ، مع أن القضية كانت معروضة على هيئة الأمم .

الجيش المصرى :

زحف الجيش المصرى ، وكانت معه سرايا من السعوديين ، وبعض المتطوعين من السودانيين والليبيين والمصريين ، فاحتل غزة وبئر السبع ثم سار فى خطين أحدهما فى اتجاه الخليل ، والآخر فى اتجاه يافا ، وقد استطاعت القوات المصرية أن تعزل مستعمرات النقب وأن تحتل بعضها بعد دك حصونها ولا سيما بين يافا وغزة ، فسيطرت بذلك على القسم الجنوبى من فلسطين بكامله عدا بعض المستعمرات المعزولة .

الجيش العراقى :

واحتلت القوات العراقية مستعمرة الجسر على اليرموك ، واستولت على مشروع كهرباء روتمبرغ ، ثم اتجهت فى خطين : أحدهما فى اتجاه نابلس فطولكرم فقلقيلية فناثانيا على البحر ، وثانيهما فى اتجاه مرج ابن عامر فالعفولة فجنين ، وقد اضطرت اليهود إلى الانسحاب من بيسان ، وخاضت فى جنين معركة حالت دون استيلاء اليهود عليها ، وأصبحت مستعمرات كثيرة تحت سيطرة مدافعها ، وقد كانت أفواج من المناضلين الفلسطينيين فى القاطع الشمالى والقاطع الغربى تؤلف ستاراً أمام الكتائب العراقية النظامية .

الجيش السورى :

واحتلت القوات السورية سمخ وسيطرت على عبر اليرموك من جسر بنات يعقوب باتجاه طبرية ، واستطاعت أخيراً أن تردّ هجمات اليهود على بانياس وأن تحتل مستعمرة مشمار هايردن .

الجيش اللبنانى :

واحتلت القوات اللبنانية الناقورة وبعض المواقع العسكرية على الحدود ، فأخذت تهيمن على الجليل الغربى .

الجيش الأردنى :

واحتلت القوات الأردنية أريحا ثم استولت بعد قتال عنيف على القدس القديمة وصفت الحىّ اليهودىّ فيها وجعلته ركاماً ، كما صفت المنطقة بين رام الله وجسر أللنبى ، وكان للمناضلين الفلسطينيين فى الدفاع عن القدس جولات باسلة ، وباحتلال القوات الأردنية للقدس القديمة أصبحت القدس الجديدة تحت سيطرة مدافعها ، وقد اتجهت نحو يافا ، واستبسلت كما استبسل المناضلون الفلسطينيون فى القتال بباب الواد واللطرون حتى سيطرت على طريق القدس الرملة ، ثم عسكرت حول اللد والرملة .

وشرعت القوى الجوية المصرية تقصف تل أبيب والمستعمرات اليهودية الواقعة حولها قصفاً مكنها من السيطرة الجوية والتفوق على إسرائيل ، وكانت الطائرات السورية والعراقية توالى قصف المستعمرات القريبة منها فى نطاقها المحدود .

الموقف العسكرى :

ولم يكد يمضى أسبوعان على الزحف حتى كانت الجيوش العربية ، على الرغم من استماتة اليهود فى الدفاع عن مستعمراتهم ، تسيطر على المناطق المخصصة للعرب فى قرار التقسيم باستثناء يافا وقسم من الجليل الغربىّ ، وتوشك أن تحدق بتل أبيب ، وأصبح متوقعاً أن توفق القوات العربية إلى سحق المقاومة الصهيونية وإنهاء العمليات الحربية فى وقت قصير على الرغم من استماتة اليهود ومما كابدته القوات العربية من جراء التحصينات القوية التى حصن بها اليهود مستعمراتهم وفق خطة حربية محكمة .

ضغط هيئة الأمم :

فى هذه الحال أسرع اليهود ضارعين إلى الأمريكيين يحثونهم على التدخل ، وقد تدخلوا فعلاً ، إذ أسرعوا إلى مجلس الأمن يقترحون عليه القرار بأن الحالة فى فلسطين تهدد السلم ، وذلك تمهيداً لمنع القتال بالقوة وتطبيق العقوبات ، فتقرر توجيه الأسئلة إلى العرب واليهود عن حالة فلسطين وموقفهم فيها ، وبعد ورود الأجوبة تقرر فى ٢٢ من مايس قبول اقتراح بريطانىّ بتوجيه نداء بوقف القتال فى مدة ٣٦ ساعة من منتصف ليلة ٢٢ ، ٢٣ ، ولكن اللجنة السياسية العربية والقواد العسكريين لم يوافقوا على الهدنة ، فأرسلت الحكومات العربية ردها رافضةً وقف القتال ، « لأنه ليس فى فلسطين حرب رسمية بين دولتين ، ولأن العرب إنما يقاتلون عصابات باغية فتكت بالآمنين وشردتهم ، ولأن وقف قتالها خطرٌ على سلامة الجيوش وفسحٌ للغدر اليهودىّ ، وإضرارٌ بمركز فلسطين كوحدة سياسية ، وبمركز العرب الذين صرحوا مراراً بأنهم لا يرون حلاً عادلاً لقضية فلسطين إلا بقيام دولة فلسطينية موحدة » .

وأرسل الأمين العام للجامعة العربية رداً باسم الجامعة كمنظمة ، تلى فى ٢٧ من مايس سنة ١٩٤٨ ، ومما جاء فيه « أن الشعوب العربية قاطبة حريصة على أن يستقر السلم فى فلسطين ، وليس أحبّ إليها من أن تجيب المجلس إلى ما طلب ، ولو أن العرب مقتنعون بأن وقف القتال يحول دون غارات اليهود لكان الموقف مختلفاً ، على أن هناك طائفة من الأسئلة المهمة لا بدّ من توجيهها : « أولاً : هل يمنع وقف القتال تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين؟ ثانياً : هل يمنع تصدير الأسلحة إليهم ؟ ثالثاً : هل يجعل الإرهابيين يكفون عن أعمال العنف ويضمن للعرب سلامتهم ؟ » ، وختم بيانه بقوله : « إن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية على استعداد لدراسة أى اقتراح يقدمه المجلس فى غضون ثمان وأربعين ساعة لحلّ مشكلة فلسطين » .

فرض الهدنة :

ثم بدأت عملية ضغط محكمة على العرب لحملهم على قبول الهدنة ، وكان من أهمّ مظاهرها أن أعلن المندوب الإنكليزى فى مجلس الأمن أن بريطانيا مستعدة لإعادة نظرها فى الإعانة التى تقدمها إلى حكومة شرقى الأردن على ضوء القرارات التى تتخذها هيئة الأمم ، وأنه إذا قرر مجلس الأمن فرض حظر عامّ على إرسال الأسلحة إلى العرب واليهود فإن بريطانيا ستكون مستعدة لوقف إرسال الأسلحة إلى مصر والعراق والأردن على الرغم من ارتباطها فى معاهدات تحتم عليها التزامات تسليحية لهذه الأقطار ، وأخيراً تقدمت بريطانيا إلى مجلس الأمن بمشروع دعوة الطرفين إلى وقف القتال أربعة أسابيع ، والتعهد بعدم إرسال محاربين ، وموادّ حربية إلى فلسطين فى أثناء هذه المدة ، وتطبيق مادة العقوبات العسكرية والاقتصادية على من يخالف الأمر ، وفى ٢٩ من مايس سنة ١٩٤٨ قبلت هذه الاقتراحات ، وأعلنت

بريطانيا أنها ستكفّ عن إرسال الأسلحة إلى الدول العربية المرتبطة معها فى معاهدات ، وهى : مصر والعراق وشرقى الأردن .

الهدنة الأولى :

وتوالت اجتماعات اللجنة السياسية العربية والقواد العسكريين لدراسة الموقف وجاء الكونت برنادوت إلى البلاد العربية ، وزار معظم عواصمها ، وأولياء أمرها وانتهت المساعى بقرار اللجنة السياسية العربية قبول طلب مجلس الأمن فى ٢ من يونيه وبعثت بردها ، ويتلخص فى : « أنها ترى من دواعى ارتياحها أن كانت ملاحظاتها فى ردها على الدعوة الأولى الموجهة إليها لنفس الغرض فى ٢٢ من مايس محلّ عناية مجلس الأمن ، وما وقف القتال إلا وسيلة تمكن من إيجاد حلّ عادل لقضية فلسطين ، ويسر الدول العربية أن تسجل ما جاء فى قرار مجلس الأمن من تكليف الوسيط المعين من قبل الأمم المتحدة أن يتصل بمجرد وقف القتال بجميع الأطراف للوصول إلى حلّ سلمىّ عادل لهذه القضية ، والحكوماتُ العربية على يقين من أن الوسيط وأعضاء لجنة الهدنة التى عينها مجلس الأمن فى ٢٢ من أبريل ١٩٤٨ سوف يرون بأنفسهم أن كلّ حلّ لا يحفظ لفلسطين وحدتها السياسية ، ولا يراعى فيه إرادة غالبية أهالى فلسطين ، لن يكون له أىّ حظ من النجاح ، وإن تلبية الدول العربية لدعوة مجلس الأمن إلى وقف القتال أربعة أسابيع مع إخفاق جميع المحاولات التى بذلت حتى الآن لحلّ قضية فلسطين حلا عادلاً بسبب تعنت الصهيونيين لأكبر دليل على صادق رغبتها فى التعاون مع الأمم المتحدة للوصول إلى هذا الحلّ على الرغم من تمكن جيوشها من ناصية الأمر » .

وسارع اليهود إلى إعلان موافقتهم على الهدنة مع تحفظهم بأن قيام دولتهم أصبح مفروغاً منه .

وقد خول الكونت برنادوت حق تفسير القرار وتحديد وقت وقف النار ، وقد استغرقت اتصالاته مع الفريقين ، ولاسيما حول موضوع دخول المهاجرين اليهود فى أثناء الهدنة ، وإصرار العرب على منع الهجرة وإصرار اليهود على إباحتها ، إلى ٧ من يونيـــه حين وجه برنادوت مذكرةً بشروطه وتفسيراته معيناً الساعة السادسة من صباح الجمعة ١١ من يونيه ١٩٤٨ موعداً لوقف النار أربعة أسابيع تحت إشرافه وإشراف المراقبين الذين يعينهم ، على ألا يؤثر وقف النار فى مركز العرب واليهود وحقوقهم ومطالبهم وألا ينجم عنه أىّ امتياز عسكرىّ لأحد الفريقين فى أثناء الهدنة ، أو نتيجةً لتنفيذها ، ومما ورد فى المذكرة تفسيرات ارتآها لتطبيق القرار تحظر دخول أحد من المحاربين ، سواء الأفراد المنتمون إلى وحدات عسكرية أو الذين يحملون السلاح ، إلى أية دولة عربية أو أى جزء من أجزاء فلسطين ، وأنه سيرفض السماح للرجال اللائقين للخدمة العسكرية بدخول فلسطين إذا كان ذلك يكفل لأحد الجانبين تفوقاً عسكريًّا ، وإذا دخل عددٌ محدودٌ منهم استبقوا فى معسكرات خلال الهدنة تحت إشراف المراقبين ، وسيراقب الوسيط الهجرة فى الموانئ ، وهو حر فى تقرير ما يشاء فيما يتعلق بدخول أىّ مهاجر ، كما تحظر حركات القوات أو نقل العتاد الحربى ، ولن تحدث زيادةٌ فى عدد القوات المقاتلة فى الجبهات ولا زيادة فى العتاد الحربى الموجود الآن ، ولا يستورد العتاد الحربى إلى الدولة أو المنطقة التابعة لأىّ فريق ، وتحرم جميع الأعمال التى تشبه الحرب فى البرّ أو البحر أو الجوّ .

كارثة الهدنة الأولى :

وقف القتال فى الموعد المضروب فعلاً ، وبرهن ما جرى فى أثناء الهدنة على أنها كانت نقطة تحول كبير ، لمصلحة اليهود ، فى الموقف العسكرى ،

بل يصحّ القول إنها كانت كارثة على العرب جرت إلى نتائج خطرة .

فقد استغل اليهود هذه الهدنة ، وأخلوا بشروطها ، وعززوا موقفهم الحربىّ تعزيزاً كان له أثره فى مصير الحرب .

وقد استطاعوا أن يجلبوا كميات كبيرة من السلاح ، وساعدهم على ذلك وجود شبكة دقيقة من المنظمات اليهودية فى مختلف أنحاء العالم ، تسهل لهم أعمالهم فى تهريب الأسلحة وتجنيد المحاربين وتدريبهم وإرسالهم إلى فلسطين ، وتدفقت عليهم فى فترة الهدنة ، من البحر والجوّ ، من تشكوسلوفاكيا ودول أوربا الشرقية وإيطاليا وروسيا وفرنسا ورومانيا وإنكلترا وأمريكا كميات عظيمة من الطائرات والقلاع الطائرة والمدافع والعتاد والضباط والجنود المدربين ، وكان هذا يجرى على حين كانت إنكلترا وأمريكا تطاردان كلّ مسعى عربى يجرى فى أوربا وآسيا من أجل التزود بالسلاح وتحبطانه بمختلف الوسائل الدبلمية والتهديدية .

واستطاع اليهود فى أثناء الهدنة أن يمونوا مستعمراتهم المنعزلة لتستطيع الثبات والصبر فى المقاومة كما أنشأوا طريقاً جديداً للتموين بين القدس ويافا ، وقاموا بتطهير جيوب المقاومة الكائنة ضمن مناطقهم والتى كانت تتمثل فى القرى العربية المنعزلة حيث قضوا على مقاومة سكانها وطردوهم من أماكنهم ، وبذلك ضمنوا سلامة خطوط مواصلاتهم التى كان يهددها وجود هذه القرى بالقرب منها ، وكان أبرز خرق للهدنة قام به اليهود فى هذا الشأن هو هجماتهم المتكررة على القرى العربية المنعزلة : جبع وإجزم وعين غزال ، وقد استمرت طيلة مدة الهدنة ، وحتى بدء الهدنة الثانية ، فتمكنوا من احتلالها وتدميرها وطرد سكانها الذين أبلوا فى الدفاع عنها أى بلاء ، وواصل اليهود مساعيهم السياسية بمساعدة أمريكا لحمل الدول على الاعتراف بدولتهم .

وفى آخر شهر حزيران أخلى الإنكليز ميناء حيفا مع أنهم كانوا قد أعلنوا أن

انسحابهم النهائى منه سيكون فى شهر أغسطس ، ففى أثناء الهدنة أتموه ومكنوا اليهود من الاستيلاء عليه ، الأمر الذى احتجّ عليه العرب وعدوه خرقاً للهدنة وتقويةً لليهود .

اقتراحات برنادوت :

أما برنادوت فقد اتصل بالفريقين ، فالعرب يرفضون التقسيم وقيام دولة يهودية ، واليهود لا يقبلون حلا لا يقوم على أساس الاعتراف بدولتهم ، وقد انتهى فى ٢٧ من يونيه ١٩٤٨ من وضع اقتراحات رآها تصلح أساساً لتسوية سلمية وأرسلها بمذكرة إلى الحكومات العربية واليهود ، وهى تتلخص فى أن مهمته تنحصر فى عرض اقتراحات يجرى على أساسها البحث موكداً أنها لا تقدم باعتبارها الحل الأمثل أوالنهائى ، «على أن كلّ مشروع لا يكون عمليّاً إلا إذا قبله الطرفان طوعاً » ، فإذا رفضت اقتراحاته فإنه سيبسط لمجلس الأمن الظروف ، ويكون فى حل من عرض النتائج التى يراها مناسبة عليه .

أما الاقتراحات فتتلخص بتأليف اتحاد عربىّ يهودىّ فى فلسطين شامل شرقى الأردن ، ويتألف من عضوين مستقلين أحدهما عربى بما فيه شرقى الأردن ، والآخر يهودىّ ، وتعيين حدود الدولتين العضوين بمساعدة الوسيط مع الاقتراح بضم منطقة النقب إلى الأراضى العربية ، وضمّ منطقة الجليل الغربى كلها أو جزء منها إلى الأراضى اليهودية ، وضمّ مدينة القدس إلى الأراضى العربية ، ومنح الطائفة اليهودية فيها استقلالاً ذاتيّاً ، ويبحث فى مركز يافا ويسوى على حدة ، وتكون أهداف الاتحاد ومهمته قائمة على تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة (مثل الجمارك) والإشراف على المشروعات الإنشائية وتنسيق السياسة الخارجية والتدابير الخاصة بشؤون الدفاع المشترك ، وتكون الهجرة إلى أراضى عضوى الاتحاد فى السنتين الأوليين من اختصاص

كلّ عضو على حسب قدرته على الاستيعاب ، ومن ثم يحق لأحد الطرفين أن يطلب إلى مجلس الاتحاد إعادة النظر فى سياسة الهجرة التى يسير عليها العضو الآخر ، وإذا عجز المجلس عن الوصول إلى قرار فى هذه المسألة فتجب إحالتها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الأمم المتحدة الذى يكون قراره نهائيًّا وملزماً طبقاً لمبدأ قدرة المنطقة الاقتصادية على استيعاب المهاجرين .

ولسكان فلسطين الذين غادروها بسبب النزاع القائم الحق فى العودة إلى بلادهم بلا قيد ، واسترجاع ممتلكاتهم .

العرب يرفضون اقتراحات برنادوت :

ودرست اللجنة السياسية العربية اقتراحات برنادوت ، وهى كما ترى تقوم على أساس التقسيم ، وقيام دولة يهودية ، وتعتبر شرقى الأردن جزءاً متمماً لفلسطين ، فقررت رفضها ، وأرسل الأمين العام للجامعة العربية مذكرة بهذا الرفض ، مهد لها بالإعراب عما أبداه العرب من رغبة فى إظهار السلم مما حملهم على وقف القتال ، وفقاً للشروط التى اقترحها مجلس الأمن واحترمتها الدول العربية ، « مع أن الفريق الآخر خالفها مخالفات عادت عليه بفائدة كبيرة ، حتى إن مئات المهاجرين اليهود فى سن الخدمة دخلوا البلاد فضلاً عن الكميات الكبيرة من الأسلحة والذخائر والموادّ الحربية الأخرى التى تسربت فيها ، كما عزز هذا الفريق مواقعه وحصنها واستولى على عدد من المواقع العسكرية ، ونجح فى تموين بعض قواته المحاصرة ، كما منع السكان العرب فى المناطق التى يحتلها من جمع محصولاتهم » .

وفند الرد مقترحات برنادوت مشيراً إلى أنها تخالف العدل ، وهى ليست إلا صورة للقاعدة التى قام عليها مشروع التقسيم الذى أدى إلى النزاع المسلح

الحالى، والذى يهدف إلى تحقيق أمانى فريق واحد، على حين يتجاهل أمانى وحقوق العرب أصحاب البلاد الأصليين، «وقد دُهشت اللجنة حقاً أن تجد فى مقدمة المسائل اعتبار أراضى مملكة شرقى الأردن الهاشمية جزءاً من فلسطين، الأمر الذى يقوم على أساس كاذب، فمملكة شرقى الأردن دولة مستقلة ذات سيادة معترف بها دولياً، وهى عضو فى جامعة الدول العربية، ثم إن المقترحات بأسرها تذهب إلى تحقيق أمانى الصهيونيين بشأن تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها، بل جاوزت مشروع التقسيم الذى أوصت به الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧، إذ يقصر ذلك المشروع الهجرة على المنطقة التى عينت للدولة اليهودية المقترحة، على حين يفسح اقتراح الاتحاد فى المجال على نطاق واسع للهجرة فى جميع أنحاء فلسطين وشرقى الأردن، أما اقتراح اللجوء إلى المجلس الاقتصادى الاجتماعى التابع لهيئة الأمم بشأن الخلاف على مسائل الهجرة فيؤدى إلى استمرار هذا النزاع، وبقى اقتراح الوحدة الاقتصادية بين عضوى الاتحاد، وهذا دليل حقيقى على أن تقسيم فلسطين سياسياً هو حركة مصطنعة وأن الغرض من الوحدة الاقتصادية هو معالجة عيوب التقسيم ونقائصه، والحقيقة المعروفة هى أن الصهيونيين لا يستطيعون أن يحيوا حياة اقتصادية مستقلة عن العرب، فالوحدة الاقتصادية إذن ترمى إلى حماية مصالح الصهيونيين واستغلال العرب، وهى حالة تختلف عن حالة عرب فلسطين الذين هم فى موقف يستطيعون معه أن يحيوا حياة اقتصادية بفضل التعاون مع البلاد العربية، والاقتراحات تنطوى على عيوب مشروع التقسيم الذى عين لليهود منطقةً نصفُ سكانها من العرب الذين يملكون معظم الأراضى، ثم إن مشروع التقسيم الذى أوصت به الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قد رفضه العرب كما أنه كان سبباً للاضطرابات»، وقدمت اللجنة مع هذه المذكرة مشروعاً آخر لحل المشكلة.

وقد رفض اليهود كذلك اقتراحات برنادوت لأنها تعطى النقب ومدينة القدس للعرب .

وتكهرّب الجو فراح برنادوت يطلب مدّ أجل الهدنة ولو ١٠ أيام وأخذ يناشد العرب قبول ذلك ، على حين أعلن اليهود استعدادهم لقبول تمديدها ، ولما أيقن العرب عمليًّا بأن الهدنة كانت فى مصلحة اليهود أبوا إجابة برنادوت إلى طلبه وأعلنوا تصميمهم على استئناف القتال حين ينتهى أمدها ، وأبرق برنادوت إلى مجلس الأمن يطلب منه التدخل لمنع القتال ، فقرر المجلس توجيه نداء عاجل إلى الطرفين لقبول تمديد الهدنة فترةً تم الاتفاق عليها بالتشاور مع الوسيط ، وتكررت التهديدات بفرض العقوبات الاقتصادية ورفع الحظر عن تصدير الأسلحة لليهود ، وتوكيد بريطانيا أنها لن تمد الدول العربية بالسلاح ، ولو انتهت مدة الهدنة على الرغم من ارتباطها فى معاهدات تلزمها بمدّ العراق ومصر والأردن بالسلاح .

استئناف القتال :

وعلى هذا فقد قررت اللجنة السياسية رفض تمديد الهدنة واستئناف القتال ، وبعثت بمذكرة فى ٨ من يوليه ١٩٤٨ إلى برنادوت ومجلس الأمن قالت فيها : «إن الدول العربية لم تتدخل فى فلسطين إلا مضطرة واستجابةً لنداءات سكانها العرب ، وهم كثرتها الساحقة ، لوضع حد للمذابح التى ارتكبتها العصابات الصهيونية المجرمة ، وقد استجابت لدعوة الوسيط بوقف القتال لتمكينه من إيجاد حلّ عادل ، ولكن اليهود استمروا فى أثناء الهدنة على اعتداءاتهم على العرب وتهريب السلاح والعتاد والرجال القادرين على حمل السلاح وتشريد العرب ونهبهم ، ثم جاءت اقتراحات برنادوت المبنية على التقسيم وعلى إنشاء دولة يهودية ، مع أن النضال الحالىّ قائم ضدّ التقسيم وإقامة الدولة اليهودية التى

لا أمل فى إقناع اليهود بالتنزل عنها ، مما يدل على أن وقف القتال لن يمكن من إيجاد حل سلمى ، وإنما يزيد العصابات إمعاناً فى اعتداءاتها ، الأمر الذى يحتم على العرب استئناف القتال لوقف هذا العدوان » ، وشفعت اللجنة هذه المذكرة بأخرى فى ليلة ٩ / ١٠ من يوليه وكدت فيها تلك المعانى ، وقد ورد فيها : « مما يصيب قضيتنا ويصيب هدفنا النهائى ، وهو استقرار السلام فى الشرق الأوسط ، ببالغ الضرر أن نمنح خصمنا الفرصة الكاملة لتقوية جنوده ، وتنظيمهم ليواصل تحديه الدموىّ للشعوب العربية ، ولقد أثبتت لنا تجاربنا الأخيرة أنه حينما كانت سيول المهاجرين اليهود تتدفق على فلسطين خلال الهدنة بصورة واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل كان اللاجئون العرب يخرجون جماعات من فلسطين هاربين من اضطهاد الإرهاب اليهودى وتعسف السلطات اليهودية ، فالهدنة بوضعها الحاضر هى فى صالح جانب دون آخر ، وفى استطاعة الكونت برنادوت مواصلة عمله لإيجاد حلّ عادل دائم مع استعداد العرب للتعاون معه فى سبيل إيجاده ، والعرب ، أصحابَ البلاد الأصليين وأكثريتها الساحقة ، أول من يتحمل المشاقّ من استمرار الحرب فى فلسطين ، فهم يتلهفون إلى السلام أكثر من أىّ شعب آخر ويتطلعون إلى العدالة من أية ناحية أتتهم ، وما زالوا يأملون أن يحققوها عن طريق التطبيق العادل لميثاق الأمم المتحدة » .

وقد استؤنف القتال فى ٩ من يوليه فى كل الجبهات بحماسة ، ولكن من دون أن يكون للجيوش العربية قيادة عامة مسيطرة ، ومن دون أن تتمكن الحكومات العربية فى أثناء الهدنة من تلافى النقص فى السلاح والعتاد ، على حين ظهر اليهود أوفر سلاحاً ومدافع وطائرات ، وعلى الرغم من هذا فقد استطاع العرب أن يزيحوا اليهود عن كثير من الأماكن التى استولوا عليها فى أثناء الهدنة ، وقد تقدموا فى نقاط عديدة فى مختلف الخطوط كبدوا فيها اليهود

خسائر فادحة ، واستأنف السلاح الجوى المصرى غاراته على تل أبيب وغيرها والقصف المدفعى الأردنى على الأحياء اليهودية فى القدس ، واستبسل المجاهدون الفلسطينيون فى مختلف المناطق العراقية والأردنية .

إخلاء اللد والرملة :

ولكن لم تلبث القوة الأردنية أن انسحبت من منطقة اللد والرملة ، فاحتلهما اليهود وأوقعوا فيهما مجزرة وحشية ذهب فيها مئات الضحايا من أطفال وشيوخ وذكور وإناث ، وشرد الكثيرون من أهليهما لاجئين إلى المناطق التى تحتلها القوات العربية لا يلوون على شىء ، وأدى سقوط اللد والرملة إلى انسحاب القوة العراقية من رأس العين ومن بعض مناطق مرج ابن عامر ، وعلى الرغم من استبسال مجاهدى الشمال ودفاعهم عن القرى واحدة بعد الأخرى انسحب جيش الإنقاذ من أنحاء الجليل الغربى الشمالية والوسطى فاستولى اليهود على صفد والناصرة وشفاعمرو وشنت قواتهم هجمات عنيفة عليه بجوار ترشيحا وسعسع والمنارة واتسع نطاق التشريد وأخذت الطائرات اليهودية تغير على القاهرة ودمشق وعمان .

وركزت القوات اليهودية حملتها على القوات المصرية لإجلائها عن النقب .

فرض الهدنة الثانية :

ولم يكد القتال يستأنف فى فلسطين ثانيةً حتى طار برنادوت إلى نيويورك يطلب من مجلس الأمن اتخاذ موقف حازم بالأمر بوقف القتال وبتنفيذه ولو بالقوة إذا رفض الفريقان ذلك ، وبالأمر بتجريد القدس من السلاح أى من الصفة العسكرية ، وبإرسال قوة من الحرس الدولى لحراستها ، وبفرض العقوبات على من يمتنع عن تنفيذ الأمر كما نصّ عليه ميثاق الهيئة ، وقد اعترف أمام

مجلس الأمن بأن الهدنة أفادت اليهود ، كما أنه حمل العرب مسؤولية رفض الهدنة ، وقدم المندوب الأمريكى اقتراحات أيده فيها المندوب البريطانى ، وحازت الأكثرية فى ١٥ من يوليه ، وهى تقضى باعتبار الحالة فى فلسطين تهديداً للسلم ، وبإصدار الأمر بالامتناع عن أى عمل عسكرى فيها ، وبوقف النار فى موعد يقرره الوسيط ، ولا يزيد على ثلاثة أيام بعد صدور الأمر ، وباعتبار الامتناع عن تنفيذ الأمر قاضياً على المجلس باتخاذ الإجراءات التى ينصّ عليها ميثاق الهيئة ، أى العقوبات الاقتصادية والعسكرية ، وبدعوة الفريقين إلى التعاون مع الوسيط لحفظ السلام طبقاً لقرار ٢٩ من مايس ١٩٤٨ ، وبالأمر بوقف القتال فى القدس فوراً وأن يبذل الوسيطُ جهوده لنزع الصفة العسكرية عنها ، وبتجريدها من السلاح ، وبإصدار الأمر للوسيط بمراقبـــة الهدنة ، وتحرى حوادث خرقها ، وبأن تظل معمولاً بها إلى أن يتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية ، وقد أبلغ هذا القرار إلى الحكومات العربية واليهود .

العرب يقفون القتال :

وقد قررت اللجنة السياسية المنعقدة فى لبنان فى ١٧ من يوليه ١٩٤٨ قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال وبعثت إليه فى ١٨ من يوليه مذكرةً جوابية أبدت فيها استغرابها من موقف مجلس الأمن واعتباره تدخل الدول العربية عسكريّاً لسد الفراغ الناشىء عن تخلى بريطانيا عن الانتداب ووضع حدّ لأعمال العصابات الإرهابية ضدّ السكان ، وإعادة الأمن إليهم اعتداءً وتكديراً للسلام العالمى وخرقاً للميثاق ، « والحكومات العربية لاترى تعليلاً لموقف مجلس الأمن إلا رغبة بعض الدول الكبرى فى تمكين اليهود من فلسطين على حساب العرب والإنسانية تحقيقاً لمـــآربها الخاصة » ، وتحدثت المذكرة

بإسهاب عن مخالفات اليهود لشروط الهدنة السابقة وخطورتها ، وأن الحكومات العربية كانت لا تفتأ تلفت نظر مراقبى الأمم المتحدة إليها على غير جدوى ، حتى أجيبت أخيراً من قبلهم بأن المخالفات المذكورة كانت فى الأيام الأولى من الهدنة حين لم يكن الرقباء قد تسلموا مراكزهم ، فلا يمكن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه حين إعلان الهدنة ، « ومؤدى ذلك أن على الدول العربية أن تتحمل قصور الرقابة ، فلم يكن باستطاعة الدول العربية بعد هذه التجربة القاسية أن تقبل تمديد الهدنة الأولى بنفس الصورة والأوضاع ، فكيف يعتبر موقفها هذا خروجاً على الميثاق وتكديراً لسلام العالم ، والدول العربية تعلن منذ الآن أن شروط الهدنة يجب أن تعالج الحالة معالجة تكفل منع تكرار ما وقع فى هدنة الأسابيع الأربعة وفى مقدمتها وقف الهجرة التى هى من أهمّ أسباب النزاع الحالىّ ، ومن شأن استمرارها زيادة الموقف تفاقماً ، فى الوقت الذى أدت أعمال العصابات الصهيونية إلى تشريد ما ينيف على ثلاثمئة ألف عربى عن ديارهم يجب إعادتهم إلى أوطانهم وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم فى أثناء فترة الهدنة ، وإزاء إصرار مجلس الأمن على اعتبار مواصلة القتال بفلسطين تكديراً للسلم الدولىّ وتهديده الصريح بتوقيع الجزاءات على الدول العربية إذا هى رفضت وقف هذا القتال ، لايسع الحكومات العربية حتى لا يسوء الموقف الدولى فى الظروف الدقيقة الحاضرة التى يجتازها العالم إلا أن تنزل على قرار مجلس الأمن الخاصّ بوقف القتال مرة أخرى بفلسطين ، وهى تعلن على الملأ أن وقف القتال بفلسطين لن يعيد السلم الحقيقى إلى تلك الربوع ، بل ستظلّ النفوس قلقة والشعوب متحفزة مهما طال الزمن إلى أن يوجد الحلّ العادل لقضية فلسطين » .

وأذاعت اللجنة السياسية فى الوقت نفسه بياناً على الأمة العربية حول اضطرارها إلى قبول الهدنة ورد فيه قولها : « وإن الحكومات العربية

التى تعتبر تحرير فلسطين قضية قومية تقتضى كلّ التضحيات لا تهيب فى سبيلها المصاعب التى يفرضها عليها ويكبدها إياها أىّ ظالم» ، ولكن الحكومات العربية باعتبارها هيئة إقليمية عليها أن تشترك فى حفظ السلم العالمىّ رأت وقف القتال مرة أخرى ، وإن اللجنة لتدرك وهى تتخذ هذا القرار ما فيه من مرارة وألم ، ومن احتمال وصبر ، ولكنها واثقة بأن ذلك لن ينال من عزمها الأكيد وإيمانها العظيم بالنصر النهائى ، وستظل الجيوش العربية مرابطة فى مراكزها داخل الحدود الفلسطينية ، حاضرة لاستئناف عملها ، كلما دعت الضرورة إلى ذلك إلى أن تتحقق أهدافها التى دخلت فلسطين من أجلها » .

وقد حدد الكونت برنادوت ، وهو فى نيويورك ، يوم السبت الموافق ١٧ من يوليه موعداً لوقف النار فى القدس والساعة الخامسة مساء من يوم الاثنين الموافق ١٩ من يوليه موعداً لوقف النار فى سائر فلسطين .

وأسرع اليهود إلى إعلان موافقتهم على قرار مجلس الأمن مبتهجين ، وهم يعلمون أن كسبهم لم يكن فى الواقع نتيجة لاشتباكات حربية انكسر فيها العرب .

نفذ الفريقان قرار مجلس الأمن مبدئيًّا ، ولكن اليهود لم يلبثوا أن استأنفوا عمليات خرق الهدنة فى القدس والنقب .

اليهود ينشدون الصلح مع العرب :

لقد أخذ اليهود بعد وقف القتال يعلنون استعدادهم لمفاوضة العرب ، وعقد صلح دائم ، وأبلغوا برنادوت ذلك ، وهو بدوره أبلغ أمانة الجامعة العربية والحكومات العربية ذلك العرض فرفضته بالإجماع ، ومما جاء فى رد الحكومة المصرية قولها : «والدول العربية لاتعترف بأية حال من الأحوال بقيام دولة إسرائيل

المزعومة التى تمخضت عنها تلك العصابات الإرهابية الصهيونية ، ولا يمكن الدول العربية أن تقرّ ما تدعيه تلك الدولة المزعومة لنفسها من حقّ التعاقد أو التحدث باسم أىّ جزء من فلسطين ، فمن أجل ذلك ترى الحكومة أن لا محلّ للرد على العرض الصهيونى الذى أبلغتمونا نصه » .

اغتيال برنادوت :

وغادر برنادوت نيويورك ، واجتمع إلى رؤساء الوفود العربية فى اللجنة السياسية التى انعقدت فى الإسكندرية وباحثهم فى مقترحاته ، ثم أيقن تعذر رضا العرب عن تسوية تقوم على أساس وجود دولة يهودية .

أعد برنادوت تقريراً وضع فيه مقترحات جديدة ، وبعد ما أرسله إلى سكرتير هيئة الأمم التى كانت منعقدة فى باريس ، بست ساعات ، اغتاله أفراد عصابة شتيرن اليهودية فى القدس فى ٧ من سبتمبر ١٩٤٨ مع مساعده الفرنسىّ بزعم أنه يعمل لخدمة البريطانيين ، ويبدو أنهم اطلعوا على اقتراحاته التى تحوى فى جملتها إخراج النقب من أيديهم وتدويل القدس .

مشروع برنادوت :

ونشر تقرير برنادوت فى باريس فى ٢٠ من سبتمبر ، وقد استهله بالإعراب عن إخفاقه موكداً أن خطورة الحالة فى فلسطين تتطلب من الأمم المتحدة عملاً سريعاً حازماً لفرض التسوية التى ترتئيها ، ومما قاله : « إن على العالم العربىّ أن يعترف أنه قد أصبحت فى فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى إسرائيل ، ولا مجال للزعم بأنها لن تعمر طويلاً ، ويجب أن تحدد هذه الدولة بما نصّ عليه مشروع التقسيم فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أن يضم

النقب إلى الأراضى العربية وتخرج اللد والرملة من الدولة اليهودية وتضم الجليل برمتها إلى الدولة اليهودية ، وبالنظر إلى ما بين المنطقة العربية فى فلسطين وشرقى الأردن من علاقات اقتصادية وتاريخية وجغرافية وسياسية فهنالك من الأسباب القوية ما يحمل على ضمها إلى شرقى الأردن ، وتعلن حيفا مرفأ حرًّا على أن يعطى للدول العربية ذات الشأن منفذ إلى البحر ، وعلى أن تتعهد الدول العربية بضمان استمرار تدفق البترول العربىّ فيه ، ويُعلن مطار اللد مطاراً حرًّا ، ويعطى للدول العربية ذات الشأن منفذ إليه ، وتوضع القدس تحت إشراف منظمة الأمم كما يجب أن تؤكد منظمة الأمم حق الذين شردوا من بيوتهم بسبب الإرهاب الحالىّ فى العودة إلى ديارهم ، كما يجب أن تدفع تعويضات عن الممتلكات إلى من لا يرغب فى العودة إلى دياره ، ويجب تعيين مجلس فنىّ من قبل منظمة الأمم المتحدة لتعيين الحدود أولا ثم للعمل على توثيق العلاقات بين الدولة اليهودية والعرب ثانياً » ، وقد بادر وزير الخارجية البريطانية إلى الإعلان فى مجلس العموم فى ٢٥ من سبتمبر بأن الحكومة البريطانية تؤيد مقترحات برنادوت تأييداً تامًّا مطلقاً .

على أن اغتيال برنادوت ، وإن أحدث استنكاراً دوليًّا عامًّا ، لم يقلل من عطف أمريكا على الصهيونية ، حتى إنها أخذت تبذل جهودها فى تأييد طلب الدولة اليهودية فى دورة باريس أن تنضم إلى عضوية هيئة الأمم ، إلى أن نجحت فى هذا فى أوائل مايس سنة ١٩٤٩ .

اجتياح النقب :

وبينما كانت هيئة الأمم منعقدة فى باريس استرسل اليهود فى اعتداءاتهم خارقين الهدنة ، معتذرين فى بدء الأمر عن خرق الهدنة بتموين مستعمراتهم المنعزلة فى النقب ، وقد أدى ذلك إلى اصطدامات عنيفة مع القوات المصرية

التى اتخذت موقف الدفاع ، حتى إنه لم تبق من النقب فى يديها إلاّ منطقة غزة وخان يونس ، ووالوا خرق الهدنة فى منطقة القدس للاستيلاء على ما هو خارج السور ، كما أخذوا يستولون على معظم قرى الخليل ، واحتلوا الشقة الواقعة على خليج العقبة من ناحية النقب حتّى قطعوا الاتصال البرىّ بين القوات المصرية والأردنية (١).

تدخل مجلس الأمن :

ووالى العرب رفع الشكاوى لدى مجلس الأمن من هذا الخرق المستمرّ المتوالى ، وكان مجلس الأمن قد عين المستر بانش الأمريكى وسيطاً بدلاً من برنادوت فاستمع إليه كما استمع إلى مندوبى العرب واليهود ، ثم اتخذ قراراً بدعوة الحكومة المصرية وحكومة إسرائيل المؤقتة إلى تنفيذ الأوامر الصادرة عن المستر بانش القائم بأعمال الوساطة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن والتى تقضى بانسحاب الطرفين إلى المراكز التى كانت تحتلها قبل ١٤ من أكتوبر ، وتخويل نائب الوسيط المذكور حق تعيين خطوط مؤقتة للهدنة لاتجرى وراءها حركات عسكرية ، وإجراء مباحثات بين الجانبين مباشرة أو بواسطة نائب الوسيط لإقامة خطّ دائم للهدنة ومناطق حيادية غير مسلحة يتضح أنها ذات فائدة لضمان المحافظة على الهدنة فى المستقبل ، وتخويل نائب الوسيط الحقّ باتخاذ القرار الذى يراه مناسباً لإقامة تلك الخطوط الدائمة والمناطق الحيادية غير المسلحة إذا لم يصل الطرفان إلى اتفاق فى هذا الشأن .

اقتراحات بانش :

ولكن اليهود لم يذعنوا لهذا القرار ، واستمرت حركاتهم فى النقب والخليل ، وبدلاً من أن يطلب بانش توقيع العقوبات عليهم لاستمرار خرقهم للهدنة ،

---

(١) انظر إلى الخريطة — ٤

وبدلاً من أن يصرّ على عودتهم إلى المراكز التى كانوا يحتلونها قبل ١٤ من أكتوبر عملاً بقرار مجلس الأمن ، فإنه اقترح على مجلس الأمن دعوة العرب واليهود إلى عقد اتفاقية هدنة ، وإنشاء مناطق واسعة عزلاء من السلاح ، وتخفيض القوات المسلحة ، وقد أخذ مجلس الأمن باقتراحه متناسياً قراره السابق ، فقرر مجدداً فى ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨ دعوة جميع الجهات المشتركة فى النزاع بصفة مباشرة إلى عقد اتفاقية هدنة تشمل جميع أنحاء فلسطين بالمفاوضة مباشرةً أو بإشراف نائب الوسيط ، وتتضمن إنشاء خطوط دائمة للهدنة لا يجوز للقوات المتنازعة أن تتعداها ، وسحب القوات المسلحة وخفضها بصورة تكفل الاحتفاظ بالهدنة خلال الانتقال إلى سلام دائم فى فلسطين .

قرارات ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ :

وراحت اللجنة السياسية لهيئة الأمم تبحث فى القضية الفلسطينية ، فبريطانيا تؤيد مشروع برنادوت ، وأمريكا تؤيد المشروع ، ولكنها تشترط أن يكون النقب لليهود ، ومندوبو العرب يفندون المشروع ويحملون عليه ، وممثلو اليهود يعلنون أنهم لن يتخلوا عن النقب وساحل العقبة ، وعن نصيبهم فى البحر الميت ، ويرفضون جعل ميناء حيفا[1] ومطار اللد حرين ، وأخيراً وضعت اللجنة السياسية مشروعاً وافقت عليه الهيئة العامة فى ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ ، وهذا هو :

« إن الجمعية العامة بعد أن اتخذت فى ٢٩ من تشرين الثانى ١٩٤٧ قرار التقسيم واتخذت فى ١٤ من مايس ١٩٤٨ قراراً يخول الوسيط الدولى بذل مساعيه فى تنمية العلاقات الودية بين العرب واليهود ، وبعد أن اطلعت على تقرير الوسيط المتضمن اقتراحاته تقرر مايلى : أولا : تؤلف لجنة توفيق من ثلاثة

---

(١) قطعت العراق البترول عن حيفا منذ قيام إسرائيل .

أعضاء يختارهم الأعضاء الخمسة الدائمون تقوم بالأعمال التى كانت قد أنيطت بالوسيط ، أو بأىّ أعمال أخرى قد يطلب مجلس الأمن أو هيئة الأمم منها القيام بها ، وتنمى الصلات الحسنة بين إسرائيل وعرب فلسطين والدول العربية ، وعليها أن تتخذ التدابير اللازمة لوضع الأماكن المقدسة تحت حماية هيئة الأمم وإشرافها ، على أن تخضع منطقة القدس لنظام دولىّ دائم ، ثانياً : تحدد القدس حسب قرار التقسيم وتوضع تحت إشراف هيئة الأمم ، ثالثاً : يسمح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، أما الذين لا يرغبون فى العودة إليها فتدفع إليهم تعويضات بمقتضى القوانين الدولية ، ويدفع كذلك تعويض إلى من أصابهم الضرر فى ممتلكاتهم ، وعلى لجنة التوفيق تسهيل أمر إعادة السكان واستقرار اللاجئين » .

فالقرار المذكور يلخص الوضع الدولىّ النظرىّ للقضية الفلسطينية حتى الآن .

التمهيد للهدنة :

وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن فى ١٦ من نوفمبر قبول مقترحات بانش فإن اليهود لم ينسحبوا إلى المراكز التى كانوا فيها وواصلوا حركاتهم فى النقب ، وطوقوا الحامية المصرية فى الفالوجا ، وقد استبسلت فى الدفاع عنها ، وأبت الاستسلام على الرغم من سوء وضعها وتضييق الخناق عليها .

حاول بانش تنفيذ قرار مجلس الأمن وحمل اليهود على وقف اعتداءاتهم فأخفق فبعث بتقاريره إلى مجلس الأمن الذى أصدر أمره بوقف القتال فوراً وتنفيذ قراره الصادر فى ٤ من نوفمبر القاضى بانسحاب القوات المتحاربة والعمل على تسهيل إشراف المراقبين ، وباجتماع اللجنة الخاصة بدرس أوضاع فلسطين وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن فى اجتماعه القادم فى نيويورك فى ٦ من ينـاير ١٩٤٩ حول استجابة الحكومات والهيئات صاحبة الشأن لطلب مجلس الأمن .

٢٦

الهدن الأربع

هدنة مصر فى رودس:

تمكن المستر بانش بمساعدة الإنكليز وإلحاح الأمريكان من إقناع المصريين واليهود بالإذعان لقرار مجلس الأمن القاضى بوقف إطلاق النار ، وقد خاضت القوات المصرية قبل ذلك معركة فى دير البلح استعملت فيها أسلحة جديدة استطاعت أن تلحق فيها باليهود خسائر وهزيمة فى ٢٥ من ديسمبر ١٩٤٨ ، وأن تحتفظ بقطاع غزة الساحلىّ.

وأذاعت الحكومة المصرية بلاغاً أشارت فيه إلى الباعث الذى حمل الجيوش المصرية على دخول فلسطين وأنهته بقولها : « وأخيراً بذلت أمريكا وإنكلترا وساطتيهما لدى الطرفين لوقف القتال فوراً فقبلت مصر ذلك » ، وحدد الوسيط الساعة الثانية بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٨ من يناير ١٩٤٩ موعداً لتنفيذ وقف القتال .

وبدأت فى جزيرة رودس محادثات بإشراف المستر بانش فى ١٣ من يناير بين وفد عسكرىّ مصرىّ ووفد إسرائيلىّ استمرت أربعين يوماً بين أخذ وردّ انتهت باتفاقية « هدنة رودس » فى ٢٤ من فبراير ١٩٤٩ ، وفيها : يتعهد كل من الفريقين بمقتضى قرارات مجلس الأمن بعدم القيام بأىّ عدوان ضدّ الآخر ، ويوافقان على إقامة خطوط للهدنة يتعهد الطرفان بعدم السماح لقواتهما باجتيازها مهما كانت الأسباب ، كما أنه لا يجوز لسفن أحد الطرفين اجتياز

المياه الإقليمية المحاذية لشواطئ الطرف الآخر ، وتنصّ كذلك على انسحاب الحامية المصرية فى الفالوجة مع عتادها إلى ما وراء الحدود المصرية بإشراف مراقبى هيئة الأمم .

وتنصّ الاتفاقية كذلك على أن أحكامها مستوحاة من الاعتبارات العسكرية فقط ، فلا يجوز لأىّ فريق أن يستغلها لأغراض عسكرية أو سياسية ، ولا أن يلجأ إلى القوة مرة أخرى من أجل تقرير مصير فلسطين ، وأن الخطّ الفاصل المحدد بموجب هذه الهدنة يجب ألا يعتبر حدوداً سياسية أو إقليمية ، وهو لا يمسّ الحقوق والمطالب التى تنتج عن تسوية القضية الفلسطينية تسويةً نهائية .

والاتفاقية تصف الخطّ الفاصل بين غزة ورفح وتقضى بأن يحتفظ المصريون بالسيطرة على الممرّ الساحلىّ الممتدّ من قرية رفح على الحدود المصرية الفلسطينية إلى نقطة تبعد ثمانية أميال إلى الشمال من غزة [١] ، وبأن ينزع السلاح من منطقة عوجا الحفير ونواحيها ، وبأن تخرج منها القوات المصرية واليهودية ، وبأن تشكل لجنة مشتركة للهدنة تتألف من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم يعينهم المصريون وثلاثة يعينهم اليهود ، وأما السابع فهو أحد كبار ضباط هيئة المراقبة الدولية ، وهو الذى يترأس اللجنة ، ومهمتها حلّ المشاكل الناجمة عن تنفيذ الاتفاقية ، وقراراتها نافذة بالأغلبية عند عدم الإجماع ، ومركزها الحفير .

وتعتبر الاتفاقية مبرمة فور توقيعها ، فلا تعرض على الهيئات النيابية للموافقة عليها ، على أنه يحقّ لكلّ من الفريقين أن يطلب ضمن مدة معينة من

(١) طول قطاع غزة من الشمال إلى الجنوب حوالى أربعين كيلومترا ، ويبلغ معدل عرض القطاع من البحر إلى أقصى حدوده شرقاً أربعة كيلومترات تقريباً ، ويتألف من مئة ألف دونم زراعى ومثلها كثبان رمال ممتدة على ساحل البحر ، ويسكنه نحو ثلث مليون بينهم أكثر من مئتى ألف لاجئ نزحوا عن قراهم .

الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة عقد اجتماع خاص ّ لتعديل أو إلغاء بعض أحكام الاتفاق ، فإذا تعذر حل ّ المشاكل فى الاجتماع ترفع القضية إلى مجلس الأمن ، ومدة الاتفاقية سنة ، ولكنها تظل نافذة إذا لم يطالب تعديلها بعد ذلك .

هدنة الأردن فى رودس :

ووجه المستر بانش الدعوة إلى الحكومات الأخرى للدخول فى مفاوضات مماثلة ، فاستجابت الأردن وأرسلت وفدها إلى رودس واتفقت حكومة لبنان على إجراء المحادثات فى الناقورة ، على حدود فلسطين ، واعتذرت المملكة العربية السعودية عن الدخول فى المفاوضات لأن قواتها لا تؤلف جبهة مستقلة ، وأما العراق فقد اتفق مع الأردن على سحب جيشه من الجبهة وإحلال الجيش الأردنى محله ، وامتنع عن الاشتراك فى المفاوضات .

ولم ينتظر اليهود نتيجة المفاوضات ، ولكنهم راحوا يبذلون جهوداً لاكتساب فوائد عسكرية وجغرافية جديدة فى المنطقة التى تشرف عليها القوات الأردنية ، مما أدى إلى اصطدامات فى المثلث (نابلس — جنين— طولكرم) وجنوب الخليل ، وإلى استيلاء اليهود على شقة ساحلية على البحر الأحمر يبلغ عرضها تسعة أميال ، وأنشأوا عليها ميناءً سموه أيلات ، وهو الاسم التاريخى للعقبة المعروف قديماً باسم أيلة .

وفى أبريل ١٩٤٩ تم ّ توقيع اتفاقية رودس ، وانسحب الجيش العراقى من المثلث بعد توقيعها بثلاثة أسابيع ، وتسلمت القوات الأردنية مكانه كما تسلمت القوات اليهودية ما منحتهم إياه تعديلات الحدود التى اتفق عليها من مساحات فى المثلث وفى قطاع الخليل .

وهذه هى خلاصة هدنة رودس بالنسبة إلى الأردن : يحظر على القوات

المسلحة العسكرية أو شبه العسكرية ، البرية أو البحرية أو الجوية بما فى ذلك القوات غير النظامية لأىّ من الفريقين ، أن تتخذ إجراءً عدوانياً أو تختطه أو تهدد به ضدّ أهالى الفريق الآخر أو قواته العسكرية أو شبه العسكرية أو تتقدم عبر خطوط الهدنة أو تجاوزها لأىّ غرض كان أو تدخل المجال الجوىّ أو تخترقه .

وتطبيقاً لقرار مجلس الأمن فى ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨ يعترف بمبدأ عدم كسب أى نفع عسكرى أو سياسىّ من الهدنة ، ويعترف كذلك بأن ليس من نصّ فى هذه الاتفاقية يجحف بأىّ شكل بحقوق أى من الطرفين أو ادعاءاته أو مراكزه فى الحلّ السلمى النهائى لقضية فلسطين ، فنصوص هذه الاتفاقية إنما أملتها اعتبارات عسكرية صرفة .

وقد عينت الاتفاقية خطوط الحدود فى قطاع القدس والخليل والبحر الميت فى الجنوب ، وأرفقت بالخرائط التى تبين هاتيك الحدود ، واتفقت على حلول القوات الأردنية محلّ القوات العراقية فى القطاع الذى تسيطر عليه قواتها ، وذلك بناء على رسالة وزير خارجية العراق فى ٢٠ من مارس إلى القائم بأعمال الوساطة ، وفيها يفوض وفد الأردن بالمفاوضة عن القوات العراقية التى سوف تنسحب ، وقد حدد خط الهدنة فى القطاع الذى تسيطر عليه القوات العراقية مع خريطة ملحقة بالاتفاقية على أن يتمّ ذلك على مراحل ، ويحقّ لسكان القرى التى تتأثر بإنشاء خطّ حدود الهدنة فى القطاع العراقى (المثلث) البقاء فى مساكنهم مع المحافظة عليهم وصيانة ممتلكاتهم وحريتهم ، وإذا قرروا مغادرة قراهم حقّ لهم أخذ ماشيتهم وغيرها من الأموال المنقولة معهم ، وأن يتسلموا تعويضاً كاملاً عن الأراضى التى تركوها ، وتمنع القوات الإسرائيلية من دخول هذه القرى أو المرابطة فيها حيث تنظم شرطة من السكان العرب المحليين ترابط فيها من أجل الأمن الداخلىّ .

ولن تفسر نصوص هذه الاتفاقية بأىّ معنى من معانيها تفسيراً يجحف بالتسوية النهائية بين فريقى هذه الاتفاقية ، وخطوط الهدنة يتفق عليها من دون إجحاف بالتسويات الإقليمية أو بخطوط الحدود أو بادعاءات أىّ من الفريقين المتعلقة بها فى المستقبل ، وتقتصر القوات العسكرية للفريقين على القوات الدفاعية فى المناطق الممتدة مسافة عشرة كيلو مترات من كلا جانبى خطوط حدود الهدنة ، إلا حيث يكون ذلك غير عملى لاعتبارات جغرافية مثل الطرف الجنوبى الأقصى لفلسطين والشقة الساحلية ، وقد حدد الملحق الثانى فى الاتفاقية القوات الدفاعية غير المسموح بها فى كلّ قطاع ، وتتألف لجنة خاصة من ممثلين اثنين عن كلّ فريق تعينهما حكومتاهما لوضع خطط وترتيبات يتفق عليها حول حرية التنقل على بعض الطرق ، وحرية الوصول إلى بعض المعاهد الإنشائية والثقافية والأماكن المقدسة ويمكن أن تنصّ الخطط التى تضعها على إشراف لجنة الهدنة المشتركة عليها .

وتشرف لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة من خمسة أعضاء ، يعين كلّ فريق اثنين ، والرئيس الذى هو رئيس أركان منظمة الإشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم ، أو ضابط كبير من ضباط الرقابة الملحقين بها ، على تنفيذ نصوص الاتفاقية ويكون مركز رئاستها القدس ، وتتخذ القرارات بالأغلبية عند عدم إمكان الإجماع ، والادعاءات أو الشكاوى المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية ، ويقدمها أحد الفريقين ، تحال فوراً إلى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها ، وتتخذ اللجنة من الإجراءات بشأن جميع الادعاءات أو الشكاوى باستخدام جهاز المراقبة والتحقيق الخاصّ بها ما تراه مناسباً للوصول إلى تسوية عادلة أو مقبولة لدى الفريقين ، كما أنه يجوز للجنة أن توصى الفريقين أحياناً بإجراء تعديلات فى نصوص هذه الاتفاقية إذا رأت أن الحاجة تقضى بذلك ، وتقدم اللجنة تقارير بأعمالها إلى كلّ من الفريقين بقدر

ما تراه ضرورياً ، وتقدم نسخة إلى السكرتير العام للأمم المتحددة لإيصالها إلى المراجع المختصة فى الأمم المتحدة ، وتنفذ الاتفاقية فور إبرامها ، وبعد سنة من نفاذ هذه الاتفاقية يجوز لأىّ من الفريقين أن يطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة الدعوة إلى مؤتمر من ممثلى الفريقين لإعادة النظر فى أىّ نصّ من نصوص هذه الاتفاقية أو تنقيحه أو وقف العمل به ما عدا المادتين الأولى والثانية المتعلقتين بحظر الاعتداء والمجاوزة ، ويكون الاشتراك فى مؤتمر كهذا إجبارياً ، فإذا لم ينتج عن هذا المؤتمر حلّ لما قام عليه الخلاف يرضى عنه الفريقان فيمكن لأيهما أن يعرض الأمر على مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم ، وللاتفاقية ملحق بالخرائط التى تعين الحدود[١] وآخر لتعريف القوات الدفاعية .

الهدنة اللبنانية :

وقبل إبرام الاتفاق بين الأردن واليهود فى رودس ، أنجز الجانبان اللبنانىّ واليهودىّ الاتفاق على نصوص الهدنة فى الناقورة فى ٢٣ من مارس ١٩٤٩ ، وهى تشبه فى نصوصها نصوص الاتفاقتين المصرية والأردنية فيما يتعلق بحظر القيام بعمل عدوانىّ أو مجاوزة الحدود أو المجال الجوىّ أو المياه الإقليمية ، وعدم اكتساب أىّ امتياز عسكرىّ أو سياسىّ مدى الهدنة ، « وعدم مسّ الاتفاق بحقوق الفريقين أو مطالبهما أو مواقعهما فى التسوية النهائية للقضية الفلسطينية » ، وإن الاعتبارات العسكرية وحدها هى التى أملت هذه الأحكام ، وكذلك فيما يتعلق بتأليف لجنة هدنة مشتركة من خمسة أعضاء يكون لكلّ

(١) يبلغ طول خطوط الهدنة نحو ستمئة كيلومتر تمتد من خليج العقبة حتى بحيرة طبرية ، وقد شطر خط الهدنة القدس إلى شطرين ، المدينة القديمة للعرب ، والجديدة بما فيها الأحياء العربية لليهود .

فريق عضوان ، عدا الرئيس الدولى أو الضابط الذى يعينه ، على أن يكون مركزها فى الناقورة وشمال المطلّة ،واتخاذ القرارات بالأغلبية إن لم يتيسر الإجماع ، وحقّ استخدام المراقبين ، والإجراءات التى تتخذ تجاه الاعتراضات والشكاوى المتعلقة بتطبيق الاتفاقية وتقارير اللجنة عن أعمالها ، وتنفيذ الاتفاقية فور توقيعها ، وطريقة إعادة النظر فيها بعد سنة من تطبيقها ، وتقديم القضية إلى مجلس الأمن إذا لم يحلّ النزاع ، كما أن فى الاتفاقية ملحق عن القوات الدفاعية التى يجوز استعمالها فى الحدود ،وقد جُعلت الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين خط الهدنة الفاصل .

الهدنة السورية :

وبعد تردد طويل دخلت سورية فى محادثات على الحدود استمرت من أبريل إلى ٢٠ من يوليه ، وذلك لأن القوات السورية كانت قد احتلت قبيل إعلان الهدنة بوقت قصير جدًّا مستعمرة مشمار هايردن ، وهى من أرض فلسطين المخصصة لليهود عبر نهر اليرموك ، وأصرّ اليهود على انسحابها منها لتكون الحدود الدولية بين فلسطين وسورية هى حدود الهدنة ، وتمسك السوريون بها ، وأخيراً ، وبواسطة المراقبين الدوليين ، جُعِل خطّ الهدنة منتصف خط القتال والمواقع العسكرية الحالية وجُرِّدت الساحات بينهما من السلاح ، وُجعلت منطقة عزلاء تحت إشراف المراقبة الدولية ، على أن يعود إليها أهلها الأصليون فلا تدخلها قوى عسكرية سورية أو يهودية ، فأخلى السوريون مشمار هايردن وأخلى اليهود بعض المواقع ، ووقعت الاتفاقية فى ٢٠ من يوليه ١٩٤٩ معتبرةً خطّ الهدنة والمنطقة العزلاء فاصلا بين قوات الطرفين ، وأرفقت الاتفاقية بمخطّط لمنتصف الطريق بين خطوط وقف

القتال ، وبملحق فى خطة إخلاء المنطقة العزلاء ، وبملحق ثالث لتحديد المناطق التى توضع فيها القوات الدفاعية على جانبى المنطقة العزلاء ، وبملحق رابع لتعيين قدر تلك القوات ، وقد احتوت الاتفاقية نفس الأحكام التى احتوتها الاتفاقيات السابقة بالنصّ الواحد ، وجُعل مقرّ لجنة الهدنة المشتركة فى مركز جمرك جسر بنات يعقوب وفى ماهانيم .

٢٧

لجنة التوفيق وميثاق لوزان

لجنة التوفيق :

تألفت لجنة التوفيق التى قررت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى ٩ من ديسمبر ١٩٤٨ قيامها من مندوبين عن تركيا والولايات المتحدة وفرنسا ، ولم يكد يتمّ توقيع الهدنة المصرية حتى دعت لجنة التوفيق الحكومات العربية إلى مؤتمر فى بيروت ، فعقد فى ٢١ من مارس ١٩٤٩ ، ثم اجتمعت بوفد كلّ حكومة على انفراد ، وكانت قضية فلسطين ، ولا سيما مشكلة اللاجئين وتنفيذ قرار هيئة الأمم بحقهم ، موضوعَ البحث ، وقد طالبت الوفود العربية بما كان قد قرره مجلس جامعة الدول العربية قبل انعقاد هذا المؤتمر ، وهو : وجوب التمسك بتنفيذ قرار هيئة الأمم بحقّ اللاجئين فى عودتهم إلى وطنهم والمحافظة على حقوقهم وأموالهم .

وزارت اللجنة تل أبيب فكان موقف اليهود يتلخص فى تعليق حلّ مسألة اللاجئين على التسوية النهائية لقضية فلسطين وفى إصرار اليهود على رفض تنفيذ قرار هيئة الأمم ما لم يسبق ذلك عقد صلح نهائىّ مع العرب .

مؤتمر لوزان :

وإزاء هذا التباين فى موقفى العرب واليهود وجهت لجنة التوفيق دعوة إلى الحكومات العربية وإلى إسرائيل لإرسال ممثليها إلى لوزان للبحث فى القضية ، وعينت ٢٦ من أبريل موعداً للاجتماع ، وقد عقدت لجنة التوفيق عدة

جلسات مع الفريقين ، وكانت إسرائيل حينذاك قد قدمت طلباً للانتساب إلى هيئة الأمم ، وكان الطلب موضوع بحث الجمعية ، فعارض مندوبو العرب فى قبولها متهمين إياها بعدم احترام قرارات هيئة الأمم وبأن اليهود هدروا دم برنادوت ولم تَقُمْ إسرائيل بالتحقيق اللازم ، فطلبت الجمعية توكيداً من ممثلى اليهود بالاستعداد لتنفيذ قرارات الهيئة كعودة اللاجئين والتقسيم وتدويل القدس وتعقيب قتلة برنادوت ، فبادروا إلى إعطاء ذلك التوكيد مما ساعد على موافقة أكثرية الجمعية على قبول إسرائيل فى الهيئة فى ١٢ من مايس ١٩٤٩ ، على الرغم من استنكار العرب وأنصارهم ، وبقبول إسرائيل عضواً فى تلك المنظمة وُجد عدوّ رسمىّ دولىّ همه الوقوف خصماً لكل قضية عربية فى كلّ ميدان دولىّ .

ميثاق لوزان :

وحين كان موضوع الانتساب معروضاً على هيئة الأمم كان مؤتمر لوزان منعقداً فلم يسع اليهود ، وهم يوكدون لهيئة الأمم ، من أجل قبولهم فيها ، استعدادهم لاحترام مقرراتها ، إلاّ قبول مقررات هيئة الأمم أساساً للمحادثات ، فوقعوا مع لجنة التوفيق فى ١٢ من مايس ١٩٤٩ ، أى فى ذات اليوم الذى تقرر فيه قبولهم ، ميثاقاً (بروتوكول) دعى بروتوكول لوزان يتضمن : (١) أن يكون التقسيم وحدوده مع بعض تعديلات تقتضيها اعتبارات فنية ، (٢) تدويل القدس ، (٣) عودة اللاجئين وحقهم فى التصرف فى أموالهم وأملاكهم [١] ، وحق تعويض الذين لا يرغبون منهم فى العودة ، أسساً للمحادثات ، ووقعت وفود العرب مع اللجنة فى نفس التاريخ ميثاقاً مماثلاً .

---

(١) هذه هى عين مقررات هيئة الأمم فى ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ .

نقض اليهود للميثاق :

ولكن اليهود بعد ما قبلت دولتهم عضواً فى هيئة الأمم ، واستنفد التوكيد أغراضه ، خاسوا بوعدهم وتنكروا للميثاق الذى وقعوه ، وراحوا فى أثناء المحادثات يطالبون بضم شقة غزة إلى دولتهم فى مقابل السماح بعودة اللاجئين فى تلك الشقة إلى قراهم فى القسم المحتل من قبلهم فى منطقة غزة ، وطالبوا بأن تشمل حدودهم اللبنانية منابع نهر الليطانى ، وتمسك العرب بالحدود المقررة للتقسيم وتمسكوا ، ما عدا الأردن ، بتدويل القدس ، وقال اليهود بقصر التدويل على الأماكن المقدسة الواقعة فى المدينة القديمة التى هى فى حوزة العرب ، وبألا يمتد إلى القدس كلها بحيث يشمل المدينة التى فى حوزتهم ، ورفضوا عودة اللاجئين وجعلوها منوطة بعقد صلح نهائىّ ، وطالبوا أخيراً بمفاوضة مع كل دولة عربية على انفراد ، فرفض العرب تلك المطالب ، ولما طولب اليهود بتنفيذ الميثاق الذى وقعوه قالوا إنه وقع نظريـًّا ، وهو لا يقوم على أساس عملىّ ، ورأت لجنة التوفيق وقف المؤتمر ثلاثة أسابيع ليتسنى فيها للمندوبين العرب واليهود الاتصال بحكوماتهم .

تشجيع أمريكا وإنكلترا لليهود :

وفى فترة هذه الإجازة سنّ اليهود قوانين لحراسة أملاك العرب جعلوا للحارس العامّ بموجبها حقّ التصرف فيها وتصفيتها وإدارتها وبيعها وطاردوا كثيرين من العرب وأخرجوهم بالنار من قراهم إلى المناطق العربية ، وبدلاً من أن يكون لأمريكا وبريطانيا موقف الوازع الرادع فإن الأولى وافقت فى ذلك الحين على إقراضهم مئة مليون دولار ، وأنشأت الثانية معهم صلات اقتصادية وفاوضتهم على تركة الانتداب واعترفت بمسؤوليتهم عن المناطق التى

يحتلونها ، فشملت اتفاقية التصفية ما فى هذه المناطق من منشآت ومبان ومنقولات ، إلخ .

وفى ١٨ من يوليه عادت لجنة التوفيق وعاد مندوبو العرب واليهود إلى لوزان ، ولكن ما أسرع ما تعثرت المباحثات واستحال التوفيق بين مزاعم اليهود وحقوق العرب .

اللجنة الفنية ومهمتها :

وأخيراً ، وباقتراح من المندوب الأمريكى ، قررت لجنة التوفيق تأليف لجنة فنية تابعة لها لدرس الأوضاع الاقتصادية فى البلدان التى تأثرت بالقتال الذى حدث فى فلسطين وتقديم توصيات للجنة التوفيق لوضع برنامج كامل : (ا) لمساعدة الحكومات المعنية بالأمر على السير قدماً ببرامج التعمير ، والإجراءات التى تتطلبها أوضاع أولئك الناس الذين تبدلت أوضاعهم الاقتصادية بسبب الأعمال العسكرية ، (ب) لتسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة إسكانهم وإنعاشهم الاقتصادى والاجتماعى ودفع التعويضات لهم بموجب قرار الجمعية العمومية فى ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ ، بغية دمج هؤلاء اللاجئين فى حياة المنطقة الاقتصادية وجعلهم جزءاً لا يتجزأ منها ، وعلى أســـاس تمكينهم من إعالة أنفسهم بأنفسهم فى أقصر وقت ممكن ، (ج) لتأسيس حالات اقتصادية تؤدى إلى استتباب السلام والاستقرار فى هذه المنطقة .

وبهذا تكون قضية اللاجئين قد أصبحت قطب الرحى لقضية فلسطين .

٢٨

البيان الثلاثى

البيان الثلاثى :

بدأ فى الدول العربية يقين بأن القوة هى سبيل المحافظة على الحقوق ومدعاة إلى الاحترام ، وأخذت المظاهر تدلّ على رغبتها فى تقوية جيوشها وتزويدها بالسلاح الحديث ، كما أن اليهود لم يتوانوا فى تسليح قواتهم وتدريبها ، وانقضت على اتفاقيات الهدنة سنة لم تبدُ فيها بوادر تدلّ على إمكان إزالة ما بين العرب واليهود من كره وحقد .

ولمناسبة انقضاء سنة على اتفاقيات الهدنة ، أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى ٢٥ من مايس ١٩٥٠ بياناً ثلاثيًّا مشتركاً أبلغته إلى الدول العربية عُقَيْبَ مؤتمر عقده وزراء خارجيتها فى لندن ودرسوا فيه موضوع السلام والاستقرار بين الدول العربية وإسرائيل وموضوعَ شحن الأسلحة والعتاد إلى هذه الدول ، وبعد ما أشار البيان إلى أن جميع الطلبات التى تقدمها هذه البلاد للحصول على أسلحة أو عتاد ستبحث على ضوء ما تحتاجه من قدر محدود لأغراض المحافظة على أمنها الداخلى والدفاع عن نفسها ، وبعد ما وكدت الدول الثلاث معارضتها السباق على التسليح بين الدول العربية وإسرائيل ومطالبتها كلّ دولة يرخص لها باشتراء السلاح فى المستقبل بأن توكد أنها لا تنوى القيام بعمل عدوانىّ ضدّ أى دولة أخرى ، قالت : « والحكومات الثلاث تنتهز هذه الفرصة لتعلن اهتمامها البالغ بهذه المسئلة ورغبتها فى المعاونة

على إعادة السلام والاستقرار إلى هذه المنطقة ومعارضتها الصارمة لأىّ استخدام للقوة أو أىّ تهديد بالالتجاء إلى القوة بين أىّ دولة من دول هذه المنطقة ، والحكومات الثلاث تعلن أنها إذا تبينت أن أىّ دولة من هذه الدول تستعدّ لانتهاك حرمة الحدود أو خطوط الهدنة فإنها لن تتردد تنفيذاً لالتزاماتها بصفتها أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة فى أن تتدخل باسم هيئة الأمم وخارج نطاقها » .

رد العرب على البيان الثلاثى :

إن هذا البيان يعتبر دعامة جديدة للكيان اليهودى أريد به ضمان إسرائيل وتهديد العرب فيما إذا كانوا يفكرون فى استعادة حقهم السليب بالقوة ، وقد حدثت بعد صدور هذا البيان عدة اعتداءات يهودية على خطوط الهدنة ، وخرقوا نصوصها مراراً من غير أن تحرك دول البيان الثلاثىّ ساكناً .

وقد قرر مجلس جامعة الدول العربية المنعقد فى ١٢ من يونيه ١٩٥٠ الردّ باسم الدول العربية على التصريح الثلاثى المشترك ببيان مهدت له بالإعراب عن حرصها على استتباب السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط ، « وقد أثبتت الحوادث مبلغ احترامها لميثاق هيئة الأمم ، وأنها تهتم باستكمال تسليحها لشعورها بمسؤوليتها فى حفظ الأمن الداخلىّ فى بلادها والدفاع الشرعىّ عن حياضها والقيام بواجب حفظ الأمن الدولىّ فى هذه المنطقة ، وهى تعرب من جديد عن نياتها السلمية وتوكد أن السلاح الذى طلبته أو تطلبه إنما يستعمل عادةً للأغراض الدفاعية ، وأن مستوى القوات المسلحة اللازم لكلّ دولة لأغراض الدفاع والقيام بنصيبها فى حفظ الأمن الدولىّ يرجع تقديره لها ويخضع لعوامل أهمها عدد السكان ومساحة البلاد وترامى حدودها وتنوعها ، وتعلن الدول العربية أن أفضل الطرق وأضمنها لصيانة السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط حلّ قضاياه على أساس الحق والعدالة والمبادرة إلى تنفيذ قرار

هيئة الأمم المتحدة الخاص" بعودة اللاجئين من فلسطين إلى ديارهم وتعويضهم من أملاكهم وأموالهم ، وكذلك يهم" الدول العربية أن تسجل التوكيدات التى تلقتها بأن تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نص" عليه بشأن تلقى التعهدات من الدول المشترية للأسلحة لا تعنى مطلقاً تقسيم هذه المنطقة إلى مناطق نفوذ أو الاعتداء بأية صورة من الصور على استقلال البلاد وسيادتها ، ولا يسع الدول العربية إلاأن توكد مرة أخرى أنها ، مع بالغ حرصها على السلام ، لا يمكن أن تقر أى" عمل من شأنه مس سيادتها واستقلالها » .

٢٩

خرق اليهود للهدنة

تجفيف الحولة ، حادث قبية

ما كان البيان الثلاثى ولا قرارات هيئة الأمم قبله لتردع اليهود عن خرقهم شروط الهدنة ومجاوزتهم الحدود واعتداءاتهم الكثيرة التى لا تزال تتكرر ، ونذكر مثالين مهمين لهذا الخرق المستمر ، أولهما جرى على الحدود السورية ، وثانيهما على الحدود الأردنية .

خلاصة العدوان الأول : أن اليهود أخذوا يجففون مستنقعات الحولة الواقعة فى المنطقة المجردة من السلاح ، ولما رفض العرب الذين يسكنونها التنزل عن أراضيهم اعتقلهم اليهود ونكلوا بهم وهدموا بيوتهم ، وأخذوا يحتلون المنطقة المجردة ، وهذه العمليات تكسبهم ميزات عسكرية مهمة على الحدود السورية وتتيح لهم تحقيق مشاريع رىّ عظيمة فى شمال فلسطين وجنوبها ، وهى بعد ذلك ستؤدى إلى تقليل انتفاع غور الأردن العربى بمياه نهر الأردن التى تجرى فيه وتصب فى البحر الميت ، وقد أمعن اليهود فى عدوانهم حتى جاءت سرية بوليس يهودىّ إلى الحمة فقابلها السوريون بإطلاق النار وقتلوا عدداً منها ، وذلك فى أوائل أبريل ١٩٥١ .

ورفعت سورية شكواها إلى مجلس الأمن ، ودعى مجلس الجامعة إلى الانعقاد فى دمشق حيث قرر فى ١٨ من مايس ١٩٥١ تأييده المطلق لموقف سورية واستعداده لمؤازرتها فى دفع العدوان ، كما قرر ضرورة اجتماع رؤساء

أركان جيوش الدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لوضع الخطط الدفاعية اللازمة لكلّ حالة .

وفى أثناء اجتماع مجلس الجامعة وأخذه الأمر بالجدّ أصدر مجلس الأمن فى ١٨ من مايس ١٩٥١ قراره ، وفيه يأمر المجلس بوقف أعمال التجفيف حتى يتمّ الاتفاق بشأنها ، ويعتبر أن لاسلطان لإسرائيل على المنطقة المجردة ، ويأسف للتعديات اليهودية ، ويطلب عودة الساكنين العرب إلى قراهم ، وقد جنح اليهود إلى تأويل القرار وفق هواهم فقالوا إنه يأمر بوقف التجفيف فى المساحة الضئيلة التى يملكها العرب فقط دون بقية المنطقة المجردة ، ولا يزال اليهود يكررون محاولاتهم لتجفيف تلك المنطقة .

وأما الحادثة الثانية فحادثة الاعتداء على قبية ، وهى قرية قريبة من رام الله تقع على الحدود فاجأتها كتيبةٌ من جيش إسرائيل فى ١٤ / ١٥ من أكتوبر ١٩٥٣ حينما كان أهلوها نائمين وأمطرتها بوابل من الرصاص والمدمرات ونسفت بيوتها بالديناميت ، فقتل سبعون من سكانها ودمر نصف بيوتها ، فأثار هذا الحادث هياجاً عامًّا فى البلاد العربية ، واجتمعت على أثره اللجنة السياسية فى عمان فقررت مساعدة الحرس الوطنىّ الأردنىّ بالمال واستنكار عدوان اليهود ، وزار أعضاؤها قبية وواسوا منكوبيها ، وحققت لجنة الهدنة فى الحادث فتبين لها أن المهاجمين من جيش إسرائيل ، وأن عددهم بين ٢٥٠ و ٣٠٠ جندى ، وأن الحادث عدوانىّ محض ، وعرض التقرير على مجلس الأمن وطالب مندوبو العرب بمعاقبة المجرمين وتعويض المنكوبين واتخاذ التدابير للحيلولة دون تكرر العمل ، فكانت النتيجة أن اكتفى مجلس الأمن بتوجيه اللوم إلى إسرائيل من دون اتخاذ أية إجراءات ، بل على العكس من ذلك لم يلبث أن طلب من الأردن مفاوضة إسرائيل مباشرةً بموجب المادة ١٢ من الهدنة ، مع أن الأردن ليس عضواً فى هيئة الأمم المتحدة ، وقد بادرت حكومة

الأردن إلى استشارة الدول العربية حول طلب هيئة الأمم فأجمعت على الإشارة برفض الطلب .

وتكررت مثل هذه الاعتداءات على نِسَبٍ مختلفة فى الأردن ولاسيما فى نحالين وبدرس .

وأما المخالفة الكبرى فهى ما يبذلونه اليوم من جهود لمحاولة تحويل مجرى نهر الأردن ، وفى ذلك إهلاكٌ للعرب العائشين على ضفتيه قحطاً وظمأ .

وفى إحصاء رسمى أذاعته لجنة الهدنة الأردنية أن عدد اعتداءات اليهود على الحدود الأردنية وحدها خلال ٢٦ شهراً ، أى من ديسمبر ١٩٤٩ إلى ٣١ من يناير ١٩٥٢ ، بلغ ٦٢٤ مرة ، وأن عدد ضحايا هذه الاعتداءات من العرب يبلغ أكثر من مئة قتيل و ٨٥ جريحاً و ٨٣ مفقوداً ، وبينهم ٣٠ امرأة و ٣٥ طفلاً بين قتيل وجريح ، وخمس نساء وعشرة أطفال مفقودون ، وبلغ عدد اعتداءاتهم فى سنة ١٩٥٢ نحو ٣٠٠ مرة ، وطرد اليهود منذ وقعت الهدنة من المناطق التى يحتلونها ما يزيد على ١٥ ألف عربىّ بينهم عدد كبير من النساء والأطفال مع الاستيلاء على أملاكهم وأموالهم عنوة وقهراً [١] .

---

(١) هاجمت قوات إسرائيلية ، والكتاب تحت الطبع ، قطاع غزة فى أواخر فبراير ١٩٥٥ ، وقتلت من القوات المصرية نحو أربعين جندياً ، فقرر مجلس الأمن لومهم ، وصدرت الأوامر إلى الجيش المصرى بدفع كل اعتداء بالقوة ، ثم تكرر اعتداء اليهود ، فردوا خاسرين .

٣٠

اللاجئون

إحصاءات :

لقد أدت فظائع اليهود ، والمذابح التى اقترفوها ، وما عقب ذلك من استيلائهم العدوانىّ على معظم بلاد فلسطين استيلاء ساعدتهم عليه الدول المناصرة لهم ، إلى كارثة جلاء نحو مليون عربىّ عن مواطنهم واستيلاء الغاصب على ممتلكاتهم وأموالهم ومساكنهم ، ولجوئهم إلى الأقطار العربية المجاورة وإلى القسم الذى بقى من فلسطين بأيدى العرب على حال من البؤس لا توصف حتى يصحّ القول : إن قضية اللاجئين من أخطر القضايا التى خلفتها كارثة فلسطين .

لقد لجأ منهم إلى القسم الباقى بيد العرب من فلسطين وهو ما يسمى اليوم بالضفة الغربية للأردن نحو ٤٣٠ ألف شخص كما لجأ إلى الضفة الشرقية للأردن نحو مئة ألف ، فيكون مجموعهم فى المملكة الأردنية أكثر من نصف مليون شخص ، بينهم نحو ٤٩٦ ألف لاجئ مسجل لدى وكالة الغوث الدولية ، ومعظم هؤلاء اللاجئين الذين هاجروا إلى الأردن من سكان القسم الأوسط لفلسطين .

ولجأ إلى لبنان نحو مئة وعشرة آلاف شخص منهم نحو مئة ألف مسجلون لدى وكالة الغوث الدولية .

ولجأ إلى سورية نحو مئة ألف منهم نحو خمسة وثمانين ألفاً مسجلون لدى

وكالة الغوث الدولية ، ومعظم اللاجئين فى سورية ولبنان هم من سكان المنطقة الشمالية بفلسطين .

ولجأ إلى منطقة غزة نحو مئتى ألف وعشرة آلاف لاجئ منهم مئتا ألف مسجلون لدى الوكالة ، ومعظم هؤلاء من سكان المنطقة الجنوبية لفلسطين ، ولا سيما منطقة غزة .

كما لجأ إلى القطر المصرى نحو خمسة آلاف ، ونزح مثل هذا العدد إلى العراق.

أما الذين بقوا فى أماكنهم وهم الآن فى المناطق المحتلة من قبل إسرائيل فيبلغون نحو مئة وثمانين ألفاً .

وقد خلف هؤلاء اللاجئون مدناً كاملة كانوا هم جميع سكانها ، وأخرى كانوا كثرة أهاليها ، وسبعمئة قرية هم مالكو أراضيها ومبانيها ، نعم لقد ترك هؤلاء اللاجئون أراضيهم وعقاراتهم ومتاجرهم وبضائعهم وأثاث بيوتهم وثرواتهم بما يمكن أن يقدر بنحو ألفى مليون جنيه .

إن جهود الاستعمار الصهيونى عشرات السنين وتصريح بلفور والانتداب البريطانى وجهود بريطانيا وسياستها التهويدية لم تستطع أن تنزع من أراضى فلسطين إلا ستة ونصفاً فى المئة من مجموعها ، ولكن اليهود استولوا بسبب الكارثة على أضعاف هذه المساحة(١) ، إذ لم يبق للعرب من فلسطين

---

(١) استطاع اليهود أن يمتلكوا إلى ما قبل الكارثة ١,٥٨٨,٣٦٥ دونم من مجموع مساحتها البالغ نحو سبعة وعشرين مليون دونم ، أى ٦,٦ فى المئة ، وإذا أحصينا ما انتقل من أيدى الفلسطينيين إلى اليهود فى مدة الاحتلال البريطانى ، أى فى ثلاثين عاماً ، لما وجدناه يربو على ٢٥٠ ألف دونم ، أى ثمن ما انتقل إلى اليهود ، وهذا على الرغم من ارتفاع أسعار الأراضى ارتفاعاً خيالياً ورغم الضغط الاقتصادى ، وأما السبعة الأثمان فإن منها نحو ٦٥٠ ألف دونم امتلكها اليهود فى عهد الدولة العثمانية خلال آماد طويلة ، و ٣٠٠ ألف دونم منحتها حكومة الانتداب للوكالة اليهودية من أملاك الدولة بلا مقابل ، ونحو ٢٠٠ ألف دونم منحتها الحكومة لليهود بأجرة رمزية ، ونحو ٦٠٠ ألف دونم اشتراها اليهود فى مرج ابن عامر والحولة ووادى الحوارث وما بين خليج عكا وحيفا من غير فلسطينيين ولا قاطنين فى فلسطين .

سوى ٥,٥٥٥,٠٠٠ دونم فى الضفة الغربية للأردن أكثرها جبلية ، ونحو ٣٠٠ ألف دونم فى قطاع غزة معظمها رمال ، على حين اغتصب اليهود أكثر من عشرين مليون دونم .

وقد تصرف اليهود فى هذه الممتلكات العربية تصرف المالكين فمنحوا الكارن كايمت مليون دونم ، ومنحوا مزارعين آخرين مليوناً آخر ، وأسكنوا المهاجرين فى بيوت العرب وقراهم وسلموهم مزارعهم ، وسنوا قوانين أن تمنح الحراس اليهود الذين عينتهم السلطات الحق فى أن يتصرفوا فى الأملاك بيعاً وشراءً واستغلالاً وتصفية ، كما أنهم سنوا قانوناً يسمى « قانون أنظمة الطوارئ بشأن أموال الغائبين لسنة ١٩٤٩ » يقضى بأن يؤول كلّ حقّ للغائب فى ماله إلى الحارس آليًّا .

حال اللاجئين :

لقد اهتمت البلاد العربية بإيواء مئات الألوف من الذين نزحوا إليها زرافات فيما تيسر من كهوف وتخشيبات وخيام ومعابد ومعاهد ، ومع الوقت استطاع بعضهم أن يبنوا لهم غرفاً ابتدائية من الطين أو الخشب أو الحجارة ، ولكن لا يزال نحو ثلاثمئة ألف منهم يسكنون الخيام .

وقد تألف بقرار من مجلس الجامعة العربية مجلس عال لإغاثتهم ، بيد أن هيئة الأمم المتحدة ، وهى المسؤولة الأولى عن تشريدهم ، أخذت بتقرير الكونت برنادوت الذى أشار فيه إلى الواجبات المترتبة عليها نحوهم فقررت حقهم فى العودة إلى بلادهم أو تعويض من لا يرغب فى تلك العودة ، ثم أوصت فى ٨ من ديسمبر ١٩٤٩ رئيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بمباحثة لجنة الاستقصاء الاقتصادية للشرق الأوسط لوضع الخطط المشتركة وإيجاد الأداة لتنفيذها هادفةً إلى الاستيطان .

موقف اللاجئين :

واتجهت السياسة الدولية من الناحية العملية نحو إقناعهم بمختلف الوسائل باستيطان البلاد العربية ، ولكن اللاجئين جعلوا شعارهم الذى لا يتزحزحون عنه : المطالبة بعودتهم إلى بلادهم والإصرار على تنفيذ قرارات هيئة الأمم القاضية بعودتهم وبتعويضهم ، مع استمساكهم بحق أمتهم العربية فى عودة فلسطين برمتها إليها .

واللاجئون يؤثرون ما هم عليه من شظف وبؤس وشقاء على استيطان يراد به حملهم على اليأس من إمكان العودة ، وتقف الحكومات والشعوب العربية معهم ظهيرة لهم فى استمساكهم بهذا الحق المقدس .

لجنة كلاب :

لقد أشرنا فى بحثنا فى لجنة التوفيق إلى قرارها القاضى بتأليف لجنة فنية لمعالجة مشكلتهم ، وقد تألفت اللجنة وعرفت بلجنة كلاب نسبةً إلى رئيسها الأمريكى المستر كلاب الذى تألفت منه ومن ثلاثة أعضاء ، فرنسى وبريطانى وتركى ، وقد صرح المستر كلاب على أثر تأليفها بأن مهمة اللجنة الرئيسية هى وضع مشروعات تكفل إسكان اللاجئين على شكل يتمكنون به من الاعتماد على أنفسهم ، وقد انتبه اللاجئون إلى هذا فتعاهدوا على الإصرار على موقفهم فى المطالبة بعودتهم إلى وطنهم .

وأخذت اللجنة تزور البلاد العربية باحثةً دارسةً فأفهمتها حكومتا لبنان ومصر بصراحة أنه ليس فى بلادهما أى مكان لإسكان وتوطين اللاجئين ، وأفهمتها سورية أنها لا يمكن أن توافق على توطين اللاجئين فى بلادها سواء اتسعت لهم أو لم تتسع ، وأنها تعتبر حقهم فى العودة إلى ديارهم مقدساً لا يجوز

أن يمس ، وأنها لا تتقيد بأية نتيجة أو توصية من تواصى اللجنة ، وقد وكدت الحكومات العربية مثل هذا المعنى للجنة كلاب .

تقرير اللجنة :

أتمت اللجنة دراساتها وقدمت تقريرها فى ٦ من ديسمبر ١٩٤٩ إلى لجنة التوفيق لكى ترفعه بدورها إلى هيئة الأمم للموافقة عليه ، وقد ضمنته قناعتها بعدم إمكان حلّ مشكلة اللاجئين منفصلة عن الحلّ السياسى النهائى لمشكلة فلسطين ، فلا يمكن إقامة مشاريع إنعاش واسعة فى الشرق العربى لهذه الغاية ما لم يوطد الاستقرار السياسى بين العرب واليهود ، واللاجئون أنفسهم لا يرون حلا لمشكلتهم إلا فى عودتهم إلى ديارهم ، كما أن الحكومات العربية تؤيدهم فى رأيهم هذا ، وهذه العودة متصلة بالناحية السياسية أكثر من اتصالها بالناحية الفنية ، وكلّ ما يمكن أن يكون هو الاستمرار على إغاثة اللاجئين عامة وتشغيل القادرين منهم فى أشغال ومشاريع مؤقتة لمساعدتهم على حياة أفضل مما هم عليه ، وخلاصهم من الكسل والبطالة ريثما يتمّ الفصل والتنفيذ فى أمر عودتهم وإسكانهم فى ديارهم .

وبناء على هذا التقرير قررت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى ٨ / ١٢ / ٤٩ تأليف وكالة لإغاثة اللاجئين وتخصيص مبلغ ٥٤ مليون دولار للإغاثة والتشغيل المؤقت حتى منتصف سنة ١٩٥١ على حسب اقتراح اللجنة .

وقد قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية التعاون مع اللجنة الدولية التى وكل إليها أمر إعاشة اللاجئين وتشغيلهم من دون أن يكون لذلك تأثير فى مصيرهم ، وحقهم فى العودة ، رغبة فى نيل اللاجئين بعض المال الإضافى الذى يسد بعض عوزهم الشديد .

وعادت لجنة التوفيق، بعد ما توكد لها من تقدير لجنة كلاب استحالة حل مشكلة اللاجئين خارج فلسطين، إلى نشاطها فأخذت فى أكتوبر ١٩٤٩ تتصل بممثلى العرب واليهود، فالعرب أصروا على وجوب تنفيذ قرارات هيئة الأمم بشأن اللاجئين وتدويل القدس والتقسيم، وهو ما سلم به اليهود فى ميثاق لوزان فى ١٢ من مايس، واليهود يرفضون تدويل القدس، وإعادة اللاجئين، والتخلى عن شىء من الأراضى التى استولوا عليها، ويعلقون موافقتهم على عودة فريق من اللاجئين ودفع التعويض على عقد الصلح النهائى مع العرب، مطالبين بإجراء مفاوضات مباشرة بينهم وبين كلّ دولة عربية على حدة، الأمر الذى رفضه العرب، وارتأت اللجنة تشكيل لجان عربية يهودية، تحت إشرافها، للبحث فيما تقدمه من مقترحات لتلك المشاكل فقبل اليهود مشترطين ألا يتقيدوا سلفاً بأىّ قيد، أما اللجنة السياسية للجامعة العربية فقررت عدم الموافقة إلا فى نطاق قرارات هيئة الأمم التى قبلت أساساً فى بروتوكول لوزان، وأن يكون قبول اليهود عودة اللاجئين وتعويضهم من خسائرهم شرطاً لأىّ خطوة يخطونها نحو إجابة لجنة التوفيق إلى دعوتها، وحينئذ تكون مهمة اللجنة العربية اليهودية المشتركة بحثَ التفاصيل ووسائل التنفيذ، وقد رفض اليهود ذلك، فلجأت لجنة التوفيق إلى هيئة الأمم التى كانت تنعقد فى خريف ١٩٥٠ مقدمةً تقريرها لها، وقد ندد المندوبون العرب بسكوت الهيئة عن استهتار اليهود بقراراتها واستهانتها بالظلم الواقع على مليون لاجئ عربى بائس.

قرارات هيئة الأمم:

ثم اتخذت الجمعية العمومية فى ٩/ ١٢/ ١٩٥٠ قراراً: ١ – تناشد فيه الحكومات المعنية الدخول من دون إبطاء فى مباحثات مباشرة تحت إشراف لجنة التوفيق أو من دونها للوصول إلى تسوية سلمية حول جميع المشاكل القائمة

بينها ، ٢ – وتأمر لجنة التوفيق بتأسيس مكتب يتولى تحت إشرافها اتخاذ التدابير الضرورية لتقدير التعويضات و دفعها عملاً بقرارها فى ٤٨/١٢/١١ ومواصلة المشاورات مع الفرقاء المختصين حول التدابير اللازمة لحماية حقوق اللاجئين وأملاكهم ومصالحهم ، ٣ – وتناشد الحكومات المختصة اتخاذ ما يلزم من التدابير التى تضمن للاجئين ، فى حالة عودتهم إلى ديارهم أو إعادة إسكانهم ، أن يعاملوا من غير تمييز بينهم وبين بقية السكان ، وقررت تخصيص مبلغ ثلاثين مليون دولار لعملية الإسكان و إعادة الإسكان.

مذكرة الحكومات العربية :

ولكن لجنة التوفيق ، على الرغم من تأسيسها ذلك المكتب المطلوب وتعيين سويدىّ لإدارته مع المستشارين والخبراء ، لم توفق لنتيجة إيجابية ، مما حمل اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقدة فى فبراير ١٩٥١ على توصية الحكومات العربية بإرسال مذكرات إلى الحكومات الكبرى تطالبها فيها بالعمل السريع ، وقد أرسلت كلّ حكومة عربية المذكرة المقترحة فى أبريل ١٩٥١ استنكرت فيها « الإجراءات الظالمة التى تحول دون عودة اللاجئين إلى ديارهم ، والتصرف فى أموالهم وأملاكهم ، حين تحرض السلطات اليهودية يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين من دون اعتبار للعواقب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى لا يستطيع الشرق الأوسط أن يبقى فى معزل عنها ، ومنذ حلت هذه المأساة الإنسانية المروعة وقضية اللاجئين تدرج فى جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة ، وكانت الهيئة فى كلّ عام تدعو إلى احترام حقوق اللاجئين من دون أن تمضى فى تنفيذ قراراتها وتيسير إعادتهم إلى ديارهم وتمكينهم من العيش فى وطنهم » ، وأشارت المذكرة إلى أن الحالة الدولية تقضى بأخذ قضية اللاجئين بمنتهى الجدّ والحزم ، « وذلك لأن البلاد العربية لا تستطيع أن تتفرغ على الوجه الأكمل

لتحمل نصيبها فى إقرار السلم العالمىّ ما دامت هذه المأساة الإنسانية قائمة بين ظهرانيها ، وما رصد من أموال لإغاثة اللاجئين وللقيام بمشاريع خاصة بهم لا يفى بالحاجة ولا يعين على تحسين أحوالهم غذاء وكساء ومسكناً ، وثلاثون المليون دولار المعينة فى القرار ٢ / ١٢ / ٥٠ لتمويل صندوق التوطين لا تستطيع مواجهة مشاكل اللاجئين الكثيرة ، أولئك الذين يبلغ عددهم ٩٠٠ ألف ، فلا لجنة التوفيق ولا وكالة هيئة الأمم استطاعتا أن تحققا قرار هيئة الأمم فى ٩ / ١٢ / ٤٨ الذى عهد إليهما باتخاذ التدابير اللازمة لتوطين اللاجئين وإعادتهم إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية العادية ، وذلك لقلة المخصصات التى رصدت من قبل هيئة الأمم ، والبلاد العربية بذلت جهد استطاعتها إزاء هذه المأساة الإنسانية الأممية ، ولكنه مما يجاوز طاقتها أن تعالجها معالجة أساسية فلا بدّ للأسرة الدولية من القيام بهذا العبء تحقيقاً للأغراض التى قام عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وقد استعرضت الحكومات العربية فى اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى ٣ / ٢ / ١٩٥١ فى القاهرة الخطورة البالغة التى وصلت إليها حالة اللاجئين ، وما تنذر به من وخيم العواقب ، فرأت أن تقدم كل منها هذه المذكرة المشتركة داعية إلى المبادرة لبذل أقصى الجهد لتحقيق رغبات اللاجئين واحترام حقوقهم وفق قرارات هيئة الأمم المتحدة موكدةً أن اللاجئين ، والحكومات العربية معهم ، لا يرضون بأىّ مشروع للتوطين قبل أن يوضع برنامج شامل يحقق فى أقرب مدة معينة هذه المشروعات بكاملها مع الاحتفاظ بجميع الحقوق التى وكدتها قرارات هيئة الأمم المتحدة » .

موقف اليهود :

واستأنف المكتب نشاطه وقام مديره ومستشاروه بزيارة العواصم العربية واتصلوا بحكوماتها مهتمين بتقدير قيم أملاك العرب وأموالهم التى وضع اليهود

أيديهم عليها ، وقد لمسوا إصراراً من الجانب العربيّ على أن ينفذ قرار السماح بالعودة قبل كل شيء حتى يُعلَم الذين لا يريدون العودة ويُبحث فى أمر تعويضهم ، أما اليهود فقد جعلوا ذلك رهناً بعقد الصلح وأضافوا إلى ذلك قولهم إنه لا بد من أن يخصم كلّ ما لحق باليهود من خسائر وما أنفقوه فى الحرب الفلسطينية ، وبعد خصم نفقات الحراسة على الأملاك والضرائب وغيرها يصار إلى تقسيط المبلغ الباقى الذى لا يدفع إلى أصحاب الأملاك والأموال ، بل يوضع فى صندوق عام ينفق على توطين اللاجئين فى البلاد العربية .

مشروع بلاندفورد :

وأعد المستر بلاند فورد رئيس لجنة إغاثة اللاجئين سنة ١٩٥١ مشروعاً لتوطين اللاجئين ، وقدّمه إلى الحكومة السورية لتنفيذه فى سورية ، وهو يحمل معظم عبء اللاجئين عليها ، ويكاد يؤدى إلى إخلاء جانب هيئة الأمم من معاونتهم ، فرفضت الحكومة السورية واللاجئون ذلك المشروع وكتب له الإخفاق.

وتقدمت مشاريع أخرى ، ولكنها أخفقت ، لأن اللاجئين لا يمكنهم أن يرضوا بديلاً من رجوعهم إلى أوطانهم وبيوتهم وممتلكاتهم .

واستمرت وكالة الغوث الدولية تقدم مقداراً من الإعاشة للاجئين ، وقدمت فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ تقريرها إلى هيئة الأمم المتحدة التى قررت ، مع عدم الإجحاف بحقهم فى العودة أو التعويض ، تمديد مدتها خمس سنوات تنتهى فى ٣٠ من يونيه ١٩٦٠ وخصصت مئتى مليون دولار لإسكان اللاجئين و ٢٥/١٠٠/٠٠٠ دولار لإغاثتهم فى سنة ١٩٥٤ – ١٩٥٥

ولم تتقدم قضية اللاجئين بعد ذلك خطوة واحدة ، وتعتبر لجنة التوفيق من المسؤولين عن هذا بما أبدته وتبديه من إهمال لقضية العرب ومجاراة لليهود ومماطلة فى تنفيذ قرارات هيئة الأمم .

على أن هذه الإعاشة التى تقدمها للاجئين لا تكاد تبلغ نصف ما يحتاج إليه الإنسان العادىّ من الغذاء ، وما توزعه الوكالة عليهم من غرامات سكر وأرز وحبوب وزيت للغذاء وما تقدمه لهم من مساكن معظمها خيام لا تقى سورة البرد ولا تدفع لفح القيظ ، وما تضمنه لهم من رعاية طبية ، ذلك كله هو دون المستوى اللائق بإنسان .

ويبدو أن هدف لجنة التوفيق من التمطيط وإهمال تنفيذ مقررات هيئة الأمم إدخال اليأس إلى نفوس اللاجئين من إمكان العودة إلى بلادهم ، فإذا استحوذ اليأس على نفوسهم أمكنها تنفيذ المشاريع التى تراها لحلّ مشكلة اللاجئين ، فما هو واجب العرب نحو اللاجئين ، وكيف يتحتم عليهم معالجة مشكلتهم ؟

واجب العرب نحو اللاجئين :

إن أول ما يجب ألا يبرح أذهان المسؤولين فى الأمة العربية حين يبحثون فى أمر اللاجئين الحقائق التالية :

١ — إن كلّ حلّ لقضية اللاجئين فى المستقبل لا بدّ فيه من الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأمة العربية كلها ومستقبلها ، لا مصلحتهم المادية فقط ، فما اللاجئون إلا جزء من هذه الأمة العربية ، وما نكبة فلسطين إلا نكبة العرب كلهم ، لا نكبة هذا الفريق وحده .

٢ — لا يجوز أن تنقلب قضية استرداد الوطن العربىّ المغتصبّ ، وهو فلسطين ، إلى قضية فئة منه وحصرها فيه .

٣ — لا يجوز أن تكون فكرة عودة اللاجئين عاملاً فى صلح مع إسرائيل أو حاملة للعرب على التساهل سياسيًّا مع إسرائيل .

٤ — لا يجوز مطلقاً أن ينظر إلى قضية اللاجئين من الناحية الإنسانية

نظرة تطمس معناها السياسىّ والقومىّ .

وعلى ضوء الحقائق السالفة تتقرر واجبات على الأمة العربية نحو اللاجئين لابدّ من أدائها ، وهى بالإضافة إلى ضرورة تمسكها بمبدأ عودتهم واسترداد ممتلكاتهم وأموالهم وعملها فى سبيل تلك العودة والاسترداد ، تتجلى فى الاهتمام البالغ بشؤونهم باعتبارهم مواطنين ، لهم فى الوطن العربىّ ما لأى عربى من حق ، وعليهم ما على أىّ عربى من واجب .

ومن مظاهر الاهتمام الواجب تفسيح مجال العمل لهم ، والعناية بشؤونهم الصحية والاجتماعية والثقافية والمعاشية واللباسية والسكنية ، كما أنه يجب السعى لجعلهم على قدر الإمكان قريبين من حدود مواطنهم السليبة ، كأن تتاح لهم أراض زراعية على الحدود تذكرهم دائماً بوطنهم .

ولا بدّ من الاهتمام التامّ بتقوية روحهم المعنوية وتحطيم أسباب النكبة فى نفوسهم وانتشالهم من الوهن الذى قد يصيب شعورهم العامّ وتبديد اليأس من نفوسهم .

ولا بدّ من تمكين فكرة الثأر فيهم ، وجعل مبدأ إنقاذ وطنهم فى مكان الإيمان من أفئدتهم ، وبذل كلّ جهد مستطاع لإعدادهم لاحتمال عبء رئيسىّ مهمّ فى تحرير وطنهم بتجنيد القادرين منهم على القتال وتدريبهم عليه ، وإلحاقهم بالقوات العربية مع ضمانة احتفاظهم بطابعهم ، والحرص على استبقاء « الكرامة » صفة من صفاتهم .

ولعلّ من مظاهر الاهتمام بشأنهم ما قرره مجلس جامعة الدول العربية فى سنة ١٩٥٤ من إيجاد وثائق سفر موحدة لهم يكون لها فعل جوازات السفر .

٣١

قضية القدس

القدس اليوم :

إن القدس تقسم اليوم إلى قسمين : الجديدة ، ويحتلها اليهود ، ويعتبرونها عاصمتهم ، مع أن معظم أحيائها قبل الكارثة كانت عربية ومعظم القرى حولها والملحقة بها عربية ، و٩٨ فى المئة من أملاكها وأراضيها للعرب ، والقدس القديمة ، وهى اليوم جزء من المملكة الأردنية الهاشمية ، وهى على صغر مساحتها وضآلة أملاكها تمتاز بوجود المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها ، ونخصّ بالذكر منها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة .

اقتراحات لجنة التوفيق :

لقد مرّ أن جميع قرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين قضت بتدويلها ، وحين تألفت لجنة التوفيق ورفعت تقريرها إلى هيئة الأمم المتحدة خريف عام ١٩٤٩ وضعت فيه اقتراحات تتضمن :

١ — تقسيم القدس إلى قسمين أحدهما عربى ، والآخر يهودىّ يكون لكلّ منهما سلطات إدارية محلية واسعة .

٢ — تعيين مندوب دولىّ مهمته كفالة زيارة الأماكن المقدسة والإشراف على تجريد منطقة القدس من السلاح يساعده مجلس مؤلف من ممثلين للسلطات العربية واليهودية .

٣ – تشكيل محكمة دولية تعينها الجمعية العمومية لهيئة الأمم مع مجلس الأمن .

٤ – تعضيد المندوب الدولىّ بقوة حرس دولية .

٥ – استعانة الإدارتين المحليتين العربية واليهودية بقوة بوليس وطنية .

موقف اليهود :

وجرى نقاش طويل فى اللجنة السياسية والجمعية العموموية أعلن فيه المندوب اليهودىّ رفض حكومته هذه الاقتراحات ورفضها تجريد القدس وإخراجها من نطاق الدولة اليهودية ، وهدد بمقاومة تدويلها مقاومة سرية ، وأعلن استعداد حكومته للتعهد أمام هيئة الأمم بصيانة الأماكن المقدسة وعدم التفريق بين الأجناس والأديان بزيارتها والموافقة على وجود مندوب دولىّ للإشراف على هذا الاتفاق .

وقد لقى هذا الإصرار من الجانب اليهودىّ انتقاداً من بعض ممثلى دول أمريكا اللاتينية الذين أشاروا إلى أن دولهم لم توافق على عضوية إسرائيل فى هيئة الأمم المتحدة إلا بعد أن تعهد ممثلها بقبول قرارات الهيئة وتنفيذها ، ومنهم من قال : « إن التدويل هو من أساس قرار التقسيم الذى قامت إسرائيل بموجبه » .

موقف الحكومات العربية :

وقدم مندوبو سورية ومصر ولبنان والسعودية واليمن تعديلات لمشروع لجنة التوفيق تتضمن وجوب عودة سكان منطقة القدس إليها وإيجاد ممرّ دولى يربط القدس بيافا ، وذكروا أنهم « إنما يقبلون التدويل اختياراً لأهون الشرين مع أن الحقّ والمنطق يقضيان بوجوب السيادة العربية عليها » .

ولم يشترك مندوب العراق فى تقديم التعديلات المذكورة لأن رأى حكومته كان مخالفاً للتدويل ، وقائلاً بالإصرار على عروبة القدس .

موقف الأردن :

ودعى مندوب حكومة الأردن إلى الكلام مع أنها ليست عضواً فى هيئة الأمم المتحدة ، ولكن بوصفها فريقاً ذا علاقة ويحتلّ قسماً من القدس فأعلن باسم حكومته رفض التدويل والتجريد واستعداد دولته لحماية الأماكن المقدسة والقدرة على ذلك ، « وقد كان هذا شأن العرب منذ أحقاب طويلة » (١) .

قرارات الهيئة :

وطرحت القضية على التصويت فى اللجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة فأيدت أكثريتها التدويل ، ثم عرضت على الجمعية العمومية بتاريخ ٩ من ديسمبر ١٩٤٩ فأيدته وقالت فى قرارها : « بالإشارة إلى القرارات التى اتخذتها الجمعية العمومية فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ و ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ ، وبعد

(١) وجهتا نظر الحكومات العربية والأردن قويتان ، فالدول العربية ترى أنه ما دام معظم مدينة القدس ليس بيد العرب ، بل هو محتل من قبل اليهود ، فإن التدويل يمنع اليهود من اتخاذها عاصمة لهم ، ويمكن عشرات الألوف من العرب الذين اضطروا إلى النزوح عنها وعن القرى العربية المحتلة من العودة إليها ، ويمكنهم من استرداد أملاكهم وبيوتهم ، وهى معظم مدينة القدس وقراها .

أما الأردن فترى أن مركز مدينة القدس التى تحتل قواتها قسمها القديم هو مركز دفاعى خطير ضرورى للمملكة كلها ، ثم إن ما فى يد العرب على ضآلة مساحته هو ذو الخطورة من ناحية القداسة الدينية التى تجعل للقدس الأهمية الكبرى ، ثم إن اليهود لن يذعنوا لقرار التدويل ، وهيئة الأمم لن تكرههم على الإذعان وقد عودت العرب على محاباة اليهود وتجنب معاقبتهم ، فالتدويل إنما يكون تمهيداً لاستيلاء اليهود على القسم الباقى منها ، وإن واجب العرب ما دام اليهود يصرون على يهوديتها أن يتمسكوا بدورهم بعروبتها .

دراسة تقارير لجنة التوفيق ترى الجمعية تدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة وتولى هيئة الأمم إدارة شئون المدينة عن طريق مجلس الوصاية ، وتكليف هذا المجلس بإعداد دستور وتنفيذه فى الحال ، على أن تكون حدود المنطقة شاملة لبلدية القدس الحالية والقرى والمدن المجاورة التى تقع فى حدود بيت لحم جنوباً وعين كارم غرباً وأبى ديس شرقاً وشعفاط شمالاً ، وعلى أن يفرغ مجلس الوصاية من وضع النظام وإقراره وتنفيذه فى دورته المقبلة وأن يمنع اتخاذ أى إجراء من شأنه أن يحول دون تنفيذ الدستور » ، وأقرت الجمعية العمومية فى الوقت نفسه ميزانية لإدارة المنطقة المدوّلة مقدارها ثمانية ملايين دولار ، وكانت أمريكا وإنكلترا من المصوتين ضدّ القرار .

تمرد اليهود :

وقد أسرع البرلمان اليهودى إلى تحدى القرار المذكور حيث قرر فى ١٣ من ديسمبر إعلان القدس عاصمة لإسرائيل ، ونقل مقرّ البرلمان والحكومة إليها ، فتظاهرت أمريكا وبربطانيا بعدم الرضا عن هذا التحدى ، فأمرتا سفيريهما بعدم الانتقال إلى القدس ، كما أرسل مجلس الوصاية إلى اليهود إنذاراً بوجوب وقف إجراءات نقل المكاتب والوزارات والبرلمان إلى القدس ، فرفضت حكومة إسرائيل الإذعان ، وأخيراً فى أكتوبر ١٩٥٤ أمرت الولايات المتحدة وبريطانيا سفيريهما فى إسرائيل بتقديم أوراق اعتمادهما إلى رئيس جمهورية إسرائيل فى القدس ، وكانت الحكومة السوفيتية قد سبقتهما إلى مثل هذا الإجراء ، فهبت الحكومات العربية للاحتجاج على ذلك ، ووجه مندوبو الدول العربية الستّ لدى الأمم المتحدة مذكرة إلى سكرتيرها العامّ طلبوا فيها اتخاذ الإجراءات التى تمنع المس بالصبغة الدولية لمدينة القدس معتبرين تقديم أوراق الاعتماد فى القدس المحتلة انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة بتدويل القدس قائلين : « إن هذا الإجراء من شأنه أن يشجع

السلطات اليهودية فى تحدّيها وفى الموقف غير القانونىّ الذى تتخذه وازدرائها لقرارات الأمم المتحدة » ، ولكن بريطانيا والولايات المتحدة زعمتا أنهما قد اتخذتا هذا الموقف الموحد بعد التشاور فيما بينهما من قبيل المجاملة ، « إذ جرت العادة على أن تقدم أوراق الاعتماد إلى رئيس الدولة أينما وجد » ، وقال وزير الخارجية الأمريكية تسكيناً للضجة التى أثارها العرب : « إن الولايات المتحدة لا تزال متمسكة بقرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين » ، وإن تقديم أوراق الاعتماد فى القدس لا يعنى اعترافاً من الولايات المتحدة وبريطانيا بكون القدس عاصمة إسرائيل .

دستور التدويل :

وقد بدأ مجلس الوصاية مهمته بعقد جلساته فى ١٥ من ديسمبر ١٩٤٩ وانتهى منها فى ٤ من أبريل ١٩٥٠ ، فوضع دستوراً للتدويل يتضمن : (١) شمول التدويل مدينة القدس والمنطقة الداخلة فى حدود التدويل الواردة فى القرار ، (٢) تجريد هذه المنطقة من السلاح ، (٣) قيام حاكم عام تعينه هيئة الأمم على رأس الإدارة ، (٤) قيام مجلس تشريعىّ يشترك فيه المسلمون والنصارى واليهود بمقاعد متساوية ليساعد الحاكم العام الذى له حقّ الفيتو ، وفى الدستور أحكام تتعلق بالأماكن المقدسة وزيارتها وبالتعليم والاقتصاد وتأليف سلطات محلية عربية ويهودية ذات استقلال ذاتىّ لتصريف الشؤون العمرانية والإدارية والبلدية ، وتمكن مندوبو العرب من حمل المجلس على وضع ملحق يوجب على الحاكم العامّ عقب تطبيق الدستور المبادرة إلى إعادة النازحين عن القدس بسبب الحرب ، وإسكانهم ودفع التعويضات التى يستحقونها ، واعتبار كلّ من كان متوطناً منطقة القدس يوم إقرار التقسيم ، أى فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ ، من أهلها الذين يحقّ لهم التمتع بأحكام

هذا الملحق ، وقرر المجلس مناشدة الأردن واليهود التعاون على تنفيذ الدستور ، وقد اتصل بهما فلقى رفضاً منهما ، فقرر المجلس فى ١٤ من يونيه ١٩٥٠ إحالة المشكلة من جديد إلى الجمعية العمومية ، والذى يبدو أن هذه المشكلة لن تحل على هذه الصورة ، وأن قرارات الأمم المتحدة ستظل حبراً على ورق .

٣٢

قطاع غزة والضفة الغربية

توحيد الضفتين

قطاع غزة :

يتألف القسم الباقى بيد العرب من فلسطين من قطاع غزة ومن الضفة الغربية للأردن ، وقد أشرنا إلى مساحة قطاع غزة وعدد سكانه ، وهو الآن فى حماية القوات المصرية ، والحكومة المصرية تعمل على تمكين سكانه من الحكم الذاتى .

توحيد الضفتين :

وأما الضفة الغربية للأردن فقد وحدت مع الضفة الشرقية وتألفت المملكة الأردنية الهاشمية منهما ، وقد تمّ ذلك التوحيد على خطوات بدأت بإلغاء الجمارك والجوازات بين الضفتين ، ومُنح الفلسطينيون جوازات أردنية ، ثم حُلّ البرلمان الأردنى ودعيت الضفتان إلى انتخابات مشتركة ، وجُعل للضفتين عدد متساو من المقاعد فى البرلمان ، وقد اجتمع البرلمان المنبثق من تلك الانتخابات فى ٢٤ من أبريل ١٩٥٠ فى عمان واتخذ قراراً أعلن فيه تأييد الوحدة التامة بين ضفتى الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما فى دولة واحدة ، فى المملكة الأردنية الهاشمية ، « وذلك على أساس الحكم النيابى الدستورىّ والتساوى فى الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً » ، كما أعلن : « توكيد المحافظة على

كامل الحقوق العربية فى فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكلّ الوسائل المشروعة وبملء الحقّ وعدم مس التسوية النهائية لقضيتها العادلة فى نطاق الأمانى القومية والتعاون العربىّ والعدالة الدولية » ، ورفع القرار إلى الملك فوافق عليه وغدا نافذاً ، وقد اعترفت بريطانيا بهذا الاتحاد واعتبرت معاهدة التحالف بينها وبين الأردن المبرمة فى سنة ١٩٤٨ سارية على جميع أراضى الدولة ، ولما كانت القدس القديمة مشمولة بقرار التدويل الذى اتخذته هيئة الأمم المتحدة فى ٩ من ديسمبر ١٩٤٨ فإن معاهدة التحالف الأردنية البريطانية جعلت سارية على هذا الجزء الذى تباشر الأردن سلطة فعلية فيه ، « ريثما تباشر هيئة الأمم سلطة فعلية فيه » .

وتتألف الضفة الغربية الآن إدارياً من متصرفية القدس وتتبعها قائمقاميات رام الله وبيت لحم وأريحا ، ومتصرفية نابلس وتتبعها قائمقاميتا طولكرم وجنين ، ومتصرفية الخليل .

٢٣

الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى

لعلّ اقتناع العرب بأن الاتحاد والقوة هما سبيلا الدفاع عن أنفسهم ، واسترداد ما اغتصب من حقوقهم ، هو أهمّ ما أملته الكارثة عليهم من دروس .

ومن مظاهر هذه القناعة أن قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى أكتوبر ١٩٤٩ أن يقوم بين دولها عهد عسكرىّ يدفع ما يهدّدها من خطر ، وقد أطلق يومئذ على مشروع هذا العهد اسم « الضمان الجماعى » ثم انتهت الأبحاث فى موضوعه إلى الاتفاق على نصوص معاهدة دُعيت معاهدة « الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى » ، وذلك بدلاً من الضمان الجماعى ، وقد تمّ وضعها وتوقيعها مبدئيًّا بالأحرف الأولى فى ١٣ من أبريل ١٩٥٠ ، ثم وقعها مفوضو الدول العربية فى الإسكندرية فى ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٠ ، وأقرتها البرلمانات العربية بعد ذلك .

وقد قالت مقدمة المعاهدة : « إن الحكومات العربية رغبةً منها فى تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على استقلالها ومحافظةً على تراثها المشترك واستجابةً لرغبة شعوبها فى ضمّ الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافهما وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران فى بلادها قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية » .

وفى المادة (١) من المعاهدة توكد الدول المتعاقدة عزمها على فضّ جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء فيما بينها أو فى علاقاتها مع الدول الأخرى ،

وتقول المادة (٢) : « تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها ، اعتداءً عليها جميعا ، ولذلك فإنها ، عملاً بحقّ الدفاع الشرعىّ الفردىّ والجماعىّ عن كيانها ، تلتزم أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لردّ الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما » .

وتقضى المادة (٣) بأن تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضى أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها ، وفى حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها فى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التى يقتضيها الموقف .

وتقضى المادة (٤) بأن تتعاون الدول فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وتشترك على حسب مواردها وحاجاتها فى تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصّة والجماعية لمقاومة أىّ اعتداء مسلح .

وتقضى المادة (٥) بأن تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلى هيئة أركان حرب الجيوش العربية لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه ، وترفع هذه اللجنة تقاريرها إلى « مجلس الدفاع المشترك » .

وتنص المادة (٦) على تأليف « مجلس الدفاع المشترك » تحت إشراف مجلس الجامعة ، ويختصّ هذا المجلس بجميع الشؤون المذكورة ، وهو يتكون من وزراء الخارجية والدفاع أو من ينوبون عنهم ، وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثى الدول يكون ملزمًا لجميع الدول المتعاقدة .

وتقضى المادة (٧) بأن تتعاون الدول العربية على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية ، وبوجه عامّ على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصّة .

وتقضى المادة (٨) بإنشاء مجلس اقتصادى من الوزراء المختصين بالشؤون الاقتصادية أو ممن يمثلونهم ليقترح على تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق تلك الأغراض .

وتقضى المادة (٩) باعتبار ملحق المعاهدة جزءاً منها .

وتقضى المادة (١٠) بأن تتعهد الدول العربية بألا تعقد أىّ اتفاق دولىّ يناقض المعاهدة وألا تسلك فى علاقاتها الدولية ما يتنافى مع أغراضها .

وتشير المادة (١١) إلى أنه ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمسّ الحقوق والالتزامات التى تترتب بمقتضى ميثاق هيئة الأمم أو مسؤوليات مجلس الأمن فى المحافظة على السلام الدولىّ .

وتجيز المادة (١٢) لأية دولة بعد مرور عشر سنوات من نفاذ المعاهدة الانسحاب منها .

وتقضى المادة (١٣) بأن يوافق على هذه المعاهدة وفقاً للأوضاع الدستورية لكلّ دولة عربية .

وللمعاهدة ملحق عسكرى يوضح اختصصات اللجنة الدائمة من إعداد الخطط العسكرية لمواجهة الأخطار والاعتداءات وتقديم المقترحات لتنظيم القوات العسكرية وتسليحها وتدريبها واستثمار موارد الدول الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها ، وتنسيقها لمصلحة المجهود الحربىّ والدفاع المشترك ، وتنظيم تبادل البعثات التدريبية وخطط التمارين والمناورات ودراسة إمكانيات الدول الحربية ومقدرتها فى المجهود الحربىّ المشترك ، وتكون القاهرة مقرًّا لها على أن

تجتمع فى أىّ مكان تعينه ، وقد نص كذلك على أن القيادة العامة لجميع القوات العاملة فى الميدان تكون من حقّ الدولة التى تكون قواتها المشتركة فى العمليات أكثر عدداً وعُدّةً من الدول الأخرى إلا إذا تمّ اختيار القائد العامّ على وجه آخر بإجماع آراء الدول .

وأضيف إلى المعاهدة بروتوكول إضافى يقضى بأن تتألف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب الجيوش العربية للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة ولتوجيهها فى اختصاصها ، وتعرض عليها تقارير اللجنة الدائمة ومقترحاتها لإقرارها قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك ، كما أن اللجنة الاستشارية هذه تقوم برفع تقاريرها ومقترحاتها إلى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها وإقرارها .

٣٤

الحصار الاقتصادى حول إسرائيل

إذا كان للقوة والاتحاد، ممثَّلَيْن فى تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى، شأن خطير فى قدرة البلاد العربية على الدفاع عن نفسها واسترداد حقوقها، فإن الحصار الاقتصادى الذى تضربه الدول العربية على إسرائيل لَمِنْ أهمّ وسائلها فى قراع عدوها الجاثم فى صميم بلادها، وفى جعل حياته صعبة وعسيرة.

لقد أشرنا إلى ما اتخذه مجلس الجامعة العربية من قرارات تقضى بمقاطعة الصناعات اليهودية والحيلولة دون استفادتها من المواد الأولية فى البلاد العربية، ولكن هذه المقاطعة بعد قيام إسرائيل أصبحت أدعى إلى الاهتمام بها والشدة والإحكام فى تنفيذها.

وفى أغسطس ١٩٥٠ قررت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية: «توصية مجلس الجامعة بتعيين مفوض مسؤول عن الإشراف العملى على تنفيذ تدابير المقاطعة، على أن يعاونه مندوبون بصفة ضباط اتصال تعينهم كلّ دولة».

وقرر مجلس الجامعة فى دورته المنعقدة فى مارس ١٩٥١ تنفيذ التوصية المذكورة ووجوب إنشاء مكتب مركزىّ عام تكون دمشق مقرّه ويقوم على إدارته مفوض تعينه الأمانة العامة ويكون مسؤولاً عن الإشراف على تنفيذ جميع تدابير المقاطعة وضمان الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة فى كلّ

دولة لتنسيق تدابيرها وضمان اطراد نشاطها ، وإنشاء مكتب خاص ّ فى كل ّ دولة يعنى بجميع شؤون المقاطعة ، « وتوصية جميع الحكومات العربية ببذل اهتمام خاص ّ لناحية التعامل مع بعض البلدان التى تُتخذ واسطة لأعمال التهريب إلى إسرائيل لضمان منع التهريب عن طريق هذه البلدان ، وتوصيتها باتخاذ ما يلزم من تدابير إدارية وتشريعية لتنفيذ هذه التوصيات ولزجر من يتعامل مع إسرائيل أو يسهل التعامل معها من رعاياها أو المقيمين بأرضها » .

وقد شرعت مكاتبُ المقاطعة تعمل فى إحكام ، وكان لذلك تأثيره فى اليهود ، ومبعث تذمر قوىّ منهم ، وللدلالة على أهمية الحصار الاقتصادىّ المضروب على إسرائيل وحاجة اليهود إلى الإفلات منه نذكر ما نشرته جريدة « البالستاين بوست » الصهيونية التى تصدر فى القسم المحتل ّ من القدس فى معرض الحث ّ على استدراج الأردن إلى الصلح الانفرادىّ مع إسرائيل إذ قالت : « إن الاتفاق يكفل لنا الخروج من الأزمة الاقتصادية التى نعيش فيها ، فتمدنا أسواق الأردن بكل ّ ما نحتاج إليه من مواد ّ غذائية فنستطيع أن نقضى على التذمر فى بلادنا ، ونستطيع أيضاً أن نفتح أبواب البلاد على مصاريعها للمهاجرين بعد أن كدنا نقف حركة هجرتهم لقلة ما لدينا من مواد ّ غذائية ، وسيكفل لنا الاتفاق أيضاً استئناف العمل فى تحقيق المشاريع الصناعية لإنتاج السلع والبضائع التى سنمد بها أسواق الأردن ، ولن يمضى وقت طويل حتى نكون قد تمكنا من جعل إسرائيل المركز الصناعى الأول لجميع دول الشرق الأوسط التى ستغمر بضائعنا جميع أسواقها ، وكل ّ اتفاق بيننا وبين الجارات العربية يجب أن يكفل تحقيق المشاريع العمرانية الكبيرة ، فهناك مشروع وادى الأردن الذى يمكن أن تستغل مياهه فى ثورة التصنيع داخل إسرائيل » .

وقالت صحيفة حكومية أخرى : « إن جميع الحلول والمشاريع الاقتصادية

الكثيرة التى وضعت للخروج من الوضع الاقتصادى السيء قد باءت بالفشل الذريع ، فشكايات الشعب فى ازدياد ، وأسواق البلاد الداخلية فى حاجة إلى الكثير من المواد الغذائية ، والمصانع لن تسير دواليبها إلا بمواد خام رخيصة لا يؤتى بها من مناطق بعيدة من إسرائيل ، كل هذه الأمور وغيرها ووضع سياسة اقتصادية منظمة لا يمكن تحقيقها إلا إذا أقيمت بين إسرائيل والدول العربية معاهدات صلح ذات ملاحق تجارية تكفل إنقاذنا من الجحيم الاقتصادى .

« إن الدول العربية القريبة من إسرائيل تستطيع أن تمدنا بكثير من المواد الخام التى كانت ذات أثر كبير فى ارتقاء الصناعة اليهودية وتطورها فى سنى الحرب العالمية الثانية ، فشرقى الأردن مثلاً بلاد غنية بمعادنها الدفينة ، فهناك ألوف الأطنان من مادة النحاس فى منطقة وادى عربة ، وهناك ملايين الأطنان من مادة الفوسفات قرب قرية الرصيفة التى تبعد سبعة كيلومترات من عمان ، وقد قامت حكومة الانتداب ، ولا سيما فى سنى الحرب ، بمد مصانع اليهود من تلك المواد الخام بنحو (٥٠٠) طن سنويـًا ، وذلك بالإضافة إلى مادة الألومنيوم سلفات التى كانت تستعمل فى الصناعات اليهودية ، ومادة السليزيا الرملية التى تستعمل فى صناعة الأسنان ، كما أن مادة المنغنيز توجد بكثرة فى المنطقة التى تقع بين الطفيلة والبترا » .

هناك حقائق واضحة لا نستطيع أن نتغافل عنها ، ونحن نبحث فى أهمية المقاطعة ، وهى : أولاً : إن موارد الصهيونية العالمية كلها تقف إلى جنب إسرائيل لتوهن من أهمية هذه المقاطعة ، ولتقلل من خطر الحصار الاقتصادى المضروب على إسرائيل ، ثانياً : إن الاقتصار على المقاطعة والظن بأنها السلاح الوحيد الكافى للخلاص أمر لا يجوز ، فالمقاطعة (١) تربك الاقتصاد الصهيونى ، وتحد أسواقه ، (٢) تمنع عنه المواد الأولية والغذائية القريبة

والرخيصة ، (٣) ترفع تكاليف المعيشة والإنتاج ، (٤) تحدّ من إمكان التغلغل الاقتصادى الصهيونىّ فى البلاد العربية ، هذا التغلغل الذى ما أكثر ما يؤدى إلى التغلغل السياسىّ ، (٥) تضمن حماية الاقتصاد العربىّ من مزاحمة الصناعات الإسرائيلية ، ومع ذلك فإنها وحدها لا تكفى لانهيار إسرائيل إن لم يرافقها الاستعداد للتقوية فى جميع نواحيها .

٣٥

لا صلح مع إسرائيل

قرار الجامعة العربية

إن الأمر المهمّ الأول الذى يضمن استمرار روح المقاومة متغلغلاً فى الأمة العربية ، ومن دونه لا يجدى شىء لدفع العدوان واسترداد السليب ، هو عدم الاعتراف بالأمر الواقع الظالم فى قضية فلسطين ورفض فكرة الصلح مع إسرائيل رفضاً باتّاً لا مجال للتردد فيه .

وقد بذلت إسرائيل ، ولا تزال تبذل ، جهودها بمختلف الأساليب السياسية والعدوانية ، بالوعيد وبالإغراء ، لحمل الدول العربية على قبول الصلح وقلب هذه الهُدَن إلى صلح دائم ، وطبيعىّ أن يُجمع الرأىُ العامّ العربىّ على رفض هذه الدعوة فى إباء وشدة وإصرار .

وبحث مجلس الجامعة العربية فى أبريل ١٩٥٠ فيما لا تنفك إسرائيل عن الدعوة إليه والإصرار عليه ، وهو « الصلح » ، فقرّر بالإجماع القرار التالى : « استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية وبناءً على الملحق الخاصّ بفلسطين وبالنظر إلى ما للقضية الفلسطينية من الأهمية الحيوية لجميع دول الجامعة العربية ، وبما أن هذه الدول قد عملت مجتمعة فى تطورات هذه القضية ، ونظراً إلى الخطر المشترك الذى تتعرض له دول الجامعة دفاعاً عن فلسطين وعن نفسها ، قرر مجلس الجامعة بإجماع الآراء ما يلى :

أولاً : إنه لا يجوز لأى دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض فى عقد

صلح منفرد أو أىّ اتفاق سياسىّ أو عسكرىّ أو اقتصادى منفرد مع إسرائيل ، أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الاتفاق معها ، وإن الدولة التى تقدم على ذلك تعتبر مفصولةً عن الجامعة طبقاً للمادة الثامنة عشرة من ميثاق الجامعة العربية ، ثانياً : تكليف اللجنة السياسية باقتراح التدابير التى يجب أن تتخذ بشأن الدولة التى ترتكب مثل هذه المخالفة .

وقد وضعت اللجنة السياسية استناداً إلى هذا القرار مشروعاً بالتدابير التى يجب اتخاذها بشأن الدولة التى ترتكب مثل تلك المخالفات وتُفصل بسببها ، وقد بحثه مجلس الجامعة فى ١٣ من أبريل وأقره ، وهو يقضى « بأن على كلّ دولة بمجرد علمها بوقوع مخالفة لقرار مجلس الجامعة المبادرة إلى إبلاغ الأمر إلى الأمانة العامة التى تبادر إلى دعوة اللجنة السياسية ، وهذه تطلب إلى الدولة المنسوبة إليها المخالفة أن تجيب عما نسب إليها ، وتحقق فى الأمر وتتخذ قرارها الذى ينفذ بموافقة أربعة أعضاء ، فإذا ثبتت المخالفة وجب اعتبار الدولة المخالفة منفصلة عن جامعة الدول العربية واتخاذ التدابير التالية : (١) قطع العلاقات السياسية والقنصلية مع الدولة المنفصلة ، (٢) إغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية معها (٣) منع كلّ اتصال مالىّ أو تعامل تجارىّ مباشرةً أو بالواسطة مع رعاياها ، وتبلغ كلّ دولة الأمانة العامة عن الإجراءات التى اتخذتها فى هذا الشأن ، وتتضافر الدول الأعضاء على المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير المذكورة » .

ومن أهمّ الوسائل فى دفاع العرب عن وجودهم ، بالإضافة إلى عدم الاعتراف ورفض الصلح والحصار الاقتصادى القائم على المقاطعة ، عدم التعامل والتعاون ورفض الاشتراك فى المؤتمرات الإقليمية التى تمثل فيها إسرائيل .

٣٦
أسباب الكارثة الفلسطينية

الأسباب البعيدة:

نلخص الأسباب العاجلة المباشرة لكارثة فلسطين التى أصابت الأمة العربية كلها ، أما الأسباب البعيدة فتعود إلى ضعف بنية الأمة العربية ضعفاً يرجع إلى ما اعتور أخلاقها القومية من وهن بسبب فقدان السيادة القومية مدة طويلة ، وما سيطر عليها من عصبيات إقليمية وقبلية وأسرية ، وما تفتقر إليه من روح النظام والضبط ، وما يعوزها من فضيلة التكافل الاجتماعى ، وتلك التجزئة التى جعلت منهم دولاً عديدة ، وما تعودوه من أخذ الأمور بالارتجال والصدوف عن الدرس ، وعن الأساليب العلمية والفنية الحديثة ، وما سيطر على أساليب الحكم وعلى أنظمتهم الإجتماعية من رجعية ورثناها عن أدوار الانحطاط ، أضف إلى هذا الجهل وعدم التنظيم الاقتصادى والنقص الواضح فى الدعاية وتقدير قيمتها .

الأسباب الخارجية:

ولسنا نتحدث عن الأسباب والعوامل الخارجية للكارثة ومسؤولية بريطانيا والولايات المتحدة[١] وهيئة الأمم المتحدة مما وردت تفصيلاته فى هذا الكتاب ،

---

(١) أعلن المستر أندرسن وكيل وزارة التجارة فى حكومة الرئيس أيزنهاور فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٣ أن حكومة الولايات المتحدة وشعبها قدما إلى يهود فلسطين فى المدة الواقعة بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ نحو ألف مليون دولار (بليون دولار) هبات وعطايا وقروضاً .

وإنما يعنينا الآن أن نسرد الأسباب المباشرة التى تتحمل الأمة العربية ذاتها تَبِعَتها .

الأسباب المباشرة :

أولاً : عدم القيام بتعبئة كلية تُجنِّد فيها الأمة العربية جميع قواها العسكرية والاقتصادية والسياسية داخلاً وخارجاً من أجل النصر ، فالبلاد العربية لم تستخدم فى الأغراض الحربية إلا جزءاً ضئيلاً من ممكناتها ومواردها ، ولم تكن موازناتُها موازناتِ حرب ، ولم تُفرض على الناس فيها ضرائب تقتضيها حالة الحرب ، فكأنها لم تكن فى حالة حرب مع عدوها ، ولم تتح فيها للشعوب أن تشارك فى المجهود الحربىّ المشاركة التى تقتضيها خطورة المعركة ، مع أن الشعب هو الجبهة الخلفية للقتال ، وهو ذاته القوة الدفاعية الظهيرة التى لا تُجدى بسالةُ الجيش بغيرها نفعاً ، والمفروض فى حرب فلسطين أن تكون حرب الشعوب العربية بكامل طاقتها ، أما اليهود فقد أخذوا المعركة مأخذ الجدّ أكثر مما فعل العرب واعتبروها معركة حياة أو موت لهم ، وقد جعلوا التجنيد إجبارياً على كلّ قادر وقادرة على الحرب والعمل ، ومواردهم وكفاياتُهم كلها معبأة ، والضرائب تفرض عالية واستثنائية ، والتموين ببطاقات ، وكان كل فرد فيهم مشتركاً فى الكفاح على الصورة المرسومة له .

ثانياً : فقدان القيادة العسكرية الموحدة ، ومعنى هذا فقدان عنصر التنسيق بين الحركات العسكرية والأداة التى تضمن التعاون الوثيق بين الجيوش العربية ، فظلّ كلُّ جيش مستقلاً فى خططه وعملياته استقلالاً حرَم المعركة مزيةَ الانسجام بين جيوش متعددةٍ لدول متعددةٍ ، مما أدى إلى مخالفاتٍ لمقتضيات الحرب جرّت إلى نتائج وخيمة .

ثالثاً : عدم تقدير حقيقة قوة العدوّ وجهل التفاصيل من شؤونه العسكرية

والاستهانة به وبقوته ، وذلك بسبب ضعف الأداة الاستعلامية ضعفاً أدى إلى عدم الإحاطة بالوضع العسكرىّ لفلسطين ، مع أن معرفة حقيقة الخصم وحسبان حسابها من العناصر الأساسية لكسب النضال .

رابعاً : إرسال قوات عسكرية ضئيلة إلى الميدان لا تناسب ممكنات الأمة العربية ، مع أنه كان لا بدّ من قذف الجبهات بقوات كافية لكسب نصر عاجل ساحق .

خامساً : عدم الاستعداد الكافى لهذه المعركة المنتظرة منذ أمد بعيد ، وقد كانت جميع الظروف تنذر بوقوعها لا محالة ، وما كان من استعداد سابق إنما سار ببطء وارتجال مما يدل على أن الإحساس بالخطر اليهودىّ لم يكن عميقاً عمقاً كافياً فى البلدان العربية ، ولم يكن تقدير قوة هذا الخطر على كيان العرب ومعاشهم بالغاً الدرجة التى تحملهم على إعداد ما استطاعوا من قوة ، فكان النقص فى العتاد وفى السلاح ، ولاسيما الجوىّ ، بارزاً مؤثراً فى مصير المعركة .

سادساً : عدم الاستفادة الكافية من ممكنات الكفاح والفداء لدى الفلسطينيين بتجنيدهم وإمدادهم بوسائل القتال وعدم المبادرة إلى تنفيذ ما اتخذته الجامعة فى هذا الشأن ، وقد برهنت ثورات فلسطين ونضال الشعب الفلسطينى خلال ثلاثين عاماً على روح نضالية باسلة .

سابعاً : تأخر المشاركة العسكرية الفعالة للجيوش العربية فى فلسطين .

ثامناً : قبول العرب الهدنة الأولى بتأثير الضغط الأجنبىّ ، وذلك حين كان الوضع العسكرىّ العربىّ جيداً ، والتقيد التام بالتزاماتهم ، متجاهلين ما للأمر الواقع من أهمية ، وعدم الاستفادة فى فترتها ، وبعد الهدنة الثانية ، لاستكمال النواقص تسلُّحاً وحشداً ، وهذا مع الاعتراف بأن الحظر الدولىّ لمنع التسلح لم يطبق فعلاً إلا على العرب فقط ، أما اليهود فقد أتاحت لهم الهدنة أن يتقووا وأن يتزودوا بالسلاح وأن يجلبوا الطائرات والضباط المدربين .

٣٧

خطر الصهيونية على العرب

أهداف الصهيونية :

إن ما ظفر به اليهود حتى الآن ليس هو الهدف النهائىّ للصهيونية ، وما إسرائيل فى حدودها الحالية إلا نقطة ارتكاز ورأس جسر يقفزون منه إلى ما حوله من الأقطار العربية ، إنها مرحلة انتقال إلى الأبعد الأقوى وموطئ قدمٍ وقاعدة لعمليات تالية .

واليهود حين يتطلعون بأبصارهم نحو البلاد العربية الأخرى إنما يندفعون أولاً وراء تحقيق غاية بعيدة أو مطمح قصىّ جهر به زعماؤهم وقررته مؤتمراتهم وفق خطة محكمة مرسومة ، ولأنهم مضطرون إلى ذلك ثانياً ، فما الذى احتلوه من فلسطين بالذى يمكن أن يهيئ لهم الحياة الرغيدة المأمولة والاستقرار المنشود .

إن الهجرة اليهودية تتدفق من كلّ جانب على فلسطين المحتلة ، وهى رقعة لا تتسع مساحتها وما فيها من موادّ لإعاشة هذا السيل المنهمر من المهاجرين ، إن اليهود الذين هاجروا منذ قيام إسرائيل قد اقتربوا من المليون عدا ستمئة وثلاثين ألف يهودىّ كانوا فى فلسطين حين قيامها ، ولا يوجد عدد معين تهدف الصهيونية إلى إدخاله إلى فلسطين أو يمكن أن يحدد بقدرة البلاد المحتلة على استيعابه .

لقد وجه بن غوريون إلى قومه فى أثناء اجتماع هيئة الأمم المتحدة فى

ديسمبر ١٩٤٨ ، وكان رئيساً لوزارة إسرائيل ، بياناً قال فيه : « إن الانتصارات العسكرية الأخيرة هى إحدى المقدمات لأهداف إسرائيل البعيدة ، فعلى الشعب أن يكتل قواه للوصول إلى تلك الأهداف ، استعدوا للوصول إلى الهدف النهائىّ فى بناء الدولة اليهودية وجلب يهود العالم جميعاً وتحقيق البنود الواردة فى التوراة » ، وأما هذه البنود الواردة فى التوراة فإن نورمان بنتويش الزعيم الصهيونى والنائب العام لحكومة فلسطين سابقاً قد أشار إليها فى كتاب « فلسطين اليهود » بقوله : « لا حاجة أن تكون فلسطين المستقبل محدودة بحدودها التاريخية ، ففى إمكان المدنية اليهودية الامتداد إلى جميع البلاد التى وعدوا بها فى التوراة وهى : من البحر المتوسط حتى الفرات ومن لبنان حتى نهر النيل ، هذه هى البلاد التى أعطيت للشعب المختار » .

وخطب بن غوريون فى الولايات المتحدة وقال : « إن خمسة ملايين يهودى سيقطنون فى إسرائيل فى خلال عشر سنوات » ، وتحديد هذا الزمن من مسؤول أمرٌ له أهميته ، وهو يكاد يوحى بأن إسرائيل مستعجلة مسرعة تخشى أن يتحرك العرب وأن يهبوا فى قوة ليضربوا اليهود الضربة القاصمة .

إن إسرائيل اليوم تضيق بسكانها ولما يبلغوا المليونين ، فكيف تتسع للملايين؟ وأين تكون المساحات التى تتسع ليهود العالم ؟ أليست هذه إذن تعبئة للغزو والعدوان ؟

حدود إسرائيل :

على أن حدود التوراة هذه لا ترضى عنها الصهيونية ولا تقتصر عليها ، فالمؤتمر الصهيونىّ الأول المنعقد فى سنة ١٨٩٧ نصّ فى البند الثانى من قراراته على « أن تكون مساحة البلاد كافية لحاجات خمسة عشر مليوناً من اليهود المشتتين فى أنحاء العالم » .

وخطب الزعيم الصهيونيّ وقائد حركة السير إلى فلسطين ، ولهلم ريبل ، قائلاً : « إننا لا نوافق الآن على وضع حدود مملكة إسرائيل لأن هذه الحدود تكون تلك التي نقدر على الوصول إليها » .

وإذا حدث أن وضع زعيم صهيوني حدوداً لدولة إسرائيل فهى كما قال النائب ، آريه ألتمان ، فى البرلمان اليهوديّ فى مارس ١٩٥٢ : « واجبنا إفهام العالم بصراحة أن غاية إسرائيل فى حشدها اليهود من أنحاء العالم وتكتيلهم بسرعة وكثافة هى أن تخلق حدوداً لها بين العراق والسويس » .

وخطب زعيم أرغون زفاى لومى ، مناحيم بيغن ، فى تل أبيب قائلاً : « إن إسرائيل بوضعها الحالى لا تمثل إلا خمس ما يجب أن تكون عليه أرض الآباء ، وإنه يجب العمل على تحرير الأربعة الأخماس الباقية » .

وجرت فى مايس ١٩٤٩ حفلة لتخرج الضباط اليهود فى المدرسة العسكرية فوقف فيهم رئيس وزراء إسرائيل ، بن غوريون ، يخطب قائلاً : « إننا لم نصل بعد إلى غايتنا ، أى إلى النصر النهائى ، فنحن حتى الآن لم نُحَرِّر من بلادنا تحريراً كاملاً غير قسم واحد فيها فقط ، أما الأقسام الباقية فسيكون مصيرها مصير القسم الذى تسيطر عليه قواتنا الباسلة الآن ، فسنجعل الحرب حرفة يهودية حتى يتمّ تحرير بلادنا بأجمعها ، وسنقاتل ما لاح لناظرْينا خطر يمنعنا من تحرير تلك البلاد ، بلاد الآباء والأجداد ، أجل ، سنحقق رؤيا أنبياء إسرائيل وسيعود الشعب اليهوديّ بأسره إلى استيطان أراضى الآباء والأجداد الممتدة من الفرات غرباً حتى النيل شرقاً » .

وقد جعل البرلمان اليهوديّ شعاره : « حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل » .

ومن ينظر فى الخريطة القومية التى أعدوها لدولتهم المنشودة يجدها تشمل فلسطين وشرقى الأردن وسورية ولبنان وقسماً كبيراً من العراق وقسماً واسعاً من الأراضى المصرية بما فيها شبه جزيرة سيناء كلها والدلتا ، وكثيرون منهم

يطمعون فى الاستيلاء على أراضى جنوبى العقبة بما فيها المدينة المنورة ، أى المناطق التى يزعمون أنها كانت لهم فى الحجاز [١] .

إن هذه المطامع قائمة ، متغلغلة فى نفوسهم ، ولو لم تملها الضرورة ، ولو لم تتطلبها المصلحة ، فماذا يكون شأنها يوم تمليها الضرورات وتتطلبها المصالح ؟

العامل الاقتصادى :

وهناك عامل خطير جداً ، وهو العامل الاقتصادى المعاشىّ الذى ينذر إسرائيل بالاختناق إذا هى ظلّت فى حدودها الحالية ، وما الرئتان اللتان ترجو أن تتنفس بهما إلا فى الأقطار العربية التى تجاورها ، وهى فى سبيل ذلك ستعمل المستحيل إذا لم يتدارك العربُ أمرهم ويأخذوا الخطر مأخذ الجدّ الذى يستأهله ، وما يحرص عليه اليهود وما يعتقدون أنه بالغٌ بهم إلى تحقيق أمانيهم هو أن يضمنوا لأنفسهم التفوق على الأمة العربية فى مضمار القوة ، القوة التى يسندها النظام والعلم ، وهم يرون فى حشد اليهود من أنحاء العالم مظهراً ضرورياً من مظاهر القوة التى تطمئنهم إلى كيانهم ، ولذلك نراهم يحشدون من أجل الدفاع أولاً ، ولأجل الهجوم ثانياً .

سبيل القوة :

واليهود يدركون أن لهم من الأمة العربية خصماً ، ولا يتجاهلون قوته ، ويحسبون الحساب لممكناته ، وقد قال بن غوريون فى مقدمة وضعها للتقويم الرسمىّ لحكومة إسرائيل لسنتى ١٩٥٠ – ١٩٥١ : « إننا لقاء مقاصدنا هذه معرضون لصراع عنيف ، والواجب علينا أن نفهم نفسية الشعب المعادى لنا ، فهم أناس كبقية البشر ، ولا يعقل أن يسلّم ثلاثون أو أربعون مليون عربى بسهولة أن يقهرهم سبعمئة ألف يهودى » .

---

(١) انظر إلى الخريطة – ٥

وكتب ، وزير التجارة والصناعة ، فرانس برنشتاين ، فى صحيفة هاءارتس فى ٨ من أبريل ١٩٥٠ : « إنه لمن الصعب أن نتوقع من العرب أنفسهم التسليم بدولة إسرائيل ، فجوانحهم تنطوى على النقمة ، وما تزال آثار الضربة التى أنزلت بهم تهزّ شعور الكرامة القومية عندهم ، وهو أدقّ إحساساتهم » .

وتحدث بن غوريون فى خطاب له فى مؤتمر حزب الماباى فى سبتمبر ١٩٥١ ، عن الجولة الثانية قائلاً : « إن خطر الجولة الثانية شىء واقعىّ بقدر ما كان خطر الجولة الأولى واقعيًّا قبل بضعة أشهر من قيام الدولة اليهودية ، ولن يكتب لدولتنا البقاء أمام الأمواج العربية التى تترقب الفرصة السانحة لاكتساحنا إذا لم نسارع بأقصى جهودنا إلى جمع أكبر قسم من يهود العالم فى إسرائيل » .

وخطب رئيس أركان حرب الجيش اليهودىّ فى تل أبيب فى ١٧ من نوفمبر ١٩٥١ يقول : « إن دولة يحيط الأعداء بحدودها لمضطرة إلى خلق شعب محارب فيها واعتبار كل قادر على حمل السلاح من ذكر أو أنثى حتى سنّ الخمسين جنديًّا فى الميدان » .

إن إيمان اليهود بالقوة حملهم على فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على كل ذكر بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين ، وعلى كلّ فتاة بين الثامنة عشرة والسادسة والعشرين ، وجعل مدة الخدمة الإجبارية سنتين إحداهما فى خدمة الأرض بالإضافة إلى التدريب العسكرى ، وهذا غير التدريب العسكرىّ المدرسىّ المفروض على الطلاب فى السنة الخامسة عشرة .

وتخصص إسرائيل نحو ٥١ فى المئة من موازنتها للقوى المسلحة ، عدا مخصصات الدفاع السرية التى تعتمد على الجباية اليهودية العالمية ، وذلك كله جعل إسرائيل اليوم ثكنة عسكرية .

معركة مثلثة :

وقد ربط اليهود بين هذه التقوية العسكرية وبين مصالحهم الاقتصادية والسياسية ربطاً محكماً حتى قال بن غوريون فى خطاب له بالبرلمان اليهودىّ فى ١٣ من فبراير ١٩٥٢ : « إن معركة إسرائيل هى معركة مثلثة : عسكرية وسياسية واقتصادية ، وإن أية واحدة منها لم تنته بعد تماماً ، وإن كل واحدة منها تتطلب منا جهوداً متواصلة ، وكلّ طرف من هذا الثلاثى مرتبط فى الآخر » ومعنى هذا أن الاقتصاد الإسرائيلى مسخرٌ للأغراض السياسية وللتقوية ، كما أن التقوية بدورها هى خير ضمان لبلوغ الرفاه الاقتصادىّ والاستقرار المعاشىّ المستمرّ .

الإنتاج الحربى :

إن واردات إسرائيل اليوم تبلغ نحو ستة أمثال صادراتها ، وكانت قبلاً أكبر من هذه النسبة ، ولكن معظم هذه الواردات معدات للإنتاج وموادّ للاستثمار ، وذلك يؤدى إلى تضخم الصناعة وإلى وفرة الطاقة الإنتاجية ، ولا يمكن الاستهلاك المحلى أن يستنفد إلا جزءاً من هذه الطاقة الإنتاجية ، فما هو المسوغ لاستمرار هذا الجهد الصناعى الإنتاجى ما دام الخلل فى الميزان التجارىّ الناجم عن البون الشاسع بين الواردات والصادرات قائماً ؟ لا ريب فى أن هذه الصناعات إنما توجه فى مضمار الاستعداد للحرب ، الحرب التى تؤدى إلى التوسع ، التوسع الذى يعالج الفقر ويشفى من الضيق ويضمن الاستقرار الاقتصادىّ .

وترافق هذه الجهودَ الصناعيةَ وثباتٌ فى التقدم الزراعىّ لاستغلال الأرض وتيسير المواصلات والعناية التامة بإنشاء أسطول تجارىّ لأن البحر هو الطريق

الوحيد المفتوح أمامهم ما دام الحصار العربى مضروباً عليهم بإحكام ، واستغلال ما يمكن أن يكتنز فى الأرض من معادن ، حتى زاد الدخل القومى اليهودى أضعاف ما كان عليه .

وبذلت إسرائيل أقصى جهودها لحشد رؤوس أموال من الخارج آملة أن تسد بها الهوة بين الواردات والصادرات ، ولكن رفض العرب للصلح واعتبار أنفسهم ، على الرغم من الهدن القائمة ، فى حالة حرب مع إسرائيل أفقد إسرائيل استقرارها السياسى ، وهذا حال دون تدفق رؤوس الأموال من الخارج بالقدر الذى ترجوه ، وعليه فإن إسرائيل تعانى اليوم أزمة اقتصادية .

ولكن إسرائيل رغم أزمتها الاقتصادية ماضية فى تعبئة قواها للأغراض العسكرية ، وبما أن مواردها المادية لا تكفل لها البقاء فإنها ملزمة بأن تنشد الموارد الطبيعية فى البلاد العربية ، وأن تنشد الأسواق لصناعتها فى البلاد العربية وأن تطمح إلى استيراد المواد الخام لصناعاتها من البلاد العربية ، لأن تكاليف ما تستورده منها من البلاد البعيدة باهظة ، أضف إلى هذا ما يفكر فيه اليهود وما أعدوا له من مشاريع للاستيلاء على منابع الثروة فى البلاد العربية كلها بحيث تغدو مستغلا لهم وسوقاً لصناعاتهم وبضائعهم ، وهذا كله لن يتم إلا بالتوسع ، والتوسع لن يتم إلا بعمل عدوانى .

سياسة التقشف :

وريثما يتم التوسع المنشود الذى يحل المشكلة تعالج إسرائيل الحال القائمة بالتقشف فى الاستهلاك العام وتقييد الاستيراد تقييداً يستثنى منه كل ما يحتاج إليه للدفاع والحرب ، وما يلزم من المواد لإيواء المهاجرين من الخارج ، وما تتطلبه تنمية الإنتاج الزراعى والصناعى بحيث يكفى حاجات السكان ويفيض منه للتصدير والتخلص من الاعتماد على الموارد الأجنبية تدريجاً .

الوتد الصهيونى :

على أنه إذا فرضنا المستحيل ، وسلمنا بأن اليهود قانعون بما اغتصبوه من فلسطين وليسوا بطامعين فى غيرها ، فإن ذلك لا يزيل عنها صبغة الخطر الذى يهدد الأمة العربية كلها كأمةذات قومية واحدة ، وذلك لأن إسرائيل قامت فى أخطر بقعة من بلاد العرب ، فجاءت وتداً أو إسفيناً يفصل بين البلاد العربية الآسيوية والبلاد العربية الإفريقية ، وإذا استمرّ وجود هذا الإسفين الجاثم على أبواب الجزيرة فإنه يحول دون تكتل الأمة العربية واتحادها ، وهو ينسف عامل الاتصال الجغرافىّ للوحدة العربية بين بلاد الشام والعراق وجزيرة العرب من جهة وبين مصر وبلاد المغرب من جهة أخرى ، وستظلّ هذه البقعة مركزاً دائماً لتهديد الأمة العربية ، وأىّ خطر أفدح من ذلك الذى يحول دون اتحاد العرب اتحاداً لا مكانة لهم بغيره .

الخطر المعنوى :

أضف إلى ما أسلفنا من أخطار ما يصيب الروح المعنوية العربية حين يدخل فى روع العرب أن النصر قد كتب لأعدائهم نهائياً ، وأنهم بعددهم الوافر ومواردهم الضخمة وكفاياتهم الكثيرة وحكوماتهم العديدة قد عجزوا عن استرداد بقعة غالية مقدسةمن وطنهم اغتصبت ظلماً وعدواناً من قبل عصابات باغية ؟ إن أخطر ما يصيب أمة أن تفقد ثقتها بنفسها وأن تيأس من قدرتها على صيانة شرفها واسترداد كرامتها وإنقاذ ما اقتطع من وطنها ، أضف إلى ذلك كله أن إسرائيل ستظلّ ما بقيت سبيلاً لنشر المبادئ والآراء والأخلاق التى تجافى أخلاق العرب القومية وآدابهم وروح الإسلام .

تدمير وجاسوسية :

ولعل من أبرز ما دلّ على خطورة قيام إسرائيل فى جسم الأمة العربية ما كشفت عنه التحقيقات فى العراق سنة ١٩٥٠ من وجود مخازن ضخمة للسلاح والعتاد والمتفجرات فى بيوت اليهود ببغداد وغيرها وفى معابدهم ، وعليها اسم إسرائيل ، ومن وثائق خطيرة تدلّ على أن فى العراق وفى البلاد العربية منظمات إرهابية مدمرة وجاسوسية صهيونية ، حتى لقد أوشكت خططها أن تنجح فى نسف بغداد ، وقد اكتشفت فى بيروت والقاهرة سنة ١٩٥٤ منظمات سرية تابعة لمركزها فى إسرائيل مكلفة بأعمال تدميرية جمة الخطورة ، باشرت ارتكاب بعضها ثم قبضت عليها السلطات وثبتت محاولاتها أمام القضاء ، مما يوكد أن إسرائيل ستظلّ بؤرة إزعاج شديد ومصدر إقلاق فظيع للبلاد العربية .

الخطر على المقدسات :

أما طمعها فى المقدسات الإسلامية ، ولا سيما الحرم الشريف ، فقد قامت عليه البراهين القاطعة ، ونذكر هنا ما قاله الزعيم الصهيونىّ ألفرد موند (اللورد ملشت) سنة ١٩٢٢ ، وكان وزيراً للأشغال فى بريطانيا ، وهو : « إن اليوم الذى سيعاد فيه بناء الهيكل أصبح قريباً جدًّا ، وإنى سأقف حياتى على بناء هيكل سليمان فى مكان المسجد الأقصى » ، وقد جاء فى تقرير المدير العام الإنكليزى لفلسطين ، الجنرال بولز ، فى ٧ من يوليه ١٩٢٠ بأن حاخام اليهود الأكبر فى فلسطين إبراهيم إسحاق كوك ومجلس الرّبانيين اليهود فى فلسطين ونائب رئيس الجمعية الصهيونية ، المستر أوسيشكن ، قد طالبوا حكومة الانتداب البريطانى فى فلسطين رسميًّا بأن تسلمهم المسجد الأقصى جميعه ، وقد نشرت فى بعض الصحف اليهودية صورة الحرم الشريف وعلى قبة الصخرة ركز العلم الإسرائيلى ، وكتب فوقها « هيكل سليمان » .

وتقرأ فى دائرة المعارف اليهودية « جويش أنسكلوبيديا » تحت كلمة الصهيونية : « أن اليهود يبغون أن يجمعوا أمرهم وأن يقدموا إلى القدس ويتغلبوا على قوة الأعداء ، وأن يعيدوا العبادة إلى الهيكل (مكان المسجد الأقصى) ويقيموا ملكهم هناك » ، ولا يزال من الفلسطينيين من يذكرون ما صرح به الزعيم اليهودىّ ، كلوزنر ، وهو رئيس جمعية الدفاع عن المبكى ، فى جريدة البالستاين ويكلى فى ٦ من أغسطس ١٩٢٩ إذ قال : « إن المسجد الأقصى القائم على قدس الأقداس فى الهيكل إنما هو لليهود » .

هـ الخلاصة :

يتبين من كل ما أسلفنا أن الصهيونية خطر عامّ على العرب كلهم ، وأن مكافحتها واجب على كل عربى ، وقد كانت الصهيونية فيما مضى تقوم على جهود شعب مشتت ، ولكنها الآن ، وبعد قيام إسرائيل ، أصبحت تستند كذلك إلى جهود دولة قائمة ، وكلّ همها أن تتفوق على البلاد العربية فى البرّ والجوّ والبحر ، وأن تسخرّ فى سبيل تحقيق مآربها كل وسيلة ، لائذةً بعناصر العلم والنظام والسرعة ، معبئةً كلّ قواها البشرية لتقذف بها فى معركتها مع العرب ، وهى تتحفز لوثبة تستولى بها على بقية القدس وأماكنها المقدسة ، تتبعها بأخرى تستكمل فيها الاستيلاء على فلسطين ، فثالثة تغزو بها شرقى الأردن [1] فسورية ولبنان فسائر بلاد العرب ، هذا إذا لم يبادر العرب إلى سلوك سبيل الجدّ لدفع شرها أولاً ، ولاستئصال جرثومتها من الوطن العربىّ ثانياً ، ولا ريب فى أن تقاعس العرب عن اتخاذ التدابير اللازمة وغفلتهم عن هذا الخطر المجتاح سيجعلانهم أمام نفس المصير الذى صار إليه إخوانهم الفلسطينيون من قبل .

---

(١) إن الخريطة الرسمية فى مدارس اليهود تسمى الأقسام العربية من فلسطين وشرقى الأردن : « إسرائيل التى يحتلها العرب » .

٣٨

سبيل الخلاص

لا يأس:

إن المعركة التي خسرها العرب ليست نهائية فاصلة ، ومن قرأ تاريخ فلسطين أدرك أنها مرّت بمثل هذه المحنة ثم نجت منها ، وفي قيام الدولة اللاتينية وزوالها شاهد على ذلك ، فلا يجوز أن ندع اليأس يتسرب في نفوسنا وأن نغلق في وجوهنا أبواب الأمل .

إن النصر ممكن ، بل هو أكيد ومحقق إذا نحن هيأنا له أسبابه ولم نتوان في إعداد ما نستطيع من قوة كافية له ، جاعلين من كارثة فلسطين درساً نافعاً وعظةً بالغة في مواجهة مشاكلنا القومية والاقتصادية والاجتماعية .

ممكنات العرب:

إن بلادنا العربية تهيمن على أهمّ طرق العالم وأخطر مواقعه ، وفيها ينابيع الذهب الأسود ينبجس بترولاً في العربية السعودية والعراق وبلاد الخليج ، وفيها ثروات طبيعية ، ونحن العرب أكثر من اليهود عدداً وأغزر مورداً ، ونحن كذلك أصحاب الحقّ وأعداؤنا مبطلون ، فقوانا أعظم من قوى اليهود إذا هي اتحدت وتنظمت وتعبأت وأحكم توجيهها ، والعالم الإسلامي كله يعطف على قضيتنا ويظاهرنا مظاهرةً هي ذاتها قوة مؤثرة إذا أحسنا استغلالها ، فلا مسوغ إذن لأن يستولي اليأس على نفوسنا .

نعم إن يهود العالم سيجندون قواهم كلها للاحتفاظ بإسرائيل أولاً ، ولتقويتها وتوسيعها ثانياً ، ولكن هذا الكيان المفروض بالقوة ، والذى ما كان ليقوم لو لم تظاهر اليهود دولتان كبيرتان فى حماسة واندفاع ، لا يكتب له بقاء إذا جابهته قوى وطنية ، حية ، منظمة ، ضخمة .

الإيمان :

إن أول شروط النصر هو الإيمان بحقنا فى بلادنا ، والإيمان بقدرتنا على إزالة العار ، ومتى غدت فكرة إنقاذ فلسطين المثل الأعلى الذى يبلغ مرتبة العقيدة الراسخة الفعالة ، المثل الأعلى الذى يؤلف بين قلوب العرب ويجمع قواهم ويذكى عزائمهم وينفخ فيهم روح البطولة والفداء ، تيسرت لهم الأداة السحرية التى تصنع المعجزات ، فكلّ جهد يبذل لن يجدى إن لم يكن هناك إيمان بمثل عال .

السلاح السلبى :

وبعد ذلك فسبيلنا إلى الخلاص سلبى وإيجابى معاً ، أما السلبى فيقوم على عدم الاعتراف بإسرائيل ، والرفض البات الحازم لدعوة الصلح معها ، واجتناب الاتصال المباشر وغير المباشر بها ، وإحكام الحصار الاقتصادىّ حولها ، وهذا السلاح السلبىّ مؤثرٌ جداً ونافع أجلّ النفع فى تحديد النمو الصهيونىّ وتقصير مداه ، ولكنه وحده لن يجدى الجدوى المنشودة ولن يبلغنا الغاية المبتغاة ، فلا بدّ إذَنْ من أن ترافقه الوسائل الإيجابية .

السلاح الإيجابى :

وأهم وسائلنا الإيجابية نشدان القوة حيث تكون ، فلن يكون حقنا الواضح

الصريح مرعياً محترماً ما لم تتوافر لدينا القوة التي تحميه وترد عنه غدر الأقوياء وطمع الطامعين .

القوة :

إن حاجتنا إلى القوة تتمثل فى الجيش القوىّ والسلاح الجيد والأعتدة الوافرة أشد من حاجتنا إلى أىّ شيء آخر ، والعمران ذاته ذاهب من أيدينا إن لم تكن هناك قوة تحميه .

إن من أعظم مظاهر القوة أن يكون لنا جيش ضخم ، وهذا لا يتسنى إلا بفرض الجندية الإجبارية فى كلّ قطر عربى ، وتدريب كلّ قادر على استعمال السلاح ابتداء من المدارس ، وبثّ روح الكفاح فى نفوس الشعب ، وتعميم الثقافة العسكرية ، وتوجيه التربية العامة عن طريق التلقين والأدب نحو القوة ، وتمجيد البطولة والفداء حتى تغدو بلادنا كأنها معسكر أو ثكنة حربية .

ومن مظاهر القوة أن نكون مسلحين ، فلا بدّ لنا إذن من أن ننشد السلاح حيث يكون ، ولا بدّ لنا من البذل السخىّ للحصول عليه ، وإنشاءُ معامل للسلاح ، على تعدده ، واختلافه ، أمرٌ أساسىّ ، تحتمه الأخطار التى تحيق بالأمة العربية .

ومن وسائل القوة إعداد وحدات عسكرية فدائية من الفلسطينيين وتدريبهم وتجهيزهم بوسائل الدفاع وحشدهم على الحدود ، ولقد برهن تاريخ النضال الحديث فى فلسطين على بسالتهم واستماتتهم وحسن بلائهم .

التوحيد :

ثم إن وسيلة العرب العظمى لتحقيق أهدافهم ولفرض احترامهم وصيانة كرامتهم وضمان مصالحهم وردع الطامعين عن الاستخفاف بهم هى قيام كيان

اتحادىّ عربىّ متين ، وإذا كانت الوحدة العربية هدفنا القومىّ وحاجتنا الأولى قبل الكارثة وقبل قيام إسرائيل فإن حاجتنا إليها اليوم أعظم وضرورتها لنا أشدّ وأقوى حتى يصحّ القول إن وجود الأمة العربية أصبح منوطاً بها ، وإذا كانت هنالك شعوب مؤلفة من قوميات متعددة ولغات مختلفة وعادات متباينة قد توحدت فى دولة واحدة ، فكيف بنا ونحن أمة واحدة ذات أهداف واحدة ، ووطن واحد ، ولغة واحدة ، وأخطار واحدة .

وهذا التوحيد المنشود يجب أن يتناول أول ما يتناول شؤون الدفاع ، فتتوحد أنظمة الجيوش العربية وأسلحتها وخططها وقيادتها ، حتى يتألف منها جيش عربى قوىّ واحد ، كما أنه يجب أن يتناول سياستنا الخارجية ، واقتصادنا ، وثقافتنا ، وأصول الاشتراع لدينا ، فالخطر الهائل لا يمكن أن يدفع إلا بالكيان المتين الموحد ، وما فرضه الاستعمار من تجزئة وما خلقه من جنسيات يجب أن يتلاشى أمام حقائق التاريخ والواقع ومصلحة العرب العليا باعتبارهم أمة واحدة .

الإصلاح :

وإلى جانب الدعوة إلى القوة العسكرية المسلحة وإلى الكيان العربىّ الموحد لا بدّ للأمة العربية من نهضة إصلاحية أساسية تتناول أساليبنا فى التفكير وفى معالجة مختلف شؤوننا .

ويجب أن يتناول الإصلاح أجهزة الحكم ويهدف إلى التجديد فيها .

ويجب أن يتناول طراز الحياة الاجتماعية بحيث نتحرر من الروح القَبَلية والبدوية ، وما أورثتنا إياه أدوار الانحطاط من رجعية .

ويجب أن يتناول الإصلاح تربيتنا وثقافتنا ومعاهدنا وبيوتنا .

ويجب أن يتناول اقتصادنا وأن يؤدى إلى الإسراع فى التفتيش عن مكنونات

الطبيعة واستخراج كنوز بلادنا .

والإصلاح الحقيقىّ هو الذى يحرر أمتنا من أعدائها الداخليين : الجهل والفقر والمرض والخمول والتواكل والرجعية والعصبيات التى لا تمتّ إلى القومية بسبب .

وفى كلّ ما نعمل للتقوية وللاتحاد وللإصلاح لا بد لنا من أن نلوذ بالعلم ، وأن نعطى الدراسة الفنية حقها ، وأن نعزف عن الارتجال ، وأن نعلم علم اليقين أن خصمنا يعتمد على العلم كثيراً .

النظام :

ولا بدّ لنا كذلك من أخذ أنفسنا بالنظام ، فما كانت المعركة بيننا و بين الصهيونية فى مراحلها إلا معركة بين الفوضى التى تضيع فيها المسؤوليات والنظام الذى يستغلّ جميع القوى للغاية الواحدة ، وما هدر ثمرات جهاد فلسطين المستطيل وتضحياتها الضخمة وثوراتها الباسلة إلا ما كان يعوز حركتها من نظام محكم يضمن الاستقرار فى المقاومة والإحكام فى إصابة الأهداف وقطف الثمرات .

التعبئة :

والصراع بيننا وبين أعدائنا لن يكتب لنا فيه النصر النهائىّ إن لم نأخذ بأسلوب التعبئة الكلية الشاملة ، عسكرية واقتصادية وجهوداً وكفايات ، بحيث يشترك فيها كلّ فرد فى هذه الأمة اشتراكاً جديًّا سواء أكان فى جبهة القتال الأمامية أم فى الجبهة الخلفية .

وإذا آمنا وعملنا جاء نصر الله والفتح .

البحر الأسود
سمسون
طرابزون
تفليس
أريفان
بحر قزوين
أرضروم
أنقرة
سيواس
الأناضول
قونية
خربوط
مرش
بتليس
بحيرة وان
تبريز
بحيرة أورميه
دياربكر
ماردين
مرعش
أضنة
أورفة
العمادية
فارس
راوندوز
الموصل
كركوك
حلب
همدان
كرمنشاه
اللاذقية
قبرص
طرابلس
حماه
حمص
بيروت
صيدا
البحر المتوسط
صور
دمشق
عكا
حيفا
يافا
عمان
غزة
بغداد
نهر دجلة
نهر الفرات
الديوانية
البصرة
القرنة
الزبير
الجوف
الجزيرة العربية
مصر
العقبة
خليج فارس
أ
ب

خريطة - ١

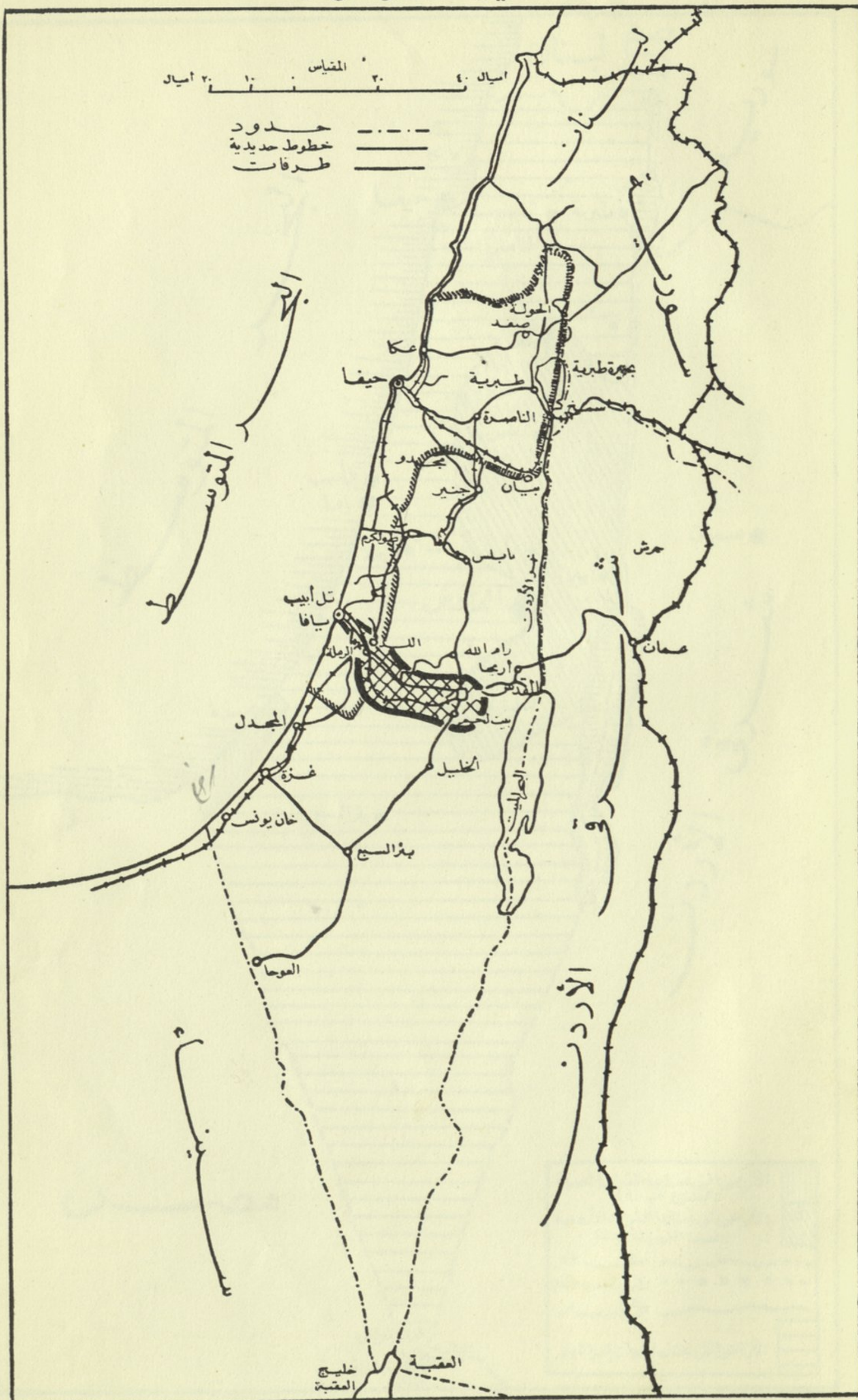
تقسيم بلاد الشام والعراق

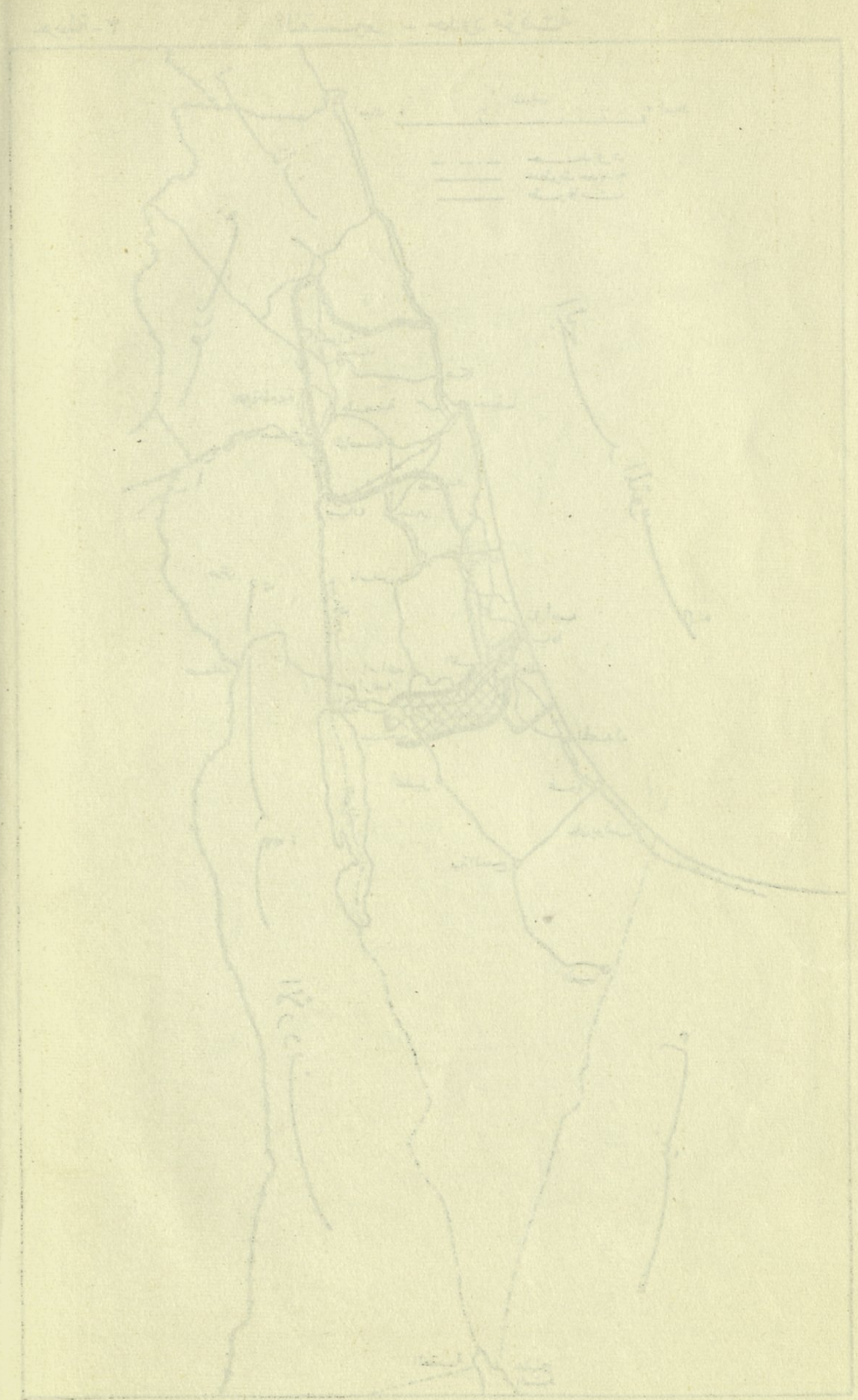
كما نص عليها اتفاق عام ١٩١٦ (سايكس بيكو)

تركية
مرعش
ديار بكر
ماردين
أضنة
مرسين
أورفة
برجيك
العمادية
راوندوز
الموصل
الاسكندرونة
أنطاكية
حلب
اللاذقية
قبرص
البحر
سورية
حماه
حمص
طرابلس
كركوك
همدان
كرمنشاه
تدمر
بعلبك
رياق
بيروت
صيدا
صور
دمشق
عكا
حيفا
جبل الدروز
بغداد
العراق
المتوسط
كربلاء
شرق الأردن
يافا
القدس
عمان
غزة
بئر السبع
النجف
كاف
نهر دجلة
نهر الفرات
البصرة
مصر
السويس
عمان
الجوف
الكويت
خليج فارس
العقبة
المدورة
الحجاز
الجزيرة العربية
بحر قزوين

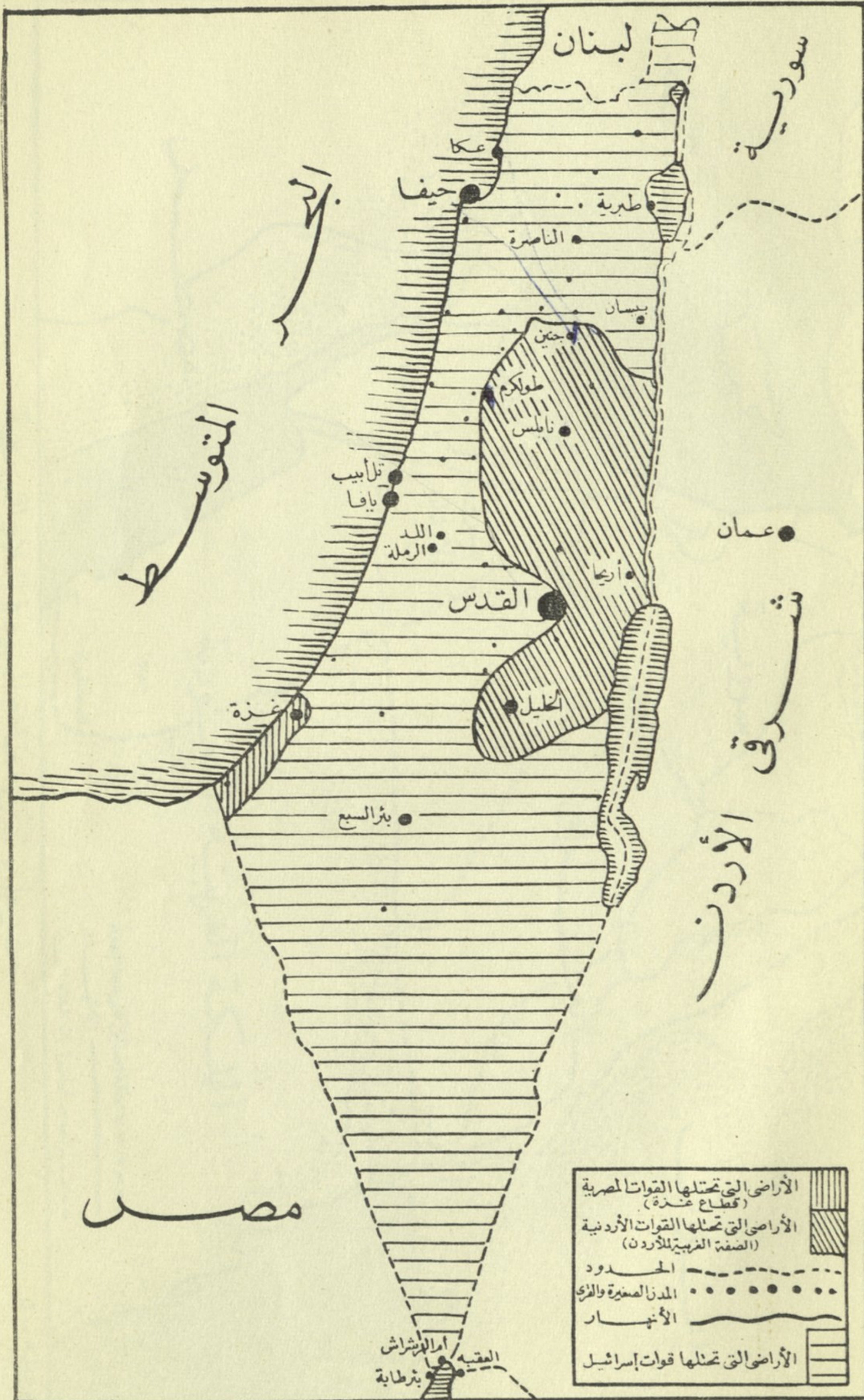
خريطة ـ ٢
مناطق الانتداب البريطانى والفرنسى

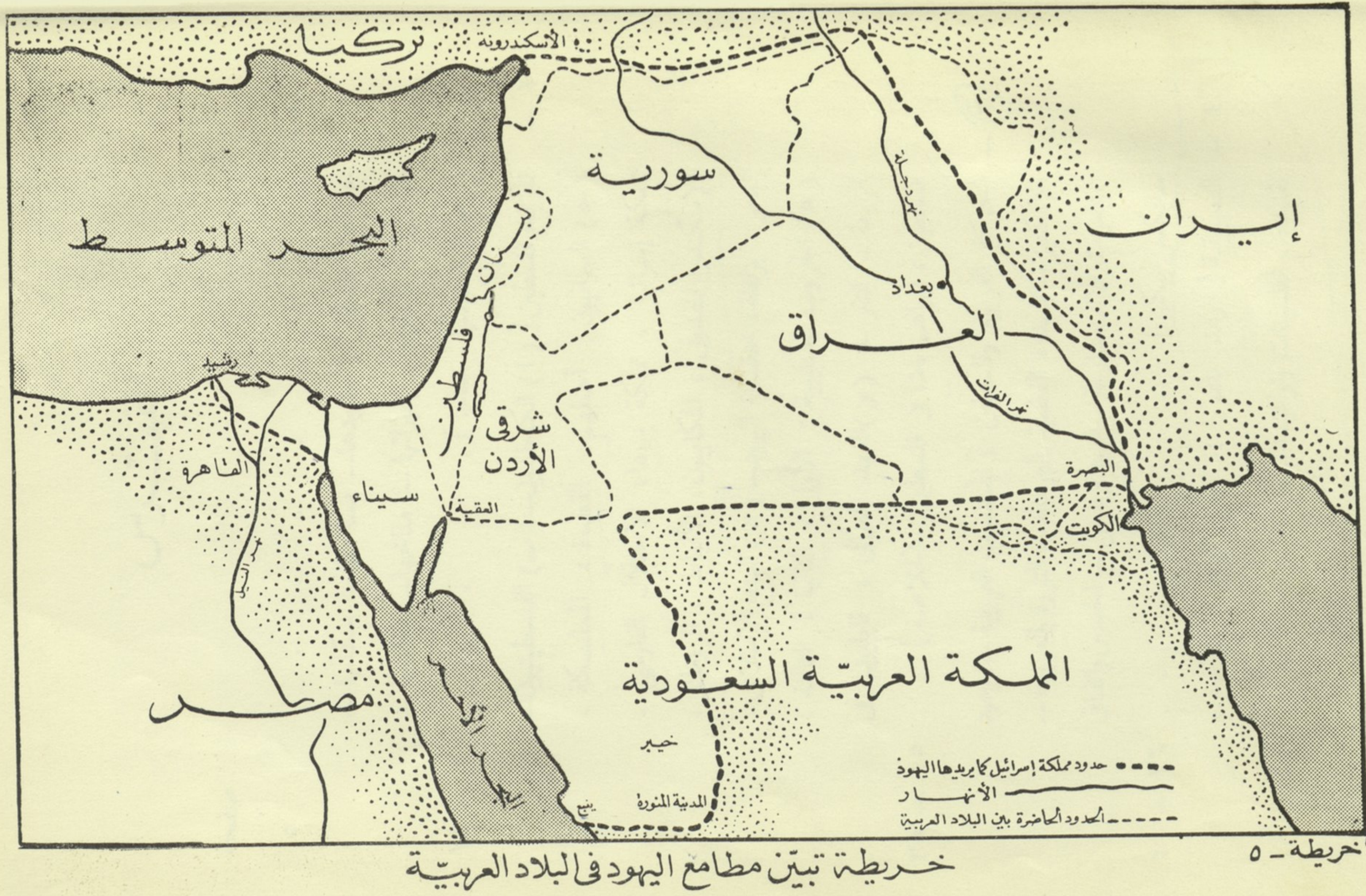
خريطة-٣ التقسيم - حدود مؤقتة





خريطة ـ ٤ خريطة فلسطين الآن





خريطة ـ ٥

خريطة تبين مطامع اليهود فى البلاد العربية

الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

